



الاستفادة من نقاط قوتنا

التقرير السنوي 2025



حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر





نبذة عن مجموعة QNB

تم تأسيس بنك قطر الوطني في عام 1964 كأول بنك قطري، ونحن نُعتبر أكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. هدفنا هو تعزيز الازدهار والنمو المستدام في كافة الأسواق التي نعمل فيها.

نعمل كشريك مالي موثوق به لعدد متزايد من العملاء في أكثر من 28 بلداً عبر ثلاث قارات.

بالاستفادة من قوة علاقاتنا وتنوع مناطق تواجدنا، فإننا نعمل على تعزيز النمو في مناطق متعددة مختارة بشكل استراتيجي، مما يوفر قيمة مستدامة طويلة الأمد للأفراد والمؤسسات والبلدان والمجتمعات ولمساهميننا.

قوتنا المالية



الإيرادات التشغيلية*
44.8 مليار ريال قطري

زيادة 8%



عائد السهم
1.74 ريال قطري

زيادة 3%



الموجودات
1,391 مليار ريال قطري

زيادة 7%



صافي الأرباح قبل ضرائب
الركيزة الثانية
18.4 مليار ريال قطري

زيادة 10%



القروض غير العاملة

2.6%



نسبة كفاية رأس المال
(بازل 3)

19.3%



نسبة التكلفة
إلى الدخل

23.3%



العائد على حقوق
المساهمين

16.7%

* تشمل إيراداتنا التشغيلية حصة من نتائج الشركات الزميلة

المحتويات

الحوكمة		نظرة عامة على المجموعة	
الحوكمة	96	مجلس الإدارة	4
تقييم بنك قطر الوطني حول ضوابط	106	الإدارة التنفيذية	6
الرقابة الداخلية على التقارير المالية		كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
تقرير التأكيد المستقل	108	كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة	10
الانضباط والمتابعة للمجموعة	112	لمحة عامة عن QNB	14
التدقيق الداخلي	116		
الالتزامات غير المصرفية		التقرير الاستراتيجي	
الالتزامات غير المصرفية - المسؤولية الاجتماعية	122	بيئة العمليات	20
		استراتيجية مجموعة QNB	24
		الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي	28
		الاستدامة	32
		تحقيق قيمة لأصحاب المصلحة	46
البيانات المالية		الأداء التشغيلي	
البيانات المالية	128	الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية	50
بازل إفصاحات الدعامة الثالثة	204	الخدمات المصرفية للأفراد	62
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	244	إدارة الأصول والثروات	66
(IFRS) بشأن الاستدامة		الأعمال الدولية	70
مكاتب QNB		المخاطر	
المركز الرئيسي والفروع الدولية	278	إدارة المخاطر	78
والمكاتب التمثيلية		مخاطر الائتمان	82
شركات QNB التابعة والزميلة	279	المخاطر الاستراتيجية	86
		المخاطر التشغيلية	88
		الأمن السيبراني	92

مجلس الإدارة

سعادة السيد علي بن أحمد الكواري

- رئيس مجلس الإدارة
- عضو بالمجلس منذ عام 2021

**سعادة الشيخ حمد بن جبر آل ثاني**

- رئيس اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2004

**سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني**

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- رئيس لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2019

**سعادة الشيخ سحيم بن خالد آل ثاني**

- عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2025

**سعادة السيد محمد سيف السويدي**

- عضو اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2025

**سعادة السيد فهد بن محمد بوزوير**

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2001

**سعادة الشخة هنادي بنت ناصر آل ثاني**

- عضو لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2025

**السيد عبدالعزيز محمد المناعي**

- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2025

**السيد بدر عبدالله درويش**

- عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2001

**السيدة هميان منصور الخاطر**

- عضو لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2025

**الدكتور عبدالرحمن محمد جولو**

- رئيس لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة
- عضو بالمجلس منذ عام 2019



الإدارة التنفيذية

السيد عبدالله مبارك آل خليفة
• الرئيس التنفيذي للمجموعة



السيد علي راشد المهدي
• رئيس قطاع العمليات للمجموعة



السيد يوسف محمود النعمة
• رئيس قطاع الأعمال للمجموعة



الدكتورة فاطمة عبدالله السويدي
• رئيس قطاع المخاطر للمجموعة



السيد رمزي مرعي
• رئيس قطاع المالية للمجموعة



السيد رياض الفياش
• رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة



السيد روجر دوليمان
• رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة



كلمة رئيس مجلس الإدارة



سعادة السيد علي بن أحمد الكواري

رئيس مجلس الإدارة

10%

نمو صافي الأرباح قبل
ضرائب الركييزة الثانية

1.74

ريال قطري
عائد السهم

16.7%

العائد على حقوق المساهمين

170

مليار ريال قطري
القيمة السوقية

في ضوء ذلك، حققت مجموعة QNB في 2025 عاماً آخر من الأداء القوي، حيث تمكنا من تحقيق صافي أرباح بلغ 18.4 مليار ريال قطري قبل خصم ضرائب الركييزة الثانية، بزيادة نسبتها 10% عن العام السابق، في حين بلغ الدخل التشغيلي 44.8 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8%. ونتيجة لذلك، حافظ QNB على مكانته ضمن أكبر 50 بنكاً في العالم من حيث القيمة السوقية، والتي بلغت 170 مليار ريال قطري.

كما واصلنا التزامنا بالبرنامج المستمر لإعادة شراء أسهم المجموعة بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة في عام 2024، كما حصلنا على موافقة الجهة التنظيمية على تمديد البرنامج لمدة عام آخر. ولغاية 31 ديسمبر 2025، أعاد QNB شراء 123.1 مليون سهم عادي من أسهمه، بتكلفة إجمالية بلغت 2.1 مليار ريال قطري، بما يعود بالفائدة على مساهميننا.

ولمكافأة مساهميننا أيضاً، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية نهائية بنسبة 37.5% من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 0.375 ريال قطري للسهم الواحد) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويأتي توزيع هذه الأرباح النهائية إضافة إلى الأرباح المرحلية التي تم توزيعها عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، والتي بلغت نسبتها 35% من القيمة الاسمية للسهم (بمعدل 0.35 ريال قطري للسهم). وعليه، سيببلغ إجمالي الأرباح الموزعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ما نسبته 72.5% من القيمة الاسمية للسهم (0.725 ريال قطري للسهم).

بالإنابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمجموعة QNB لعام 2025. تماشياً مع هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو لمجتمعنا ومساهميننا وعملائنا، نفخر بالإعلان عن تحقيق عام آخر من النمو والتقدم والإنجازات.

لقد كانت البيئة العالمية مليئةً بالتحديات، حيث شهدت تقلبات غير متوقعة على خلفية التغيرات الاستثنائية في السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة والتوترات الجيوسياسية المستمرة. وعلى الرغم من ذلك، ظلت معدلات النمو العالمي جيدة مع استمرارها في التوسع بفضل تزايد الإنتاجية والاستثمارات. وواصلت معظم الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، برامجها لتيسير السياسات النقدية التي بدأت العام الماضي مع انحسار الضغوط التضخمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أصبحت معدلات النمو أكثر توازناً، مدعومة بالاستمرار في تنفيذ الخطط الشاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط. كما تم تطبيق أسعار فائدة منخفضة في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، مما مهد الطريق لتحسن الأوضاع الائتمانية. وقد ساهم هذا الأمر، إلى جانب تدفق الإيرادات المستقر وزيادة حصص أوبك+ واستمرار الاستثمارات الرأسمالية، في إنشاء بيئة داعمة للاقتصاد الكلي الإقليمي.

وبالإضافة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة. كما يُعرب المجلس عن تقديره لمعالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، على دعمه المتواصل. ويُعرب أيضاً عن تقديرنا لسعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، على جهوده الحثيثة لتعزيز وتطوير القطاع المصرفي في دولة قطر.

”اعتمدنا خطة خمسية جديدة تؤكد طموحنا للحفاظ على مكانتنا الريادية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.“

الدخل التشغيلي (مليار ريال قطري)



يتولى مجلس الإدارة الموافقة على استراتيجيتنا والإشراف على تنفيذها بشكل فعال. في عام 2025، اعتمدنا خطة خمسية جديدة تؤكد طموحنا للحفاظ على مكانتنا الريادية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وانطلاقاً من رؤية طموحة وواقعية، نسعى جاهدين لمواصلة الاستفادة من ميزتنا التنافسية الأساسية كبنك يقدم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات في جميع الأسواق والمناطق الجغرافية التي نعمل فيها. وفي إطار استراتيجيتنا لعام 2030 وإدراكاً منا لأهمية موضوع الاستدامة، أكملنا أيضاً إعداد استراتيجية المجموعة للتغير المناخي وقررنا الالتزام بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. ونحن على ثقة بأن هذه الاستراتيجية ستواصل تحقيق نمو مريح على المدى الطويل وتوفير قيمة مستدامة لمساهميننا. وسيتم دمج استراتيجيتنا لعام 2030 بالكامل في إطارنا الحالي لقبول وإدارة المخاطر.

”واصلنا التزامنا بالبرنامج المستمر لإعادة شراء أسهم المجموعة بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري.“

في العام الحالي، واصلنا تعزيز إطارنا الخاص بالحوكمة لضمان الشفافية والمساءلة والامتثال لأفضل الممارسات التنظيمية. وبعد انتخابات مجلس الإدارة التي جرت في اجتماع الجمعية العامة المنعقد في 23 فبراير 2025، وافق المساهمون على تشكيل مجلس الإدارة الجديد والذي يضم الآن عضوتين، مما يؤكد التزام مجموعة QNB بالتنوع. علاوة على ذلك، وافق مساهمو مجموعة QNB على بعض التعديلات على النظام الأساسي للبنك لضمان توافق أطر الحوكمة مع المتطلبات التنظيمية.

بالنظر إلى المستقبل، من المهم للمجموعة الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة وجودة الأصول لضمان المرونة في مواجهة التقلبات والصدمات المحتملة. ووفقاً لاستراتيجيتنا لعام 2030، سنواصل الاستثمار في قدراتنا للحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لعملائنا وشركائنا ومساهميننا على التزامهم وولائهم المستمرين. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على أن كل هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا موظفينا، فهم الركيزة الأساسية لنجاحنا.

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

الموجودات

1,391 مليار ريال قطري
زيادة نسبتها 7%

الودائع

955 مليار ريال قطري
زيادة نسبتها 8%

القروض والسلف

1,018 مليار ريال قطري
زيادة نسبتها 12%

صافي الأرباح قبل ضرائب
الركيزة الثانية

18.4 مليار ريال قطري
زيادة نسبتها 10%

نسبة القروض غير العاملة

2.6%



السيد عبدالله مبارك آل خليفة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبر شبكتنا وزيادة صافي دخل الرسوم والعمولات في دعم أدائنا، حيث ساهم صافي دخل الفوائد بنسبة 80% من إجمالي الدخل. علاوة على ذلك، تمكنا من الحفاظ على نسبة التكلفة إلى الدخل عند مستويات ممتازة، حيث بلغت 23.3%، وذلك بفضل تركيزنا المستمر على زيادة الكفاءة، رغم ارتفاع التكاليف.

وكان نمونا مدعوماً بالمركز المالي القوي الذي يتمتع به QNB، واحتياطياته الرأسمالية الكبيرة، وأصوله عالية الجودة. وفي الوقت نفسه، واصلنا تنويع استراتيجية التمويل لدينا عبر مختلف المناطق الجغرافية والعملاء والأجال والمنتجات. وهذا يعكس قدرة البنك على الحصول على تمويل مستدام طويل الأجل. وحافظنا على احتياطيات وفيرة من السيولة، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 98.6%. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا قاعدة رأسمالية متينة، حيث تبلغ نسبة كفاية رأس المال 19.3%، مما يدعم تصنيفاتنا العالية لدى وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية حول العالم. وتؤكد هذه الإنجازات قوة أنظمتنا الخاصة بالحوكمة وقدرتنا على إدارة المخاطر واستراتيجيتنا ونموذج أعمالنا.

لقد ساعد أدؤنا التشغيلي ونهجنا المرتكز على خدمة العملاء والاستثمار في علامتنا التجارية على تعزيز قوة علامة QNB التجارية وسمعتها. وحافظنا على مكانتنا باعتبارنا العلامة التجارية المصرفية

يسرني أن أسلط الضوء على أبرز الإنجازات والتقدم الذي حققناه في عام 2025، الذي كان عاماً آخر من الأداء القوي، حيث واصلنا تحقيق نمو مريح ومستدام. تزامن هذا العام مع نهاية دورة استراتيجيتنا الخمسية الشاملة لعام 2025. ونظراً لأن تنفيذ استراتيجيتنا يُعتبر عملية مستمرة ومتواصلة، فقد بدأنا هذا العام دورة استراتيجية جديدة ستستمر حتى عام 2030.

تحقيق نتائج مالية قوية

على الرغم من استمرار عمليات تيسير السياسات النقدية في الاقتصادات الرئيسية وفي جميع دول مجلس التعاون الخليجي، حافظنا على قوة أدائنا، حيث بلغ إجمالي الموجودات في نهاية العام 1,391 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 7% عن عام 2024. وبلغ صافي الأرباح 18.4 مليار ريال قطري قبل ضرائب الركيزة الثانية، وهي قاعدة ضرائب جديدة دخلت حيز التنفيذ في بداية عام 2025 وتضمن الحفاظ على حد أدنى فعلي للضريبة قدره 15%. وبالتالي، فإن الزيادة السنوية في صافي الأرباح قبل ضرائب الركيزة الثانية بلغت 10%. وبلغ صافي الأرباح 17.0 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 2% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 8% ليصل إلى 44.8 مليار ريال قطري، مع استقرار صافي هامش الفائدة عند 267 نقطة أساس. كما ساهم الطلب القوي على الائتمان

حصتنا الرائدة في هذا القرض المشترك على قدرتنا على حشد رؤوس الأموال بأحجام كبيرة، مع تعزيز دورنا كشريك موثوق للشركات الوطنية الرائدة. علاوة على ذلك، عززنا منصة منتجاتنا في مجال المعاملات المصرفية التجارية، مما سيساعدنا على خدمة الشركات متعددة الجنسيات بشكل أفضل في احتياجاتها المتعلقة بالمدفوعات والتحويل وإدارة النقد.

”إن مكانتنا الريادية في قطر هي ركيزة أساسية لنموذج أعمالنا الشامل.“

تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030، نلتزم بدعم مشاركة القطاع الخاص في دولة قطر. وفي عام 2025، واصلنا تعزيز خدماتنا المصرفية الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأطلقنا بنجاح عملية التسجيل الرقمي الشامل، مما يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بفتح حسابات عبر الإنترنت بالكامل. كما قمنا بتحديث

الأعلى قيمة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وواحدة من أفضل 40 علامة تجارية مصرفية من حيث القيمة على مستوى العالم. وازدادت قيمة علامتنا التجارية بنسبة 11.4% لتصل إلى 9.4 مليار دولار أمريكي.

تحقيق أداء قوي في مجال الأعمال

إن مكانتنا الريادية في قطر هي ركيزة أساسية لنموذج أعمالنا الشامل. وقد ركزت أعمال خدماتنا المصرفية للشركات المحلية بشكل مكثف على مجالات مثل الطاقة، والطيران، والسياحة، والضيافة. وتجدر الإشارة إلى أننا واصلنا دعم المشروع الطموح الذي تنفذه دولة قطر لتوسعة حقل الشمال، والذي يهدف إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة 85% بحلول عام 2030. وساهمنا في مشاريع مثل المصنع الجديد لسوائل الغاز الطبيعي (NGL-5)، وهو مشروع مشترك بقيمة 3.2 مليار دولار أمريكي لمعالجة 350 مليون قدم مكعب من الغاز المصاحب يومياً. وسيعزز هذا المشروع مكانة الدولة كمساهم عالمي في مجال الطاقة والبتروكيماويات والأسمدة. في قطاع الطيران، قمنا بترتيب وإدارة حزمة تمويل بقيمة 4.5 مليار ريال قطري لتوسيع أسطول الخطوط الجوية القطرية، حيث عملنا كمدير وحيد لسجل الاكتتاب ومنسق عالمي وبنك هيكله. وقد برهنت



كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

تعزيز بيئة الرقابة وإدارة المخاطر

تُعد الإدارة الفعالة للمخاطر أمراً أساسياً لضمان اتساق واستدامة أداء الأعمال واتخاذ قرارات سليمة. ويعتمد نجاح مجموعة QNB على قدرتنا على التعامل مع المخاطر بشكل سليم على كافة المستويات. ونسعى باستمرار إلى تبني أعلى مستوى من السلوك الأخلاقي والمهني. كما نهدف إلى تعزيز إطارنا لإدارة المخاطر وترسيخ ثقافة التعامل بكفاءة مع المخاطر، وتعزيز أنظمة الإشراف والرقابة. ونتيجة لذلك، استمرت نسبة القروض المتعثرة في محافظة الإقراض لدينا منخفضة حيث بلغت 2.6%، وهي من أدنى النسب بين المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وهذا يعكس الجودة العالية لمحفظة قروض المجموعة والإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان. وكما في السنوات السابقة، واصلنا نهجنا الحذر في تغطية خسائر القروض بنسبة 100%.

استراتيجيتنا الجديدة لعام 2030

مع اقترابنا من الانتهاء من تنفيذ دورة استراتيجيتنا لعام 2025، قمنا بمراجعة وتجديد رؤية مجموعة QNB واستراتيجيتها الخمسية. تتمثل رؤيتنا في الحفاظ على مكانتنا الريادية كأحد أفضل البنوك في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وحددت استراتيجيتنا مجموعة QNB الجديدة لعام 2030، التي تمت الموافقة عليها هذا العام، خمسة محركات رئيسية للنمو، تشمل الاستفادة من الترابط بين دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لخدمة عملائنا العالميين، والحفاظ على مكانتنا الرائدة في مجال تقديم الخدمات للشركات المحلية، ودعم عملائنا في احتياجاتهم المرتبطة بالتحول، وتعزيز علاقاتنا مع المؤسسات المالية، وتحسين عروضنا لإدارة الثروات محلياً وخارجياً. وهذه التوجهات مدعومة بمحاور عمل متعددة المجالات، تتمثل في الاستفادة من التقنيات الجديدة والناشئة، إلى جانب ضمان ريادتنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتي عززناها هذا العام بالتزامنا بتحقيق الحياد الكربوني على مستوى المجموعة بحلول عام 2050. ومن خلال الاستراتيجية الجديدة، يهدف QNB إلى أن يصبح مؤسسة تقدم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية ورائدة إقليمياً ومتنوعة وقائمة على الترابط بحلول عام 2030.

موظفونا هم العنصر الأساسي في نجاحنا، وسيظل دورهم حاسماً في دعم رحلتنا نحو المستقبل. وباعتبارنا جهة عمل مفضلة، فإننا ملتزمون بجذب جيل من القادة المستقبليين وتطويرهم والاحتفاظ بهم. كما نظل متمسكين بجذورنا وتراثنا، وسنواصل دعم النمو في دولة قطر. وقد أسفرت جهودنا في مجال التطوير، التي تدعم رؤية قطر الوطنية 2030، عن تشكيل قوة عاملة محلية بلغت 61%، وهي من بين أعلى النسب في القطاع الخاص والقطاع المصرفي في البلاد.

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص امتناني لعملائنا وأصحاب المصلحة الذين كان لولايتهم وثقتهم بنا دور مهم جداً في مسيرتنا المستمرة. كما أعرب عن امتناني أيضاً لمصرف قطر المركزي على توجيهاته الحكيمة. ونتطلع إلى مواصلة العلاقة الوطيدة مع مصرف قطر المركزي وتعزيزها في المستقبل. في الختام، أتوجه بالشكر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم السديدة. أود أيضاً أن أشكر جميع زملائنا على التزامهم الدؤوب وخدماتهم المتميزة التي جعلت QNB مؤسسة متميزة. وبفضل دعمهم المستمر، سنظل في وضع جيد لمواصلة تقديم قيمة مستدامة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

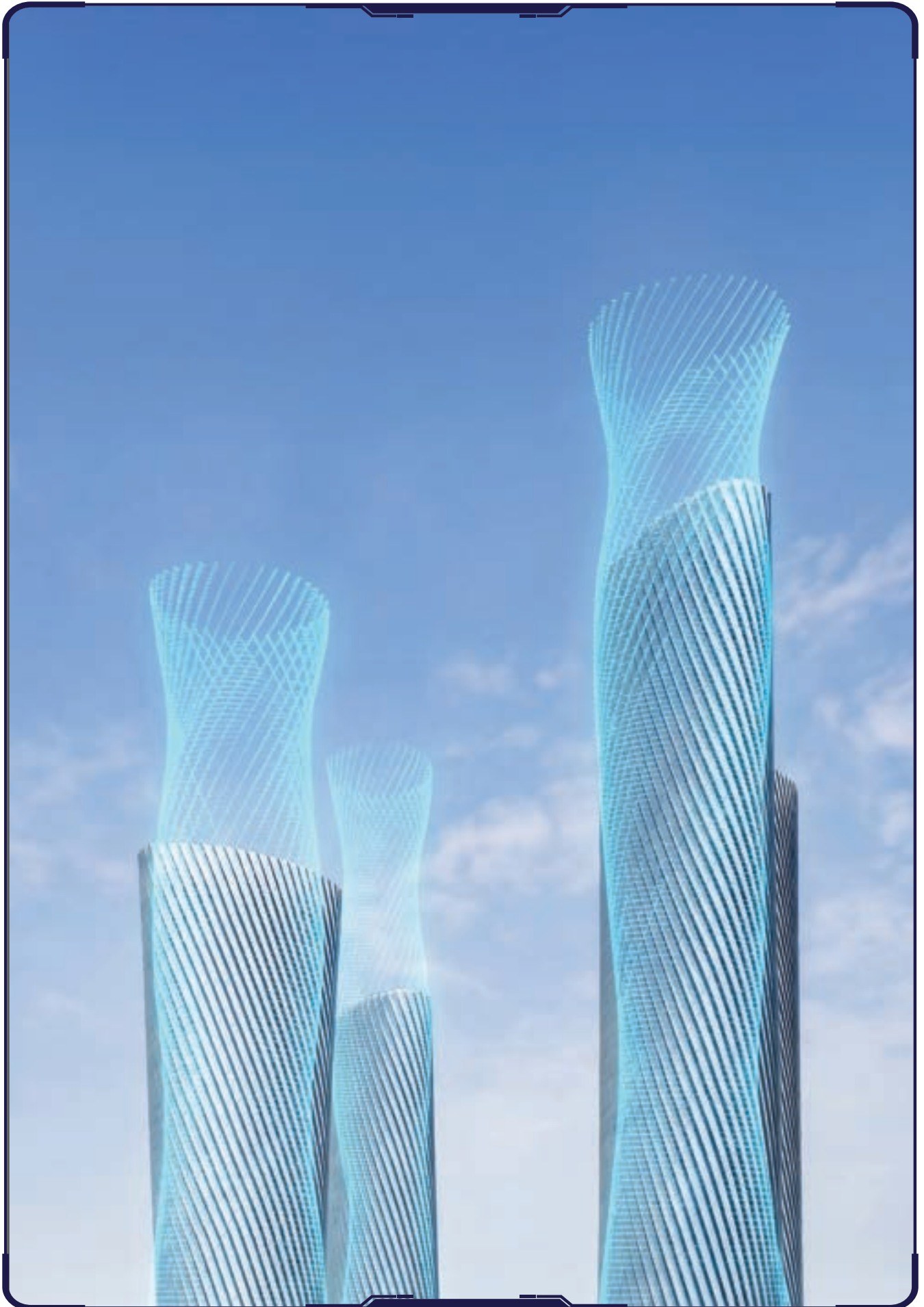
عملية تسجيل بيانات "اعرف عميلك" إلكترونياً، مما يُمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحديث سجلاتها التجارية وبياناتها رقمياً. وبدأ نمو أئتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة يستفيد من مشروع توسعة حقل الشمال، وخاصة منذ الربع الأخير من العام، مع بدء تدفق العقود عبر سلاسل التوريد.

تُعتبر خدماتنا المصرفية المخصصة للعملاء الأفراد واحدة من أكثر باقات الخدمات المصرفية الرقمية شمولاً في المنطقة. وتؤكد التطويرات التي أجريناها على الخدمات المصرفية عبر الجوال والإنترنت وقنوات الخدمة الذاتية الأخرى ريادتنا في السوق، مع تركيزنا الواضح على الابتكار وتسهيل الوصول وتلبية احتياجات العملاء. شهد هذا العام تقدماً ملحوظاً في برامج التحول الرقمي والمدفوعات. وبصفتنا مؤسسة رائدة إقليمياً، أطلقنا نسخة مطورة من خدمة Visa Click to Pay لتجار التجزئة في قطر من أجل تقديم حلول دفع مبتكرة للشركات. واستمرت المدفوعات والشراكات تساهم بشكل جوهري في تقدمنا. كما وسعنا نطاق خدماتنا للتحويلات الفورية والمعاملات الدولية لتشمل مجموعة من دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، بالاستفادة من تقنية بلوك تشين.

لدعم استثمارنا المتواصل في التطويرات التكنولوجية والابتكار، أنشأنا وحدة وفريق عمل متخصصين للتركيز على أهمية البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة الأخرى في تقديم تجربة مصرفية فعالة تُركز على تلبية احتياجات العملاء. وهذا يؤكد التزامنا الراسخ باعتماد التقنيات المتقدمة والتحول الرقمي، بما يعزز مكانتنا كمؤسسة مالية إقليمية رائدة في مجال الابتكار.

في غضون ذلك، واصلنا تعزيز وتنمية أعمالنا الدولية من خلال الاستفادة من التأزر على مستوى المجموعة والخبرة وتنسيق الأعمال عبر شبكتنا الدولية، حيث ركزت استثماراتنا على تعزيز باقة عروضنا كمؤسسة مصرفية دولية تقدم خدمات متكاملة، لا سيما في فروعنا الدولية في المملكة المتحدة وسنغافورة وهونغ كونغ وفرنسا والهند والمملكة العربية السعودية. هذا العام، كان QNB أول بنك من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا يفتتح فرعاً في مدينة غيفت بولاية غوجارات، وهي أول مركز مالي دولي ومنطقة اقتصادية خاصة في الهند. سيدعم هذا الموقع عملائنا المحليين والأجانب على حد سواء، مما يعزز قيمة عروضنا في وقت مناسب تبحث فيه الشركات الهندية عن شركاء مصرفيين أقوياء لدعم خطط نموها.

أحرزنا أيضاً تقدماً ملحوظاً في طموحاتنا المصرفية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستعدادات لإطلاق بنكين رقميين في كل من المملكة العربية السعودية ومصر. فقد حصلت مجموعة QNB على موافقة البنك المركزي السعودي على الترخيص الخاص بإنشاء "إيزي بنك"، وهو كيان مصرفي رقمي بالكامل، يتم تأسيسه بالشراكة مع مجموعة عجلان وإخوانه القابضة، برأس مال قدره 2.5 مليار ريال سعودي. وبالمثل، حصلنا على موافقة البنك المركزي المصري لإنشاء بنك رقمي يحمل الاسم نفسه وبرأس مال يبلغ حوالي 4.5 مليار جنيه مصري. تعكس هوية العلامة التجارية "إيزي بنك" التزامنا بتقديم خدمات مصرفية رقمية سلسلة مع إعطاء الأولوية لتقديم تجربة متميزة للعملاء. صُمم كلا البنكين لتقديم حلول مالية مبتكرة وآمنة تتمحور حول تلبية احتياجات العملاء. ويتمثل الهدف الرئيسي للبنكين الرقميين في تقديم عروض تنافسية في السوق، مع التركيز بشكل خاص على العملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين لا يحصلون على الخدمات المصرفية بشكل كافي في قفئتي الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.



لمحة عامة عن QNB

QNB هو بنك يتمتع بتصنيفات عالية وتواجد دولي كبير، ويخدم أكثر من 36 مليون عميل عبر شبكته. ونفتخر بتراثنا القطري وإسهامنا المتواصل في المنطقة وخارجها.

أعمالنا

الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية

مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، تشمل التمويل المهيكل، وتمويل المشاريع، والتمويل المستدام، والمعاملات التجارية، والمؤسسات المالية، وخدمات الخزنة، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات الاستشارية.



إدارة الأصول والثروات

مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الخاصة ومنتجات إدارة الأصول في الداخل والخارج، مع نهج حصري مدفوع بالعلاقة مع عملائنا من المؤسسات والأفراد أصحاب الملاءة المالية العالية والثروات الكبيرة. وتُستكمل هذه العروض بخدمات الوساطة المالية وأمانة الحفظ في أسواقنا الرئيسية.



الخدمات المصرفية للأفراد

تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد يتم تقديمها من خلال شبكة متعددة القنوات تضم أكثر من ألف فرع وشبكة أجهزة صراف آلي مؤلفة من ما يقارب 5,390 جهاز*. ويشمل ذلك تقديم خدمات مصرفية ممتازة مصممة لعملائنا الميسورين من خلال خدمة أوائل QNB وأوائل QNB بلس.



الأعمال الدولية

تركز هذه الإدارة على قيادة عملية توسيع حضور QNB على الصعيد العالمي وتمكين التعاون الدولي والاتساق والريادة في خدمة العملاء من خلال توفير الإشراف وتبادل أفضل الممارسات عبر شبكتنا.

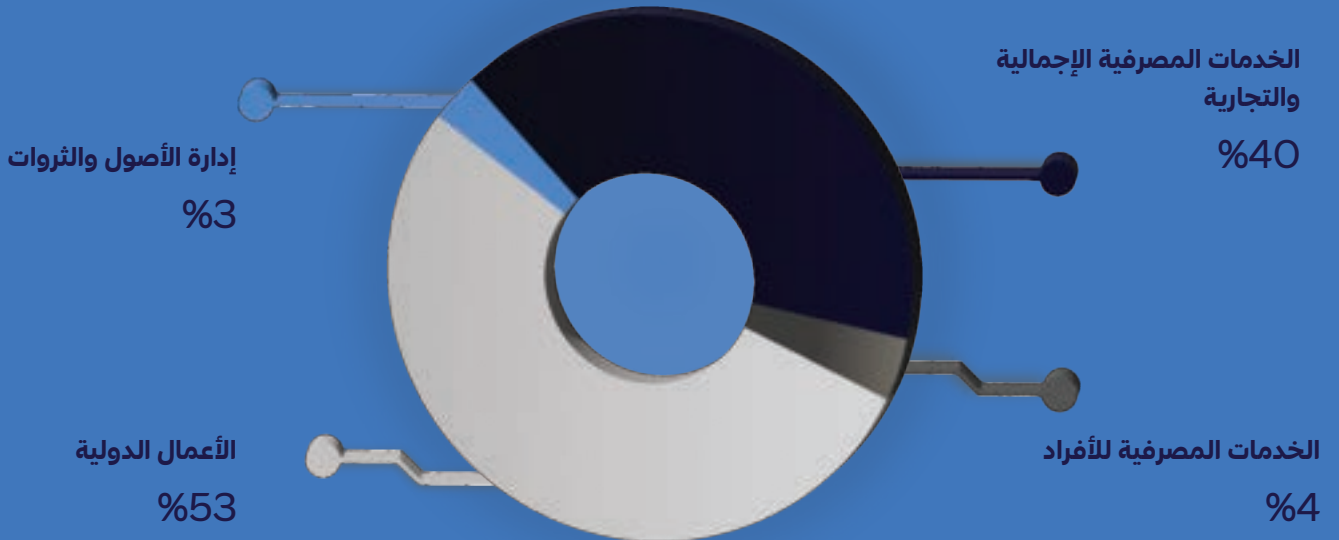


*يشمل الشركات التابعة والزميلة

تصنيفاتنا العالية



مزيج أعمالنا (% من الإيرادات)



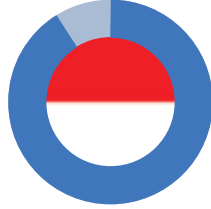
لمحة عامة عن QNB (تتمة)

الشركات التابعة والزميلة



%99.99

QNB تونس



%91.57

QNB إندونيسيا



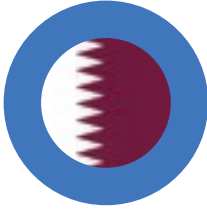
%95.0

QNB مصر

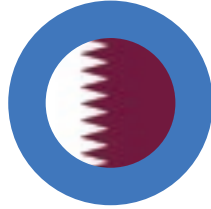


%99.88

QNB تركيا



%100

QNB للخدمات المالية
(قطر)

%100

QNB كابيتال
(قطر)

%100

QNB سويسرا



%50.8

QNB سوريا



%40.0

البنك التجاري الدولي
(الإمارات)

%54.2

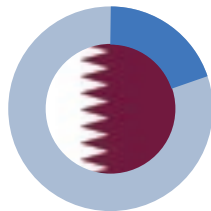
مصرف المنصور
(العراق)

%100

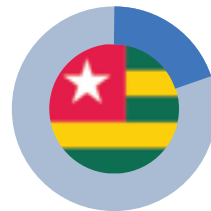
Digital-Q-FS
(المملكة المتحدة)

%99.88

Enpara تركيا



%20.0

شركة الجزيرة للتمويل
(قطر)

%20.1

إيكوبانك
(توغو)

%38.6

بنك الإسكان للتجارة
والتمويل (الأردن)

الفروع



لبنان



الكويت



السعودية



الهند



هونغ كونغ



فرنسا



اليمن

المملكة
المتحدة

السودان



جنوب السودان



سنغافورة



سلطنة عمان

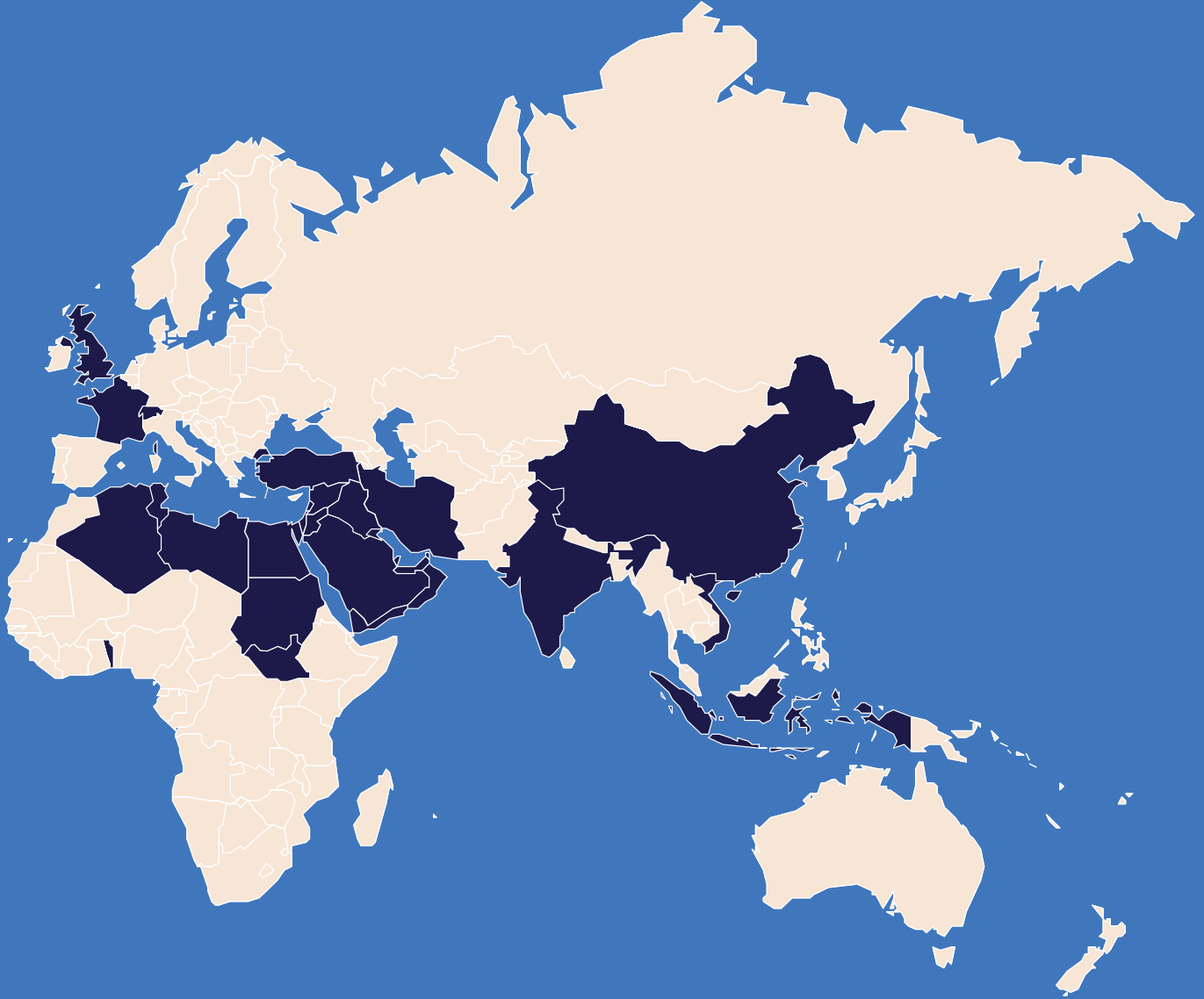


فيتنام

إيران¹

الصين

المكاتب التمثيلية



ملاحظة: الخارطة تشمل الفروع الدولية للشركات التابعة والزميلة.

¹ غير نشط

التقرير الاستراتيجي

1





بيئة العمليات

في عام 2025، أثبت الاقتصاد العالمي قوته من خلال صموده في وجه الصدمات السياسية الكبيرة القادمة من الولايات المتحدة رغم بعض التباطؤ الطفيف. بالنسبة لعام 2026، نتوقع استمرار المرونة مع انتعاش النمو والتصنيع.

التطورات الاقتصادية العالمية

في بداية العام، أشارت التوقعات العالمية إلى نمو اقتصادي مستقر، في ظل تفاؤل حذر. وشملت العوامل المواتية استمرار تخفيف السياسات من جانب البنوك المركزية الرئيسية، ومرونة معدلات النمو في الولايات المتحدة، وتراجع التضخم في الأسواق الرئيسية. وكان ذلك مدعوماً بالانتعاش الدوري في منطقة اليورو والصين. وكان من المتوقع في البداية أن يظل النمو في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة ثابتاً بمعدلات مشابهة لتلك المسجلة في عام 2024، مع معدل نمو عالمي قدره 3.3%.

بدأت أجواء التفاؤل ومعنويات السوق الإيجابية تتحول بشكل ملحوظ في فبراير، مع شروع الإدارة الأمريكية الجديدة في تنفيذ أجندة جريئة لتغيير السياسات. بعد الإعلان عن رسوم جمركية غير مسبوقه على الواردات الأمريكية في "يوم التحرير"، شهدت الأسواق وتوقعات الاقتصاد الكلي تقلبات كبيرة. وخضعت توقعات النمو والتضخم في الولايات المتحدة لعدة جولات من التعديل، حيث ثبت أن التدايمات التجارية محدودة أكثر مما كان متوقفاً في البداية. وقد عوضت قوة معدلات الاستهلاك وازدهار الاستثمارات، لا سيما في سلاسل التوريد المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، عن التدهور في أسواق العمل. ونتيجة لذلك، برز إجماع أقوى على مرونة الاقتصاد الأمريكي في نهاية العام، مع توقعات بتحقيقه لنمو يقارب 2.1% في عام 2025.

في منطقة اليورو، وبعد عامين من النمو الفاتر والصدمات الجيوسياسية السلبية، برز شعور بـ "الحاجة الملحة" لاتخاذ القادة السياسيين لإجراءات مالية استثنائية. في ألمانيا، تمكنت الحكومة الجديدة من إنهاء قواعد الميزانية الصارمة، وأصدرت الموافقة على برنامج للإنفاق على الدفاع والبنية التحتية. وأعقب ذلك أيضاً تحرك مواز على مستوى الاتحاد الأوروبي لتوسيع ميزانية الاتحاد فوق الوطنية، والسماح للدول الأعضاء بزيادة نفقاتها الدفاعية بشكل كبير. وهذا يتيح أكثر من 800 مليار يورو في خمس سنوات تحت شعار "إعادة تسليح أوروبا". وفي حين أن هذه الإجراءات لم تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي في عام 2025، حيث تسارع النمو في منطقة اليورو، على الرغم من أنه كان متواضعاً عند 1.4%. ومن المتوقع أن يؤدي الوضع المالي الأكثر إيجابية إلى تحسين معنويات المستثمرين وتعزيز النمو بشكل أكبر على المدى المتوسط.

فيما يتعلق بالسياسة النقدية، وفي ظل غياب المزيد من الضغوط التضخمية الهيكلية في الولايات المتحدة ونجاح عملية تطبيع التضخم في منطقة اليورو، واصل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي برنامجيهما لتخفيف السياسات اللذين بدأ العام الماضي. بعد توقف دام تسعة أشهر نتيجة لعدم اليقين بشأن أداء الاقتصاد الكلي، خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في أواخر العام إلى 3.75%. كما خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس إلى 2.0%.

أما في الصين، فقد كان النمو القوي مدفوعاً بالزخم الإيجابي الناتج عن تحسن معنويات القطاع الخاص، المدفوع بمزيج من السياسات

الاقتصادية الداعمة، والتفاؤل بشأن قدرات البلاد في مجال الذكاء الاصطناعي، واستقرار النشاط الصناعي. جاء ذلك بعد سنوات من ضعف شهية المستثمرين وتقلب النمو نتيجة لفائض المعروض في قطاعي التصنيع والعقارات، والتشديد التنظيمي، ومحدودية الحوافز الرسمية، والصدمة الناجمة عن عمليات الإغلاق الصارمة بسبب الجائحة. وعلى الرغم من الصدمة الخارجية الناتجة عن النزاعات التجارية مع الولايات المتحدة، تمكن الاقتصاد الصيني من النمو بنسبة قريبة من 4.9%.

نتيجة لذلك، اتسم العام بتباطؤ عالمي طفيف، مع تراجع النمو قليلاً من نسبة 3.3% المسجلة العام الماضي إلى 3.1% في عام 2025.

في الوقت نفسه، تأثرت أسواق العملات الأجنبية والسلع بشكل كبير بعدم اليقين التجاري، والمخاطر السياسية، وعدم الاستقرار الجيوسياسي. انخفض مؤشر الدولار الأمريكي (DXY) بنسبة 9.4% على مدار العام، وهو أكبر انخفاض في قيمة العملة الأمريكية منذ أن هندس الرئيس نيكسون فك ارتباطها بالذهب في أوائل سبعينيات القرن الماضي. وقد عزز هذا الأمر قيمة الذهب، الذي استمر في الاستفادة من إعادة توازن احتياطات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية، وطلب المستثمرين على الأصول غير الخاضعة لولاية قضائية معينة، مع ارتفاع سعره بنسبة 64.6%. مع ذلك، انخفضت أسعار النفط الخام بنسبة 13.9% إلى متوسط 68.5 دولار أمريكي للبرميل، وذلك جراء التطبيع المتسارع لحصص الإنتاج في أوبك+، واستمرار نمو المعروض في الأمريكتين.

الاتفاق الاقتصادية العالمية والإقليمية

مستقبلاً، نرى أن الأوضاع ستكون مهيأة لبيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبياً تتسم بنمو عالمي أكثر توازناً واتساقاً، حتى في ظل التوقعات باستمرار تقلبات التضخم والأوضاع المالية. وتشمل العوامل المواتية استمرار بنك الاحتياطي الفيدرالي في تخفيف السياسة النقدية، والانتعاش الدوري في أوروبا، واستمرار الأداء القوي في الصين. ويشير النمو العالمي الذي يُتوقع أن تبلغ نسبته 3.3% لعام 2026 إلى تسارع النشاط الاقتصادي مع أداء معتدل أقل بقليل من اتجاهات النمو طويلة الأجل.

في حين يُرجح أن يكون البنك المركزي الأوروبي قد أكمل دورة تيسير السياسة النقدية في عام 2025، إلا أن هناك مجالاً لقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيضات إضافية على أسعار الفائدة في عام 2026، حتى مع ارتفاع التضخم مؤقتاً على خلفية الزيادة الكبيرة في الرسوم الجمركية الأمريكية. ومن المرجح أن يتم تخفيض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 3.25%، نتيجة للحاجة إلى منع التدهور الإضافي في أسواق العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن شأن هذا الأمر، إلى جانب تخفيضات أسعار الفائدة المقررة في أواخر عام 2025، أن يدعم المزيد من نمو الاستثمار والاستهلاك، حيث سيصبح الائتمان أقل كلفة، وستزداد جاذبية الفرص الاستثمارية الجديدة، وستنخفض تكاليف الفرص البديلة للإنفاق.

”تشمل العوامل المواتية استثمار بنك الاحتياطي الفيدرالي في تخفيف السياسة النقدية، والانتعاش الدوري في أوروبا، واستمرار الأداء القوي في الصين.“

ومن المتوقع أن يستمر الأداء القوي للاقتصاد الأمريكي، حيث تنمو الإنتاجية بوتيرة سريعة مع التوظيف السريع للتكنولوجيا، وتتمتع الأسر بميزانيات عمومية متينة مع أقوى مراكز مالية منذ عقود. علاوة على ذلك، لا يزال بنك الاحتياطي الفيدرالي يُجري تغييراً كبيراً في موقفه تجاه السياسة النقدية، من التشديد إلى الحياد أو حتى التيسير، وهو ما من شأنه أن يوفر رباحاً داعمة ويحول دون حدوث أي تباطؤ اقتصادي كبير. وبالتالي، من المتوقع أن يتسارع نمو الاقتصاد الأمريكي إلى حوالي 2.5% في عام 2026.

يُتوقع أن يستمر التعافي الدوري في منطقة اليورو والصين بعد فترة طويلة من الركود والنمو الأقل من المتوسط، على التوالي. ومن المتوقع أن يؤدي اعتدال أسعار الطاقة، وتعافي الطلب العالمي على الصناعات التحويلية، وتأثيرات التيسير الأخير للسياسات النقدية، إلى دعم ارتفاع معدلات النمو. وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 1.6% في عام 2025، بينما ينبغي أن يظل الأداء في الصين قريباً من نسبة 5% المستهدفة من قبل الحكومة لنفس الفترة.

من المرجح أن يستمر النمو القوي في الصين في توفير الدعم لاقتصادات آسيا الناشئة بشكل عام، واقتصادات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) على وجه التحديد. ومن المتوقع أيضاً أن يعزز التعافي الدوري في قطاع التصنيع العالمي، في ظل طفرة في الإنفاق الرأسمالي مدعومة بالذكاء الاصطناعي، العوامل الداعمة الحالية، متبوعة بتدفقات استثمارية في المحافظ الاستثمارية مع استمرار سعي المستثمرين إلى تنويع استثماراتهم في أسواق ناشئة مختارة. ومن المتوقع أن تنمو اقتصادات آسيان الخمسة الرئيسية، وهي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، بنسبة 4.5% في عام 2026، من نسبة 4.2% المسجلة في عام 2025.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ينبغي التمييز بين الديناميكيات الاقتصادية في البلدان المستوردة الصافية للسلع الأساسية والبلدان المصدرة لها.

تستمر البلدان المستوردة للسلع الأساسية في الاستفادة من التحسن في السيناريو الخارجي المتمثل في انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة استقرار أسعار الطاقة والغذاء، وهذا يدعم التوقعات الأكثر إيجابية. وقد تستمر تركيا ومصر في الاستفادة من هذا الأمر بشكل كبير، وذلك بسبب مزيج السيناريو الخارجي الإيجابي والجهود الرسمية لضبط اقتصاديهما. وعلى المدى الطويل، تؤدي برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى انخفاض معدلات التضخم، وزيادة استقرار العملة، وتحسين القدرة على الوصول إلى رأس المال الدولي، كما يساهم

الدعم المالي الدولي الرسمي والالتزامات السياسية الأكثر مصداقية في الحد من احتمالات تراجع النشاط نتيجة لتشديد السياسات المالية والنقدية. ومن المتوقع أن يسمح النجاح الجزئي لجهود تحقيق الاستقرار باستمرار دورة التيسير النقدي التدريجي في كل من تركيا ومصر. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تحقق بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط نمواً بنسبة 3.3% في عام 2026.

يُتوقع أن تواصل أسعار النفط والغاز المعتدلة دعم الإيرادات المالية والخارجية الكبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي. وسيستمر الزخم الناتج عن الإصلاحات الهيكلية بالتزامن مع التوسع المستمر في السياحة الدولية في المنطقة. ويظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي إيجابياً، ويعتمد بشكل رئيسي على النمو السكاني، ومجموعة كبيرة من مشاريع الإنفاق الرأسمالي، وتوسع البنية التحتية للطاقة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القوية. ومن المتوقع أن يتسارع نمو دول مجلس التعاون الخليجي إلى 4.5% في عام 2026، من 4.1% في عام 2025.

الأداء الاقتصادي لدولة قطر

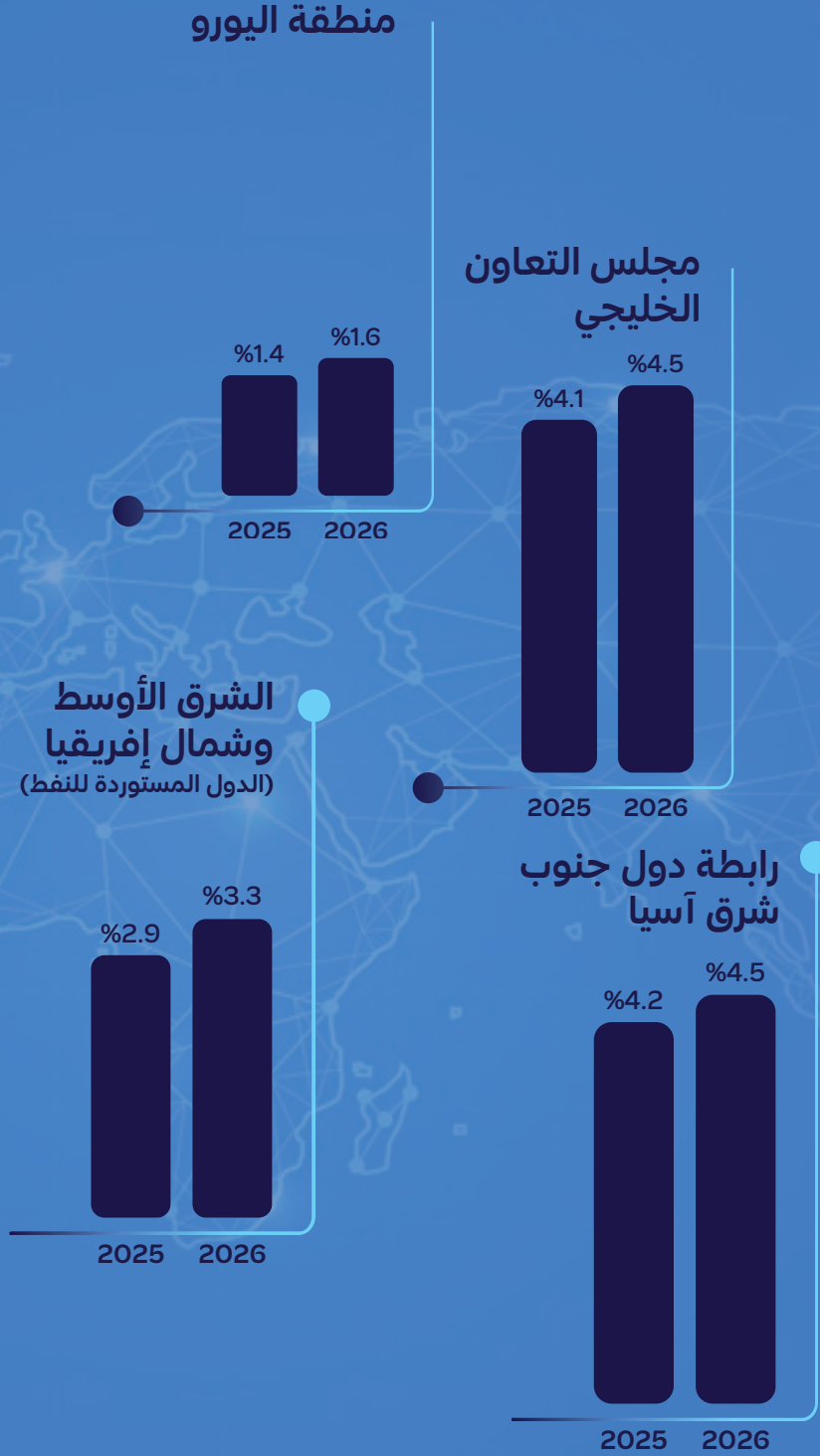
ظلت البيئة الاقتصادية إيجابية بالنسبة لدولة قطر، التي استفادت من البنية التحتية المتطورة وتسارع مشاريع الإنفاق الرأسمالي لتسليم المرحلة الأولى من مشروع توسعة حقل الشمال العام المقبل. وقد ظلت قطر ملتزمة بتنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 للمساعدة في تحقيق عملية التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

مع بلوغ إجمالي الصادرات 117 مليار دولار أمريكي وإيرادات الحكومة المركزية 57 مليار دولار أمريكي خلال الأرباع الأربعة الماضية، تستفيد قطر من مركز مالي وحساب جارٍ قوي. كما كان النشاط المحلي قوياً واكتسب المزيد من الزخم. تشير البيانات الأولية لأرقام الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في عام 2025 وبيانات استطلاع مديري المشتريات المركب (PMI) إلى استمرار الأداء القوي هذا العام، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2.9% على أساس سنوي وبقاء مؤشرات مديري المشتريات بشكل مريح في منطقة التوسع لقرابة عامين على التوالي. وقد كان ذلك مدفوعاً بقطاعات ديناميكية مثل تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الإقامة والطعام، بالإضافة إلى الخدمات المالية.

على المدى المتوسط والطويل، تواصل قطر وضع الأسس لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال مشاريع جديدة. في مجال النفط والغاز، ستؤدي العوامل المواتية الناتجة عن الاستثمارات في زيادة إنتاج الغاز إلى تعزيز النمو الاقتصادي، مع التخطيط لإنشاء ثمان وحدات جديدة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في إطار مشروع توسعة حقل الشمال، وهو أحد أكبر مشاريع الإنفاق الرأسمالي في المنطقة ومن أكبر مشاريع الهندسة الصناعية في العالم. من المتوقع أن تزيد هذه الاستثمارات، التي سيتم تنفيذها على ثلاث مراحل، إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 85% ليصل إلى 142 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030. وستأتي الدفعة الأولى من مشروع حقل الشمال الشرقي بحلول منتصف عام 2026، تليها مرحلة توسعة حقل الشمال الجنوبي. أما مرحلة توسعة حقل الشمال الغربي، فهي في بدايتها، ومن المرجح أن تبدأ أعمال التشييد لهذه المرحلة في عام 2027.

بيئة العمليات (تتمة)

نمو الناتج المحلي الإجمالي في المناطق الرئيسية (توقعات 2025 و2026، %)



القطاع المصرفي

بعد تخفيضات أسعار الفائدة التي أجرتها البنوك المركزية الرئيسية العام الماضي، والاستمرار بحذر في تنفيذ التيسير النقدي في عام 2025، استفادت البنوك العالمية من تحسن الأوضاع المالية. وظلت جودة الائتمان قوية بشكل عام، مدفوعة بمستويات التوظيف القوية وميزانيات الأسر في معظم الاقتصادات المتقدمة. وكانت أوضاع السيولة مواتية، مما ساعد على استدامة نشاط أسواق رأس المال والطلب على القروض، لا سيما في قطاعي الشركات وإدارة الثروات. كما ساهم انتعاش أسواق رأس المال والتمويل عبر الحدود في تشكيل بيئة التشغيل. فبعد فترة ركود بين عامي 2023 و2024، انتعشت أحجام إصدارات الأسهم والسندات مع عودة الثقة لدى المستثمرين في ظل انخفاض العائدات وتحسن الرغبة في قبول المخاطر. استفادت البنوك من تزايد نشاط العملاء في مجال التداول، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وعمليات الدمج والاستحواذ، والخدمات الاستشارية، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا، والبنية التحتية، والتحول في مجال الطاقة.

في الوقت نفسه، استمرت المنافسة في القطاع المالي في التصاعد. ووسعت صناديق الائتمان الخاصة، ومديرو الأصول البديلة، وشركات التكنولوجيا المالية أو الشركات التكنولوجية الكبرى، حضورها في خدمات الإقراض، والمدفوعات، والاستثمار. وشهدت خدمات المعاملات المصرفية وإدارة الثروات ديناميكيات تنافسية متزايدة مع التطور السريع في التكنولوجيا وتوقعات العملاء. وتطلبت التغييرات التنظيمية والإشرافية في الأسواق الرئيسية الاستثمار بشكل مستمر في أنظمة الامتثال، والمرونة التشغيلية، وإدارة المخاطر - مما رفع تكلفة ممارسة الأعمال، ولكنه عزز استقرار القطاع على المدى الطويل.

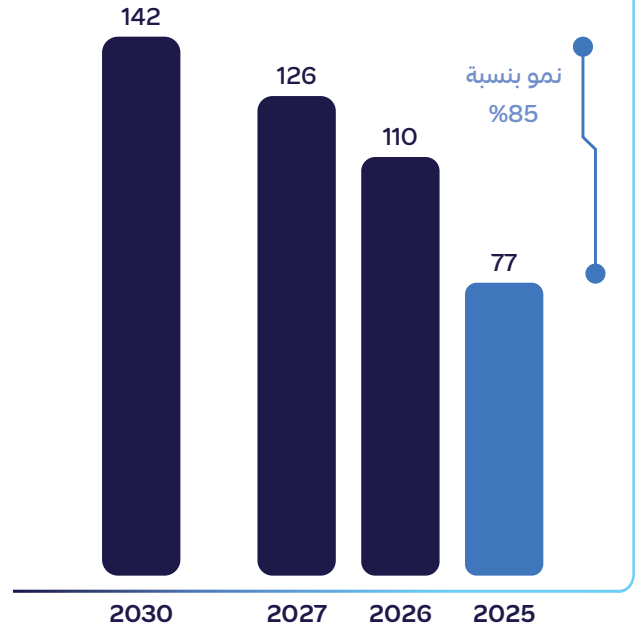
ظل تحويل البيانات موضوعاً أساسياً في هذا القطاع. فقد تسارع اعتماد التحليلات المتقدمة، والأتمتة، والأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي طوال عام 2025، مما أدى إلى تحسين الكفاءة، وتفاعل العملاء، وتخصيص المنتجات. ومع ذلك، زادت هذه التقنيات نفسها من مخاطر الأمن السيبراني والبيانات والاحتيايل، مما اقتضى استحداث أطر حوكمة أقوى وقدرات كشف آنية. كما عمقت العديد من المؤسسات شراكاتها مع شركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الحلول التكنولوجية لتحقيق التوازن بين الابتكار والأمن وقابلية التوسع.

في قطر، ونظراً للنظام المتبع منذ فترة طويلة لربط الريال القطري بالدولار الأمريكي، حذا مصرف قطر المركزي حذو بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمتابعة دورة تخفيض أسعار الفائدة. واستمر القطاع المصرفي في النمو مع الحفاظ على مرونته وسلامة أوضاعه، فهو يتمتع بوفرة السيولة، ومستويات كافية من الرسالة، وأصول عالية الجودة، ومعدلات ربحية قوية. وهذا النظام مستقر، وتقوده مؤسسات كبيرة وعريقة.

ارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي المحلي بنسبة 5.0% في عام 2025، مدفوعاً بشكل أساسي بالطلب القوي في القطاع الخاص. وظلت البنوك تتمتع برسالة جيدة مع بلوغ نسبة كفاية رأس المال 19.6%، وهي أعلى بكثير من إرشادات بازل 3. كما ظلت جودة الأصول قوية، حيث بلغت نسبة القروض غير العاملة 3.7%. وتُعتبر الربحية الإجمالية للقطاع قوية، حيث بلغ العائد على حقوق المساهمين 14.5%.

مستقبلاً، سيكون التوسع على المدى المتوسط مدعوماً بنمو التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المحلية، بينما ستظل جودة الأصول قوية بسبب تحسن البيئة الاقتصادية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإشراف القوي من قبل البنك المركزي وسياسات الإقراض الحكيمة ستضمن استمرار سلامة أوضاع القطاع المصرفي القطري في المستقبل.

الطاقة الإنتاجية المتوقعة للغاز الطبيعي المسال في دولة قطر (مليون طن متري سنوياً)



تُكثف دولة قطر جهودها لتنويع اقتصادها غير النفطي وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وتهدف الدولة إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي ودولي للأعمال والاستثمار والتجارة والسياحة والثقافة. وقد سرع هذا من تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 وساعد في التحول الجاري نحو اقتصاد قائم على المعرفة. وسيتم استكمال مشروع توسعة حقل الشمال بتوسع كبير في قدرات قطر في مجالات التكرير وأنشطة المصنوع والبتروكيماويات. وتشمل أبرز المشاريع مجموعة من مشاريع القطاع الأوسط (خطوط الأنابيب، وصهاريج تخزين الغاز الطبيعي المسال، وناقلات الغاز الطبيعي المسال الجديدة، والأرصفة الجديدة) ومشاريع أنشطة المصنوع (محطات جديدة لغاز البترول المسال والهيليوم وتكسير الإيثان، وأكبر منشأة للأمونيا الزرقاء في العالم، ومجمع ضخ جديد لإنتاج اليوريا). وستعزز الآثار الإيجابية لهذه المشاريع، إلى جانب جهود التنويع والإصلاحات الهيكلية، النشاط الاقتصادي والإنفاق في قطاعي التصنيع والخدمات الأوسع. تشمل المشاريع الكبيرة الأخرى قيد التنفيذ مشروع سميصة، وهو مشروع تطويري طموح متعدد الاستخدامات تبلغ قيمته 5.5 مليار دولار أمريكي مخصص للسياحة والترفيه. علاوة على ذلك، من المقرر تنفيذ مشروعات بنية تحتية جديدة بقيمة 22 مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات، وخاصة أنظمة الصرف الصحي المتطورة وحلول الإدارة المستدامة للمياه.

من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي قوياً وأن يتسارع في السنوات القادمة، حيث يُتوقع أن يبلغ 6.1% في عام 2026 و7.8% في عام 2027.

استراتيجية مجموعة QNB

إن هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو المستدام في الأسواق التي نعمل فيها يكمل رؤيتنا للحفاظ على مكانتنا الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

من قادة الأعمال من جميع أنحاء شبكة QNB العالمية. وقد ضمن هذا التفاعل الواسع أن الاستراتيجية الخمسية الجديدة تعكس الطموحات العليا وإمكانية تنفيذها على أرض الواقع، مع تحقيق التوافق على مستوى المؤسسة. وحددت هذه العملية محركات النمو الرئيسية والمبادرات الأساسية التي ستدفع استراتيجية 2030، مع التركيز على المبادرات ذات الأولوية ومراجعة القدرات الرئيسية اللازمة لتحقيق النمو المستهدف. وأخيراً، تم إعداد خارطة طريق مفصلة للتحويل والتنفيذ تتضمن برامج ومراحل واضحة لضمان التنفيذ من خلال المساءلة وتتبع التقدم.

نؤمن بأن تحديد الهدف الذي نريد تحقيقه يبرر وجودنا ويدعم مساهمتنا تجاه المجتمع، ولذلك قمنا بدمج هدفنا في رؤيتنا واستراتيجيتنا. وهدفنا هو تعزيز الازدهار والنمو المستدام في الأسواق التي نعمل فيها. وتتمثل رؤية QNB لعام 2030 في الحفاظ على مكانته كأحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

صياغة الاستراتيجية الجديدة

بعد التنفيذ الناجح لاستراتيجية المجموعة لعام 2025 وانتهاء مدتها، بدأنا هذا العام صياغة استراتيجية جديدة مدتها خمس سنوات. وكجزء من هذه العملية، قمنا بحشد فرق العمل في جميع قطاعات الأعمال الرئيسية، وهي الخدمات المصرفية للشركات الدولية والمحلية، والأسواق العالمية والخزانة، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات. وقد كانت هذه الجهود مدعومة بسلسلة من ورش العمل المتخصصة التي شارك فيها أكثر من 100

”هدفنا هو جزء لا يتجزأ من رؤيتنا واستراتيجيتنا.“

الحفاظ على مكانة QNB الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا

تطوير عروضنا
لإدارة الثروات



تعزيز علاقاتنا مع
المؤسسات المالية



تحسين عروضنا
المرتبطة بالأسواق
العالمية



الحفاظ على مكانتنا
الرائدة في تقديم
الخدمات للشركات
المحلية



تسهيل الترابط لدعم
عملائنا العالميين



محركات الأعمال

ضمان الريادة في
مجال الحوكمة
البيئية والاجتماعية
والمؤسسية
والالتزام بتحقيق
الحياد الكربوني
بحلول عام 2050



تحقيق التميز
التشغيلي

التأكد من وجود
المواهب المناسبة
وإرساء ثقافة تطوير
الأداء

تحقيق
التوازن الأمثل
بين المخاطر
وتمكين الأعمال

الاستفادة من
التقنيات الناشئة
والابتكار

عوامل التمكين

”يتمثل جوهر استراتيجية QNB لعام 2030 في ضرورة توجيه عروض القيمة التي يقدمها البنك نحو الخدمات المصرفية الدولية الإجمالية القائمة على الترابط.“

في الأسواق العالمية، نهدف إلى توسيع قدراتنا في مجال التحوط وصناعة السوق لتقديم حلول مبسطة وتنافسية تلبى احتياجات عملائنا المرتبطة بالتحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والسلع. ستمكّن هذه الحلول عملاءنا من إدارة مخاطرتهم وحماية أنفسهم من الخسائر المحتملة الناتجة عن التقلبات غير المواتية في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وأسعار السلع.

فيما يتعلق بعملائنا من المؤسسات المالية والبنوك المراسلة، نرى فرصة سانحة لبناء محرك نمو جديد من خلال توسيع نطاق علاقاتنا الحالية مع المؤسسات المالية وتحقيق الدخل منها. ونسعى إلى زيادة حصة محفظتنا من خلال طرح منتجات أكثر تطوراً ومراجعة تطلعاتنا.

وأخيراً، بالنسبة لخدمات الأفراد، تُعد قطر من بين أغنى دول العالم من حيث دخل الفرد. وهناك فرصة هائلة أمام QNB للاستفادة الكاملة من تواجده في قطر وفرع خدماته المصرفية الخاصة في سويسرا لجذب تدفقات الثروات المتنامية من جميع أنحاء المنطقة. تشمل المبادرات الرئيسية تحسين عروض إدارة الثروات المحلية في قطر، واستقطاب تدفقات الثروات الإقليمية من أسواق تواجدها الرئيسية إلى مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، وتعزيز عروضنا الخارجية في سويسرا.

بناءً على هذه المبادرات، نهدف إلى توسيع شبكتنا الدولية بشكل أكبر إما من خلال التوسع العضوي أو غير العضوي. وسنواصل الاستثمار بشكل استراتيجي في الأسواق التي ستساعدنا على توسيع رقعة تواجدها الجغرافي، خاصة في كافة أنحاء آسيا. ويُعتبر نهجنا انتقائياً للغاية ونفكر بعناية قبل دخول الأسواق الجديدة ذات الصلة. وندرس عمليات الاستحواذ على أساس اغتنام الفرص إذا توفرت الأهداف الملائمة، التي تتوافق مع استراتيجيتنا، بالجودة والسعر المناسبين.

تحقيق رؤيتنا لعام 2030 من خلال استراتيجيتنا

يُعد QNB أكبر بنك في قطر وأحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. على الصعيد الدولي، نعتزم تنويع محفظتنا الاستثمارية من خلال النمو والتوسع. وقد حددت استراتيجية QNB الجديدة لعام 2030 خمسة محركات رئيسية للنمو تتمثل في تسهيل الترابط بين دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لخدمة عملائنا العالميين، والحفاظ على مكانتنا الرائدة في مجال تقديم الخدمات للشركات المحلية، وتحسين عروضنا المرتبطة بالأسواق العالمية، وتعزيز علاقاتنا مع المؤسسات المالية، وتطوير عروضنا لإدارة الثروات محلياً وخارجياً. وتدعم هذه التوجهات محاور عمل متعددة التخصصات للاستفادة من التقنيات الجديدة والناشئة. بالإضافة إلى ذلك، نهدف إلى ضمان ريادتنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتي رسخناها هذا العام من خلال الإعلان عن التزامنا بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. ومن خلال هذه الاستراتيجية، يطمح QNB إلى أن يصبح مؤسسة مصرفية إقليمية رائدة ومتنوعة وتتمحور حول الترابط بحلول عام 2030.

يتمثل جوهر استراتيجية QNB لعام 2030 في ضرورة توجيه عروض القيمة التي يقدمها البنك نحو الخدمات المصرفية الدولية الإجمالية القائمة على الترابط. ويتطلب هذا التحول تعزيز التكامل بين باقات المنتجات والمناطق الجغرافية، وتنويع مصادر الدخل بما يتجاوز الإقراض، وبناء القدرات لخدمة العملاء من مناطق وجنسيات متعددة. وتؤكد الاستراتيجية على أهمية توسيع نطاق المنتجات، وتحسين قدرات المبيعات، وتعزيز حضور البنك في قنوات التجارة الرئيسية لتوفير تغطية شاملة للعملاء وتقديم خدمات متكاملة. وبالتالي، بحلول عام 2030، سيكون مزيج أعمال QNB أكثر تنوعاً، مع مساهمات أكبر من الشبكة الدولية وحصة أكبر من إيرادات الحسابات الجارية وحسابات التوفير والدخل المتأتي من الرسوم. وقد تم تحديد مجموعة من المبادرات الهامة الجديدة لدفع هذه الاستراتيجية، حيث تتميز كل منها بوضوح عوامل القيمة وخطط البدء.

على صعيد الخدمات المصرفية الدولية الإجمالية، يتمثل الهدف الرئيسي في زيادة حصتنا في الأنشطة الدولية العابرة للحدود، وذلك بالتركيز بشكل رئيسي على خدمة الشركات متعددة الجنسيات عبر عمليات شبكتنا. ونسعى إلى تعزيز قدراتنا في مجال المعاملات المصرفية للاستحواذ على حصة أكبر من التدفقات التجارية، لا سيما في الأسواق التي نتمتع بحضور قوي فيها. كما نهدف إلى تأمين تفويضات إدارة النقد ودفعات المراحل الأخيرة للشركات متعددة الجنسيات العاملة في نطاق تواجدها الفريد. أخيراً، ومن خلال الاستفادة من شبكتنا الحالية وخبرتنا في هذا المجال، نعتزم اغتنام المزيد من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل المشاريع الجديدة.

فيما يتعلق بمحرك النمو المرتبط بالشركات المحلية، يتمثل الهدف الرئيسي في الحفاظ على حصتنا السوقية الرائدة وتوسيع إسهام محفظة عملائنا التي تضم أفضل الشركات القطرية. ومن خلال الاستفادة من بناء القدرات في إطار المحرك الأول للنمو، نهدف إلى توسيع نطاق عروضنا لتمويل التجارة وسلسلة التوريد لعملائنا من الشركات المحلية الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، سيسمح لنا هذا العرض المحسن بزيادة ودائعنا، وخاصة حسابات التوفير والحسابات الجارية.

استراتيجية مجموعة QNB (تمتة)

بناء القدرات لتنفيذ استراتيجيتنا

يُعد بناء القدرات في صميم أجندة التحول الخاصة بـ QNB. ويهدف إلى تحديد حجم مناسب لتنظيم المبيعات وتطبيق أفضل نماذج لتوزيع فرق المبيعات لخدمة عملائه من الشركات العالمية الكبرى. كما يُعد تنسيق أداء وحدات الائتمان أمراً بالغ الأهمية، ونسعى إلى تعزيزه من خلال تمكين فرق العمل في الفروع الدولية بشكل أكبر. وتكتسب الإمكانيات الرقمية وقدرات تطوير المنتجات أهمية بالغة أيضاً، بما في ذلك مواصلة تحسين تجربة العملاء الرقمية، وتطوير الأدوات المتاحة لمديري العلاقات، ووسائل التحليلات الخاصة بالتسعير والبيع المتقاطع، والمنصات الموحدة التي تغطي جميع المنتجات والقنوات والمناطق الجغرافية.

للحفاظ على مكانة البنك الرائدة، ندرك أهمية الاستفادة من التقنيات الجديدة والناشئة. نشهد تغييراً جذرياً في طريقة ممارسة الأعمال ومعالجة المعلومات، ونتوقع تسارع هذا التغيير خلال السنوات القادمة مع صعود الذكاء الاصطناعي. من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، نهدف إلى تحقيق مساهمة ملموسة في صافي الأرباح إما من خلال فرص توليد الإيرادات أو خفض التكاليف.

تشمل استراتيجيتنا استثمارات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات كعامل تمكين لتحقيق مزيد من التحول الرقمي من خلال تبني تقنيات جديدة وتحديث أنظمتنا. وكجزء من ذلك، سنواصل الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والبيانات والتحليلات، والروبوتات والأتمتة، والخدمات المصرفية المفتوحة، والتبسيط المستمر لعملياتنا وأنظمتنا.

”لحفاظ على مكانة البنك الرائدة، ندرك أهمية الاستفادة من التقنيات الجديدة والناشئة. نشهد تغييراً جذرياً في طريقة ممارسة الأعمال ومعالجة المعلومات، ونتوقع تسارع هذا التغيير خلال السنوات القادمة مع صعود الذكاء الاصطناعي.“

علاوة على ذلك، وتماشياً مع هدفنا، ندرك أن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تمثل ضرورة استراتيجية لتقديم مساهمة إيجابية للمجتمعات التي نخدمها. وبالتالي، فقد اعتمدنا معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل كامل في استراتيجية المجموعة، وسياسة تحمل المخاطر، وإطار إدارة المخاطر المؤسسية، وقمنا بتعميمها على جميع أنشطتنا وعملياتنا. ويتكون نهجنا للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من ثلاث ركائز: التمويل المستدام والعمليات المستدامة والالتزامات غير المصرفية. وتدعم هذه الركائز الثلاث هدف QNB المتمثل في تحقيق أداء مالي مستدام من خلال تعزيز الحوكمة وتقليل المخاطر وتضمين موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أعمالنا ونموذج التشغيل الخاص بنا، وذلك بهدف تقديم مساهمة إيجابية في مجتمعنا وبيئتنا.

ندرك أهمية موضوع التغيير المناخي ومخاطره عبر شبكتنا كجزء من التزامنا وجهودنا في مجال الاستدامة. وتماشياً مع نظرائنا الإقليميين، وتلبية توقعات الجهات التنظيمية ووكالات التصنيف الائتماني وأصحاب المصلحة الخارجيين الآخرين، فقد انتهينا هذا العام من وضع استراتيجية المجموعة للتغيير المناخي. ويشمل ذلك أيضاً الالتزام بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. سيتطلب هذا الالتزام منا صياغة نهج موحد لإدارة البيانات عبر أسواقنا الرئيسية لتمكيننا من تحديد مسارات إزالة الكربون للقطاعات ذات الصلة حسب السوق. ومن ناحية أخرى، فإن ذلك سيمكّننا من تحديد أسواق التمويل الانتقالي ذات الأولوية ليس فقط للتواصل مع عملائنا لتحديد احتياجاتهم التمويلية الانتقالية ولكن أيضاً لدعمهم في تلبية هذه الاحتياجات.

ضمان توافق خططنا السنوية مع استراتيجيتنا

على مر السنين، ساعدتنا استراتيجيتنا الواضحة على توقع الاتجاهات الإقليمية والعالمية الهامة والتخطيط لها والتأقلم معها. في كل عام، يتم تعميم رؤية المجموعة واستراتيجيتها عبر جميع إدارات QNB والشركات التابعة له ويتم تضمينها في خطط الأعمال والأهداف السنوية ومؤشرات الأداء الرئيسية. ويتم تتبع هذه الأهداف بشكل مستمر من خلال نهجنا لإدارة الأداء ربع السنوي.

نؤمن إيماناً راسخاً بأن استراتيجية QNB لعام 2030 طموحة وقابلة للتطبيق. فهي تتطلب تحولاً جذرياً نحو نموذج يركز على الترابط والتواصل مع العملاء، وتنوع مصادر الإيرادات، وتطوير القدرات الأساسية، والتنفيذ الدقيق للمبادرات الاستراتيجية. في الأعوام الخمسة المقبلة، نهدف إلى ضمان بقاء البنك في وضع جيد للاستفادة من عملية تعزيز الكفاءة وتزايد العملاء وتميز الخدمة وفرص النمو المستقبلية التي ستوفر قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة. وبفضل القيادة الحكيمة والالتزام التام على مستوى المؤسسة، يُعتبر QNB في وضع جيد يؤهله لتبوء مكانة رائدة بين نظرائه بحلول عام 2030.



الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي

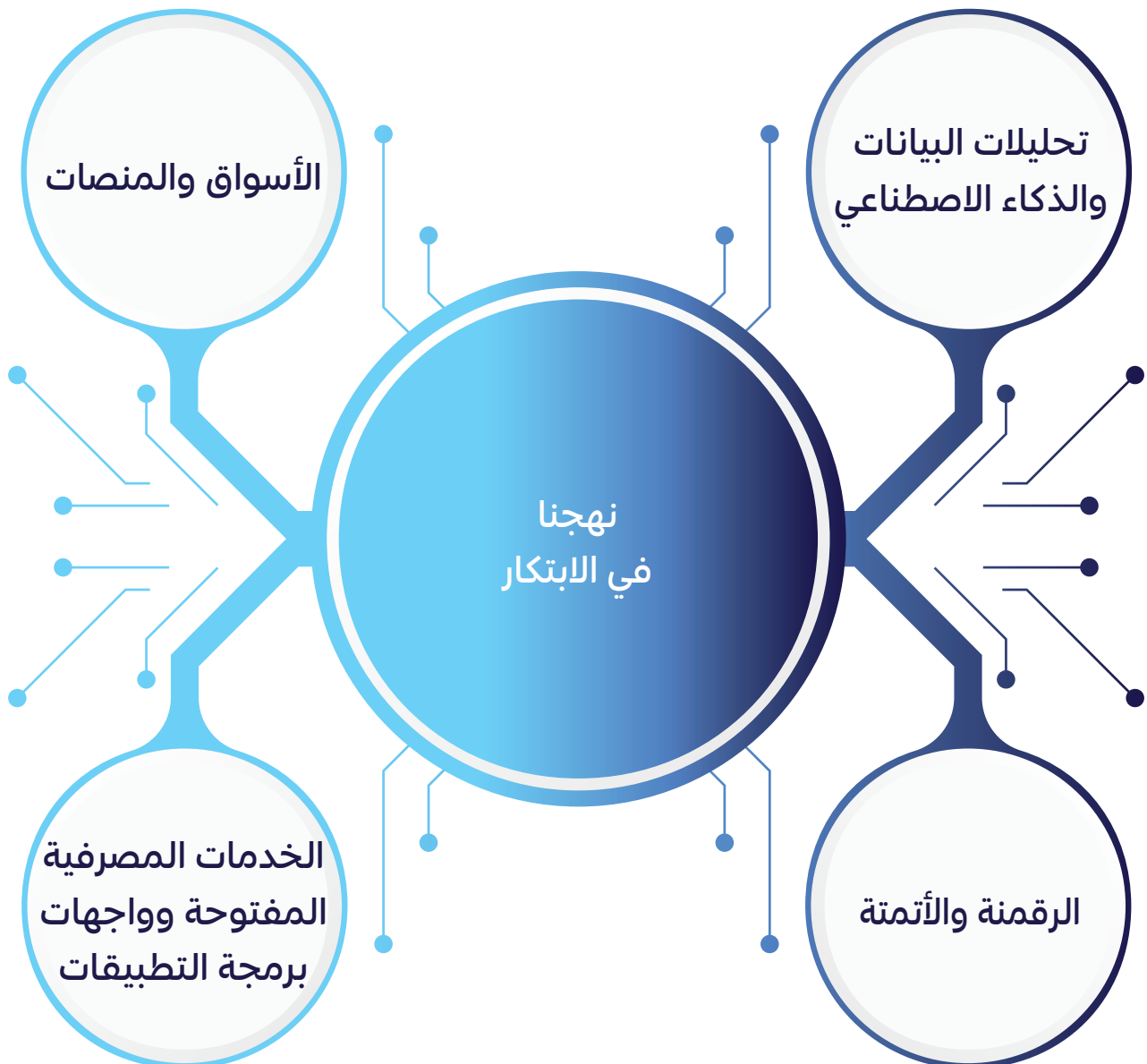
يهدف إطارنا القوي الخاص بالابتكار إلى تقديم مساهمة جوهرية ذات مغزى سواء من خلال توليد الدخل أو توفير فرص الادخار.

نهجنا في الابتكار

لقد حددنا الاتجاهات الجديدة طويلة المدى التي نعتبرها ذات أهمية استراتيجية لدمجها في نموذج أعمالنا وعملياتنا. وكجزء من هذا النهج، يركز QNB على أربعة محاور استراتيجية رئيسية:

- الأسواق والمنصات (الأنظمة التي يتبادل فيها المشاركون المصالح المشتركة ويستفيدون من تأثير الشبكة على نطاق واسع لتوليد الإيرادات).

- الخدمات المصرفية المفتوحة وواجهات برمجة التطبيقات (واجهات تُمكن التطبيقات الرقمية المختلفة من العمل معاً لتبادل المعلومات أو الأوامر).
- الرقمنة والأتمتة الروبوتية (توليد الكفاءة على نطاق واسع من خلال المعالجة الآلية للعمليات، ورقمنة وأتمتة المهام والعمليات الروتينية البسيطة المتكررة).
- تحليلات البيانات (الاستفادة من الخوارزميات المتقدمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحديد الاتجاهات ومعرفة السوق ورؤى الأعمال).



في المستقبل، نهدف إلى توسيع نطاق عروضنا التكنولوجية القائمة على تقنية بلوك تشين لتشمل المدفوعات متعددة العملات. وهذا سيتيح إجراء تحويلات عبر الحدود في الوقت الفعلي وبتكلفة منخفضة وتتسم بالشفافية بالعملات الرئيسية والنادرة، بما في ذلك الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني والريال القطري. بصفتنا مشاركاً مباشراً في شبكات سجلات الحسابات الموزعة، يمكننا الآن أيضاً العمل كبنك تسوية بالريال القطري للتحويلات الإقليمية والدولية.

في الوقت نفسه، أطلقت الفرق التابعة لبرنامج فالكون العديد من المبادرات التكميلية التي عززت أجنحة التحول الأوسع في QNB. تشمل أبرز هذه المبادرات تسهيل التجارة الإلكترونية، والبطاقات الافتراضية للشركات، ولوحات المعلومات للعمليات الداخلية.

تخدم بوابة التجار الجديدة حالياً أكثر من 30,000 عميل، وتوفر وصولاً في الوقت الفعلي إلى بيانات أجهزة نقاط البيع وتتيح الإلحاق الرقمي للعملاء. وتم طرح بطاقات افتراضية فورية للشركات لدعم المدفوعات الآمنة والمرنة بين الشركات في أكثر من 40 دولة. توفر لوحات المعلومات لفرق الشركات والخدمات المصرفية الخاصة والخزانة الآن رؤى في الوقت الفعلي تعزز عملية صنع القرار والتواصل مع العملاء.

ويعكس نجاح هذه المبادرات جوهر منهجية برنامج فالكون، التي تجمع بين العمل الجماعي المرن والتصميم القائم على البيانات والتركييز الثابت على تعزيز القيمة للعملاء. تخضع كل مبادرة لإطار لتحقيق المنفعة يضمن تقديم نتائج تجارية وتشغيلية ملموسة، مع تعزيز التزامنا بالتحسين المستمر.

بناءً على هذه الإنجازات، سيتولى برنامج فالكون لاحقاً قيادة أجنحتنا الخاصة بالذكاء الاصطناعي، مع وجود ست حالات استخدام للذكاء الاصطناعي قيد التنفيذ بالفعل وإطار حوكمة قوي لضمان التوسع بطريقة مسؤولة. من خلال دمج التقنيات الناشئة مثل تقنية بلوك تشين والذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة في جميع عملياته، يواصل برنامج فالكون تأمين مستقبل المجموعة، مما يعزز مكانتنا كشركة رائدة إقليمياً في الابتكار والتميز في الخدمات المصرفية الرقمية.

الارتقاء بقدراتنا في الابتكار من خلال برنامج فالكون

لقد أجرينا تقييماً لأنشطة أعمالنا بهدف الارتقاء بقدراتنا في مجال الابتكار. وقد شمل هذا التقييم البنك بأكمله وأدى إلى اعتماد عشرات المبادرات الجديدة للتنفيذ. ويتم توزيع هذه المبادرات بشكل متوازن عبر ثلاث فئات رئيسية لضمان التأثير الدائم، وهي تشمل: عوامل تسريع الابتكار، والمبادرات الانتقالية، وعوامل تمكين الابتكار.

من أجل تدعيم قدراتنا وتعزيز زخم الابتكار لتنفيذ المبادرات المختارة، أنشأنا برنامج فالكون في عام 2023، وهو مشروع طموح مصمم ليقوده مجموعة من القادة القطريين الشباب. تم تصميم هذا البرنامج لضمان التقدم والتأثير من خلال تنظيم مجموعات منفصلة ومتعددة الوظائف للعمل كفرق مشاريع. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج مدعوم بطريقة عمل جديدة تتبع نهجاً مرناً.

خلال الأعوام الأولى من برنامج فالكون، أتاح التغيير الجوهري المجال لإجراء موجة من التحسينات الجديدة التي ستفيد كل من البنك وعماله على المدى المتوسط والطويل.

في عام 2025، قدم البرنامج مجموعة قوية من مشاريع التحول في مجالات الأتمتة والبيانات والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين. ونجحنا في اعتماد شبكة Kinexys للمدفوعات الرقمية من جي بي مورغان لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي، مما يمثل إنجازاً كبيراً في رحلتنا نحو تحديث المدفوعات عبر الحدود. وشبكة Kinexys هي عبارة عن شبكة بلوك تشين قابلة للتوسع تتيح لنا معالجة مدفوعات الدولار الأمريكي بأوقات تسوية أسرع، مما يوفر سرعة وموثوقية وقابلية تنبؤ محسنة لتدفقات الدولار الأمريكي. تم تصميم مسارات الدفع القائمة على البلوك تشين لتكون خالية من الاقطاعات، وتهدف إلى ضمان الحفاظ الكامل على مبلغ الدفع حتى وصوله إلى المستفيد النهائي. تربط شبكة Kinexys للمدفوعات الرقمية القاعدة العالمية والمتنوعة لعملاء جي بي مورغان لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي.

يتماشى هذا التعاون مع أهدافنا طويلة الأجل المتمثلة في تعزيز قدرات المدفوعات العالمية وكفاءة التسوية، وتقليل الاعتماد على مسارات التسوية متعددة المراحل. كما أنه يعزز التزامنا بتحسين رضا العملاء من خلال تسويات أسرع وأكثر موثوقية عبر المشاركة في منظومة حديثة للمراسلات المصرفية قائمة على تقنية بلوك تشين. من خلال استبدال العديد من الوسطاء بسجل لامركزي آمن، قللنا أوقات المعالجة من 960 دقيقة إلى أقل من دقيقتين وحققنا زيادة بنسبة 15% في أحجام المعاملات. يضع هذا الإنجاز الرائد QNB في طليعة البنوك الإقليمية التي طبقت تقنية بلوك تشين في عمليات التسوية الفورية.

الاستفادة من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي (تتمة)

”تعزز مجموعة QNB طموحاتها في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في جميع أنحاء الشرق الأوسط من خلال إطلاق بنكين رقميين في المملكة العربية السعودية ومصر.“

الجوائز

جوائز يورو موني للتميز لعام 2025

أفضل بنك رقمي في قطر

تعزز مجموعة QNB طموحاتها في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في جميع أنحاء الشرق الأوسط من خلال إطلاق بنكين رقميين في المملكة العربية السعودية ومصر. ضم كل بنك لتقديم حلول مالية مبتكرة وأمنة ومتحمرة حول العميل. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه البنوك الرقمية في تقديم خدمات مصرفية متميزة، مع التركيز بشكل خاص على العملاء غير المتعاملين مع البنوك والعملاء ذوي الخدمات المصرفية المحدودة في قطاعي التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في كل من السعودية ومصر.

في المملكة العربية السعودية، أضفت مجموعة QNB ومجموعة عجلان وإخوانه القابضة الطابع الرسمي على مشروع استراتيجي مشترك للاستفادة من فرصة الخدمات المصرفية الرقمية. تعتبر مجموعة عجلان وإخوانه القابضة واحدة من أكبر شركات التجزئة والتصنيع في السوق السعودية، حيث تتمتع علامتها التجارية بالشهرة والتواجد في أكثر من 15 بلداً حول العالم. وفي 30 سبتمبر 2025، وافق مجلس الوزراء السعودي على منح ترخيص الخدمات المصرفية الرقمية، برأس مال قدره 2.5 مليار ريال سعودي. تعكس الهوية التجارية ”إيزي بنك“ التزامنا بتقديم خدمات مصرفية رقمية سلسلة تعتبر توفير تجربة متفوقة للعملاء في مقدمة أولوياتها.

توظيف الحوسبة السحابية لتبني التكنولوجيا وتحديث التطبيقات

كجزء من عوامل تمكين الابتكار لدينا، طورت مجموعة QNB استراتيجية شاملة للحوسبة السحابية وإطار عمل ونموذج تشغيلي يمر حالياً بمرحلة متقدمة من التنفيذ. وقد شمل هذا النهج مبادئ سحابية واضحة، مثل اختيار تبني التقنيات السحابية الأصلية بدلاً من الانتقال السريع، وأجندة مدتها 5 سنوات للانتقال تدريجياً من تعلم أساسيات الحوسبة السحابية إلى أن يصبح عملنا قائماً على ”الحوسبة السحابية بشكل أساسي“. وشملت هذه الأجندة استثمارات في تطوير القدرات والمهارات اللازمة في الامتثال والأمن السببراني.

نعتبر هذه الخطوة أساسية لأنشطتنا الانتقالية وأمرأ حيوياً لجهود الابتكار الموجهة لتحديث تطبيقاتنا وأنظمتنا لرفع قدراتنا التمويلية المضمنة من خلال نموذج ”البرمجيات كخدمة“ (SaaS). من خلال الاستفادة من تقنيات الحوسبة السحابية، يمكن لمجموعة QNB تطوير وتقديم منتجات وخدمات مالية جديدة بسرعة، مما يعزز قدرتنا على تلبية متطلبات العملاء المتطورة. تتيح قابلية التوسع في الحوسبة السحابية للبنك التعامل مع أعباء العمل المتزايدة دون استثمارات مسبقة كبيرة في البنية التحتية. لا يؤدي هذا إلى إنشاء مصادر دخل جديدة فحسب، بل يعمل أيضاً على تسريع وقت طرح المنتجات في السوق في قطاع سريع الخطى.

تطوير أفضل البنوك الرقمية في فئتها

بدأنا رحلتنا المصرفية الرقمية في وقت مبكر بإطلاق ”Enpara“، البنك الرقمي الأول والرائد في تركيا. تأسس Enpara في عام 2012، وكانت مهمته بناء البنك الذي يرغب العملاء في التعامل معه. انطلاقاً من حرصه على إرضاء العملاء، يركز Enpara على معالجة النقاط التي تمس العملاء وتبسيط الخدمات كمبادئ تأسيسية رئيسية. تُعد نسبة صافي نقاط الترويج (NPS) البالغة 79% وعدد العملاء الذي يتجاوز 8 ملايين عميل انعكاساً لقوة رسالة Enpara والقيمة التي يقدمها. واليوم، يُعد Enpara بنكاً رقمياً رائداً في فئته في تركيا وأحد أفضل البنوك الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

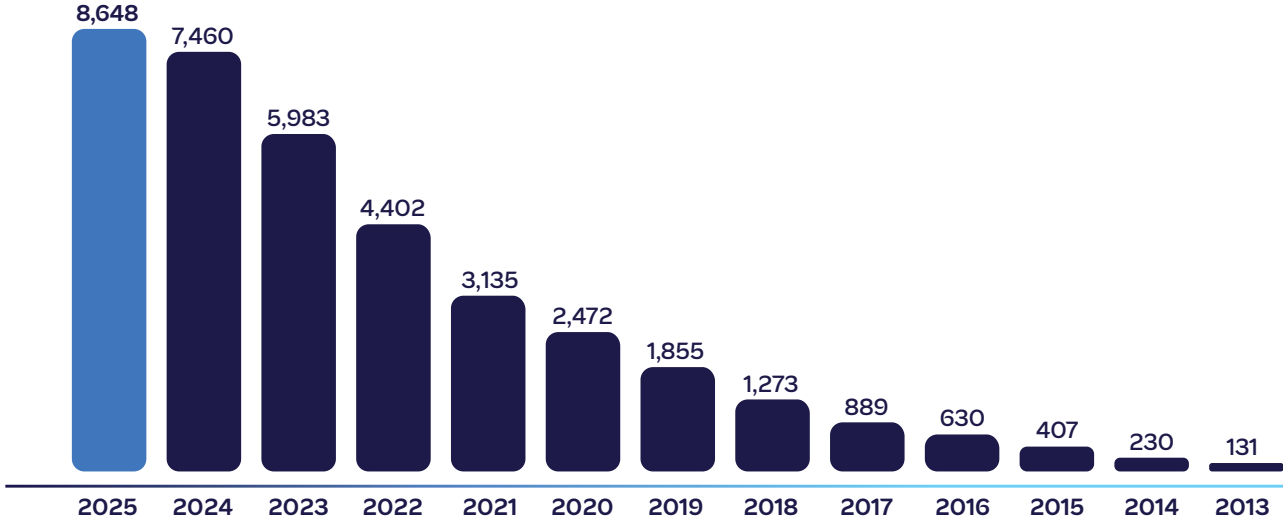
نمو صافي أرباح Enpara

<100%

نمو ودائع Enpara

9%

مسيرة نمو Enpara (عدد العملاء بالآلاف)



رأس المال من خلال استثمارات في صندوق الصناديق في أكثر من ستة من أعلى صناديق رأس المال الاستثماري تصنيفاً.

في عام 2024، أطلقت مجموعة QNB مشروع التطوير الاستراتيجي لمركز QNBeyond Plus، وهو مركز متخصص للخدمات التكنولوجية المشتركة مقره في مصر، لدعم وتسريع طموحات المجموعة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في جميع أنحاء المنطقة. يعمل QNBeyond Plus كمركز للابتكار والتكنولوجيا، حيث يوفر البنية التحتية الرقمية الحيوية، وتطوير البرمجيات، والدعم التشغيلي لمحفظة خدمات QNB المصرفية الرقمية المتنامية.

بالاستناد إلى مبادئ المرونة والتعاون والتميز التكنولوجي، يتمتع QNBeyond Plus بموقع استراتيجي لتقديم حلول تكنولوجية قابلة للتطوير وأمنة ومتحمرة حول العملاء، ويتعاون المركز بشكل وثيق مع فرق الخدمات المصرفية الرقمية التابعة لـ QNB، وشركاء التكنولوجيا المالية، وأصحاب المصلحة الداخليين لضمان التكامل السلس، والتطوير السريع للمنتجات، والابتكار المستمر.

بدأ مركز QNBeyond Plus عملياته في فبراير 2025، ويعمل الفريق حالياً على توسيع نطاق عملياته ودعم مرحلة بناء البنوك الرقمية التابعة لـ QNB. تركز هذه المرحلة على تعزيز المنصات التكنولوجية والقدرات التشغيلية لضمان التنفيذ الناجح لرؤية QNB في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

في قطر، يواصل QNB قيادة رحلة الابتكار في البلاد، ودعم رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لتحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. حتى الآن، تعاقد QNB مع عشر شركات محلية عاملة في مجال التكنولوجيا المالية وقام بإدماجها في نموذج أعماله وعملياته. علاوة على ذلك، واصلنا لعب دور بارز في دعم فعاليات الابتكار في البلاد هذا العام، بما في ذلك قمة الويب الرائدة، والتي تجتذب عشرات الآلاف من المديرين التنفيذيين والمستثمرين ومؤسسي الشركات الناشئة من جميع أنحاء العالم.

في يناير 2024، أطلقت مجموعة QNB مبادرة مماثلة في مصر، حيث قدمت طلباً شاملاً إلى البنك المركزي المصري للحصول على ترخيص مصرفي رقمي. وتم تقديم الترخيص من قبل البنك المركزي المصري في أكتوبر 2025، مع تخصيص رأس مال يبلغ حوالي 4.5 مليار جنيه مصري. ضمنت علامة "إيزي بنك" التجارية في مصر لخدمة حوالي 1.5 مليون فرد وأكثر من 40,000 شركة، وتوفير حلول مالية متطورة ويمكن الوصول إليها بسهولة.

وخلال عام 2025، أحرز كلا المشروعين تقدماً ملحوظاً، حيث حققا إنجازات هامة في المجالات التنظيمية والتكنولوجية والتشغيلية. تجري حالياً مراحل تأسيس كلا البنكين الرقميين، بالتزامن مع جهود التكامل مع شركاء خارجيين مختارين بعناية من شركات التكنولوجيا المالية لتعزيز وتوسيع نطاق منظومة المنتجات. ومن المقرر إطلاق النسخة الأولى من "إيزي بنك" في السعودية في ديسمبر 2026، بينما من المخطط إطلاق النسخة الأولى من "إيزي بنك" في مصر خلال الربع الأول من عام 2027. تمثل هذه الإنجازات خطوات هامة نحو إعادة تشكيل مشهد الخدمات المصرفية الرقمية في كلا السوقين.

الاستفادة من الابتكار التحويلي مع QNBeyond

بينما تركز جهودنا الرئيسية على الابتكار المجاور، فإننا ننفذ أيضاً برامج مخصصة تركز على تبني التكنولوجيا التحويلية والابتكار التحويلي والأكثر إبداعاً. وهذا يسمح لنا بتحقيق تقدم كبير والتعلم من أنظمة الابتكار الديناميكية في الأسواق التي نخدمها.

يعمل QNBeyond كمختبر للابتكار تابع لـ QNB، ويقع مقره في تركيا. وهو مخصص للاستفادة من نماذج الأعمال الجديدة من خلال رعاية وتسريع مشاريع رأس المال الاستثماري. وبعد أن بلغ عامه السابع الآن، أكمل QNBeyond سبع جولات من عمليات التسريع، حيث دعم ما يقارب 60 شركة ناشئة بفضل 135 مرشداً و70 شريكاً. بالإضافة إلى ذلك، استثمرت QNBeyond Ventures، ذراعنا الاستثمارية، بشكل مباشر في أكثر من 12 شركة ناشئة والتزمت بتقديم

الاستدامة

نطمح إلى تعزيز ورعاية عالم يتسم بالعدل والشمول والإنصاف وتتم فيه مراعاة الجوانب البيئية.



نظل متمسكين بقناعتنا بأن الاستدامة هي عامل تمكين حاسم في تقديم قيمة مالية وبيئية واجتماعية طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة لدينا. وإلى جانب التركيز على تحقيق الأداء المالي القوي، فإننا ملتزمون بتحقيق تأثير إيجابي والمساهمة في المجتمع، بما يتجاوز الأطر التقليدية للخدمات المصرفية. ونطمح إلى تعزيز ورعاية عالم يتسم بالعدل والشمول والإنصاف وتتم فيه مراعاة الجوانب البيئية.

تدمج استراتيجيتنا الاستدامة بالكامل في نموذج أعمالنا وعملياتنا. وتعمل مجموعة QNB بشكل استباقي على تحديد وفهم ومعالجة الموضوعات الجوهرية المتعلقة بأعمالنا وموظفينا وأصحاب المصلحة لدينا والمجتمع. ويساعدنا هذا النهج الشامل على معالجة التأثيرات الرئيسية الفعلية والمحتملة عبر ركائز الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

إطار واستراتيجية الاستدامة في QNB

هدفنا هو تحقيق أداء مالي مستدام من خلال تقليل المخاطر وتحديد فرص الأعمال الجديدة وتعزيز علامتنا التجارية. يتكون إطار الاستدامة لدينا من ثلاث ركائز: التمويل المستدام، والعمليات المستدامة، والالتزامات غير المصرفية.



المصرفية، مع التركيز على التعليم والتثقيف المالي، والصحة والبيئة، والأنشطة الاجتماعية والإنسانية.

تم تحديد الموضوعات الجوهرية لـ QNB في مجال الالتزامات غير المصرفية كالتالي:

- المسؤولية الاجتماعية
- القيمة المقدمة للموظفين
- العمل المناخي
- رعاية التنوع البيولوجي

”يواصل QNB تطوير نهجه الخاص بالاستدامة لضمان بقائه محركاً رئيسياً لتعزيز القيمة على المدى الطويل. وهذا يُمكننا من دعم التحول إلى مستقبل منخفض الكربون، والوفاء بمسؤولياتنا الاجتماعية، وضمان المرونة المؤسسية“.

الجوائز

ذا بانكر

أفضل بنك في قطر لهذا العام

جوائز يوروموني للتميز

أفضل بنك في قطر في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

جوائز غلوبال فاينانس

أفضل بنك للشفافية في الاستدامة في الشرق الأوسط

تايم

إحدى أفضل الشركات في العالم في النمو المستدام

التمويل المستدام هو دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل التي يزاؤها QNB لتحقيق الربح الهادف. ونهدف إلى مساعدة العملاء على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وإقراض الشركات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والفئات التي لا تحظى بقدر كافٍ من الخدمات، والتواصل مع العملاء بشكل مسؤول. كجزء من طموحنا لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، نحن ملتزمون بدعم عملائنا في مسيرتهم للانتقال نحو نظام بيئي محايد للكربون. كبنك، يُعد دمج الاعتبارات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التمويل أهم طريقة يمكننا من خلالها دعم أهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية. كما أن ذلك يُمكننا من تحديد وإدارة وتخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية في محفظتنا، مع تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من فرص الأعمال الناشئة عن التحول العادل إلى اقتصاد أكثر خضرة وشمولاً.

تم تحديد الموضوعات الجوهرية لـ QNB في مجال التمويل المستدام كالتالي:

- الأداء المالي، والاستقرار، والإدارة المنهجية للمخاطر
- الحوكمة، والامتثال، وإدارة المخاطر المؤسسية
- أمن وخصوصية البيانات
- الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التمويل
- العمل المناخي (انتقال العملاء)
- رعاية التنوع البيولوجي
- تحسين تجربة العملاء والتواصل المسؤول معهم

العمليات المستدامة هي دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملياتنا وعبر سلسلة التوريد الخاصة بنا لضمان أننا نعمل بشكل أخلاقي مع إدراك تأثيرنا على البيئة. ونهدف إلى تعزيز ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر، وتعزيز المساواة بين موظفينا، وتقليل أي تأثيرات سلبية على البيئة ناتجة عن عملياتنا. وهذا يحافظ على مكانة QNB كجهة عمل مفضلة، مع ضمان الامتثال للوائح التنظيمية المتزايدة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

تم تحديد الموضوعات الجوهرية لـ QNB في مجال العمليات المستدامة كالتالي:

- الحوكمة، والامتثال، وإدارة المخاطر المؤسسية
- العمل المناخي (إزالة الكربون من العمليات)
- التنوع والشمول
- القيمة المقدمة للموظفين
- الشراء المسؤول وسلسلة التوريد

الالتزامات غير المصرفية مشمولة في برنامج QNB للمسؤولية الاجتماعية الذي يتم تنفيذه في المجتمعات التي نخدمها. ونهدف إلى المساهمة في المجتمع بما يتجاوز الحدود التقليدية للأنشطة

الاستدامة (تمة)

حدد QNB عدداً من التطلعات عبر ركائز إطاره الخاص بالاستدامة لمواصلة تعزيز أدائه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

الاستدامة	الإجراءات والتطلعات	الحالة خلال عام 2025
التمويل المستدام	تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050	تم البدء
		تم الإعلان في الربع الأخير من عام 2025 عن اكتمال استراتيجية التغير المناخي على مستوى المجموعة والالتزام بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. تم تحديد القطاعات ذات الأولوية للمرحلة الأولى من خلال مسارات أولية لإزالة الكربون. تم الحصول على تأكيد خارجي بشأن الانبعاثات الممولة ضمن النطاق 3.
	نشر معلومات عن الانبعاثات الأولية الممولة في النطاق 3 لعام 2024	تم إنجازه
		أول بنك في قطر ينشر معلومات عن الانبعاثات الممولة ضمن النطاق 3 للعامين الماليين 2024 و2025، والتي تغطي أكثر من 90% من محفظة المجموعة، وذلك باستخدام منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون. كان QNB أول بنك في قطر يصبح عضواً في هذه الشراكة في عام 2024.
	الامتثال لإطار QNB للتمويل المستدام والمنتجات المستدامة لجميع معاملات الاستدامة	على المسار الصحيح
		تمت مراجعة جميع فرص التمويل المستدام المحتملة وفحصها مقابل إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة، مع تحديد الاختيار النهائي للمشاريع المؤهلة من قبل لجنة التمويل المستدام. في عام 2025، تمت مراجعة 53 فرصة بقيمة 2.4 مليار دولار أمريكي، منها 39 فرصة تمت مواءمتها مع إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي.
	إجراء فحص لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لجميع تمويلات المشاريع والقروض لأجل للشركات ¹	على المسار الصحيح
		تم تقييم 111 مشروعاً قابلاً للتطبيق، بقيمة 9.9 مليار دولار أمريكي، من خلال عملية العناية الواجبة لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من قبل فرق الأعمال والائتمان. ويشمل ذلك الصفقات التي رفضها QNB. تم استبعاد الفحم الحراري على مستوى المجموعة، مع التخرج من أي تعرض قائم بحلول عام 2030.

¹ وفقاً لحدود الفحص المعمول بها الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

الاستدامة	الإجراءات والتطلعات	الحالة خلال عام 2025
العمليات المستدامة	تعيين أول امرأة في مجلس إدارة المجموعة بحلول عام 2025	تم إنجازه يضم مجلس إدارة مجموعة QNB سيدتين من بين أعضائه. تم تعيين سعادة الشبيخة هنادي بنت ناصر آل ثاني والسيدة هميان منصور الخاطر في مجلس إدارة المجموعة في فبراير 2025.
	دعم مساهمة قطر المحددة وطنياً لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بواقع 42 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2040	على المسار الصحيح تم خفض ² الانبعاثات بنسبة 45% على مستوى المجموعة اعتباراً من عام 2025 مقابل سنة الأساس 2017. تم الحصول على التأكيد الخارجي للنطاق 1 والنطاق 2 والنطاق التشغيلي 3 (سفرات العمل) لانبعاثات الغازات الدفيئة.
	إجراء زيارات ميدانية لـ 100% من موردي القوى العاملة ³ في قطر بحلول عام 2024	تم إنجازه تم إجراء عمليات التفتيش الميداني للمواقع، وجمع الأدلة، وإعداد خطط الإصلاح، حيثما كان ذلك مناسباً. وتم إجراء زيارات متكررة لجميع موردي القوى العاملة ضمن إجراءات العمل المعتادة.
	زيادة نسبة النساء في عضوية مجالس إدارة الشركات التابعة إلى 30% بحلول عام 2030	على المسار الصحيح بلغت نسبة النساء في مجالس إدارة الشركات التابعة 20% بنهاية عام 2025. وقد تم استبدال هذه النسبة بالأعضاء النساء في مجلس إدارة المجموعة. تم الحصول على تأكيد خارجي بشأن نسبة النساء في عضوية مجالس إدارة الشركات التابعة.
	زيادة نسبة تقطير القوى العاملة إلى 60% بحلول عام 2025 ⁴	تم إنجازه بلغت نسبة التقطير 61% في نهاية عام 2025.
الالتزامات غير المصرفية	استثمار 2.5% من الربح قبل الضريبة في المجتمعات كل عام	تم إنجازه استثمارات مجتمعية متوافقة مع الأهداف.

² النطاق 1 والنطاق 2، مؤشر قائم على السوق.

³ من فئات الخدمات: النظافة والتنظيف، والأمن المادي وتأمين النقد، والضيافة، وإدارة المرافق.

⁴ التقطير المطبق على QNB قطر.

الاستدامة (تمة)

حوكمة الاستدامة

تم اعتماد برنامج مجموعة QNB الخاص بالاستدامة، الذي يتألف من الاستراتيجية والإطار و خارطة الطريق الخاصة بالاستدامة والموضوعات الجوهرية، من قبل مجلس الإدارة، وتتم رعاية البرنامج من قبل سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني، وتبعاً لما يقتضيه هذا الدور، فإنه يقود جهود المجلس في الإشراف على التنفيذ الكلي للاستراتيجية الاستدامة الخاصة بالمجموعة والأداء المتعلق بها والمخاطر المرتبطة بقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ويربط مجلس الإدارة أيضاً التعويضات التنفيذية بالأداء في قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال بطاقة الأداء المتوازن للإدارة التنفيذية، والتي تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة التي يتم توزيعها على الجميع.

تم دمج موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك المخاطر المناخية، بشكل كامل في هيكل الحوكمة الشامل لـ QNB مع مسؤوليات واضحة. يتم إبلاغ مجلس الإدارة بجميع الموضوعات البيئية والاجتماعية من خلال لجنة المخاطر التابعة للمجلس، بينما تقوم لجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بجميع الموضوعات المتعلقة بالحوكمة. ويمتد إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من مجلس الإدارة إلى لجنة الإدارة العليا للمجموعة ولجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية للمجموعة. وتتولى هاتان اللجنتان التنفيذيتين من المستوى الأول مسؤولية تنفيذ أي قرارات متعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتطبيقها على جميع المستويات الإدارية والتشغيلية.

نظرة عامة على حوكمة الاستدامة في مجموعة QNB



الإشراف أو المسؤولية الرئيسية عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تغطية/ دعم مواضيع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

¹ لجنة الترشيحات والمكافآت والحكومة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة مسؤولة أيضاً عن إطلاع مجلس الإدارة بالكامل على مبادرات الاستدامة. يتولى راعي الاستدامة في مجلس إدارة QNB رئاسة اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

- اتخاذ خطوات استباقية لقيادة أنشطة التمويل المستدام وتعزيزها ومراقبتها
- اتخاذ القرارات والموافقة على الإجراءات المتعلقة بالمحفظة حسب الاقتضاء

يعمل فريق الاستدامة للمجموعة، الذي يتبع لدائرة الاستراتيجيات للمجموعة، كهيئة استشارية رئيسية للإدارة العليا في جميع الأمور المتعلقة بالاستدامة. ويتواصل هذا الفريق بنشاط مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ويقود عملية إعداد التقارير والإفصاحات والتفاعلات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع المؤسسات والمستثمرين والشركاء ذوي الصلة. توفر هذه العملية معلومات عن التأثيرات المحتملة على استراتيجية البنك وآلية صنع القرار ونموذج الأعمال والعمليات. ويلعب هذا الفريق دوراً محورياً في مبادراتنا المتنوعة المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث يعمل كنقطة اتصال مركزية لهذه المبادرات، ويقوم بتعزيز التعاون على مستوى المجموعة ومع الشركاء الخارجيين. وقد تم تحديد المسؤولين عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الإدارات المعنية وعلى مستوى شبكتنا الدولية لدفع الموضوعات وترسيخ الاستدامة في ثقافتنا.

يضم **منتدى الاستراتيجية المناخية الرامية إلى تحقيق الحياد الكربوني والذي تم تشكيله مؤخراً**، فرق الاستدامة، والمخاطر الاستراتيجية، والخدمات المصرفية للشركات، والشركات التابعة، لضمان اتساق الحوكمة على مستوى المجموعة، وتفعيل عملية إدارة البيانات، والتفاعل مع العملاء، وتحقيق الانتقال في محفظة الأعمال، وتقليل انبعاثات الكربون.

تتضمن سياسة الاستدامة لمجموعة QNB الإرشادات والمبادئ التوجيهية لاستراتيجية وإطار الاستدامة. ويتم تطبيق هذه السياسة على مستوى المجموعة، وتخضع للمراجعة سنوياً، وهي تشمل الفروع الدولية والشركات التابعة التي تمتلك فيها المجموعة حصة مسيطرة. ويتم الإعلان عن أي تحديثات أو تعديلات على السياسة لضمان تطبيقها محلياً والامتثال للمتطلبات التنظيمية السارية.

تلتزم مجموعة QNB بتقييم الضوابط، ومراقبة الامتثال، وتحقيق التحسين المستمر. وقد أدرجت دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة الموضوعات المتعلقة بالاستدامة بشكل كامل في تقييمات التدقيق على مستوى البنك. ويشمل ذلك تقييم كيفية تأثير المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على الاستقرار المالي أو مخاطر السمعة، بالإضافة إلى دمج هذه المبادئ في عمليات التدقيق الأساسية. وذلك يضمن إدراج هذا الموضوع في ثقافتنا واستمرارنا في تلبية المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق الآخذة في التطور المرتبطة بالاستدامة بشكل استباقي. وقد أكملت دائرة التدقيق الداخلي هذا العام تقييماً لسياسات وإجراءات فريق الاستدامة للمجموعة، دون رصد أي مخالفات، مع إغلاق وإتمام جميع الإجراءات المرتبطة بالإدارة.

الالتزام بالمبادرات والمعايير الخارجية

تشارك مجموعة QNB بشكل نشط في مبادرات الاستدامة العالمية والوطنية الرئيسية، حيث تتماشى جهودنا مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

تم تطوير استراتيجية الاستدامة الخاصة بنا بما يتماشى مع المبادرات والالتزامات وأطر إعداد التقارير التالية.

تم إنشاء لوحات معلومات خاصة بمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمناخ، ويتم تقديم تقارير عنها إلى اللجان التابعة لمجلس الإدارة ولجان الرقابة التنفيذية كل ثلاثة أشهر على الأقل. ويتم الإبلاغ عن التعرضات لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ومراقبتها، مع وضع خطط عمل وإجراءات تصعيد مناسبة لكل منها. وتعد الدوائر المسؤولة اجتماعات لتطوير الموضوعات ذات الصلة ومواءمتها قبل اجتماعات اللجان التنفيذية. ويشمل ذلك تمثيل فرق المخاطر والانضباط والرقابة المالية والأعمال والعمليات حسب مقتضى الحال.

بطاقة الأداء المتوازن للإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يتكون نهجنا الخاص بطاقة الأداء المتوازن من مؤشرات أداء رئيسية تشمل مختلف أبعاد الأداء، مع سمات خاصة بالدور التنفيذي. تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية الشائعة تلك المتعلقة بالاستدامة/ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والابتكار، والانضباط، والمخاطر، وبيئة الرقابة، والمسائل المتعلقة بالموظفين، بالإضافة إلى المقاييس المالية وغير المالية.

تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالاستدامة، على سبيل المثال لا الحصر، نمو التمويل الأخضر، وأهداف خفض الكربون في مختلف القطاعات، وتحقيق النسب المستهدفة للانبعاثات الممولة، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة التشغيلية، وإدارة مخاطر المناخ، ودعم أهداف التنمية المستدامة، وغيرها.

يتم تطبيق هذه المؤشرات بشكل تصاعدي على مستوى المؤسسة، بدءاً من المديرين التنفيذيين، مروراً بالدوائر والإدارات، وفرق العمل، ووصولاً إلى الأفراد. وذلك لترسيخ الاستدامة في ثقافتنا وممارسات أعمالنا. وبحسب مجال العمل، يرتبط ما بين 5% و20% من الأداء والمكافآت ارتباطاً مباشراً بمؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالاستدامة.

أمثلة على مؤشرات الأداء الرئيسية للمديرين التنفيذيين للمجموعة والمرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

- تنفيذ المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- نمو التمويل المستدام
- مقاييس الانضباط والمخاطر والتدقيق
- تنفيذ خطط الأعمال المرتبطة بالاستدامة
- التواصل مع العملاء وتحقيق رضاهم
- التواصل مع الموظفين وتحقيق رضاهم
- أهداف التقدير
- معدل دوران الموظفين
- الضمانات الاجتماعية

تتكون لجنة التمويل المستدام من مسؤولين كبار يمثلون إدارات الاستدامة، والخدمات المصرفية للشركات، والخزانة، وخدمات المعاملات المصرفية، والمخاطر، والتمويل، والانضباط. تقوم هذه اللجنة التي تعقد اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر بما يلي:





- إدارة محفظة التمويل المستدام المؤهلة، ومراقبتها، والموافقة عليها
- ضمان الامتثال لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بالتمويل المستدام ومتطلبات الإفصاح

الاستدامة (تمة)

المبادرات الدولية

<p>يُعتبر QNB عضواً لفترة طويلة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وهو أكبر مبادرة استدامة للشركات في العالم. يركز الاتفاق العالمي للأمم المتحدة على تعزيز ممارسات الأعمال في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.</p>	<p>الاتفاق العالمي للأمم المتحدة</p> 
<p>تشكل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الإطار العالمي الرئيسي لموضوع الاستدامة. وتهدف الأهداف السبعة عشر إلى حماية الكوكب، والقضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، وضمان الازدهار. ونعمل على مواءمة موضوعاتنا الجوهرية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.</p>	<p>أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة</p> 
<p>يهدف إطار مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية إلى منع أي مخاطر تتعلق بحقوق الإنسان في سلسلة القيمة ومواجهتها ومعالجتها. أعدنا بيان حقوق الإنسان الخاص بمجموعة QNB، ونشرنا تدريباً إلزامياً في مجال حقوق الإنسان لجميع الموظفين، وتواصلنا مع خبراء خارجيين في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.</p>	<p>مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان</p> 
<p>شراكة عالمية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي لتحفيز العمل من أجل التنمية المستدامة. ويُعتبر QNB عضواً في هذه الشراكة وأحد الموقعين عليها من خلال QNB مصر.</p>	<p>مبادرة تمويل برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة ومبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة</p> 
<p>تعاون بين المؤسسات المالية لتمكين التقييمات المنسقة والإفصاحات عن انبعاثات الغازات الدفيئة الممولة. كان QNB أول بنك في قطر يصبح عضواً في هذه الشراكة في عام 2024.</p>	<p>الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون</p> 
<p>مبادرة مشتركة بين الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي تقدم التوجيه للشركات حول كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. من خلال QNB تر كيا، نُعتبر أحد الموقعين على مبادئ تمكين المرأة ونشارك في برنامج الأمم المتحدة المستهدف للمساواة بين الجنسين.</p>	<p>مبادئ تمكين المرأة</p> 

المبادرات الوطنية

<p>تُعد رؤية قطر الوطنية 2030 بمثابة خارطة طريق واضحة لمستقبل قطر، حيث توجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية خلال العقد الجاري.</p>	<p>رؤية قطر الوطنية 2030</p> 
<p>قدمت دولة قطر مساهماتها المحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتحدد المساهمات المحددة وطنياً الإجراءات المناخية في إطار الالتزام المستمر باتفاقية باريس.</p>	<p>مساهمة قطر المحددة وطنياً</p> 
<p>تغطي هذه الاستراتيجية خمسة مجالات بيئية رئيسية: انبعاثات الغازات الدفيئة وجودة الهواء، والتنوع البيولوجي، والمياه، والاقتصاد الدائري، وإدارة النفايات، واستخدام الأراضي. ويتم تفعيلها من خلال خطة العمل الوطنية للتغير المناخي 2030.</p>	<p>استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وتغير المناخ</p> 
<p>تم إطلاقها خلال عام 2024، ونحن ندعم ونلتزم باستراتيجية الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف قطر المركزي ومبادئه الإشرافية للبنوك بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.</p>	<p>الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي الصادرة عن مصرف قطر المركزي</p> 

أطر ومبادئ إعداد التقارير



الاستدامة (تمة)

التأثيرات والاحتياجات والتوقعات	الوتيرة	قنوات التواصل	مجموعات أصحاب المصلحة
أصحاب المصلحة الخارجيون			
<ul style="list-style-type: none"> جودة خدمة العملاء رضا العملاء 	سنوياً	استبيان رضا العملاء	العملاء
	كل ثلاثة أشهر	نقاط صافي الترويج	
<ul style="list-style-type: none"> قنوات رقمية سهلة الاستخدام وأمنة والتواصل الشخصي أسعار ورسوم تنافسية الوصول إلى التمويل والخدمات منتجات وخدمات فعالة التواصل المسؤول مع العملاء التواصل المنتظم والشفاف 	باستمرار	<ul style="list-style-type: none"> مركز رعاية العملاء الخدمات المصرفية عبر الجوال والإنترنت إدارة الشكاوى الردود عبر وسائل التواصل الاجتماعي مدراء العلاقات 	
<ul style="list-style-type: none"> عائدات قوية ومستقرة 	سنوياً	الاجتماع السنوي للجمعية العامة	المستثمرون
<ul style="list-style-type: none"> قوة نظام الحوكمة وإدارة المخاطر والتقييمات الإفصاح الشفاف والمنتظم نهج شامل لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على طول سلسلة القيمة إدارة المخاطر والفرص بطريقة واعية بالمناخ التمويل المستدام الأنشطة التي تراعي الطبيعة أمن البيانات والمرونة السيبرانية 	كل ثلاثة أشهر	اجتماع مجلس الإدارة اتصالات المحللين	
	باستمرار	<ul style="list-style-type: none"> أيام إرشاد المستثمرين الجولات الترويجية الحوارات الدورية طلبات المعلومات 	
<ul style="list-style-type: none"> الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية إجراءات صارمة لمكافحة الفساد وغسل الأموال والرشوة الإدارة القوية للمخاطر والحوكمة إدارة المخاطر والفرص بطريقة واعية بالمناخ التمويل المستدام 	سنوياً	الإفصاحات العامة	الجهات التنظيمية والحكومة
		باستمرار	
<ul style="list-style-type: none"> مبادرات خلق فرص العمل المساهمة الإيجابية في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الشمول المالي للفئات التي تعاني من قلة الخدمات إدارة المخاطر والفرص بطريقة واعية بالمناخ الأنشطة التي تراعي الطبيعة 	باستمرار	<ul style="list-style-type: none"> المنتجات والخدمات ذات الفائدة البيئية والاجتماعية أنشطة المسؤولية الاجتماعية فرق توظيف الموارد البشرية المؤتمرات الدولية والوطنية 	المجتمع
<ul style="list-style-type: none"> الدفعة في الوقت المحدد عمليات عادلة وشفافة فرص أعمال جديدة بناء القدرات في السوق المحلية سلسلة توريد موثوقة ومستقرة الامتثال لقوانين العمل واللوائح ذات الصلة 	باستمرار	<ul style="list-style-type: none"> العطاءات والمناقصات البوابة الإلكترونية للموردين استبيان أوضاع العاملين لدى الموردين والزيارات الميدانية مراجعات الموردين عملية إدارة مخاطر الأطراف الثالثة 	الموردون

التأثيرات والاحتياجات والتوقعات	الوتيرة	قنوات التواصل	مجموعات أصحاب المصلحة
أصحاب المصلحة الخارجيون (تمة)			
<ul style="list-style-type: none"> إدارة وحوكمة قوية للمخاطر حشد التمويل الأخضر لتقديم الدعم الإضافي للاقتصاد المحايد للكربون منظومة التمويل المستدام تقارير متسقة ومنسقة استخدام التكنولوجيا الحديثة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية 	باستمرار	التواصل الثنائي/ الشركات المؤتمرات الندوات عبر الإنترنت	الشركاء
<ul style="list-style-type: none"> مركز مالي قوي وتصنيفات ائتمانية عالية لمواصلة علاقات الأعمال متانة الاقتصادات المحلية والتجارة عبر الحدود بناء أصول قوية متوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من ناحية التمويل إدارة المخاطر والفرص بطريقة واعية بالمناخ 	باستمرار	التواصل الثنائي/ الشركات المعاملات	البنوك المراسلة
<ul style="list-style-type: none"> أساس متين للحوكمة لضمان الاتساق على مستوى المؤسسة التنمية المرتكزة على الموارد البشرية حماية عملاء الخدمات المالية الوصول إلى التمويل والشمول المالي زيادة الشفافية من خلال مواءمة التقارير معالجة المخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ التمويل المستدام 	باستمرار	التواصل الثنائي الندوات عبر الإنترنت الاستبيانات	وكالات التصنيف والبورصة
<ul style="list-style-type: none"> مركز مالي قوي اقتصادات وأنظمة بيئية مرنة إدارة المخاطر والفرص بطريقة واعية بالمناخ الأنشطة التي تراعي الطبيعة 	باستمرار	التواصل الثنائي الندوات عبر الإنترنت	المؤسسات غير الحكومية
<ul style="list-style-type: none"> تقديم الإفصاحات في الوقت المناسب وفقاً للمعايير الجديدة إدارة المخاطر والفرص بطريقة واعية بالمناخ مبادرات مناخية تركز على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه 	باستمرار	فعاليات بناء القدرات مبادرات تبادل المعرفة	الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

الاستدامة (تمة)

مجموعات أصحاب المصلحة	قنوات التواصل	الوتيرة	التأثيرات والاحتياجات والتوقعات
أصحاب المصلحة الداخليون			
الموظفون	استبيان رضا الموظفين	كل سنتين	<ul style="list-style-type: none"> رواتب واستحقاقات ومكافآت تنافسية التطوير المهني الإنصاف والتنوع وتكافؤ الفرص التواصل الشفاف والمنتظم التوازن بين العمل والحياة الشخصية استقرار جهة العمل
	تحليل احتياجات التدريب	سنوياً	
	<ul style="list-style-type: none"> الشبكة الداخلية البرنامج التعريفي برامج التعلم والتطوير التدريب المتعلق بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إدارة الأداء عروض خاصة بالاستراتيجيات جلسات توعية الموارد البشرية شركاء أعمال الموارد البشرية عملية التظلم مقابلات انتهاء الخدمة 	باستمرار	
الاقتصاديون	التواصل الثنائي/ الشركات	سنوياً	<ul style="list-style-type: none"> التوظيف الديناميكي وتطوير المهارات القيادية سيولة قوية في القطاع المصرفي منتجات وخدمات تتسم بالشمول للأسواق التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية وتذني التصنيفات الائتمانية تعزيز جهود الاستدامة في الأسواق الرئيسية

تأثير أصحاب المصلحة وطرق التواصل معهم

يتم تطوير استراتيجيتنا وتعزيزها من خلال التعاون والتواصل مع مجموعات أصحاب المصلحة الذين قد يتأثرون بأعمالنا وأنشطتنا. لضمان تركيزنا على الجوانب الأكثر أهمية ومعالجتها، فإننا نتواصل مع أصحاب المصلحة لتحديد وترتيب الموضوعات الأكثر أهمية بالنسبة لـ QNB وللسوق بشكل عام.

يمكن أن يكون لمجموعة QNB تأثير محتمل أو فعلي على الاقتصاد والبيئة والأفراد، بما في ذلك حقوق الإنسان. ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً، ونحن ندرك الحاجة إلى رصد وفهم هذه التأثيرات الواسعة والمتنوعة لمعالجتها أو التخفيف منها حسب الاقتضاء. ونتواصل مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بشكل مستمر لفهم التأثيرات والاحتياجات والتوقعات. ومن خلال الحوار المنتظم والمفتوح، نواصل تعميق فهمنا، ومواءمة مبادراتنا عند

الاقتضاء وفقاً لذلك. وتتضمن طرق التواصل التي نستخدمها التواصل المباشر مع أصحاب المصلحة الخارجيين وعبر المسؤولين الداخليين الذين يتواصلون بدورهم مع المجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة الخارجيين ويمثلونهم. ويشمل ذلك المجموعات التي تتأثر بشكل مباشر بأعمالنا وعملياتنا، وتستثمر في أعمالنا، وتتولى الإشراف والتأثير على أنشطتنا، وتتأثر بشكل غير مباشر في المجتمعات التي نخدمها، فضلاً عن المشاركين في السوق على نطاق أوسع.

في عام 2025، قمنا بتوسيع مجموعات أصحاب المصلحة لتشمل المؤسسات غير الحكومية.

”نختار الموضوعات الجوهرية ونحدد أولوياتها بناءً على أهميتها بالنسبة لأصحاب المصلحة الداخليين، والتأثيرات الفعلية والمحتملة التي قد تحدثها، ومدى خطورتها على الاقتصاد والبيئة والأشخاص، بما في ذلك حقوق الإنسان.“

هذا العام، قمنا بإضافة موضوع جديد هو رعاية التنوع البيولوجي مما يعكس النقاش المتزايد حول المسائل المتعلقة بالطبيعة (مثل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة) مع الجهات المعنية. لم تُحذف أي موضوعات جوهرية قائمة خلال هذه المراجعة، وتتوافق مجالات التركيز الأساسية مع العام السابق. وتظل الموضوعات الجوهرية الثلاثة الأولى موضوعات أساسية، ويجب معالجتها في جميع الظروف ليتمكن البنك من معالجة الموضوعات المتبقية.

الموضوعات الجوهرية

من خلال تحديد المجموعات العامة لأصحاب المصلحة وتأثيراتها على السوق، يمكننا تحديد الموضوعات الأكثر أهمية بالنسبة لـ QNB وترتيبها حسب الأولوية. وهذا يضمن أننا نعطي الأولوية لما هو أكثر أهمية. وتماشياً مع معايير المبادرة العالمية للتقارير (المعايير 3-1 و3-2 و3-3) لتقييم وتحديد الموضوعات الجوهرية، تقوم مجموعة QNB سنوياً بتقييم قائمة شاملة من الموضوعات الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة. وهذا يدعم متطلبات مجلس معايير الاستدامة الدولية لتحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويتم التحقق من عملية تقييم الأهمية هذه أيضاً ضمن التأكيد الخارجي المستقل.

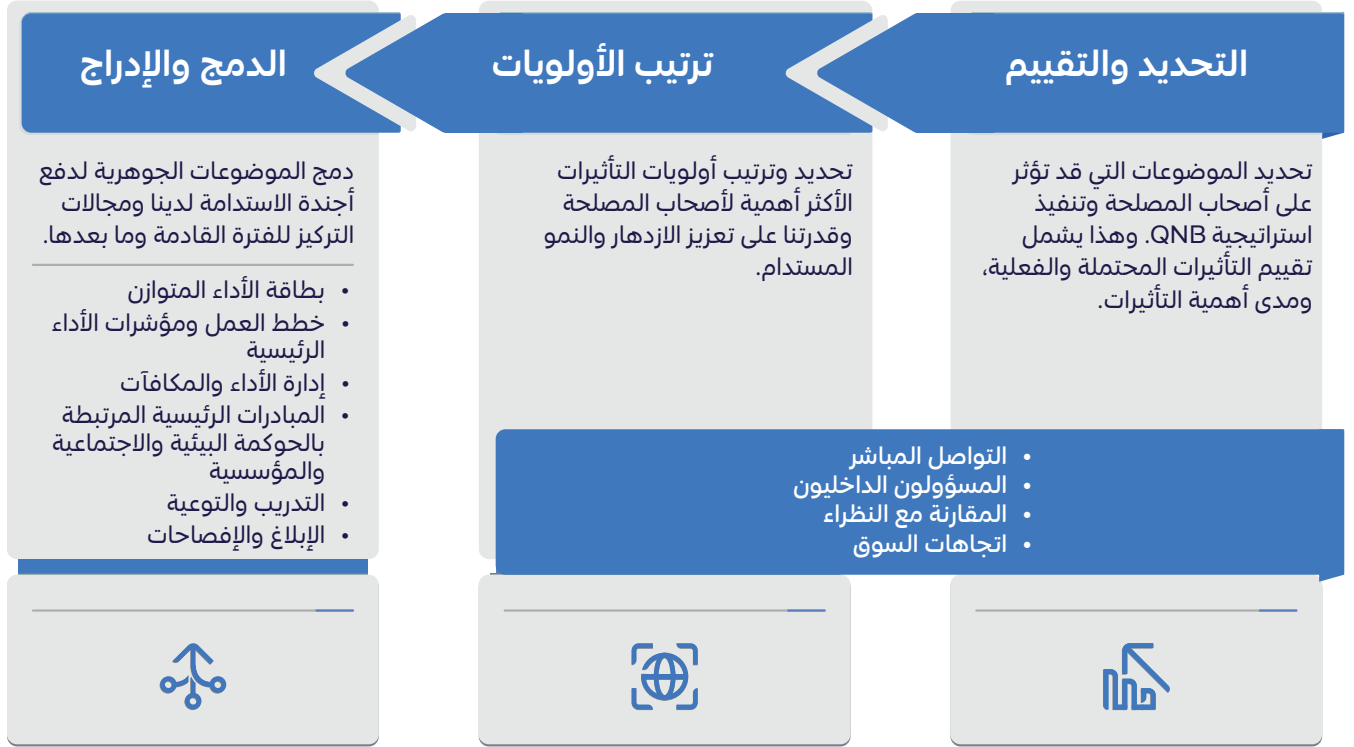
في هذا التقييم السنوي والمستمر للتأثيرات والموضوعات الجوهرية، نقيس أداءنا ومجالات التركيز لدينا مقارنة بأقراننا الإقليميين والدوليين. يتضمن ذلك إجراء تحليل لمقارنة الموضوعات الجوهرية الرئيسية، بالإضافة إلى المراجعة المنتظمة لأدائنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتقييماتنا لدى وكالات التصنيف.

كما أننا نأخذ في الاعتبار التزامنا بمبادرات الاستدامة والعضوية في المبادرات ذات الصلة المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى المتطلبات والتوجيهات التنظيمية، بما في ذلك المبادئ الإشرافية للبنوك التي أصدرها مصرف قطر المركزي بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

يوضح الجدول أدناه كيف تتوافق موضوعات الاستدامة الأكثر أهمية لدينا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

الموضوعات الجوهرية	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
الموضوعات الأساسية	
الأداء المالي والاستقرار والإدارة المنهجية للمخاطر	8
الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر المؤسسية	3, 5, 10, 16
أمن وخصوصية البيانات	9, 16
العمل المناخي	7, 13, 14, 15, 17
الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التمويل	2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20
القيمة المقدمة للموظفين	3, 5, 8, 10
تحسين تجربة العملاء والتواصل المسؤول معهم	9, 10
التنوع والشمول	5, 8, 10, 16
إدارة المشتريات وسلاسل التوريد بشكل مسؤول	1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20
رعاية الطبيعة	13, 14, 15
المسؤولية الاجتماعية	1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20

الاستدامة (تمة)



بناء إرثنا المستقبلي

تؤكد هذه الجهود، من بين العديد من الجهود الأخرى، على الالتزام والأولوية التي نسديها لمبادرات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية داخل مجموعة QNB. ولا يتجلى تفانينا في أفعالنا فحسب، بل يتم الاعتراف به أيضاً من خلال الجوائز الدولية، والتصنيفات الخارجية رفيعة المستوى في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومكانتنا كرائد محلي وإقليمي في مجال الاستدامة.

على مدى السنوات المقبلة، نتوقع أن تستمر أهمية موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التزايد. وسنواصل العمل بلا كلل لتوسيع وتطوير قدراتنا التمويلية المستدامة، وتعزيز الشمول والشفافية المالي، وتحسين آليات الحوكمة لدينا وخفض بصمتنا البيئية. كل ذلك بهدف نهائي يتمثل في أن نصبح مؤسسة مسؤولة وتحقيق هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو المستدام عبر الأسواق التي نخدمها.

لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول مسيرتنا في مجال الاستدامة والإنجازات والمقاييس والمبادرات المستمرة، يرجى الرجوع إلى أحدث تقرير للاستدامة لمجموعة QNB على موقعنا الإلكتروني



”في العام الحالي، أعلن QNB التزامه بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050.“

دمج الاعتبارات المرتبطة بحقوق الإنسان: يتم دمج الاعتبارات المرتبطة بحقوق الإنسان في جميع موضوعاتنا الجوهرية. ويعزز هذا النهج التزامنا باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع جوانب سلسلة القيمة لدينا.

صعود الذكاء الاصطناعي: كما في العام الماضي، ومع النقاش العام حول المخاطر والفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى انتشار العروض المرتبطة به، فقد أثير هذا الموضوع على مستوى رفيع. نشر البنك أدوات الذكاء الاصطناعي لمساعدة الموظفين في مهامهم اليومية، مما يدعم الكفاءة التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على تقييم تطبيقات الذكاء الاصطناعي الاستراتيجية في المجالات ذات الصلة. ونحن ملتزمون برصد وتقييم تطورات الذكاء الاصطناعي ومدى ملاءمتها لاستراتيجيتنا في مجال الاستدامة، مثل تحسين التحقق من صحة البيانات، وتبسيط الإفصاحات، ودعم تحليلات المناخ.

أكد تقييمنا للأهمية النسبية أهمية موضوعاتنا الجوهرية الأساسية، مع إدراكنا للتحديات المتغيرة المرتبطة بالاستدامة.



تحقيق قيمة لأصحاب المصلحة

تحقيق القيمة لأصحاب المصلحة يعني تجاوز توقعاتهم من خلال تنفيذ أهدافنا لتحسين طريقة عملنا والقيمة التي نقدمها بشكل مستمر.

2. موظفونا:

إلى جانب رأس المال المادي، فإننا نعتبر رأس المال البشري ضرورياً لتعزيز القيمة. وبالإستفادة من قوة موظفينا، لدينا فرصة لا مثيل لها لجعل كل مجتمع نعمل فيه مكاناً أفضل. وهذا بدوره يساعدنا في إنشاء علامة تجارية أقوى وتقديم أداء أفضل في مجال الأعمال.

لموظفينا وقاعدة المواهب لدينا دور بالغ الأهمية في نجاح أعمالنا. ونقوم بتمكين ومكافأة موظفينا من خلال تعزيز ثقافة الأداء العالي، والاستثمار في التدريب والتطوير المستمر، وتشجيع الولاء والاحترام. ووفقاً لآخر استطلاع بشأن رضا الموظفين، فإننا في مركز أعلى بنسبة 61% من المستوى المعياري للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي حين يؤكد ذلك أن لدينا أفضلية قليلة على نظرائنا الإقليميين، فإنه يوضح أيضاً أن هناك بعض الجوانب القابلة للتحسين. وقد صنّف موظفو QNB البنك بأنه قوي بشكل خاص في مقاييس الأداء المرتبطة بـ "مهام العمل" و"الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية" و"العلامة التجارية".

يظل جذب المواهب المتفوقة والاحتفاظ بها في قطر وعبر شبكتنا الدولية المتنوعة أمراً ضرورياً. وتشكل النساء 49% من موظفينا الذين يندرجون من أكثر من 73 جنسية مختلفة عبر عملياتنا. وتستند ثقافتنا على الثقة المتبادلة والنزاهة والاحترام والولاء والجدارة. وبفضل هذا التركيز على تطوير الموظفين ومشاركتهم، يُعد معدل الدوران لدينا من أدنى المعدلات في القطاع إذ بلغت نسبته 4.2% فقط في عام 2025.

وعلى الرغم من نمونا على المستوى الدولي، فإننا نظل متمسكين بجذورنا وتراثنا القطري، ونخدم المجتمع القطري وندعم مسار نموه. ومنذ تأسيسنا، كانت قوتنا تكمن في عملنا كفريق واحد، حيث يضطلع موظفونا بدور هام في نجاحنا. ونحن ملتزمون بتنمية المواهب الوطنية، وبالتالي ضمان احتفاظنا بأفضل الكفاءات لقيادة البنك في

إن الهدف النهائي لأي استراتيجية هو تحقيق قيمة مجدية طويلة الأجل لأصحاب المصلحة في أي مؤسسة. بالنسبة لمساهميننا، فهذا يعني التزامنا بتحقيق نمو مربح ومستدام، أما بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين، فيتم تحقيق القيمة من خلال شراكات طويلة الأجل وتعاونية وموثوقة. ومن هذا المنطلق، نرى أنفسنا كشريك موثوق به لعملائنا وموظفينا والجهات التنظيمية والمستثمرين والموردين.

يتم تعزيز القيمة من خلال خمسة عناصر أساسية تدعم استراتيجيتنا وتُمكن نمونا:

1. قوة رأس المال وإدارة المخاطر والتصنيفات الائتمانية:

تسمح لنا خبرتنا الواسعة في أسواقنا الأساسية وإدارتنا الحكيمة للمخاطر بالحفاظ على ميزانية عمومية قوية. كما أننا نتمتع برأس المال اللازم وسرعة الاستجابة المطلوبة للاستفادة الفورية من أي فرص نراها في أسواقنا.

يتم تعزيز مكانتنا من خلال التصنيفات المستقرة من وكالات التصنيف الائتماني الرائدة، بما في ذلك موديز (Aa2) وستاندرد آند بورز (A+) وفيتش (A+) وكايبیتال إنتلجنس (AA). وبصفتنا البنك الأعلى تصنيفاً في دولة قطر، فإن هذه التصنيفات تعكس جودة أصولنا، وتنوع محفظتنا، واستقرار إيراداتنا، وخبرة إدارتنا. وتأتي هذه التصنيفات تقديراً لقوة قاعدة رأس المال، والاستراتيجية، والحوكمة، والإدارة الحكيمة للمخاطر، ونموذج الأعمال والتشغيل لدينا. بالنسبة للموضوعات المرتبطة بالاستدامة، فإننا نُعتبر إحدى المؤسسات المالية الرائدة في الشرق الأوسط.

توفر لنا تصنيفاتنا الائتمانية وتقييمات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ميزة تنافسية للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية للحصول على التمويل بالجملة بأسعار جذابة، مما يُمكننا من مواصلة خطط النمو والتوسع وفقاً لاستراتيجيتنا.

أصحاب المصلحة



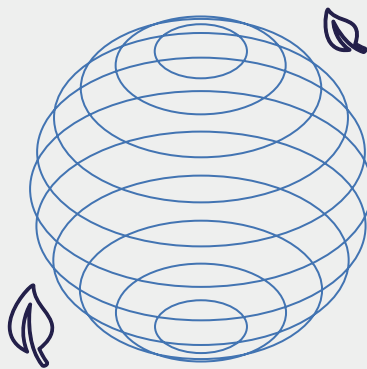
الموظفون
31.5 ألف موظف



المجتمع
4 مليار عضو مجتمع نشط
في البلدان التي نتواجد فيها



الموردون
5 آلاف مورد



البيئة
كوكب واحد



العملاء
36 مليون عميل



المستثمرون
4.3 آلاف مستثمر



الجهات التنظيمية
28 سوقاً دولية مع جهاتها
التنظيمية الخاصة

4. التواجد الدولي:

نحن أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مع تواجد دولي في أكثر من 28 بلداً عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا. ونعمل كمؤسسة مالية تقدم باقة شاملة من الخدمات في أسواقنا الأساسية في قطر وتركيا ومصر، وكنك تجاري للخدمات المصرفية الإجمالية عبر العديد من الأسواق الحدودية والناشئة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا. ويتم تكميل ذلك من خلال التواجد المكثف في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تم تعزيزه مؤخراً بموافقة البنك المركزي السعودي على إنشاء البنك الرقمي التابع لـ QNB، "إيزي بنك".

لدينا أيضاً حضور متزايد في الاقتصادات المتقدمة، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وهونغ كونغ وسنغافورة. ومع نمو شبكتنا، يزداد عدد وحجم فرص الحصول على حصة سوقية مناسبة وعودائد معدلة حسب المخاطر. يُعد الحضور القوي لـ QNB في منطقة الشرق الأوسط أمراً أساسياً في استراتيجيتنا لعام 2030، حيث نهدف إلى أن نكون البنك المفضل للشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجالي الأعمال والتجارة في جميع أنحاء المنطقة.

5. علاقاتنا:

أقمنا علاقات قوية ومتنامية مع كيانات رائدة عبر شبكتنا، بما في ذلك مع الحكومات والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والكيانات المملوكة للدولة والمجموعات المحلية العائلية والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. وهذا يسمح لنا بتسهيل فرص التمويل للتجارة والبنية التحتية وتدفعات الاستثمار على أساس ثنائي وعبر شبكتنا. توفر علاقاتنا القوية على مستوى كبار المسؤولين، وخاصة في ولاياتنا القضائية الأساسية في قطر وتركيا ومصر، ميزة تنافسية يصعب على منافسينا مضاهاتها. ونتطلع باستمرار إلى تطوير هذه العلاقات من خلال تقديم القيمة والخدمة دون كلل لعملائنا وشركائنا.

المستقبل. وقد أدت جهودنا في مجال التقطير، التي تدعم رؤية قطر الوطنية 2030، إلى بلوغ نسبة القوة العاملة القطرية المحلية في البنك 61%، وهي واحدة من أعلى النسب في القطاع المصرفي بدولة قطر.

تقديراً لجهودنا في دعم توظيف المواطنين وتعزيز مشاركة المواهب القطرية في القطاع الخاص، تم تكريم QNB خلال الاجتماع الحادي عشر للجنة وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي الذي أقيم في الكويت. ويؤكد هذا التكريم الدور الرائد الذي يلعبه QNB في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطر من خلال استقطاب المواهب الوطنية وتوفير فرص عمل عالية الجودة للشباب القطري. ويرعى QNB مبادرات رئيسية في القطاع المالي بالتعاون مع شركاء أكاديميين وتجاريين، مثل "برنامج كوادر مالية" الذي يركز على تدريب وتطوير المواهب القطرية.

3. قيمة العلامة التجارية:

يتمتع QNB بعلامة تجارية حائزة على العديد من الجوائز وتعكس قيمنا والتزامنا وتميزنا، والخدمات المصرفية الممتازة التي نقدمها لعملائنا. وبفضل نهجنا المبتكر والمنضبط لمواصلة ترسيخ صورة علامتنا التجارية وقيمنا، عززنا مكانتنا مجدداً كأفضل علامة تجارية مصرفية في الشرق الأوسط وإفريقيا وفقاً لتقرير مؤسسة براند فاينانس لأقوى 500 شركة عالمية في 2025 والذي تنشره مجلة ذا بانكر. ونحن فخورون بتسجيل تحسن كبير في تصنيفات علامتنا التجارية على الصعيد العالمي وفي القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية.

بفضل أدائنا المالي القوي وعلامتنا التجارية المرموقة وتواجدنا الدولي الواسع، بلغت قيمة علامة QNB التجارية 9.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 11.4% عن العام السابق، مع حصولها على تصنيف AAA. واحتلت علامة QNB التجارية المرتبة 250 من بين جميع العلامات التجارية في جميع المجالات، والمرتبة 39 من بين جميع العلامات التجارية المصرفية حول العالم، وقد ظل QNB يحتفظ بتصنيف العلامة التجارية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط وإفريقيا منذ عام 2013.

قيمة العلامة التجارية (مليار دولار أمريكي)



عدد الموظفين حول العالم

31,500

الموظفات الإناث

49%

القوة العاملة القطرية

61%

الأداء التشغيلي 2

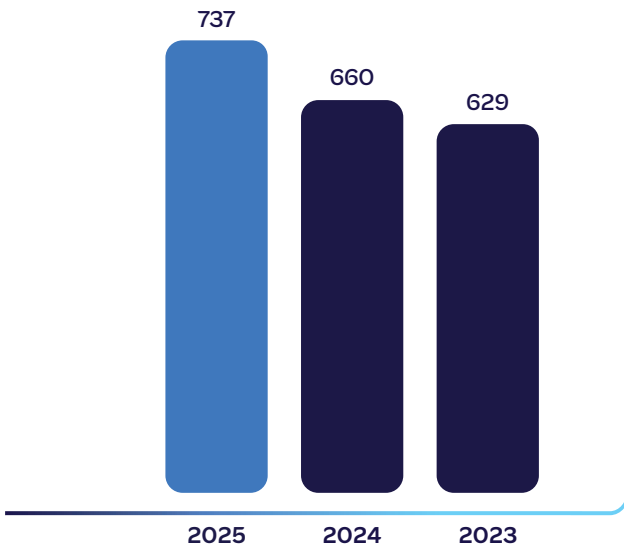




الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية

يظل QNB الشريك المفضل للشركات المحلية والأجنبية في قطر، وذلك بفضل عروض القيمة الفريدة التي نقدمها كبنك للخدمات المصرفية الإجمالية يركز على الحلول ومدعوم بتصنيفات ائتمانية قوية وقاعدة رأسمالية متينة وإطار قوي لإدارة المخاطر لتوفير خدمات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء.

القروض والسلف الممنوحة للشركات المحلية (مليار ريال قطري)



ما نقوم به

نقدم مجموعة من المنتجات والخدمات التي تم تطويرها لقاعدة عملائنا المتنوعة، وهي مصممة خصيصاً لتناسب قطاعات محددة وتلبية احتياجات العملاء.

وتشمل هذه المنتجات والخدمات:

- الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- التمويل المهيكل، بما في ذلك التمويل المجمع والتوزيع، وتمويل المشاريع وعمليات الاستحواذ، والتمويل بضمان الأصول والتمويل العقاري.
- المعاملات المصرفية التجارية، بما في ذلك خدمات التجارة وإدارة النقد الدولية.
- مجموعة متكاملة من منتجات وخدمات الخزنة.
- شبكة واسعة من البنوك المراسلة.
- الخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال QNB كايبتال، والتي تقدم خدمات استشارية شاملة للشركات تغطي جميع جوانب التمويل.

الشركات المحلية

بصفته أحد أكبر وأعرق العلامات التجارية المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، يظل QNB الخيار الأمثل للشركات المحلية في قطر، وكوسيط مالي، يلعب QNB دوراً محورياً في دعم انتقال البلاد نحو اقتصاد قائم على المعرفة، ويتماشى هذا المسعى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، التي نلتزم بها ونساهم فيها بالكامل، مما يدعم النمو والازدهار في ظل تزايد مكانة قطر كمرکز للتجارة والاستثمار والأعمال والسياحة والصحة والرياضة والثقافة.

في عام 2025، حافظنا على حصتنا الرائدة في السوق المحلية، وواصلنا تنويع أنشطتنا مع الاستفادة من أعمالنا الرئيسية كبنك دولي متخصص في الخدمات المصرفية الإجمالية. وقد حققنا أداءً قوياً، وشهدنا ارتفاعاً في القروض والسلف الممنوحة للشركات لتصل إلى 737 مليار ريال قطري.

ظلت السوق المحلية في عام 2025 مدعومة بمشروع توسعة حقل الشمال. وسيعزز هذا المشروع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال من 87 مليون طن إلى 134 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، مما يوطد ريادة قطر كمساهم عالمي رئيسي في قطاع الطاقة. ويلعب QNB دوراً محورياً من خلال تمويل المفاوضين عبر سلسلة التوريد في أعمال الهندسة والمشتريات والبناء، بالإضافة إلى دعم مرافق النقل والتخزين الجديدة، إلى جانب مشاريع البتروكيماويات والأسمدة المرتبطة بمراحل الإنتاج النهائية.

تتركز الأنظار حالياً على الجداول الزمنية لإكمال المشروع. من المقرر أن يبدأ تشغيل أول خط إنتاج للغاز الطبيعي المسال من أصل أربعة في مشروع حقل الشمال الشرقي في مايو 2026، على أن تدخل خطوط إنتاج إضافية الخدمة كل ستة أشهر حتى نوفمبر 2027. وستستمر مرحلة حقل الشمال الجنوبي حتى عام 2028، بينما من المتوقع ترسيبة مشروع توسعة حقل الشمال الغربي في عام 2026. ستُحدث هذه المراحل مجتمعة تحولاً في مشهد الطاقة في قطر خلال العقد المقبل.

تتجاوز مشاركتنا خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال بكثير، حيث نمول مشاريع مثل مصنع سوائل الغاز الطبيعي (NGL-5)، وهو مشروع مشترك بقيمة 3.2 مليار دولار أمريكي لمعالجة 350 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز المصاحب. ومن خلال دعم هذه المنظومة الأوسع، نساهم في تعزيز القدرة التنافسية الصناعية لدولة قطر على المدى الطويل.

تُعد مشاريع توسعة حقل الشمال أيضاً علامة فارقة في مجال الاستدامة، حيث تُسرّع التحول نحو نماذج إنتاج أكثر استدامة. وسيكون مرفق التقاط الكربون وتخزينه في راس لفان أحد أهم المبادرات من نوعها عالمياً.

وبعيداً عن الطاقة، شهد عام 2025 زخماً متجدداً في مجال البنية التحتية. فقد تم إطلاق أول إطار عمل لتشغيل وصيانة شبكة الطرق السريعة الوطنية في قطر، بقيمة 34 مليار ريال قطري، وتم منحه لمشاريع مشتركة متعددة. ويقدم هذا البرنامج، الذي يمتد من ثلاث

يتمتع فريق الخدمات المصرفية للشركات المحلية في QNB بمكانة ممتازة تؤهله لاغتنام هذه الفرص، مما يعزز دورنا كشريك موثوق للشركات القطرية، وكداعم رئيسي لنمو البلاد وتنويع اقتصادها على المدى الطويل.

إلى خمس سنوات، نهجاً منظماً للتفتيش والتقييم وإعادة التأهيل. وينقسم الإطار إلى ثلاث حزم: تطوير الأنظمة وكاميرات المراقبة لتوفير تكنولوجيا جديدة لمراقبة حركة المرور والتحكم فيها، وعمليات تفتيش الطرق والأرصفة لتحديد أوجه القصور واقتراح تحسينات لتسهيل تدفق حركة المرور، وأعمال إعادة التأهيل، والتي ستكلف شركات الإنشاءات بتنفيذ التحديثات المعتمدة. بدعمنا لهذا البرنامج، نساهم في إرساء معايير جديدة لإدارة البنية التحتية للنقل، مما يضمن كفاءة ومرونة شبكة الطرق في قطر على المدى الطويل.

كما ظل قطاع الطيران ضمن أولوياتنا في عام 2025، فقد قام البنك بترتيب وقيادة حزمة تمويل بقيمة 4.5 مليار ريال قطري لشركة الخطوط الجوية القطرية الرائدة، بصفته المدير الرئيسي المفوض الأول، وبنك الهيكل، ومدير سجل الائتلاف، والمنسق العالمي، بالإضافة إلى كونه الوكيل العالمي ووكيل التسهيلات والضمانات. وقد برهنت حصتنا الرائدة في هذه الصفقة المشتركة على قدرتنا على تعبئة رأس مال كبير، مع تعزيز دورنا كشريك موثوق للشركات الوطنية الرائدة. في إطار تعاوننا ودعمنا المستمر لقطاع الطيران، نجح QNB في تمويل مشاريع أخرى لتحسين المرافق في مطار حمد الدولي.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع ارتفاعاً ملحوظاً في نشاط الشركات المحلية في قطر عام 2026 عبر قطاعات الطاقة والبنية التحتية والخدمات والتصنيع. سيؤدي مشروع توسعة حقل الشمال إلى تعزيز النمو وخلق فرص مستدامة لمقاولي أعمال الهندسة والتوريد والإنشاءات، ومصانع البتروكيماويات، ومرافق التخزين. كما من المتوقع أن يتسارع الإنفاق على البنية التحتية مع مشاريع الصرف الصحي الجديدة، ومشروع معبر شرق، ومشاريع تحسين الطرق.

الجوائز

اتحاد المصارف العربية

أقوى بنك عربي

جوائز يوروموني للتميز

العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط وإفريقيا

أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا الوسطى والشرقية

دراسة حالة:

توسعة أسطول الخطوط الجوية القطرية

للمرة الأولى منذ 28 عاماً، أبرمت الخطوط الجوية القطرية اتفاقية تاريخية للحصول على تمويل استراتيجي مشترك بقيمة 4.5 مليار ريال قطري على شريحتين، بقيادة مجموعة QNB وبدعم من تحالف بنوك محلية، وذلك لدعم توسعة أسطول الشركة.

تولت مجموعة QNB إدارة عملية التمويل المشترك بالكامل، بصفقتها المدير الرئيسي المفوض الأول، وبنك الهيكل، ومدير سجل الائتلاف، والمنسق العالمي، بالإضافة إلى كونها الوكيل العالمي ووكيل التسهيلات والضمانات، بينما شملت البنوك المقرضة بنوكاً محلية أخرى.

ستتبع هذه الاتفاقية الجديدة نهجاً مبتكراً، حيث ستقوم البنوك المحلية بتقديم التمويل بالريال القطري على شريحتين، إحداهما تقليدية والأخرى إسلامية، وبشروط تجارية تتماشى مع المعايير الدولية التي تنطبق على صفقات التمويل الاستراتيجي من هذا النوع.

تؤكد هذه الصفقة خبرة QNB في هيكلة حلول التمويل المعقدة، والتزامه بتحقيق أهداف النمو لعملائه، ودعم رؤية قطر الوطنية 2030.

الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية (تتمة)

الشركات الصغيرة والمتوسطة

كان ابتكار المنتجات سمة مميزة أخرى لعام 2025. فقد أطلقنا منتج خصم الشبكات الآجلة، مما مكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل مسبقاً بدلاً من انتظار أشهر للتسوية. كما طرحنا باقات تأمين مصممة خصيصاً لتوفير حماية أفضل للشركات الصغيرة ولموظفيها من المخاطر غير المتوقعة. وفي قطاع الرعاية الصحية، طورنا منتج تمويل المراكز الطبية لسد فجوة المستحقات بين العيادات الطبية الصغيرة وشركات التأمين، حيث يعالج هذا المنتج تحديات التدفق النقدي الخاصة بهذه الفئة. وقد مكنت مبادرات كهذه QNB من الحفاظ على مكانة قوية في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كان نمو الائتمان مستقرًا، حيث بدأت فرص الإقراض المرتبطة بمشروع توسعة حفل الشمال في التزايد تدريجياً بشكل ملحوظ في الربع الأخير من العام، مع بدء تدفق العقود عبر سلاسل التوريد.

مستقبلاً، نخطط لمواصلة توسيع عروضنا للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2026، بما في ذلك توفير حلول جديدة في مجال التمويل الأصغر، حيث يتم تقديم قروض صغيرة وبطاقات ائتمان معتمدة مسبقاً للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر التي لا تحظى بالخدمات الكافية. نعتزم أيضاً تعزيز التكامل مع الأنظمة الحكومية من خلال ربط واجهات برمجة التطبيقات (API)، وأتمتة تبادل بيانات الشركات، وتقليل الأعباء الإدارية بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، نستعد لخدمة رواد الأعمال الدوليين الذين يدخلون قطر عبر منصات مثل بوابة «استثمر قطر»، حيث نوفر لهم خدمات سلسلة لفتح حسابات رقمية وباقات مصرفية مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجمع بين الابتكار الرقمي والمنتجات المصممة خصيصاً والريادة القوية في السوق، يعزز QNB دوره كبنك مفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر وشريك موثوق في مسار التنويع الاقتصادي للبلاد على المدى الطويل.

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مشاركة القطاع الخاص، الأساس لدعم عملية التنويع الاقتصادي في قطر، وهي إحدى الركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030. تخلق الشركات الصغيرة فرص عمل، وتشجع الابتكار، وتعزز سلاسل التوريد، وترتبط الشركات الوطنية الرائدة بالموردين المحليين. ومن الخدمات اللوجستية والرعاية الصحية إلى تكنولوجيا المعلومات والبناء والخدمات المهنية، تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كلاً من المرونة الاقتصادية ونمو الاقتصاد القائم على المعرفة.

يواصل QNB المساهمة في دفع عجلة التنويع الاقتصادي والنمو من خلال دعمه للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر في جميع أنحاء قطر. بالنسبة لـ QNB، لا يقتصر تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة على تمويل الشركات الصغيرة فحسب، بل يهدف إلى تمكين الجيل القادم من الشركات التي ستدعم ازدهار البلاد على المدى الطويل من خلال زيادة المشاركة الاقتصادية الشاملة للقطاع الخاص.

في عام 2025، قطعنا شوطاً كبيراً في رقمنة عروضنا المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة. أطلقنا خدمة الإلحاق الرقمي الشاملة، مما يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بفتح حسابات عبر الإنترنت بالكامل واستلام أرقام الحسابات فوراً. وقد ظل الإقبال على الخدمة الجديدة قوياً ويستمر في النمو. كما أطلقنا نظاماً إلكترونياً محدثاً للتحقق من هوية العملاء (اعرف عميلك إلكترونياً)، مما يمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحديث سجلاتها التجارية وبياناتها رقمياً دون الحاجة لزيارة الفروع. علاوة على ذلك، يُمكن الآن استخراج المستندات والشهادات المصرفية، مثل تأكيدات الرصيد، عبر الإنترنت فوراً وبتكلفة أقل بكثير من السابق، مما يسرّع الالتزام ويقلل من تكاليفه.

أدى هذا التحول الرقمي إلى تقليل أوقات الانتظار داخل الفروع، مما أتاح لفرق العمل في فروعنا المجال للتركيز على المبيعات والخدمات الاستشارية. ومن خلال دمج الأتمتة في العمليات التي كانت تُجرى يدوياً في السابق، فإننا لا نحسن تجربة العملاء فحسب، بل نضمن أيضاً حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على وصول أسرع وأكثر موثوقية للخدمات التي تحتاجها.

”يواصل QNB المساهمة في دفع عجلة التنويع الاقتصادي والنمو من خلال دعمه للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر في جميع أنحاء قطر.“

نمو عمليات فتح حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة

27%

نمو ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة

19%

نمو الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر

11%



دراسة حالة:

خصم الشبكات الآجلة

يظل العمل بالشبكات الآجلة ممارسة شائعة في معاملات الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، حيث يتم إيداع حوالي 100,000 شيك بقيمة تزيد عن 3 مليار ريال قطري سنوياً في فروعنا المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وحتى الآن، ظلت الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه عادةً تحديات في الوصول إلى أموالها.

ولهذا السبب، أطلق QNB برنامجاً جديداً لخصم الشبكات في عام 2025، مما يُظهر قدرة البنك على الاستفادة من التكنولوجيا لتقديم حلول قابلة للتطوير وعالية التأثير لمجتمع الأعمال في قطر.

يتيح البرنامج للشركات الصغيرة والمتوسطة تحويل الشبكات الآجلة إلى نقد فوري. يستخدم المنتج فحوصات آلية للتحقق من الأهلية، من خلال ربط أنظمة QNB بمركز المعلومات الائتمانية، لتقييم كل من العميل والشيك نفسه. تم اختبار هذه الخدمة مبدئياً عبر شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة لـ QNB، حيث يتم تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من إيداع شيك مؤجل وطلب خصمه مباشرة من الجهاز. بمجرد الموافقة، تُصرف الأموال ضمن حدود تسهيلات العميل، مما يوفر خيار تمويل بسيط وسريع وآمن.

تُعد إمكانات هذا المنتج كبيرة، حيث إن حوالي 99% من جميع شبكات الشركات الصغيرة والمتوسطة مؤهلة لهذا المنتج.

الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية (تتمه)

الودائع الثابتة، ومدفوعات الضرائب الحكومية، والضمانات. كما أطلقنا خدمات التحويل بين الفروع وإمكانات حسابات الرصيد الصفري، مما ساعد العملاء على تحسين السيولة في جميع الأسواق.

حتى في ظل التحديات الناجمة عن بيئة التجارة العالمية الصعبة التي اتسمت بفرض الرسوم الجمركية الأمريكية والصراعات التجارية، واصلنا تنمية ودعم أعمالنا في مجال تمويل التجارة. وقد دعمت شبكتنا الدولية هذا الأداء بشكل كبير، مستفيدة بشكل خاص من النشاط المتزايد في مراكزنا في أوروبا وآسيا. وواصلنا تحقيق نتائج ملموسة بفضل تركيزنا الاستراتيجي على التوسع الدولي، حيث أجزنا صفقات تجارية عالمية بقيمة تجاوزت 8.5 مليار دولار أمريكي.

وكان ابتكار منتجات التجارة مجال تركيز آخر، مع طرح حلول تمويل المستحقات، وخطابات الاعتماد الإسلامية، وتمويل الذمم الدائنة في قطر، والمملكة العربية السعودية، والهند. من خلال منح عملائنا مزيداً من المرونة والسرعة والشفافية، نساعدهم على إدارة رأس المال العامل بفعالية أكبر، مع تعزيز دور QNB كأكثر المؤسسات المالية ابتكاراً في قطر. هذه التطورات لا تعزز مكانتنا التنافسية فحسب، بل تُبرز أيضاً التزامنا بتشكيل قطاع الخدمات المصرفية من خلال الرقمنة والابتكار.

في الوقت نفسه، أجرينا تغييرات جوهرية في نهجنا تجاه السوق من خلال تعزيز ثقافة المبيعات المنضبطة. استثمرنا في توسيع فرق المبيعات لدينا محلياً وفي الأسواق الرئيسية، وبناء فريق أقوى من المتخصصين في المملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة وهونغ كونغ وفرنسا والكويت وعمان والهند. ولتعزيز تركيزنا على زيادة الدخل من خدمات إدارة النقد والتجارة وتخطيط مستوى الحسابات، أطلقنا برامج تدريبية جديدة لبناء المعرفة بالمنتجات وتحقيق الاتساق. في الوقت نفسه، أصبح هناك تكامل أكبر بين مديري العلاقات لدينا ومتخصصي خدمات المعاملات المصرفية التجارية، حيث يعملون معاً لتحديد الفرص وتعميق التفاعل مع العملاء.

خدمات المعاملات المصرفية التجارية العالمية

تدعم أعمال المعاملات المصرفية التجارية العالمية الاحتياجات المتطورة للشركات المحلية ومتعددة الجنسيات عبر شبكة QNB. نستخدم قدرات قائمة على التحليلات لتوفير أفضل الحلول في فئتها للمدفوعات عبر الحدود وإدارة النقد والتمويل التجاري. وكجزء لا يتجزأ من استراتيجية البنك على مستوى المجموعة، فإننا نستفيد من أعمال المعاملات المصرفية التجارية لتنويع إيراداتنا من خلال زيادة دخلنا من الرسوم، مع تحديد طرق جديدة لجذب الودائع والسيولة منخفضة التكلفة.

بعد استثمار كبير في تعزيز قدراتنا، وإطلاق منصات جديدة، وإعادة هيكلة نهج المبيعات لدينا لإرساء أساس متين للنمو طويل الأجل، مثل عام 2025 عاماً من التمكين لأعمالنا في مجال المعاملات المصرفية التجارية. وقد أدت هذه الجهود بالفعل إلى نتائج إيجابية، حيث ارتفعت الإيرادات بنسبة 13% على أساس سنوي، متجاوزة بذلك مؤشراتنا المرجعية في عام اتسم بقدر كبير من عدم اليقين في السياسات العالمية وتقلبات قوية في السوق.

تعزز الأداء بفضل الزخم الدولي القوي. وارتفع دخل الفوائد لخدمات المعاملات المصرفية بنسبة 26%، مدفوعاً بشكل رئيسي بالأعمال الخارجية. وارتفع متوسط أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير من أعمال إدارة النقد لدينا بنحو 10% في المتوسط، مدفوعاً بشكل رئيسي بالأداء في قطر، مع نمو الأسواق الدولية أيضاً.

في حين واجهت رسوم خدمات النقد المحلية رياحاً معاكسة نتيجة للتغييرات التنظيمية في قطر، فقد تم تعويض ذلك بشكل كبير من خلال المساهمات الدولية القوية، مما يؤكد فعالية استراتيجيتنا لتنويع مصادر إيراداتنا. وكان نجاحنا مدعوماً بطرح مجموعة من المنتجات والقدرات خلال العام. وشمل ذلك تطوير منصة للتحويل العالمي، مصممة للتشغيل المركزي وتبسيط وأتمتة عملية تحصيل المدفوعات من زبائن العملاء عبر بلدان وعملاء وطرق دفع متعددة. وعلى الرغم من بقاء الرسوم الإجمالية المرتبطة بالنقد والتجارة دون تغيير، نمت رسوم التجارة بنسبة 5% في حين زادت أحجام مدفوعاتنا بنسبة 17% على مدار العام.

الجوائز

غلوبال فاينانس

- أفضل مزود لتمويل التجارة في قطر
- أفضل بنك لخدمات الخزنة وإدارة النقد

يوروموني

- أفضل بنك لخدمات النقد في قطر

غلوبال تريند ريفيو

- أفضل بنك لخدمات تمويل التجارة في قطر

جوائز الابتكار من ذا ديجيتال بانكر

- أفضل بنك لخدمات إدارة النقد في قطر
- أفضل بنك لخدمات تمويل التجارة في قطر

ديجيتال سي إكس

- التميز في تجربة العملاء متعددة القنوات

نمو إيرادات خدمات المعاملات المصرفية التجارية

13%

نمو دخل الفوائد لخدمات المعاملات المصرفية التجارية

26%

هذا العام، قمنا بتنفيذ سلسلة من التحسينات المهمة على خدمات إدارة النقد لدينا. وتم إطلاق منصتنا لإدارة النقد في المملكة العربية السعودية، مع المزيد من الترقية عبر شبكتنا. كما أطلقنا خدمة التسوية النقدية والمدفوعات بالدولار الأمريكي القائمة على تقنية بلوك تشين من خلال منصة Kinexys التابعة لجي بي مورغان، واستخدمنا حل SWIFT GPI لتسريع عمليات الدفع، ووسعنا مكتبة واجهات برمجة التطبيقات لدينا لتغطي حالات استخدام جديدة تشمل

تم الاعتراف بالتقدم الذي أحرزناه من خلال حصولنا على جوائز مرموقة في القطاع، حيث حصل QNB على جائزة أفضل مزود لتمويل التجارة في قطر من مجلة غلوبال فاينانس في يناير. يعكس هذا التركيز دورنا الرائد في رقمنة خدمات تمويل التجارة، والتزامنا بتقليص أوقات المعالجة، وقدرتنا على تحقيق الكفاءة.

في المستقبل، وبفضل الأساس القوي الذي أنشأناه في عام 2025 والذي عزز مكانتنا، أصبحت أعمالنا في مجال خدمات المعاملات المصرفية التجارية الآن جاهزة بشكل أفضل من أي وقت مضى للاستفادة من الفرص وتعميق العلاقات مع العملاء والمساهمة في استراتيجية المجموعة طويلة الأجل.

سنواصل توسيع إمكاناتنا الرقمية وتعزيز قدرتنا على المنافسة في الأسواق العالمية. ومن المتوقع أن تقود أسواق المملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة هذا الزخم، الذي سيزداد مع نضج المنصات والمنتجات الجديدة في الهند وهونغ كونغ. وعلى الصعيد المحلي، فإن إعادة ضبط نهج المبيعات وتجويد خط الإنتاج سيُمكننا من تحقيق الاستقرار واستعادة حصتنا في السوق المحلية.

كما لعبت البيانات والتحليلات دوراً متزايداً في تشكيل استراتيجيتنا التجارية. من خلال تحليل تآكل حسابات التوفير والحسابات الجارية والمدفوعات الصادرة، حددنا مجموعات من الشركات الجديدة المحتملة والمستفيدين المستهدفين الذين يتعاملون مع المنافسين. وقد أتاح ذلك فرصاً تجارية جديدة وفتح آفاقاً جديدة للنمو.

في عام 2025، أنشأنا مجموعة أدوات شاملة لدعم أعضاء فريق المبيعات الجدد. علاوة على ذلك، بدأنا بتنفيذ تحسينات على الخدمات المتعلقة بتجربة عملائنا الرقمية، مثل منصات إدارة الاستفسارات وتمديد أوقات تقديم الطلبات في الفروع الدولية. قد لا تُحقق هذه المبادرات نتائج كبيرة على الفور، لكنها ضرورية لبناء أساس متين للتميز في الخدمة والقدرة التنافسية.

حققت أسواق المملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة نتائج قوية، مدعومة بإطلاق المنتجات وتعزيز قدرات المبيعات. وحافظت هونغ كونغ وسلطنة عمان على تدفق جيد للأعمال، بينما أطلقنا في الهند منتجات تجارية مموله. ونتوقع أن تزداد أهمية السوق الهندية في السنوات القادمة.

ساهمت هذه التحسينات في نمو إجمالي إيرادات تمويل التجارة، في ظل نمو دخل رسوم التجارة بنسبة 5%، مع نمو دولي بنسبة 18%، على الرغم من الضغوط الخارجية وتقلبات السوق.



الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية (تتمة)

الوعي بعلامة QNB التجارية وسمعته في الأسواق الدولية. ومن خلال قيادة صفقات واسعة النطاق وبارزة، وأغلبها صديقة للبيئة أو مستدامة، نعزز مكانة QNB كشريك موثوق قادر على تقديم حلول معقدة للعملاء الذين يسعون إلى تنفيذ استراتيجيات نمو طموحة.

البنية التحتية هونغ كونغ	الطيران قطر
	
30 مليار دولار هونغ كونغ	4.5 مليار ريال قطري
المنظم الرئيسي المفوض ومدير سجل الائتلاف ومتعهد تغطية الائتلاف	المنسق العالمي ومدير سجل الائتلاف الوحيد والمنظم الرئيسي المفوض ووكيل الضمانات والتسهيلات
قرض أخضر 2025	قرض ممتاز مضمون لأجل 2025

استشرافاً للمستقبل، سنواصل التركيز على أسواقنا الرئيسية وتعميق علاقاتنا وتعزيز القيمة للعملاء في كل ولاية قضائية ندعمهم فيها. كما نرى في سلطنة عُمان سوقاً واعدة للنمو، إلى جانب الفرص المتجددة في المملكة العربية السعودية. وبفضل تواجدها في مدينة غيفت سيتي الهندية، نتوقع تعزيز تعاوننا مع الشركات الهندية والمستثمرين الدوليين. وفي جميع هذه الأسواق، سيبقى التمويل المهيكل حجر الزاوية في نمو المجموعة على الصعيد الدولي، من خلال ابتكار الصفقات وهيكلتها وترتيبها بشكل مشترك، بما يلبي طموحات عملائنا ويعزز حضور علامة QNB التجارية.

”سيواصل QNB تقديم حلول تمويل مرنة ومستدامة تدعم نمو العملاء على المدى الطويل، مع تعزيز مكانتنا كشريك موثوق به في عمليات التمويل المعقدة وذات الأهمية الكبيرة في الأسواق الدولية.“

التمويل المهيكل العالمي

نقدم مجموعة واسعة من حلول التمويل المهيكل المبتكرة، التي تغطي مجالات مختلفة مثل القروض المشتركة، وتمويل المشاريع والبنية التحتية، وتمويل عمليات الاستحواذ، والتمويل العقاري، والتمويل المدعوم بالأصول. ونحن نقدم التسهيلات التقليدية والإسلامية عبر شبكتنا العالمية، مما يدعم علاقاتنا الاستراتيجية في المناطق الجغرافية الرئيسية.

في عام 2025، عملت البنوك في بيئة عالمية أكثر تقييداً للتمويل المهيكل، اتسمت بارتفاع أسعار الفائدة، وتشديد متطلبات رأس المال التنظيمي، وتباطؤ الإصدارات عبر الحدود. وقد استحوذ الائتمان الخاص والأدوات السيادية على حصة من التمويلات المشتركة التقليدية، بينما ظلت أسواق التوريق نشطة ولكنها مجزأة إقليمياً.

بناءً على مكانتنا الريادية الراسخة في قطر، وسعنا نطاق عملياتنا ليشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وإفريقيا. وقد تمكن QNB من مواصلة تعزيز أعماله وعملياته في مجال التمويل المهيكل العالمي. وأكدت هذه المرونة قدرتنا على تقديم حلول تمويلية موثوقة تدعم أهم استثمارات عملائنا. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم صفقاتنا بشكل كبير في عام 2025.

وتجدر الإشارة إلى أننا عززنا هذا العام مكانتنا كبنك رائد في مجال التمويل عبر الحدود وذلك من خلال استحداث وترتيب وهيكل الصفقات معقدة من بدايتها وحتى تنفيذها. واستمرت الصفقات البارزة في لعب دور محوري. فعلى سبيل المثال، عملنا كمنظم رئيسي مفوض ومسؤول هيكله لاستحداث وهيكله وتجميع التمويل بنجاح لعملية استحواذ على شركة اتصالات كازاخستانية.

ومن الإنجازات الأخرى، اضطلعنا بدور قيادي في ترتيب قرض أخضر بقيمة 30 مليار دولار هونغ كونغ لشركة مترو هونغ كونغ، وهي الجهة المشغلة لنظام المترو في هونغ كونغ. وتعكس هذه الصفقة، التي جذبت طلبات تجاوزت 13 مليار دولار أمريكي، دورنا المتنامي في آسيا والتزامنا بالتمويل المستدام، حيث تُعد واحدة من أكبر القروض الخضراء للشركات في المنطقة. ستستخدم شركة مترو هونغ كونغ عائدات الإصدار لإعادة تمويل التزاماتها الحالية وتمويل برنامجها الاستثماري الرأسمالي الواسع، بما في ذلك مشاريع التوسعة، مثل خط تونغ تشونغ والخط الشمالي. تهدف هذه المشاريع إلى توسيع شبكة السكك الحديدية في هونغ كونغ، وتعزيز الربط، ودعم التنمية الحضرية طويلة الأجل.

كما طورنا محفظة لتمويل قطاع الطيران وللتمويل المدعوم بالأصول في أوروبا وآسيا، مع الاستمرار في تنويع استثماراتنا في قطاعي العقارات والبنية التحتية وغيرها من القطاعات.

كان تطورنا مدعوماً بالاستثمار في موظفينا وتوسيع مناطق تواجدها. في عام 2025، عززنا فرقنا العاملة في المملكة العربية السعودية وسنغافورة وبدأنا الاستعدادات لأدوار إضافية في هونغ كونغ والهند. ويعكس هذا التوسع نهجنا في التمويل المهيكل كشريك منتجات عالمي يدعم فرق التغطية التابعة لـ QNB عبر شبكتنا الدولية، أينما ظهرت فرص للعملاء.

من خلال هذه التطويرات، لم تصبح صفقاتنا في مجال التمويل المهيكل محركاً للأداء المالي فحسب، بل صارت أيضاً وسيلة لتعزيز



دراسة حالة:

تمويل صفقة استحواذ رائدة عبر الحدود في قطاع الاتصالات

دعم فريق التمويل المهيكّل لدينا شركة باور إترناشونال القابضة (PIH) في إتمام صفقة الاستحواذ على شركة موبايل تيليكوم سيرفيس (MTS) الكازاخستانية بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي في عام 2025، لتكون بذلك واحدة من أهم صفقات تمويل قطاع الاتصالات في الأسواق الحدودية خلال السنوات الأخيرة.

وتولى البنك دور المنسق المشترك، ومدير سجل الاكتتاب، والمنظم الرئيسي المفوض، حيث جمع بين جهات إقراض ورعاة وأطر تنظيمية من دول متعددة لإتمام صفقة واحدة متكاملة. ويؤكد هذا الإنجاز قدرة QNB على تنفيذ عمليات تمويل معقدة عبر الحدود في الأسواق الناشئة التي تتسم بالتحديات.

بفضل قاعدة عملائها التي تضم أكثر من سبعة ملايين عميل، وشبكة خدمات الأفراد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد والتي تضم أكثر من 140 منفذاً، ومنصة الجيل الخامس التي تتوسع بسرعة، توفر شركة MTS لشركة PIH توسعاً فورياً وقاعدة قوية لخدمات الجيل الرقمي القادم.

وُظهِر هذه الصفقة ريادة البنك وخبرته في هيكلة الصفقات عبر الحدود، وعلاقاته الدولية المتينة، ومعرفته الشاملة بالقطاع.

وقد اتسمت عملية التمويل بتنافسية عالية، مما تطلب القدرة على ابتكار هيكل يوازن بين الأولويات التجارية للمقترض والتعامل الدقيق مع مختلف الممارسات القانونية والتنظيمية والسوقية، بالإضافة إلى إدارة الاعتبارات المتعلقة بالعملية المترسخة في الأسواق الحدودية.

وقد نجحنا في حشد السيولة العالمية من مجموعة متنوعة من البنوك والتنسيق بين شبكة واسعة من أصحاب المصلحة، مما يدل على قدرتنا على تقديم حلول تمويلية معقدة وتحولية.

الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية (تتمه)

الخزينة والمؤسسات المالية

نقدم مجموعة شاملة من منتجات وخدمات الخزينة عبر شبكة البنك العالمية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والاستثمارية وحلول التحوط والخدمات المصرفية بالمراسلة لقاعدة متنوعة من العملاء. إن التطوير المستمر لخدمات منتجاتنا جنباً إلى جنب مع التحسينات المستمرة لنظام الخزينة لدينا يُمكّننا من تقديم حلول مبتكرة وفعالة ومرنة للعملاء وللمجموعة.

اتسم هذا العام بتقلبات كبيرة مرتبطة بمستويات قياسية من عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والمالية في الولايات المتحدة، مما أثر على أسواق الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة عالمياً، وأدى إلى انخفاض ملحوظ في قيمة الدولار الأمريكي مقابل سلة واسعة من العملات، واستثناف متأخر لدورة التيسير النقدي من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. في ظل هذه الظروف، حافظ QNB على زخم قوي في الأعمال، وذلك من خلال الموازنة بين المخاطر والفرص في مجالات الدخل الثابت، والصرف الأجنبي، وإدارة السيولة.

واصلنا العمل على ضمان تنويع مصادر التمويل لدينا عبر مناطق جغرافية متعددة، مما يعكس مزيجاً من العملات وأجال الاستحقاق وأنواع المنتجات. وقد ساعدنا ذلك في الحفاظ على تكلفة تمويل منخفضة نسبياً على الرغم من تقلبات أسعار الفائدة بالدولار الأمريكي. كما واصلنا الاستفادة من ملف التمويل الإيجابي لدينا من خلال إنشاء مصادر دخل جديدة طويلة الأجل بدلاً من التمويل قصير الأجل بين البنوك. ويُعد هذا النهج مهماً لخفض التكاليف وتحسين الالتزام بالنسب التنظيمية المقررة.

في عام 2025، أصدرنا بنجاح سندات عامة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي بسعر فائدة يبلغ 70 نقطة أساس فوق سعر سندات الخزينة الأمريكية لأجل 5 سنوات، حيث جذب الإصدار طلباً قياسياً تجاوزت من خلاله طلبات الاشتراك حجم الإصدار بثلاثة أضعاف. كان هذا أكبر إصدار لسندات المؤسسات المالية الممتازة من قبل أي بنك في منطقة مجلس التعاون الخليجي هذا العام، حيث تم تخصيص 82% من السندات للمستثمرين الدوليين - وهي أعلى نسبة في السوق - مع طرح 53% منها في آسيا، وهو ما يفوق بكثير متوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 15%. كما سجل هذا الإصدار التاريخي الرقم القياسي لأدنى هامش فائدة على الإطلاق لسندات عامة من QNB.

إلى جانب ذلك، أصدرنا ما يقارب من 4.5 مليار دولار أمريكي من سندات اليورو متوسطة الأجل (EMTN) في طرح خاص بالدولار الأمريكي، وما يعادل 2.6 مليار دولار أمريكي بعملة أخرى، مما يعكس الطلب القوي والمتنوع من المستثمرين. وتجدر الإشارة إلى أننا استكملنا بنجاح إصدار أول سندات خضراء معيارية، في إطار برنامجنا لسندات اليورو متوسطة الأجل، بقيمة 750 مليون يورو. ويُعد هذا أكبر إصدار لسندات خضراء مقومة باليورو من بنك في منطقة مجلس التعاون الخليجي على الإطلاق، ويعكس التزامنا الراسخ بتطوير منتجات التمويل الأخضر والمستدام في قطر وأسواقنا الرئيسية وفقاً لإطار QNB للتمويل المستدام والمنتجات المستدامة.

في مارس 2025، نجحنا في الانتهاء من ترتيب أول قرض مشترك غير مضمون لأجل محدد في آسيا بقيمة 2 مليار دولار أمريكي، والذي جذب اهتماماً كبيراً من البنوك الآسيوية الكبرى، مما مكن QNB من تنويع قاعدة مستثمريه بشكل أكبر. وقد تجاوزت طلبات الاكتتاب في الإصدار الحد المطلوب بسعر تنافسي للغاية، مما يؤكد سمعة QNB كجهة إصدار عالية الجودة، على الرغم من ظروف السوق العالمية الصعبة. يُعد هذا التسهيل، الذي تبلغ مدة استحقاقه 5 سنوات،

أكبر قرض مشترك آسيوي محض على الإطلاق يقدمه بنك من دول مجلس التعاون الخليجي، وقد حقق أقل سعر فائدة.

في أكتوبر 2025، عاد QNB إلى سوق القروض بتسهيل قرض مشترك لأجل 5 سنوات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، والذي لاقى استحساناً كبيراً من المستثمرين العالميين، مما سمح للبنك بتسعيره عند أدنى مستوى له على الإطلاق.

كما شاركنا بنجاح في إطار عمل الموزعين الرئيسيين الذي أطلقه مؤخراً مصرف قطر المركزي لمزادات السندات والصكوك، مما عزز دور QNB القيادي في تطوير الأسواق المالية المحلية في دولة قطر.

في نوفمبر الماضي، نجحنا أيضاً في استكمال أول إصدار لسندات رقمية أصلية في قطر، بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، لأجل ثلاث سنوات، وبسعر فائدة متغير، باستخدام منصة HSBC Orion، الرائدة في سوق الأصول الرقمية. ويُمثل هذا الإصدار تسارعاً في تبني الأصول الرقمية في الشرق الأوسط. وتُعد هذه الصفقة التاريخية الأكبر من نوعها على الإطلاق لإصدار سندات رقمية أصلية من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا من قبل مؤسسة مالية. وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية QNB لاستكشاف مصادر تمويل مستقرة جديدة من أسواق جديدة تعتمد على مصادر تمويل مبتكرة رقمياً. وتعتمد السندات على منصة HSBC Orion، التي تقدم حلاً متكاملة قائمة على تقنية blockchain، مصممة لخدمة قاعدة عملاء عالمية، وتُشغّلها وحدة أسواق المال المركزية (CMU) في هونغ كونغ، وقد تمت هيكلتها بدعم من كبرى مكاتب المحاماة الدولية، مما يعكس معايير الحوكمة الرفيعة. وقد تم إصدار السندات ضمن برنامج QNB للسندات متوسطة الأجل، وسيتم إدراجها في بورصة هونغ كونغ للأوراق المالية، التي ستتولى أيضاً إصدار تراخيص تداول السندات الرقمية الأصلية من خلال إصدارات الدين للمستثمرين المحترفين. يمكن للمستثمرين العالميين الوصول إلى السندات الرقمية من خلال الحسابات المحفوظ بها في أنظمة Euroclear و CMU و Clearstream، أو من خلال الانضمام إلى HSBC Orion كمشارك مباشر، أو عبر أمين الحفظ الحالي الذي يمكنه المشاركة من خلال أحد الخيارات المذكورة أعلاه.

بدأنا هذا العام في تنفيذ مشروع على عدة سنوات لتحديث نظام الخزينة الأساسي لدينا، وهي خطوة استراتيجية تتجاوز مجرد التغيير التكنولوجي. ويهدف النظام الجديد إلى تقديم قيمة مضافة لعملائنا، وتحسين إدارة المخاطر، ورفع الكفاءة التشغيلية. ومن خلال تحديث هذه البنية التحتية الأساسية، ستضمن إدارة الخزينة في QNB ميزة تنافسية أقوى في ظل مشهد مالي متزايد التعقيد. يُعد هذا البرنامج جزءاً أساسياً من استعدادنا للمستقبل، ويُمكّننا من تقديم رؤى أعمق واستجابة فورية أفضل لجميع أنشطة الخزينة.

ظل قسم الصرف الأجنبي لدينا نشطاً، مع تحسينات في مجموعة المنتجات والتكنولوجيا. لقد أضفنا المزيد من العملات إلى عروض الصرف الأجنبي لدينا، وقمنا بتحسين سجل المعاملات الفورية ولوحة معلومات إدارة المخاطر، مما قلل من العمل اليدوي وزاد من الدقة. وتتواصل الجهود لأتمتة نموذج تسعير احتياطات النقد الأجنبي لدينا، وتطبيق حدود معينة لتحسين التحكم في الربحية والمخاطر.

كما نعمل على وضع اللامسات الأخيرة على وثائق توسيع نطاق نشاط التداول من خلال عملياتنا في مجال المشتقات المالية. سيسمح ذلك بتحسين عملية التسعير، وتحسين السيولة، وتقليل أعباء العمل التشغيلية، مما يعزز دورنا كشريك موثوق في أسواق المشتقات المالية.

تواصل خدماتنا المصرفية بالمراسلة توفير حلول متعددة العملات لمعالجة المدفوعات، وتمويل التجارة، وإدارة النقد، وأمانة الحفظ، وخدمات الوساطة. بفضل تواجد مجموعة QNB في أكثر من 28 دولة، نحافظ على مكانتنا المتميزة لخدمة المؤسسات المالية الدولية التي تبحث عن الخبرة المحلية ورؤى السوق.

في مجال تمويل التجارة، نواصل تقديم حلول شاملة لعملائنا من المؤسسات المالية والشركات، بما يدعم تدفقاتهم التجارية عبر نطاق تواجدها - بالشراكة مع مجموعة من البنوك المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل التنموي.

واصلنا استكشاف المدفوعات القائمة على تقنية دفتر الأستاذ الموزع (DLT)، إدراكاً منا لإمكاناتها في تعزيز كفاءة ومرونة المعاملات عبر الحدود. تتماشى هذه الابتكارات مع استراتيجيتنا لدعم العملاء بحلول متطورة، وتعزيز طموح دولة قطر في قيادة الابتكار المالي.

مستقبلاً، سينصب تركيزنا على التطبيق الكامل لنظام الخزنة الجديد، بما يُمكن من تعزيز الأتمتة واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، وتوسيع نطاق قدراتنا في مجال العملات المتعددة والمشتقات المالية. كما سنواصل تعزيز مشاركتنا في برنامج الموزعين الرئيسيين لمصرف قطر المركزي، وتوسيع قاعدة مستثمرينا في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

صافي ربح الصرف الأجنبي (مليون ريال قطري)



الخدمات المصرفية الإجمالية والتجارية (تتمة)

QNB كايبتال

بالإضافة إلى العمل المستمر لصالح الشركات المدعومة من الدولة، ما زلنا نلاحظ اهتماماً متزايداً من الشركات المملوكة للعائلات بتقييم الفرص الاستراتيجية للنمو والتطور بشكل عضوي وغير عضوي. وتؤكد هذه الاتجاهات نمو المجموعات المحلية التي تطمح إلى تحقيق الريادة الوطنية والقدرة التنافسية الدولية للتوسع إقليمياً في دول مجلس التعاون الخليجي وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. ومع قيام الشركات بتوسيع عملياتها وسعيها لزيادة رأس المال، تواصل QNB كايبتال تقديم المشورة للعملاء بشأن الخيارات الاستراتيجية المحتملة وعمليات الدمج والاستحواذ وإصدارات أسواق الدين، والاكتتابات العامة الأولية، وعمليات الإدراج المباشر.

في عام 2025، حققت أسواق الدين الإقليمية أداءً قوياً، مدعومة بعودة التضخم إلى المستويات الطبيعية واستمرار دورات تيسير السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية الكبرى. على مدى السنوات الماضية، عملت QNB كايبتال كمدير رئيسي مشترك للعديد من إصدارات السندات والصكوك السيادية والمؤسسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد شمل ذلك إصدارات من الحكومات والمؤسسات المالية والشركات، وأدوات متعددة مثل الأدوات الممتازة والثانوية والدائمة. ومن ضمن المعاملات البارزة في عام 2025 إصدار دولة قطر لسندات وصكوك بقيمة 7 مليار دولار أمريكي إلى جانب إصدار البنوك المحلية لسندات وصكوك بقيمة 3.9 مليار دولار أمريكي و1.7 مليار دولار أمريكي على التوالي.

شهدت معاملات سوق الأسهم زيادة ملحوظة خلال الأشهر الـ 12 الماضية. ولا تزال عمليات الخصخصة ونقل العمليات إلى الملكية الخاصة محور اهتمام في قطر، تماشياً مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. وتحرص الشركات المحلية على الاستفادة من زخم أسواق رأس المال، كما يتزايد اهتمام المستثمرين الدوليين بالشركات المدرجة في بورصة قطر. وكانت أبرز معاملات سوق الأسهم في قطر خلال عام 2025 بيع هيئة أوظيفي للاستثمار لأسهم شركة أوريدو بقيمة مليار ريال قطري. وقد تولت QNB كايبتال دور المنسق العالمي المشترك في هذا الطرح. ويُعد هذا الإصدار التاريخي أول طرح ثانوي مُسوّق بالكامل للأسهم في قطر، وعاشر أكبر طرح ثانوي مُنشأ في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد اجتذبت هذه الصفقة اهتماماً كبيراً من المستثمرين الدوليين، وعززت بشكل كبير من التعويم الحر وسيولة أسهم أوريدو. وبشكل هيكلي الطرح سابقة جذابة للمعاملات المستقبلية. لا تزال QNB كايبتال هي المستشار المحلي المفضل للمعاملات الرئيسية في أسواق الأسهم في قطر، حيث قدمت المشورة بشأن معاملات أكثر من أي بنك آخر في الدولة، بما في ذلك عمليات الخصخصة وفك الاندماج والإصدارات اللاحقة.

QNB كايبتال هي شركة الخدمات المصرفية الاستثمارية التابعة للمجموعة والتي تقدم خدمات الاستشارات المالية للشركات، بما في ذلك تلك المرتبطة بعمليات الدمج والاستحواذ، وأسواق الأسهم والدين، وتمويل المشاريع، وخدمات إعادة الهيكلة للعملاء من الحكومات والشركات والمؤسسات. كما تقدم الشركة استشارات استراتيجية وعقارية، بينما تساعد أيضاً في جمع رأس المال للمشاريع. تستفيد QNB كايبتال من الشبكة الإقليمية والدولية الواسعة لمجموعة QNB لتسهيل المعاملات وتعزيز فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.

لا يزال المشهد الاستراتيجي والمؤسسي لخدمات QNB كايبتال في قطر يتأثر بيئة الأعمال الديناميكية في البلاد واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030 في إطار رؤية قطر الوطنية 2030. أحد الأهداف الاستراتيجية لدولة قطر هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا السياق، تم إجراء العديد من التحسينات على السياسات، مما يدعم نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر وبيح مشاركة أكبر في معاملات سوق رأس المال.

في عام 2025، حققت QNB كايبتال أداءً قوياً مدعوماً بعملنا في العديد من المعاملات والمشاريع البارزة. ويواصل فريقنا، الذي يضم متخصصين مدربين محلياً ودولياً، الارتقاء بعلامة QNB كايبتال التجارية، مع تغطية عبر كل من القطاعات الراسخة ومختلف المجالات الناشئة. يعمل عملاؤنا في قطاعات متنوعة، بما في ذلك القطاع الحكومي، وقطاعات الصناعات الثقيلة، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، والنقل، والسلع الاستهلاكية، والعقارات.

وتماشياً مع استراتيجية التنمية الوطنية ورؤية قطر الوطنية 2030، نعمل كمستشار رئيسي في المبادرات التي تقودها الحكومة والتي تهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي. كما ندعم توسيع قدرات الابتكار وريادة الأعمال داخل قطر.

في العام الحالي، نفذت QNB كايبتال العديد من المهام الاستشارية لتمويل الشركات في القطاع الخاص، وتعمل حالياً على عدة مشاريع استشارية تتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ عبر قطاعات المؤسسات المالية والبنية التحتية والطاقة والعقارات وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن QNB كايبتال ظلت تدعم العديد من الشركات القطرية في سعيها إلى النمو والتوحد وتوسيع نطاق تواجدها محلياً ودولياً. علاوة على ذلك، واصلنا الاستفادة من الفرص الناتجة عن مشروع توسعة حفل الشمال وطموحات قطر لتصبح أكبر مُصدر لليوريا في العالم بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تجتذب هذه المشاريع مجموعة واسعة من المستثمرين، وتولد فوائد إضافية عبر مختلف القطاعات.

”ظلت QNB كايبتال تدعم العديد من الشركات القطرية في سعيها إلى النمو والتوحد وتوسيع نطاق تواجدها محلياً ودولياً.“

الجوائز

غلوبال فاينانس

أفضل بنك استثماري في قطر

مع خلق فرص جانبية كبيرة. وتماشياً مع سعي قطر إلى التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، نتوقع نمواً قوياً في المشاريع الجديدة، لا سيما في قطاعات التجارة الإلكترونية، والرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا المالية، مع تركيز قوي على الابتكار والبحث والتطوير. وسيوفر ذلك قنوات إضافية لتوسعنا في مجالات أكثر من تلك التي نعمل عليها حالياً.

إلى جانب خدماتنا الاستشارية في أسواق رأس المال، وتمويل الشركات، والاستشارات الاستراتيجية، فإننا ندير العديد من المحافظ الكبيرة من الأصول العقارية، والتي تقع بشكل أساسي في أوروبا. كما نواصل أيضاً تقديم الخدمات المرتبطة بالأصول وإدارتها لعملائنا. نتوقع أن يساهم مشروع سميصة المرتقب، والذي تبلغ تكلفته 5.5 مليار دولار أمريكي، بشكل كبير في تعزيز النمو السريع لقطاع السياحة،

مهمة QNB كابيتال هي الحفاظ على مكانتها كبنك استثماري مفضل للعملاء في دولة قطر وفي المنطقة.



الخدمات المصرفية للأفراد

إن باقة خدماتنا المصرفية الشاملة المخصصة للأفراد مدعومة بمنظومة تكنولوجية متطورة لتوفير تجربة استثنائية للعملاء.

قيادة الابتكار الرقمي

يقدم QNB واحدة من أكثر حزم الخدمات المصرفية الرقمية شمولاً في المنطقة، وقد حصد العديد من الجوائز الدولية في عام 2025. وتعكس التطويرات التي أدخلناها على خدماتنا المصرفية عبر الجوال والإنترنت والخدمة الذاتية والقنوات البديلة تركيزاً واضحاً على الابتكار وسهولة الوصول والتحول حول خدمة العملاء والاستدامة. ومن خلال تعزيز الشراكات وإطلاق خدمات جديدة وزيادة التكامل عبر المنصات، جعلنا الخدمات المصرفية أكثر توافراً وأماناً وسهولة لجميع شرائح العملاء. ونتطلع قدماً إلى توفير تجارب سلسلة متعددة القنوات، تتيح للعملاء إدارة شؤونهم المالية بثقة، في أي وقت ومن أي مكان. شهد هذا العام تقدماً ملحوظاً في برنامجنا المستمر للتحويل الرقمي. وقد حظيت ريادةنا الرقمية بالتقدير من خلال حصولنا على عدة جوائز دولية مرموقة، منها جائزة أفضل عرض متعدد القنوات عبر المنصات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجائزة أفضل بنك رقمي في قطر، وجائزة التميز في تجربة العملاء متعددة القنوات في الشرق الأوسط، وجائزة أفضل خدمات مصرفية عبر الجوال في قطر، وأفضل تسويق وخدمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعكس حجم إنجازاتنا في بناء منظومة رقمية متكاملة تركز على العميل في المقام الأول.

وكانت التحسينات التي تم إدخالها على الخدمات المصرفية عبر الجوال والإنترنت واسعة النطاق. فقد بات بإمكان العملاء الآن استخدام خيار الموافقة على معاملات التجارة الإلكترونية من خلال تقنية المصادقة ثلاثية الأبعاد (3D Secure) عبر الإشعارات الفورية، والتحويلات من بطاقات Visa، وخدمة Click to Pay، ومدفوعات المحاكم، وسداد

ما نقوم به:

- نقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات من خلال توفير تجربة متكاملة ومتعددة القنوات للعملاء:
- 48 فرعاً في قطر و940 فرعاً في الخارج.
- ما يقرب من 500 جهاز صراف آلي (منها 17 جهاز صراف آلي تفاعلي) في قطر- أكبر شبكة في البلاد- وأكثر من 4,928 جهاز صراف آلي في الخارج.
- منصات مبتكرة وسهلة الاستخدام لخدمات QNB المصرفية عبر الجوال والإنترنت مع تحسينات مستمرة للخدمات الجديدة.
- البنية التحتية لخدمات التجارة الإلكترونية وقبول المدفوعات.
- عروض متميزة رائدة في السوق من خلال خدمتي أوائل QNB وأوائل QNB بلس.
- عروض الخدمات المصرفية الدولية للأفراد مع إمكانية الوصول إلى الحسابات عالمياً عبر شبكتنا الدولية.

تساهم أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 المتمثلة في تسريع عملية تنويع الاقتصاد المحلي في إنشاء فرص جذابة للمواطنين والمقيمين وأسراهم، وبالتالي توليد طلب متزايد على الخدمات المصرفية للأفراد. وتواصل هذه الخدمات الاستفادة من الجاذبية المتنامية للدولة كوجهة للوافدين والمهنيين الباحثين عن فرص في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والتمويل والضيافة وتجارة التجزئة والرعاية الصحية والبناء.

على الرغم من المنافسة المحلية الشرسة، حققت أعمالنا المصرفية للأفراد في قطر مجدداً أداءً قوياً، ونجحنا في الحفاظ على حصتنا الرائدة في سوق قروض الأفراد. ونمت قروض الأفراد بنسبة 11%. ووفقاً للاتجاه السائد في معظم البنوك على مستوى العالم، اجتذبت أسعار الفائدة المرتفعة ودائع جديدة من العملاء المحليين الذين يبحثون عن عوائد نقدية مناسبة. وبالتالي، ارتفعت ودائع الأفراد بنسبة 5% مقارنة بالعام الماضي.

الجوائز

يوروموني

أفضل بنك رقمي في قطر

غلوبال فاينانس

أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الجوال في قطر

أفضل تسويق وخدمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي في قطر

ذا ديجيتال بانكر

التميز في تجربة العملاء متعددة القنوات في الشرق الأوسط

مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (ميد)

أفضل عرض متعدد القنوات عبر المنصات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

صافي نقاط الترويج

72

نمو ودائع الأفراد في قطر

5%

والحلول الاستراتيجية في السوق خلال عام 2025. ويتوجه من مصرف قطر المركزي، أطلق QNB بطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الخصم هميان على Apple Pay، بالإضافة إلى قبولها في أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع والقنوات الإلكترونية، مثل بوابة الدفع للتجارة الإلكترونية (QPAY).

شهد هذا العام أيضاً إطلاق بطاقة QNB فيزا هارودز الائتمانية من فئتي بلاتينوم وإنفينيت، وهي منتج فريد وحصري بالشراكة مع متجر هارودز العالمي الشهير. توفر هذه البطاقات قيمة استثنائية، إلى جانب مزايا وفوائد حصرية مصممة خصيصاً للعملاء الذين يسافرون ويتسوقون باستمرار في هارودز، من خلال منحهم مزايا فريدة ونقاط مكافآت مع كل عملية شراء.

علاوة على ذلك، قدم QNB تجربة دفع محسنة عبر الإنترنت لحاملي البطاقات عبر ميزة الحماية ثلاثية الأبعاد (3D Secure)، وذلك من خلال دمج المصادقة البيومترية خارج النطاق (OOB) مع تطبيق QNB للخدمات المصرفية عبر الجوال، مما يضمن الأمان لحامل البطاقة باستخدام المصادقة البيومترية بالإضافة إلى كلمة المرور لمرة واحدة (OTP) فقط. كما أطلق QNB حلول Visa Click to Pay و Visa Instalment Solutions كجزء من التزامنا بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في منظومة مدفوعات الأفراد في قطر.

كما استثمر البنك بكثافة في توفير حلول بطاقات تجارية رائدة في السوق لعملاء خدماتنا المصرفية للشركات، من خلال طرح البطاقات الافتراضية للشركات بالشراكة مع حل التحكم في المدفوعات التجارية (ICCP) من ماستركارد، وهي الأولى من نوعها لبنك محلي في قطر.

أبرم QNB شراكة مع شركة NPCI International Payments (NIPL) Limited لتمكين قبول واجهة المدفوعات الموحدة (UPI) القائمة على رمز الاستجابة السريعة للتجار الذين يتعاملون مع QNB. تتيح هذه الخطوة للمسافرين القادمين من الهند إجراء معاملاتهم بسلاسة باستخدام واجهة المدفوعات الموحدة عبر منظومة مدفوعات QNB، بما في ذلك في المطارات والفنادق والمعالم السياحية والمطاعم ومنافذ البيع بالتجزئة. ويؤكد هذا الحل على قيادة QNB، الذي أصبح أول بنك في قطر يقدم هذه الخدمة.

الزكاة مباشرة إلى قطر الخيرية، والاستفادة من عملية تسجيل رقمية محسنة وتحميل المستندات لإيداع المبالغ عبر أجهزة الصراف الآلي دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

كما واصلنا الاستثمار في تحسين قنوات الخدمة الذاتية لدينا. في عام 2025، قمنا بتركيب أكثر من 40 جهاز صراف آلي جديد، وأجهزة صراف تفاعلية، وأجهزة إيداع شبكات ذاتية الخدمة، مما وسع نطاق التغطية والسعة الاستيعابية عبر الشبكة. حققت أجهزة الصراف الآلي المزودة بميزات إيداع وسحب النقد بالجملة أعلى أحجام الإيداع والسحب في السوق. وفي المقابل، تم تقديم خدمات إيداع الشبكات بالجملة والشبكات الآجلة في أجهزة مختارة. كما وسعنا نطاق توزيع أجهزة الصراف الآلي متعددة العملات لدينا ليشمل جميع فئات العملاء الديمغرافية ومختلف العملات (مثل الدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني، إلى جانب الريال القطري)، مع أكثر من 70 جهاز صراف آلي متعدد العملات.

تعزيز الريادة في قطاع البطاقات والمدفوعات

بواصل QNB ريادته في مجال البطاقات والمدفوعات من خلال تقديم أفضل حلول الدفع لحاملي بطاقتنا والتجار الذين يتعاملون معنا. في عام 2025، قمنا بتعزيز عروض المدفوعات لدينا وسبل تقديمها من خلال التركيز على الحلول الرقمية المبتكرة والرائدة في السوق، للحفاظ على مكانتنا كبنك رائد في قطر. كما يلتزم QNB بضمان توافق منتجاتنا وحلول الدفع الرقمية مع معايير الأمان العالمية في هذا القطاع، مع التركيز على البساطة وسلاسة تجربة العملاء.

لقد عززت جهودنا المتواصلة لبناء منظومة دفع آمنة ومريحة وسهلة الاستخدام مكانة QNB الرائدة في السوق في قطر والمنطقة. إن التطلعات الكبيرة من العملاء لحلول دفع سريعة وبسيطة وآمنة وخالية من المتاعب، إلى جانب سلوكياتهم الأكثر تطوراً في استخدام التكنولوجيا، تُغير المشهد التنافسي. ويظل التفاعل مع العملاء في صميم نموذجنا التشغيلي الأساسي، حيث واصلنا، في عام 2025، تقديم منتجات وخدمات جديدة لعملائنا.

سعيًا لتحقيق هدفنا الرئيسي المتمثل في الاستغناء عن النقد وتوفير تجربة مصرفية رقمية شاملة لعملائنا، تم طرح العديد من المنتجات

دراسة حالة:

خدمة Visa Click to Pay مع المصادقة البيومترية

أطلق QNB نسخة محسنة من خدمة Visa Click to Pay لتجار التجزئة في قطر، بالشراكة مع Dibs، شركة مدفوعات قطرية مرخصة من مصرف قطر المركزي لتقديم حلول دفع مبتكرة للشركات. ويُعد هذا أول تطبيق لخدمة Click to Pay مع المصادقة البيومترية في العالم، مما يضع معياراً جديداً للمدفوعات الإلكترونية الآمنة والسلسلة والمريحة.

بالتعاون مع Dibs، شركة المدفوعات القطرية، طورنا ابتكاراً رائداً يرسى معياراً جديداً للمدفوعات الإلكترونية الآمنة والسلسلة والمريحة. لم يعد المستهلكون الذين يتسوقون على المواقع التي تعرض شعار "Click to Pay" بحاجة إلى إدخال أرقام بطاقات مكونة من 16 رقماً أو كلمات مرور أو ملء استمارات طويلة. من خلال تبسيط العملية وتعزيز الأمان وتوفير حل قابل للتكيف مع مختلف أنظمة البطاقات، حسن QNB التجربة الإلكترونية لكل من التجار والمستهلكين. توفر خدمة Visa Click to Pay مع مفاتيح المرور منصة قوية لبناء الثقة، وزيادة الكفاءة، ومواكبة استراتيجية QNB للمدفوعات الرقمية للمستقبل.

كانت النتائج مذهلة. منذ إطلاق الخدمة، سجل QNB انخفاضاً بنسبة 60% في حالات الاحتيال في هذه المعاملات. وارتفع رضا العملاء بشكل ملحوظ، إذ يتمتع حاملو البطاقات بسرعة أكبر في عمليات الدفع وحماية معززة ومزيداً من الثقة عند التسوق عبر الإنترنت.

الخدمات المصرفية للأفراد (تتمة)

تطوير خدمات مصرفية متميزة وانتقالية مع أوائل QNB

نظّل البنك المفضل للعملاء في فئة الخدمات المصرفية الممتازة في قطر، حيث يوفر لهم مجموعة حصريّة من المنتجات، بما في ذلك بطاقات أوائل QNB الائتمانية المتميزة والجذابة، ومنتجات الودائع والقروض الخاصة، والخدمات ذات الأولوية، والقروض العقارية عبر الحدود، وحلول إدارة الثروات.

في عام 2025، بفضل نموذج أعمالنا القوي ونهجنا المخصص لتلبية احتياجات العملاء، حققنا نمواً مستداماً في عدد عملاء أوائل QNB وحجم الودائع والقروض. هذا العام، شهدنا زيادة بنسبة 6% في عدد عملاء أوائل QNB مقارنة بالعام الماضي. وأدى هذا إلى نمو إجمالي الودائع والقروض الخاصة بفئة عملاء الخدمات المصرفية الممتازة بنسبة 5% و11% على التوالي مقارنة بنهاية عام 2024.

نمو عدد عملاء أوائل QNB في قطر

6%

نمو ودائع أوائل QNB في قطر

5%

نمو قروض أوائل QNB في قطر

11%

كما نؤمن بأهمية تقدير ولاء عملائنا، حيث ساعدتنا الشركات القوية وأنشطة التسويق الفعالة والحملات الترويجية الناجحة في تعزيز أدائنا. فخلال العام الماضي، أضفنا 132 شريكاً إلى شبكة عروضنا الخاصة بأسلوب الحياة، ليصل إجمالي عدد الشركاء المحليين والدوليين لبرنامج أسلوب الحياة من أوائل QNB إلى 512 شريك. واليوم، يستفيد عملاء أوائل QNB من العروض والخصومات الحصرية في شبكة عالمية متنامية تضم أكثر من 30 مدينة رئيسية حول العالم. قمنا في العام الحالي بتوسيع نطاق عروضنا من خلال شراكتنا مع هارودز وفيزا لإطلاق بطاقة ائتمان حصرية جديدة تحمل علامة تجارية مشتركة.

باستشراف المستقبل، فإننا نحرص على مواصلة تطوير حلولنا الرقمية المتكاملة، بما يعزز تجربة عملائنا ويركز على احتياجاتهم. وسيتجلى ذلك في توفير مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لعملاء أوائل QNB وأوائل QNB بلس، والتي صُممت خصيصاً للارتقاء بتجربتهم المصرفية. وفي الوقت نفسه،

كما عززنا ريادتنا في الاستدامة والتحول الرقمي. فقد أصبح QNB أول بنك في قطر يعتمد الإيصالات الرقمية في أجهزة نقاط البيع، مما يقلل من هدر الورق ويعزز راحة العملاء. وحقق QNB إنجازاً رئيسياً آخر بكونه أول بنك في دول مجلس التعاون الخليجي يتيح قبول مدفوعات المحافظ الرقمية من خلال عملية تكامل موحدة على منصة الدفع المستضافة Mastercard Gateway.

ويستفيد هذا الحل من أحدث إمكانيات الدفع المستضافة في هذه المنصة، حيث يتم تمكين الدفع بالمحافظ الرقمية من خلال عملية تكامل واحدة لكل من أنظمة الإنترنت والهواتف المحمولة. يقلل هذا النهج من التعقيدات التقنية، ويحسن وقت طرح المنتجات في السوق، ويعزز رضى التجار، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد أكثر من غيرها من تقنيات الدفع الجاهزة للاستخدام.

تُبرز هذه المبادرة دورنا كأكبر بنك يتعامل التجار معه في قطر، وتؤكد التزامنا بتوفير خيارات دفع آمنة ومريحة ومتطورة لجميع الشركات، من الشركات الكبرى إلى صغار التجار.

لا يزال تبني حلول الدفع الإلكترونية قوياً بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتاجر متناهية الصغر، مع تسارع قبول واستخدام البطاقات بشكل مطرد في جميع أنحاء السوق. يستمر نمو حل MyPOS (الدفع عبر الجوال) الرائد لدينا والمخصص للتجار متناهية الصغر، مما يُمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبول المدفوعات الرقمية عبر أجهزة قبول عالية الأداء تعمل بنظام أندرويد وبأسعار معقولة. وفي الوقت نفسه، تعزز باقتنا لحلول الدفع الإلكترونية، بما في ذلك Google Pay و Samsung Pay و Apple Pay و Garmin Pay و Fitbit Pay و Pay، ريادة QNB في مجال اعتماد المحافظ الرقمية.

في الوقت نفسه، وبناءً على تجربة عملائنا المتميزة وتفاعلهم الواسع، يواصل برنامج QNB مكافآت Life، برنامج الولاء المتكامل على مستوى البنك، توسيع مكافآتنا وشبكة الولاء لتشمل أكثر من 1,500 منفذ، مع حضور قوي في السوق، وحملات فعالة، وشراكات قيّمة مع علامات تجارية محلية وعالمية مرموقة. ويواصل QNB حملاته واسعة النطاق والناجحة، بما في ذلك الحملات الموسمية، والتي تهدف إلى مكافأة حاملي البطاقات على ولائهم للبنك.

مستقبلاً، سيواصل QNB توسيع شراكاته مع مزودي خدمات الدفع وشركات التكنولوجيا المالية، مع إطلاق تقنيات ومنتجات جديدة تعزز الأمان والراحة والاستدامة. ومن خلال دمج الابتكار مع الحلول التي تتمحور حول خدمة العملاء، سنضمن أن كل معاملة تمنح القيمة والكفاءة والثقة لعملائنا.

”ظلت المدفوعات والشراكات محورية في تقدمنا، مثل التحويلات الفورية والمعاملات الخاصة بتحويل الأموال دولياً في الوقت الفعلي.“

سنعمل على توسيع وتعميق شراكاتنا الاستراتيجية، وفتح آفاق جديدة على الصعيدين المحلي والدولي من خلال منصتنا العالمية Global Recognition. كما نعتزم تحديث نهجنا في التفاعل مع شرائح عملائنا من خلال حملات مبتكرة وعروض ترويجية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم المتغيرة.



إدارة الأصول والثروات

بالاستفادة من منصتنا لإدارة الأصول والثروات الحائزة على عدة جوائز، نقدم حلولاً حصرية ومصممة حسب الطلب للمؤسسات الاستثمارية والعلماء أصحاب الثروات الكبيرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ما نقوم به

توفر إدارة الأصول والثروات في مجموعة QNB خدمة استشارية متكاملة للعلماء لمساعدتهم على إدارة ثرواتهم بشكل فعال. ونقدم الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية من خلال خدماتنا المصرفية الخاصة، وندبر الصناديق الاستثمارية عبر مجموعة متنوعة من فئات الأصول والمناطق الجغرافية، ونقدم خدمات شاملة في مجال الوساطة المالية وأمانة الحفظ.

إدارة الأصول

في عام 2025، أدى عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة والتوترات الجيوسياسية المتزايدة إلى تقلبات كبيرة، إلا أن العوامل المواتية سادت في نهاية الأمر وساهمت في رفع أداء معظم فئات الأصول، مما عزز توزيع رأس المال بشكل جيد عبر منحنى المخاطر. وشملت التطورات العالمية استقرار النمو، واعتدال التضخم، وانتقال رؤوس الأموال إلى الأصول غير الأمريكية بسبب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وتجدد إقبال المستثمرين على المنتجات ذات العائد والأصول البديلة، بما في ذلك المعادن الثمينة.

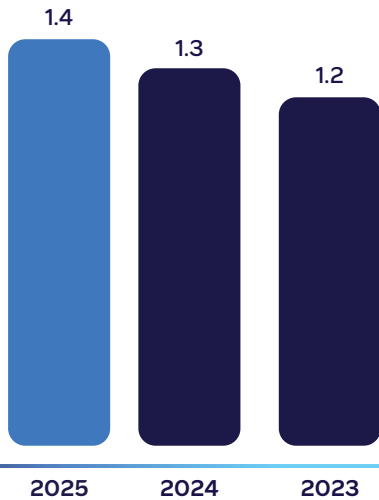
اتسم سلوك المستثمرين خلال العام بتفاؤل حذر. ففي النصف الثاني من العام تحديداً، سعى العلماء إلى اغتنام الفرص لتأمين عوائد جذابة قبل التخفيضات المتوقعة لأسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما أدى إلى طلب قوي على منتجات الدخل الثابت. كما ارتفع الإقبال على الحلول المهيكلية بأكثر من 15%، مع ازدياد رواج الأدوات القابلة للتحويل العكسي. ومن خلال توفير مجموعات أصول متنوعة بحد أدنى منخفض، وسعت هذه المنتجات نطاق الوصول إلى الخيارات البديلة مع المساعدة في تقليل مخاطر التركيز.

في أسواق الأسهم والدخل الثابت والمنتجات البديلة، شجع النشاط المستمر والتقييمات الجذابة التدفقات الداخلة، لا سيما في أسهم البنوك والقطاع الصناعي. وعززت التدفقات الصافية إلى صناديق QNB العالمية ومحافظه الاستثمارية، بما في ذلك الصناديق التي تركز على قطر، دور QNB في دعم أسواق رأس المال المحلية مع تحقيق عوائد تنافسية للعلماء.

في ظل هذا المشهد، رسخ QNB مكانته كأفضل مدير أصول في قطر، محققاً أداءً قوياً، وموسعاً نطاق منتجاته، ومعززاً علاقاته مع العلماء من المؤسسات والأفراد. حققنا نتائج قوية في عام 2025، حيث ارتفعت الأصول الخاضعة لإدارتنا بنسبة 12% لتصل إلى 29 مليار ريال قطري. كما ارتفعت الإيرادات بنسبة 7.7% على أساس سنوي، مدعومة بارتفاع أحجام التداول والطلب القوي على المنتجات التي أُطلقت مؤخراً. وحافظ أداء صناديقنا الداخلية على قوته، حيث بلغ متوسط العوائد الصافية 330 نقطة أساس فوق المعدلات المرجعية، مما يؤكد اتساق عملية الاستثمار لدينا وقوة قدراتنا البحثية.

ظل الابتكار محورياً أساسياً لاستراتيجيتنا في عام 2025. أطلقنا حلين استثماريين جديدين متخصصين في المحافظ الاستثمارية، أحدهما يركز على الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، والآخر على الطاقة المتجددة والتحول المناخي. وقد جذب كلاهما اهتماماً كبيراً من المستثمرين المؤسسيين الذين يسعون إلى الاستفادة من الاتجاهات الهيكلية طويلة الأجل. كما وسعنا نطاق منتجاتنا المهيكلية، حيث طرحنا سندات قابلة للتحويل العكسي طويلة الأجل وسلاسل متعددة الأصول، مما ساهم في تخفيف حدة التقلبات وتعزيز التنوع.

عائدات أنشطة إدارة الأصول والثروات في QNB (مليار ريال قطري)



”واصلنا تطوير منصتنا ذات البنية المفتوحة، مما أتاح للعلماء الوصول إلى صناديق استثمارية خارجية مختارة بعناية في مجالات مثل الطيران والدفاع والرعاية الصحية والبنية التحتية المستدامة.“

واصلنا تطوير منصتنا ذات البنية المفتوحة، مما أتاح للعملاء الوصول إلى صناديق استثمارية خارجية مختارة بعناية في مجالات مثل الطيران والدفاع والرعاية الصحية والبنية التحتية المستدامة. يجمع هذا النهج بين خبرة QNB الاستثمارية وعمق منتجات مديري الصناديق العالميين، مما يضمن استفادة العملاء من أفضل الفرص في مختلف فئات الأصول والمناطق.

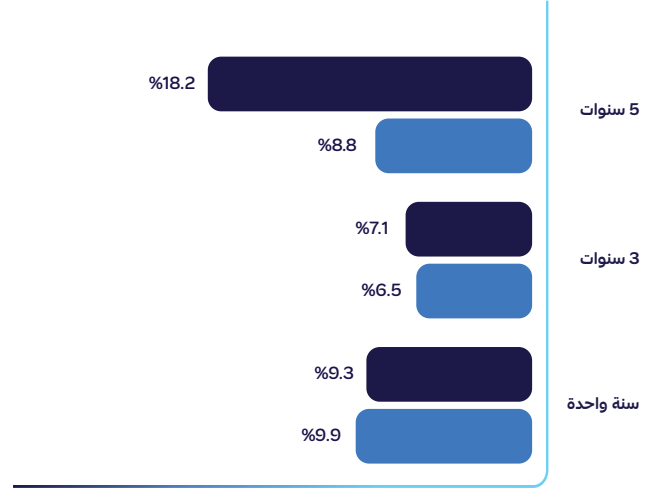
كان من أبرز إنجازاتنا إطلاق صندوق سوق المال (MMF) الجديد من QNB. يوفر هذا الصندوق للمستثمرين آلية استثمارية عالية السيولة تحافظ على رأس المال مع تعزيز العائد، مما يوفر بديلاً جذاباً للودائع قصيرة الأجل. ومع استمرار التوقعات ببقاء أسعار الفائدة مرتفعة حتى تتم السيطرة على التضخم في الولايات المتحدة بشكل كامل، استعادت صناديق سوق النقد مكانتها عالمياً، متجاوزة حاجز 5 تريليون دولار أمريكي من حيث الأصول. سيوفر صندوق سوق المال الجديد من QNB للمستثمرين إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى هذه الفئة المهمة من الأصول.

مستقبلاً، سنعطي الأولوية للكفاءة والتوسع والابتكار في عام 2026. نهدف إلى تحسين الكفاءة والرقمنة من خلال الاستثمار في الأتمتة وحوكمة البيانات والأدوات الرقمية التي تركز على العملاء. وفي الوقت نفسه، سنواصل توسعنا الدولي من خلال تطوير هياكل صناديق استثمارية عابرة للحدود، وتوسيع نطاق وصولنا إلى الأسواق الإقليمية والعالمية الرئيسية.

من خلال الجمع بين الأداء الاستثماري المنضبط والمنتجات المبتكرة والتكنولوجيا المتقدمة وأجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الاستشرافية، تواصل أعمال إدارة الأصول والثروات لدينا تقديم قيمة طويلة الأجل لعملائنا. ومن خلال القيام بذلك، فإننا لا نرسخ مكانتنا فحسب، بل ونعزز أيضاً مكانة قطر كمركز متميز لإدارة الأصول، مما يساهم في تطوير وتكامل أسواق رأس المال المحلية.

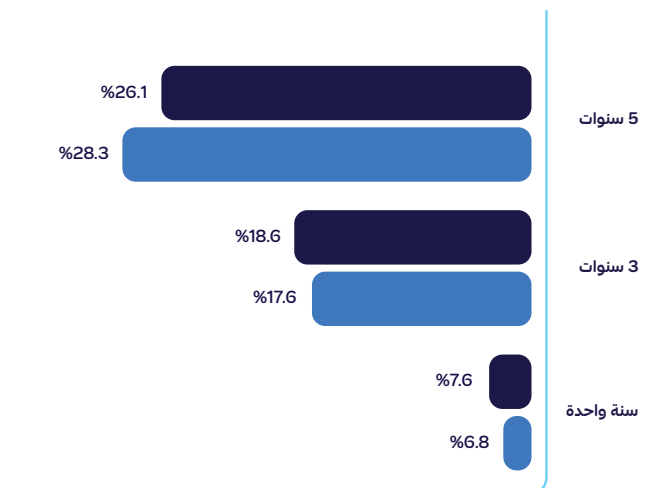
”اتسم سلوك المستثمرين خلال العام بتفاؤل حذر. سعى العملاء إلى اغتنام الفرص لتأمين عوائد جذابة قبل التخفيضات المتوقعة لأسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما أدى إلى طلب قوي على منتجات الدخل الثابت. كما ارتفع الإقبال على الحلول المهيكلية بأكثر من 15%، مع ازدياد رواج الأدوات القابلة للتحويل العكسي.“

أداء صندوق QNB لأدوات الدخل الثابت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (%)



أداء صندوق QNB لأدوات الدخل الثابت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (31 ديسمبر 2025)
المؤشر المعياري: أداء مؤشر بلومبرغ للأسواق الناشئة USD (Aggregate MENA Unhedged USD) (31 ديسمبر 2025)

الأداء الإجمالي لمحافظ QNB ببورصة قطر



الأداء الإجمالي لمحافظ QNB ببورصة قطر (31 ديسمبر 2025)
المؤشر المعياري: مؤشر العائد الإجمالي للأسهم القطرية (31 ديسمبر 2025)

إدارة الأصول والثروات (تتمة)

الخدمات المصرفية الخاصة

في عام 2025، واصل قطاع الخدمات المصرفية الخاصة العالمي العمل في بيئة مليئة بالتحديات وغنية بالفرص في ذات الوقت. وبينما يهيمن اعتدال أسعار الفائدة وعدم اليقين الجيوسياسي على أجندة الاستثمار، فإن استمرار تكوين الثروات في جميع أنحاء العالم يدعم الطلب القوي على الخدمات الاستشارية المتطورة. يُعد تنويع المحفظة الاستثمارية بالأصول البديلة، والمنتجات التي تعزز العوائد، وتوسيع نطاق التعرض لولايات قضائية مختلفة، من مجالات التركيز الرئيسية لدينا، إلى جانب التفاعل الرقمي السلس وإدارة العلاقات الشخصية. في ظل هذا الوضع، نشهد المنافسة مع سعي الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية على حد سواء إلى تكييف نماذج الأعمال لزيادة النمو والمرونة وتوفير قيمة متميزة للعملاء ذوي الثروات الكبيرة والضخمة.

أثبت قطاع الخدمات المصرفية الخاصة في QNB مرة أخرى مرونته وريادته. فعلى الرغم من شدة المنافسة في السوق، ارتفعت الأصول الخاضعة لإدارتنا بنحو 50%، بينما نمت القروض والودائع بنحو 7%. وتوسعت قاعدة عملائنا بنسبة 3% خلال العام.

واصل فريقنا الذي يضم مستشارين متخصصين العمل على ترسيخ العلاقات طويلة الأجل مع عملائنا وعائلاتهم، وتأسيس علاقات مع عملاء جدد. ونظّل البنك المفضل للأفراد ذوي الثروات الضخمة والكبيرة في قطر، وتدعم سمعتنا الطيبة وخدماتنا الشخصية التي لا تضاهي ومجموعة منتجاتنا وخدماتنا المختارة بعناية مكانتنا المرموقة في السوق المحلية. ويتم تعزيز ذلك من خلال قدرتنا على توقع احتياجات العملاء الاستثمارية وتلبيتها عبر نهج واضح ومخصص يستفيد من شبكتنا العالمية. تعكس قدرتنا على مواصلة تحقيق النمو مدى قوة علاقاتنا مع العملاء والتي تركز على الثقة والحوار.

على صعيد الاستثمار، لاحظنا استمرار الطلب القوي على المنتجات المهيكلة، وخاصة تلك التي توفر حماية رأس المال وزيادة العائدات. ومع انخفاض أسعار الفائدة على الودائع، ساعدت حلولنا المهيكلة عملائنا على تحقيق عوائد مرتفعة أحادية إلى مزدوجة الرقم مع إدارة المخاطر بعناية.

في الوقت نفسه، يستفيد مديرو علاقاتنا من لوحة تحكم داخلية جديدة شاملة تمنحهم رؤية متكاملة لعلاقات العملاء وحياراتهم، مما يتيح لهم إجراء مناقشات أكثر استنارة وتقديم نصائح استباقية. كما يجري العمل على نظام متخصص لإدارة الثروات يحسن تقارير العملاء، ويتيح لهم رؤية أكثر تكاملاً وشفافية لأصولهم.

تكرر الاعتراف بريادتنا على مستوى القطاع. ففي عام 2025، حاز QNB على جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في قطر من مجلة يورو موني، مما يؤكد قوة علامتنا التجارية، وكفاءة فريقنا، وعمق خدماتنا. وتظل حصتنا السوقية قوية عند حوالي 30%، مما يعكس ولاء عملائنا الحاليين ونجاحنا المستمر في استقطاب علاقات جديدة.

الجوائز

يورو موني

أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في قطر

مجلة ميدل إيست إكونوميك دايجيست (ميد)

أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في قطر

تُعد شركتنا التابعة المتخصصة في سويسرا، QNB (Suisse) SA، مركزنا للخدمات المصرفية الخاصة الخارجية. وباعتبارها قناة للمنتجات والخدمات الاستثمارية، والتي يتم استكمالها بخدمات الاستشارات الاستثمارية، فإنها تقدم لعملائنا ذوي الثروات الضخمة تجربة سويسرية مثالية في مجال الخدمات المصرفية الخاصة.

مع تطلعنا للمستقبل، يبقى تركيزنا منصباً على الجمع بين علاقاتنا الاستثمارية الموثوقة وابتكار المنتجات والتحسينات الرقمية. ومن خلال الاستمرار في استباق وتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة، ستحافظ خدمات QNB المصرفية الخاصة على ريادتها وتقدم قيمة طويلة الأجل للعائلات والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية في قطر وفي الخارج.

خدمات الوساطة المالية

بفضل معرفتها منقطعة النظير بالسوق ومجموعة منتجاتها الشاملة، واصلت QNB للخدمات المالية، وهي شركة وساطة مالية مملوكة بالكامل للبنك، تعزيز مكانتها الرائدة في السوق القطرية مع توسيع نطاق خدماتنا. نفخر بإنجازاتنا في عام 2025، لا سيما الزيادة الكبيرة في حصتنا السوقية، ونواصل التزامنا بتعزيز السيولة، وتوسيع نطاق الوصول، وتعميق جاذبية الأسواق القطرية والإقليمية للمستثمرين العالميين.

هذا العام، رفعنا حصتنا السوقية الإجمالية إلى 46%، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق منذ تأسيس الشركة في عام 2010، مما عزز مكانتنا كوسيط مالي رائد في السوق القطرية وشريك مفضل للمستثمرين الأفراد والمؤسسات في قطر، بالإضافة إلى المستثمرين من المؤسسات الدولية. حافظنا على ريادتنا المتميزة في فئة خدمة المؤسسات الدولية، كما حافظنا أيضاً على حصة سوقية تبلغ نسبتها 100% في معاملات السندات وأذون الخزانة. وارتفع نشاط التداول على مكاتبنا الدولية بأكثر من الضعف مقارنة بالعام الماضي، مدفوعاً بالتدفقات القوية في الأسهم والسندات الأميركية، مما يبرز اتساع قدراتنا الدولية.

كما عززنا مكانتنا الريادية في أنشطة صناعة السوق وتزويد السيولة في قطر، بدعمنا 39 شركة رئيسية مدرجة. لا تقتصر هذه الأنشطة على تعزيز أعمالنا فحسب، بل تزيد أيضاً السيولة والكفاءة بشكل كبير في بورصة قطر، مما يُعد عنصراً أساسياً في جهودنا لدعم تطوير وتكامل أسواق رأس المال المحلية، وهو هدف أساسي في الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي في قطر.

هذا العام، واصلنا تعزيز نهجنا في طرح خدماتنا في السوق من خلال توزيعها عبر شبكة فروعنا الخاصة بالأفراد. كما واصلنا رقمنة قدراتنا وعروضنا وحملاتنا للتواصل مع مستثمرينا الأفراد. وقد ساعدنا ذلك في زيادة حصتنا السوقية لدى المستثمرين الأفراد إلى حوالي 10% في عام 2025، مما يعكس ثقة قاعدة عملائنا المتنامية وتنافسية عروضنا.

وكان تطوير تقنياتنا ومنصاتنا وعملياتنا من أهم العوامل التي ساهمت في هذا النجاح. وأصبح بإمكان العملاء من المؤسسات الآن التداول مباشرة معنا من خلال قنوات اتصال متكاملة، مما يحسن سرعة التنفيذ، ويخفض معدلات الأخطاء، ويرفع كفاءة السوق بشكل عام. ومع استمرار تركيزنا على الابتكار كمحور رئيسي، فإننا نختبر حالياً منصة تداول متكاملة جديدة للعملاء الأفراد. ستوفر هذه المنصة الموحدة إمكانية الوصول إلى أسواق متعددة، بما في ذلك قطر ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا، مع توفير اتصال سلس بحسابات العملاء ورؤية موحدة لمحافظهم الاستثمارية. نتوقع إطلاق هذه المنصة في عام 2026. كما ندرس حالياً إمكانية إدخال تحسينات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما سيبين تقديم توصيات وأفكار استثمارية مصممة خصيصاً لتناسب احتياجات عملائنا وتوقعاتهم الاستثمارية.

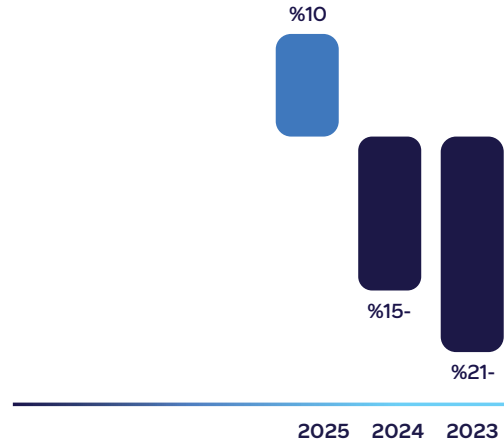
في الوقت نفسه، نظل شركة الوساطة المالية الوحيدة في الدولة التي تقدم خدمة أبحاث الأسهم، والتي تغطي حالياً 30 شركة مدرجة في البورصة. يتيح لنا هذا الوضع توفير منصة فريدة للوصول إلى الشركات في قطر. ونعكس باستمرار معرفة فريقنا المباشرة بديناميكيات واتجاهات السوق المحلية في منشوراتنا الدورية، التي تتضمن أبحاثاً وتحليلات معمقة حول كل من السوق القطرية وأسواق مختارة في دول مجلس التعاون الخليجي.

خلال العام، تواصلت شركة QNB للخدمات المالية على نطاق واسع مع المستثمرين العالميين والإقليميين من خلال اجتماعات في لندن ودبي والمملكة العربية السعودية، حيث التقينا بمؤسسات رائدة في مجالي الشراء والبيع. وقد عززت هذه التفاعلات مكانة QNB للخدمات المالية كبوابة لأسواق قطر وقوة متنامية في قطاع الخدمات المالية الإقليمية.

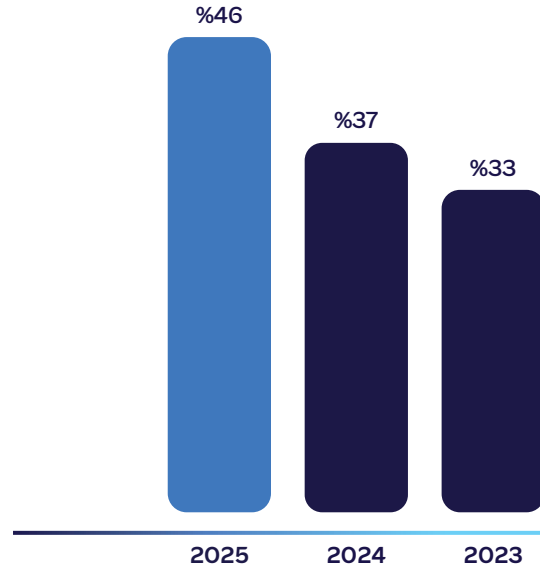
تتمتع QNB للخدمات المالية بهيكل تشغيلي موثوق وقوي وقابل للتوسع، مما يمنحها القدرة على أن تكون مشغلاً إقليمياً في السوق. ونعمل على توسيع نطاق خدماتنا من خلال أبحاث وشركات أوسع نطاقاً مع جهات محلية فاعلة، بدءاً من السوق السعودية، حيث بدأنا بتغطية القطاع المالي والشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا لا يوفر فقط رؤى قيمة لعملائنا، بل يمهد أيضاً الطريق لشركات وعروض خدمات جديدة في جميع أنحاء المنطقة.

باستشراف المستقبل، فإن أولوياتنا لعام 2026 وما بعده تشمل تعزيز عروضنا للأفراد، وتوسيع قدراتنا في خدمات الإقراض بالهامش- محلياً ودولياً- وتعزيز مكانة QNB للخدمات المالية كوسيط مالي رائد.

نمو في قيمة التداولات (بورصة قطر)



الحصة السوقية في خدمات الوساطة المالية (بورصة قطر)



الأعمال الدولية

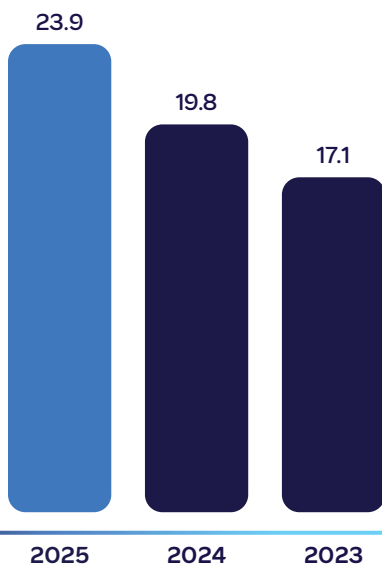
بالاستفادة من جوهر أعمالنا كبنك للخدمات الإجمالية للشركات عبر شبكتنا العالمية، نقوم بإنشاء علاقات وروابط هادفة لدفع النمو المستدام والمتنوع والمُرکز لجميع أصحاب المصلحة.

علامتنا التجارية عبر شركاتنا وبلدان شبكتنا المختلفة. وقد ساعدنا هذا التوافق في زيادة مساهمة الأعمال الدولية في البنك. كما أدى إلى تعزيز المشاركة والتآزر بين الوظائف والمكاتب وإلى فهم أوضح لأهدافنا الأساسية.

لقد شهد نموذج أعمالنا المصرفية الدولية للشركات تحولاً كبيراً. ونعمل بشكل حثيث على الانتقال من النهج القائم على المعاملات إلى نهج مبني على العلاقات العميقة والثابتة. ومن خلال تزويد العملاء بمجموعة كاملة من الخدمات - بدءاً من الحسابات التشغيلية وصرف العملات الأجنبية ووصولاً إلى التسهيلات الداخلية والخارجية - نقوم بإنشاء شراكات متعددة الأبعاد تدوم عبر مختلف دورات الأعمال. والأهم من ذلك أننا نخدم الآن العملاء عبر مختلف مناطق تواجد QNB، مما يضمن امتداد العلاقات التي بدأت في قطر إلى المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر والهند وغيرها.

على الرغم من البيئة العالمية المتقلبة مع استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي في العديد من بلدان شبكتنا، حققنا زيادة بنسبة 33% في صافي أرباح أعمالنا الدولية، إلى جانب نمو قوي في كل من الأصول والودائع الدولية.

عائدات الأعمال الدولية (مليار ريال قطري)



ما نقوم به

تضم شبكتنا الدولية شركات QNB خارج قطر، ويشمل ذلك:

- الفروع الدولية
- المكاتب التمثيلية
- الشركات التابعة الدولية، وهي كيانات مستقلة يملك فيها البنك حصة أغلبية
- الشركات الزميلة، وهي كيانات مستقلة لا يملك فيها البنك حصة أغلبية

من خلال التوسع الدولي العضوي وغير العضوي في السنوات السابقة، أصبحت مجموعة QNB أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بوصفها بنكاً دولياً للخدمات الإجمالية للشركات. تُعتبر مساهمة شبكتنا الدولية من الركائز والمعايير الأساسية التي تضمن تنفيذ استراتيجيتنا لعام 2030 على مستوى المجموعة بنجاح. وأحد أهدافنا الرئيسية هو تعزيز نمونا وربحيتنا في الأسواق التي نتواجد فيها بالفعل. ونهدف إلى تحقيق مساهمة متنوعة في الإيرادات من خلال مزيج متوازن بين الدخل المستمر من الفوائد والدخل المتأتي من مصادر أخرى غير الفوائد.

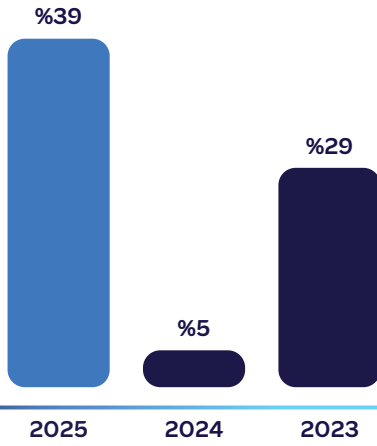
تهدف استراتيجيتنا إلى جعلنا بوابة مالية بين آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. إن قوة ميزانيتنا العمومية وقاعدتنا الرأسمالية وتصنيفاتنا تسمح لنا بالاستفادة الفورية من الفرص المتاحة في هاتين المنطقتين. وهي تُمكننا من بناء الثروات، فضلاً عن تسهيل تدفقات التجارة والاستثمار بين هذه الأسواق وشبكتنا الدولية. وفي نفس الوقت، فإن ذلك يدعم تنفيذ استراتيجيتنا ويضمن أيضاً اتساق ثقافة الامتثال التنظيمي والحوكمة وإدارة المخاطر. وتتواجد حالياً في أكثر من 28 دولة في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا وأوروبا. ولا يقتصر دورنا على ربط بلدان شبكتنا بعمليات مكتبنا الرئيسي، بل يشمل أيضاً تمكينها من توليد فرص أعمال عبر الحدود ضمن مواقع تواجدنا العالمي.

على مدار السنوات القليلة الماضية، عمل البنك بثبات على مواءمة شبكته الدولية، بما في ذلك الشركات التابعة، مع استراتيجيتنا وسياساتنا وعملياتنا. لقد استثمرنا بشكل كبير في تدريب الموظفين وتطوير قدراتهم، وضمان وجود الكوادر والموارد المناسبة في الأماكن المناسبة. هذا العام، قمنا بإكمال عملية إعادة تسمية الشركتين التابعتين لنا في كل من مصر وتركيا، واستبدال نموذج العلامة التجارية الفرعية لـ QNB الأهلي وQNB فاينانسبانك بعلامة QNB التجارية الموحدة بالكامل. يضمن لنا هذا التغيير في استراتيجية العلامة التجارية وبنيتها، الذي شرعنا في تنفيذه العام الماضي، اتساق

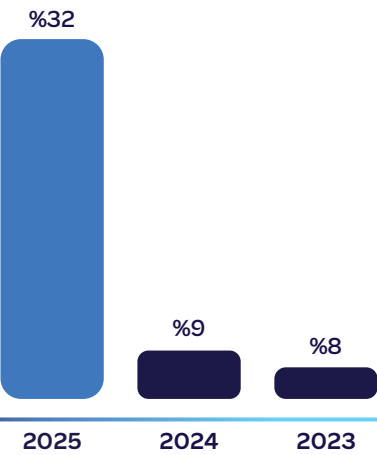
الحوكمة

واصلنا تعزيز وتنمية أعمالنا الدولية من خلال الاستفادة من التأزر بين كيانات المجموعة والخبرة والقوة التعاونية لشبكتنا الدولية الكبيرة. ركزت استثماراتنا على تعزيز عرض القيمة الخاص بنا كمؤسسة للخدمات المصرفية الإجمالية الدولية، وخاصة في المراكز المالية العالمية، مثل سنغافورة وهونغ كونغ ولندن وباريس. في العام الحالي، أصبحنا أيضاً أول بنك من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا يفتتح فرعاً في مركز غيغت سيتي في ولاية غوجارات، وهو أول مركز مالي دولي ومنطقة اقتصادية خاصة في الهند. وسيدعم هذا الفرع العملاء المحليين والخارجيين، مما يعزز باقة عروضنا في وقت مناسب تبحث فيه الشركات الهندية عن شركاء مصرفيين أقوياء لدعم خطط نموها.

نمو القروض في الفروع الدولية



نمو الودائع في الفروع الدولية



إن وجود إطار حوكمة قوي ومتسق وفعال أمر حيوي لنجاح المجموعة. ونحن نحافظ على نهج قوي للحوكمة، ونوفر هيكلًا تنظيمياً واضحاً وإطاراً محدداً وشفافاً ومتسقاً في جميع الولايات القضائية. ويشمل هذا تضمين ثقافة الامتثال في مشهد تنظيمي متزايد التعقيد.

يتيح لنا نهجنا القوي للحوكمة وإدارة المخاطر التميز في تنفيذ استراتيجيتنا. كما أنه يُمكّن QNB من أن يكون بمثابة جسر مالي بين المراكز الرئيسية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وقطر. وفي هذا العام، واصلنا تعزيز التعاون والتكامل الوثيق مع شركائنا التابعة وشركائنا الاستراتيجيين والشركات الزميلة، بهدف تحقيق أداء أقوى في فئتي الشركات والتجزئة الدوليتين.

لدينا بيئة تحكم قوية عبر فروعنا الدولية، حيث تتم مواءمة ضوابط المخاطر التشغيلية والامتثال والأنظمة بشكل كامل عبر الشبكة بأكملها. لقد قمنا بتوحيد العمليات وتبسيطها والاستفادة من تحليلات البيانات المحسنة لتحسين السرعة والدقة.

يدير QNB بشكل مركزي شؤون الممثلين في مجالس إدارة الشركات التابعة والزميلة، بما في ذلك الترشيح والتعيين والفصل والتعويضات. نضمن أن مجالس الإدارة في الشركات التابعة والزميلة تفي بالالتزامات التنظيمية، مثل الحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة والاجتماعات العامة السنوية. من خلال تبني نهج استباقي، فإننا نشجع أفضل الممارسات ونلهم قيادة أكثر حسماً ورؤية استراتيجية أفضل. يتم تقييم أداء وفعالية ممثلي QNB في مجالس إدارة الشركات التابعة والزميلة على أساس سنوي على الأقل.

أخيراً، نراقب باستمرار الأهمية الاستراتيجية والأداء التشغيلي للكيانات المختلفة داخل شبكتنا. ويربط تطبيقنا العالمي للحوكمة جميع عملياتنا ويعطينا نظرة عامة على الأنشطة عبر شركائنا التابعة. ويتيح لنا هذا النظام مراجعة ما يحدث في الوقت الفعلي، بما في ذلك إدارة الاجتماعات ومراقبة أنشطة مجالس الإدارة.

تلعب مجالس الإدارة في مختلف كيانات شبكتنا الدولية دوراً أساسياً في إطارنا الخاص بالحوكمة، حيث تتولى مسؤولية صون قيم QNB، ورؤيته، وتوجهه الاستراتيجي. في عام 2025، ومن أجل تعزيز الحوكمة والضوابط بشكل أكبر، عملنا بالتعاون مع كلية HEC-باريس، إحدى أبرز كليات الأعمال الأوروبية، على تطوير برنامج تدريبي متكامل يهدف إلى خدمة أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمحتملين في QNB. صُممت هذه المبادرة ليس فقط لنقل المعرفة، بل أيضاً لتعزيز التآمل والحوار وتبادل الخبرات بين أعضاء مجلس الإدارة وكبار القادة. ويغطي البرنامج محاور رئيسية تشمل التطورات التنظيمية، وإدارة المخاطر، والقيادة الأخلاقية، والاتجاهات المصرفية الحديثة، مما يزود المشاركين بالرؤى والأدوات اللازمة لتعزيز إطار الحوكمة في QNB. ويسهم ذلك في تعزيز قدراتنا على الإشراف الاستراتيجي، ويدعم نجاح QNB وسمعته على المدى الطويل.

الشركات الدولية

نحن من البنوك القليلة التي تتمتع بتصنيف مصرفي عالمي والتي يمكنها العمل كمؤسسة مالية تقدم خدمات شاملة عبر مجموعة من الأسواق الحدودية والناشئة التي يصعب الوصول إليها في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا. ومع استمرار هذه الأسواق في مسيرة نموها، فإنها تقدم فرصاً فريدة. وهذا يساعدنا في إنشاء عرض قيمة جذاب لاستقطاب أعمال جديدة داخل كل دولة.

الأعمال الدولية (تتمة)



دراسة حالة:

تعزيز علاقاتنا والاستفادة من شبكتنا لدعم العملاء الإقليميين متعددي الجنسيات

شهد نموذجنا للخدمات المصرفية الدولية للشركات تحولاً كبيراً نحو عروض مصرفية إجمالية أكثر تنوعاً للشركات. وتركز استراتيجيتنا أيضاً على الحلول الشاملة وتمويل سلسلة التوريد عبر الحدود. في عام 2025، دعمنا التدفقات التجارية عبر الحدود التي تغطي شبكتنا بأكملها، والتي تشمل كافة سلسلة الضمانات وخطابات الاعتماد والحسابات المفتوحة عبر مناطق تواجدها. وهذا النوع من الخدمات المصرفية الدولية المتكاملة هو الذي يميز QNB، من خلال تسخير تواجدها الفريد في أكثر من 28 سوقاً لتعزيز القيمة للعملاء في كافة المناطق التي يزاولون فيها أعمالهم. ونتيجة لذلك، تعمل العديد من المجموعات الإقليمية متعددة الجنسيات على تعزيز تعاونها معنا عبر مناطق عديدة، مما يدل على أهمية تواجدها العالمي.

في عام 2025، قمنا بتعميق علاقتنا مع واحدة من أكبر كتلتا البيع بالتجزئة في الشرق الأوسط، والتي تضم أكثر من 80 علامة تجارية عالمية في مجال الموضة ومنتجات الرفاهية والأغذية والمشروبات. مع أكثر من 2,200 متجر في 14 دولة، فإن النطاق الواسع لهذا العميل وانتشاره الإقليمي يجعله شريكاً مثالياً لنموذج QNB الدولي للخدمات المصرفية للشركات.

تجاوزت الشراكة مع مجموعة التجزئة هذه خدمات الإقراض التقليدية لإقامة علاقة متعددة الأوجه تشمل حسابات التشغيل وحلول التحوط والتمويل التجاري بالإضافة إلى حلول سلسلة التوريد ورأس المال العامل. وقد بدأت هذه الشراكة في دولة واحدة ونمت الآن لتشمل دولاً متعددة، حيث يدعم QNB المجموعة في خمس دول مختلفة في الشرق الأوسط.

كما تسلط هذه الشراكة الضوء على قدرتنا على الاستفادة من وجودنا الدولي. وهناك عدد قليل من البنوك العاملة في المنطقة التي تستطيع تقديم نفس القدر من التغطية والتكامل، وهذا يُمكننا من تقديم خدمات وحلول تمويلية متسقة عبر أسواق متعددة. بالنسبة للعميل، فإن هذا يعني العمل مع شريك واحد موثوق به يمكنه تقديم دعم سلس عبر سلسلة القيمة بأكملها. وبالنسبة لنا، فإن هذا يؤكد أن نهجنا للخدمات المصرفية الإجمالية للشركات يزيد من عمق المشاركة وقوة العوائد ومدى انتشار العلامة التجارية في الأسواق التنافسية.

الجوائز

جوائز يوروموني للتميز لعام 2025

أفضل بنك رقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا الوسطى والشرقية

أفضل بنك رقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا

أفضل صفقة متوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أوروبا الوسطى والشرقية

أفضل بنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في تركيا

جوائز ستيفي

استراتيجية تجربة العلامة التجارية - ذهبية

حلول البيانات الضخمة - ذهبية

منصة إدارة العمل - ذهبية

أفضل شركة في نشر ثقافة الابتكار لهذا العام - فضية

الإنجاز في الثقافة المؤسسية - فضية

الإنجاز في الموارد البشرية - فضية

أفضل استراتيجية تحول - برونزية

أفضل ثقافة مؤسسية - برونزية

جوائز إيميا فاينانس

أفضل قرض مشترك في أوروبا الوسطى والشرقية

جوائز بريفينغ الأوروبية

أفضل مبادرة للعملاء في تركيا

جوائز كريستال إلما

أفضل حملة مبتكرة لتغيير العلامة التجارية في تركيا - فضية

مجلة غلوبال بانكينغ أند فاينانس

أفضل بنك للشركات في مصر

أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر

برنامج الولاء الأكثر ابتكاراً للشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا

أفضل بنك للأفراد في مصر

أفضل بنك لتمويل التجارة في مصر

أفضل بنك لخدمات الخزنة في مصر

أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية في مصر

في تركيا، حقق نهجنا الخاص بمنظومة الأعمال مزيداً من الانتشار في سلاسل القيمة الخاصة بالعملاء وشركائهم الاستراتيجيين. وتم استكمال خدمات الإقراض التقليدي بحلول مثل كشوف الأجر واتفاقيات نقاط البيع وخدمات الخصم المباشر. وقد ربط مشروع "الشبكة" التمويل بالتدفقات النقدية للعملاء في الوقت الفعلي، مما يضمن بقاء الإقراض مرناً وموجهاً نحو العلاقات.

لعب QNB تركيا دوراً رائداً في التمويل رفيع المستوى، حيث فازت صفقة مصنع شوتون للورق بجائزة "أفضل قرض مشترك في أوروبا الوسطى والشرقية" في حفل توزيع جوائز إيميا فاينانس. كما ساهم التعاون الوثيق مع الشركات التابعة للمجموعة في ضمان اتباع نهج متسق تجاه العملاء عبر الحدود، مما عزز عملية تقديم القيمة وسمعة QNB تركيا كشريك موثوق به للشركات الرائدة.

في مصر، حافظنا على مكانتنا كأكبر مقرض للقطاع الخاص. وتم تعميق العلاقات المؤسسية والخدمات المصرفية الاستثمارية عبر قطاعات البنية التحتية والطاقة والنقل والعقارات والتصنيع.

قدم QNB مصر تسهيلات بقيمة تجاوزت 25 مليار جنيه مصري لقطاع النقل والسيارات، بينما حصل قطاع المقاولات على تسهيلات بقيمة 3 مليار جنيه مصري. وفي قطاع العقارات، شارك QNB مصر في تسهيلات مشتركة لصالح شركة تطوير رائدة على المستوى الإقليمي. وفي قطاع النفط والغاز، قام البنك بترتيب قروض بالعملية المحلية بقيمة تجاوزت 1.4 مليار جنيه مصري وتسهيلات مقومة بالدولار بقيمة 500 مليون دولار أمريكي. وتم دعم قطاع الصناعة البحرية بمبلغ 1.6 مليار جنيه مصري لتطوير الموانئ وتجميع زوارق القطر، بينما قدمنا 800 مليون جنيه مصري لشركات الأغذية والمشروبات. وفي الوقت نفسه، شارك QNB مصر في تقديم التمويل لقطاع التصنيع، بما في ذلك البتروكيماويات والصلب والأنايب، بمبلغ تجاوز 916 مليون جنيه مصري.

كما أثبت فرعنا الدولي في إندونيسيا قوة أدائه، فقد حقق نمواً بنسبة 17% على أساس سنوي في إقراض الشركات، مدفوعاً بالقروض المشتركة والثنائية. وشملت الصفقات البارزة تسهيلات مشتركة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لواحدة من أكبر شركات اللب والورق في العالم، وتمويل في مجال البتروكيماويات بقيمة 350 مليون دولار، وتسهيلات بقيمة 151.5 مليون دولار أمريكي لتكتل في جنوب شرق آسيا. ووسع البنك نطاق وصوله في قطاعات الطاقة والخدمات اللوجستية والاتصالات والتمويل الاستهلاكي، في حين أدت حلول الحسابات الافتراضية ومنتجات العملات الأجنبية/ التجارة إلى زيادة تدفقات معاملات العملاء. ومن خلال دوره المتنامي في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية، فإن أعمال QNB إندونيسيا تتوافق بشكل وثيق مع أجندة التنمية الحكومية، مما عزز مكانته كشريك موثوق به للشركات العاملة في اقتصاد سريع التطور.

في سلطنة عمان، وقعنا اتفاقية تمويل استراتيجية مع شركة كروة للسيارات، وهو مشروع استثماري مشترك بين دولة قطر وسلطنة عمان. وتهدف الاتفاقية إلى تمويل تنفيذ مشروع مدته 5 سنوات بين شركة كروة للسيارات ووزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان بقيمة إجمالية تبلغ 287 مليون دولار أمريكي لتعزيز كفاءة قطاع النقل المدرسي. لا يقتصر المشروع على تعزيز الحلول المبتكرة في قطاع النقل فحسب، بل يتماشى أيضاً مع رؤية عمان 2040، ويدعم البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي.

الأعمال الدولية (تتمة)

والتنمية، الذي قدم تسهيلات تقاسم المخاطر والتمويل لبرنامج "الاقتصاد الأخضر". كما دعم QNB رائدات الأعمال من خلال مبادرات مستهدفة وواصل تنمية أكاديمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم التدريب والإرشاد. وفي إطار تعاونه مع مبادرة رواد النيل، دعم البنك مركزاً للابتكار ودورة جديدة تركز على إنترنت الأشياء.

الخدمات المصرفية الدولية للأفراد

شهدت الخدمات المصرفية للأفراد في أسواق QNB الدولية نمواً قوياً في عام 2025، مدعومة بالابتكار الرقمي وتنوع المنتجات والاستراتيجيات المستهدفة للتواصل مع العملاء.

وساهم QNB تركيا في ذلك بقروض بلغت 560 مليار ليرة تركية. وتعرزت الودائع من خلال نمو منتج الودائع الإلكترونية، حيث ارتفع عدد المستخدمين بشكل كبير، مما رفع حصة الودائع الإلكترونية في إجمالي الودائع بالليرة التركية من 4.1% إلى 15.3%. وعلى وجه الخصوص، كان أداء الخدمات المصرفية للعملاء الميسورين قوياً مع ارتفاع حاد في أصول عملاء أوائل QNB وأصول عملاء الخدمات المصرفية الخاصة الخاضعة لإدارتنا، وتجاوزت معدلات الاحتفاظ بالعملاء 85%. تم تقديم امتيازات جديدة ترتبط بنمط الحياة وشراكات مع محلات البيع بالتجزئة، مثل الشراكة مع Bicester.Collection.

استمر الابتكار في مجال المنتجات الاستثمارية مع إطلاق الصناديق الاستثمارية التي تركز على مواضيع معينة، مثل الروبوتات وبلوك تشين وغيرها من التقنيات الناشئة. في عام ازدهر فيه الطلب على الذهب على مستوى العالم وسجلت أسعاره أعلى مستوياتها على الإطلاق، واصلنا تدعيم خدماتنا المصرفية المرتبطة بالذهب، وساعدنا في دمج الذهب المادي في الاقتصاد من خلال تخصيص أيام لجمع الذهب وتسهيل تسليم الذهب المادي من خلال فروعنا ومعاملات تحويل الذهب بين البنوك. حققت شركة QNB للتأمين، ذراعنا المحلية للتأمين، مزيداً من الانتشار، حيث بلغت حصتها السوقية في مجال التأمين على الحياة 11% وفي مجال التأمين الصحي التكميلي 16%.

في غضون ذلك، استمرت محفظة قروض التجزئة في مصر في النمو، حيث يتم تقديم الخدمات لأكثر من 1.5 مليون عميل نشط من خلال 234 فرعاً، بما في ذلك مواقع جديدة مثل مدينة العلمين الجديدة. كما قدم البنك حلاً رقمياً بالكامل لقروض السيارات والقروض المقومة بالدولار مقابل الودائع. باعتباره أحد البنوك الرائدة في السوق في مجال التمويل العقاري في مصر، ظل التمويل العقاري محركاً لنمو أعمالنا المرتبطة بالخدمات المصرفية للأفراد. وكان ذلك مدعوماً بمبادرات التمويل العقاري التي تقودها الجهات التنظيمية لدعم العملاء ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، وتقديمنا للميزات المحسنة المصممة خصيصاً لتلائم مختلف احتياجات العملاء.

وعزز البنك ريادته في مجال البطاقات من خلال تقديم مكافآت مميزة للمعاملات عبر الإنترنت والمعاملات المحلية، وتوسيع شراكات الاسترداد النقدي لتشمل 52 تاجرًا. تم إطلاق بطاقة Infinite Privilege الجديدة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، في حين عززت البرامج الرقمية الحصرية، مثل برنامج المدخرات النقدية اليومية، اجتذاب الودائع.

في جنوب شرق آسيا، واصل QNB إندونيسيا إثراء عروضه في مجال الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات. تم إطلاق ثمانية صناديق استثمارية جديدة بالدولار الأمريكي، إلى جانب منتج جديد للتأمين على الحياة من شركة Allianz Life، والذي حقق أقساط تأمين بقيمة 2.9 مليار روبية إندونيسية. وجمعت مبادرات دمج عروض إدارة الثروات بين حسابات التوفير المتميزة والمنتجات الاستثمارية، في حين قدم

الجوائز

مجلة كاييتال فاينانس إنترناشونال

أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر



أفضل بنك للأفراد في مصر



ديجيتال بانكر

أفضل مبادرة تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر



مجلة إنترناشونال فاينانس

بنك التجزئة الأكثر ابتكاراً في مصر



أفضل تجربة عملاء في مصر



الخدمات المصرفية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صميم الاقتصادات والمجتمعات التي نعمل فيها في جميع أنحاء العالم. ويساعد دعمنا المستمر لهذه الشركات على تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الشمول المالي بشكل أكبر.

في تركيا، تم استحداث شريحة جديدة مميزة للشركات الصغيرة والمتوسطة، توفر مزايًا حصرية وواجهة للهااتف الجوال بتصميم جديد، في حين دعمت مبادرات الشركات العائلية القادة من الجيل التالي في الشركات المملوكة للعائلات. كما أجرى QNB أيضاً عدداً من التحسينات الجوهرية على مجموعة منتجاته، بما في ذلك إطلاق منصة QNB للتجارة العالمية، وهي منصة موحدة تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى خدمات التجارة الخارجية، وباقات الائتمان الأخضر، التي توفر تمويلًا تفضيلاً للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى ممارسات مستدامة، وقيمتين للعملاء في اسطنبول وأنطاقل، حيث شاركت الشركات الصغيرة والمتوسطة معارفها وقامت بتنمية شبكاتها. ونتيجة لذلك، حصل QNB على جائزة "برنامج الولاء الأكثر ابتكاراً للشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا لعام 2025".

استمر نمو منصة الجسر الرقمي التابعة لـ QNB، وهي منصة مصممة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على إدارة احتياجاتها المالية وعمليات التحول الرقمي، خصوصاً مع قيامنا بتعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والخبراء والجهات الخارجية في مجال التكنولوجيا المالية. في عام 2025، تم تقديم ميزة إدارة الشحنت المحلية لعملائنا في شراكة مع منصة Navlungo، في حين تم اعتماد حلول إدارة الإنتاج والمخزون في شراكة جديدة مع Skala. اليوم، يستفيد أكثر من 300,000 عميل من إمكانية الوصول إلى قنواتنا المصرفية الرقمية لخدمات الشركات عبر منصة الجسر الرقمي ويستخدم أكثر من مائة ألف عميل الخدمات المحسنة التي تقدمها المنصة في تركيا.

في مصر، تم تعزيز إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال شراكات مع مؤسسات مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار

بينما نقوم بتوسيع باقة عروضنا، يتعين علينا في نفس الوقت الاستمرار في بناء قدراتنا في مجالات الحوكمة والتكنولوجيا والمخاطر والموارد البشرية وعمليات الأعمال. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز أعمالنا والثقة التي نحظى بها من عملائنا في أي مكان يتواجدون فيه حول العالم. وفي نفس الوقت، فإننا نركز على الاستثمار في بنيتنا التحتية وتمكين موظفينا ذوي الأداء العالي واستقطاب المواهب الجديدة لضمان احتفاظنا بميزتنا التنافسية على المستوى الدولي. ويشمل ذلك الاستثمار في الحلول المبتكرة التي ستساعدنا على تعزيز جوهر أعمالنا كبنك للخدمات المصرفية الإجمالية الدولية وفقاً لاستراتيجيتنا لعام 2030، مع زيادة رقمنة وأتمتة عروضنا المصرفية المدعومة بالبيانات والتحليلات.

برنامج أوائل QNB امتيازات جديدة، بما في ذلك شراكات لمنح أميال خطوط الطيران والمزايا المرتبطة بنمط الحياة. وتسارعت وتيرة اعتماد الخدمات الرقمية مع التحسينات التي تم إدخالها على تطبيق الهاتف الجوال، بما في ذلك مدفوعات رمز الاستجابة السريعة الإندونيسي القياسي (QRIS)، وتحويلات BI-Fast، والسحب النقدي بدون بطاقة، مما يوفر مستويات محسنة من الأمان والراحة للعملاء.

استشراف المستقبل في عام 2026 وما بعده

نهدف إلى مواصلة التركيز القوي على زيادة مساهمة الأعمال الدولية في نتائج مجموعة QNB عبر كافة الأبعاد والمقاييس المالية. ونؤمن بأنه لا تزال هناك حصة كبيرة من السوق متاحة لنا، مما يوفر فرصاً مميزة لتحقيق النمو المريح والمستدام.



المخاطر 3





إدارة المخاطر

إن إطارنا المنضبط لإدارة المخاطر المؤسسية يمنحنا القدرة على تحقيق عوائد مستدامة ومعدلة حسب المخاطر.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن اعتماد الخطط الاستراتيجية وقبول والتحكم في المخاطر التي ينطوي عليها تنفيذ هذه الاستراتيجيات. ويشمل ذلك مراقبة تطبيق الضوابط والحدود المناسبة فيما يتعلق بالمنتجات وجهات الإصدار والمواقع الجغرافية وأجال الاستحقاق.

تقوم إدارة المخاطر للمجموعة بوضع ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وتحديد سياساتها وتقييم أنشطتها وآليات مراقبتها، كما تُقيّم وتحدد المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة والمخاطر الأخرى التي قد تتعرض لها المجموعة.

يتولى رئيس قطاع المخاطر للمجموعة قيادة وظيفة إدارة المخاطر ويضطلع بالإشراف على تطبيق السياسة. ويتم إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر بغرض تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر على مستوى المجموعة. كما تضمن إدارة المخاطر للمجموعة تنفيذ الخطط التشغيلية لمراقبة وإدارة هذه المخاطر ومراجعة ومراقبة حالات الاحتيال والخسائر التشغيلية، وتشرف على النزاعات القانونية على كافة المستويات. وفي نهاية المطاف، فإن إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية تتمتع بالسلطة التنفيذية للتعامل مع مختلف جوانب المخاطر على مستوى المجموعة. كحد أدنى، تجتمع لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية على أساس ربع سنوي لمراجعة التعرض للمخاطر والإشراف على موضوعات المخاطر الحالية والجديدة والناشئة.

يتم تكليف فرق محددة داخل البنك بمسؤولية الإدارة اليومية للمخاطر. على سبيل المثال، تتولى دائرة الخزائنة للمجموعة مسؤولية الامتثال لضوابط التداول للمجموعة، المنصوص عليها فيما يتعلق بحدود ومواصفات المنتجات، والمفروضة من قبل لجنة الأصول والخصوم للمجموعة بموجب الصلاحيات الممنوحة لها من مجلس الإدارة. مع اضطلاع إدارة المخاطر بمهمة الإشراف، بوصفها خط الدفاع الثاني، وعمل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة كخط دفاع ثالث، وتم وضع إطار رقابة شامل موضع التنفيذ وتُرفع تقارير شهرية مفصلة إلى لجنة الأصول والخصوم للمجموعة. كما تتولى لجنة الأصول والخصوم للمجموعة المسؤولية عن السياسات المرتبطة بإدارة الميزانية العمومية والسيولة وكفاية رأس المال والتعرضات ذات الصلة بالعملة الأجنبية وأسعار الفائدة والضريبة. وبموجب تفويض لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية، تعمل لجنة استخدام واعتماد نماذج المخاطر كجهة استشارية فنية لمراجعة نماذج المخاطر والموافقة عليها. وتشارك هذه اللجنة في عملية الموافقة على جميع النماذج الحالية المستخدمة، أو تطوير النماذج المقترحة حديثاً أو متطلبات التحسين/ إعادة التطوير.

يتم إجراء تدقيق داخلي لعملياتنا المرتبطة بإدارة المخاطر كل عامين على الأقل، وتم إجراء آخر تدقيق في شهر مارس من عام 2024.

تظل الإدارة الفعالة للمخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الأداء المستدام والمتسق وهي جزء لا يتجزأ من أعمال وعمليات صنع القرار في QNB. وتعتمد المرونة المالية وغير المالية للمجموعة على قدرتنا على إدارة المخاطر على كافة المستويات في المؤسسة. يرأس وظيفة المخاطر للمجموعة رئيس قطاع المخاطر للمجموعة، الذي يعمل بشكل مباشر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة، ولديه أيضاً خط إبلاغ مباشر مع لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة، مما يضمن امتلاك البنك لإطار قوي لحوكمة إدارة المخاطر من أجل المحافظة على التوازن الدقيق بين المخاطر والعائدات.

يحدد QNB، على أعلى المستويات، نهجه ومدى رغبته في تحمل المخاطر في بيان تقبل المخاطر للمجموعة الذي يتم اعتماده سنوياً من قبل مجلس الإدارة، ثم يتم تمريره إلى كل قسم وموظف. ويدعم هذا الإطار إرساء ثقافة قوية للتعامل مع المخاطر، حيث يُعتبر كل موظف مسؤولاً عن تحديد وإدارة المخاطر في نطاق عمله.

واصلت دائرة المخاطر للمجموعة اعتماد نهجها الاحترازي إزاء إدارة المخاطر عبر شبكتنا وفقاً للإرشادات التنظيمية ومتطلبات الامتثال. في هذا الصدد، نحافظ أيضاً على نهج منضبط واستشراقي وتعاوني لإدارة المخاطر لشبكتنا الدولية. هذا العام، واصلنا تنقيح الإجراءات العلاجية الخاصة بكل بلد تحسباً للتحديات الاقتصادية الناشئة أو المتزايدة. وبإسناد لنا ذلك بتعديل وتحسين نهجنا الخاص بإدارة المخاطر في كل بلد من بلدان شبكتنا لتقديم الدعم لعملائنا وأصحاب المصلحة والمجتمعات التي نعمل فيها.

حوكمة وإدارة المخاطر

إن الإدارة الحكيمة للمخاطر تُعتبر عنصراً أساسياً في نجاح البنك وجهودنا لزيادة الربحية. ويتحمل كل موظف في المجموعة مسؤولية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة والسيطرة عليها أثناء مزاولته لمهامه.

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية المطلقة عن تقييم وقبول وإدارة ومراقبة المخاطر من خلال لجنة المخاطر التابعة للمجلس. بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، ولجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية، ولجنة الائتمان للمجموعة، ولجنة المخاطر التشغيلية للمجموعة، ولجنة استخدام واعتماد نماذج المخاطر، ولجنة الأصول والخصوم للمجموعة، ولجنة الأمن السيبراني للمجموعة.

تتيح التحديثات الدورية لملف مخاطر المجموعة لمجلس الإدارة الإشراف على المخاطر المالية وغير المالية التي تؤثر على المجموعة. وقد حدد مجلس الإدارة أهداف وإطار سياسة المجموعة المتعلقة بإدارة المخاطر. وعلى هذا الأساس، يقوم البنك بمراقبة المخاطر التي يتعرض لها عبر اللجان التي تم تأسيسها بموجب أهداف وآليات المجلس. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات في بيئة عمليات المجموعة، والرغبة في تقبل المخاطر، والمخاطر المالية (رأس المال والسيولة والعائدات) والمخاطر غير المالية، مثل أحداث المخاطر التشغيلية الداخلية والخارجية (الاحتيال والأخطاء البشرية والأمن السيبراني والكوارث الطبيعية والمخاطر المتعلقة بالاستدامة والمناخ).

تقبل المخاطر

إن نهج مجموعة QNB المتكامل في إدارة المخاطر موضح في بيان تقبل المخاطر الذي يُعرّف بوضوح ثقافتنا وضوابط الحوكمة وحدود المخاطر لدينا. وتؤخذ الرغبة في تقبل المخاطر في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات، كما يتم ضمان توافقها مع رؤية المجموعة واستراتيجيتها من خلال مقارنة الأداء الحالي بالأهداف المرتبطة بتقبل المخاطر.

يوفر بيان تقبل المخاطر إطاراً رسمياً لموقفنا وسلوكنا تجاه قبول المخاطر، ويتم مراجعته على أساس مستمر ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي والمالي لمجموعة QNB. ويتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة ثم يتم تعميمه في جميع أنحاء المجموعة من خلال السياسات والعمليات والضوابط. وتتوافق عمليات تحديد الرغبة في تقبل المخاطر ومراقبة الامتثال لدينا مع أفضل الممارسات والمبادئ التي

تحكم نهجنا العام وثقافتنا لإدارة المخاطر. ويتم تنفيذ هذا النهج بفعالية عبر نموذج "خطوط الدفاع والرقابة الثلاثة".

نؤمن بأن إدارة المخاطر هي مسؤولية جميع الموظفين. وتشكل وحدات الأعمال خط الدفاع الأول، وهي مسؤولة عن امتلاك وإدارة المخاطر التي تندرج تحت اختصاصاتها. وبوصفها خط الدفاع الثاني، تقوم وظيفة إدارة المخاطر بالإشراف على العديد من المخاطر وتوفير الأطر والسياسات والتعاريف والأدوات والأساليب التي تُمكن خط الدفاع الأول من الاضطلاع بمسؤولياته المرتبطة بإدارة المخاطر. وأخيراً، تقوم إدارة التدقيق الداخلي التابعة لنا، باعتبارها خط الدفاع الثالث، بتقييم فعالية العمليات التي تم تطبيقها في الخطين الأول والثاني بشكل مستقل.

في عام 2025، تم إدخال تحليلات بيانات محسنة لتطوير عملية مراقبة الالتزام وتعزيز قدرات تحليل السيناريوهات.

يظل نموذج "خطوط الدفاع والرقابة الثلاثة" حجر الزاوية في نهجنا:



إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة المخاطر المؤسسية

إن نهج مجموعة QNB المتكامل لإدارة المخاطر محدد في إطار وسياسة إدارة المخاطر المؤسسية، وللذات يتيحان موازنة مبادئ ومعايير إدارة المخاطر السليمة على مستوى المجموعة مع الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر المؤسسية التي ترمي إلى تحديد وتقييم المخاطر، وضمان المسؤولية المناسبة عنها وإدارتها من أجل التحكم في المخاطر والتخفيف من حدتها.

يحدد إطار إدارة المخاطر المؤسسية قائمة بالمخاطر الرئيسية والمادية ذات الصلة التي تم اعتبارها ذات أهمية عبر المجموعة، والتي تغطي المخاطر المالية وغير المالية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالاستدامة. بعد تقييم المخاطر وفعالية الضوابط الداخلية والنظر في آليات الاستجابة للتخفيف من حدتها، يتم استخدام تقييم الأهمية النسبية المرتكز على الأهداف لتحديد المخاطر. وتتم مراجعة فئات المخاطر الأساسية والمادية للبنك على أساس سنوي لضمان توافقها مع تعرضات المحفظة والاستراتيجية والتوقعات التنظيمية المتطورة. علاوة على ذلك، قام QNB بدمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في جميع السياسات ذات الصلة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

بالاستفادة من المنتدى المشترك للمخاطر ومخاطر الائتمان الذي أطلق عام 2024، وسعنا نطاق المشاركة في عام 2025 ليشمل الشركات التابعة الدولية، مما يعزز الحوار حول التحديات الاقتصادية والبيئية والتنظيمية. ويزيد هذا التوجه الاتساق في فهم المخاطر على مستوى المجموعة، ويساعد على موازنة الممارسات المحلية مع الأطر المركزية، مما يكمل مشاركة المجموعة في لجان الأصول والخصوم ولجان المخاطر، وإطار إعداد التقارير والموافقة المعمول به حالياً.

تحديد ورصد وترتيب ومراقبة المخاطر

يشرف كل من رئيس قطاع المخاطر للمجموعة ودائرة إدارة المخاطر للمجموعة على تحديد المخاطر الرئيسية والمادية. يتم تصنيف المخاطر الرئيسية على أعلى مستوى من ملكية المخاطر وتشمل مجموعة من المخاطر الفرعية المختلفة ذات الصلة (المخاطر المادية)، بما في ذلك مخاطر المناخ المادية والانتقالية. عند تحديد المخاطر التي تُعتبر مادية بالنسبة للمجموعة وترتيب مدى أولوياتها، يتم الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- إجراء تقييمات الأهمية النسبية لتحديد المخاطر الرئيسية ذات الصلة بالأعمال.
- المخاطر التي يتم تخصيص مبالغ كبيرة من رأس المال الاقتصادي والتنظيمي لها.
- تاريخ الخسائر بالإضافة إلى الخسائر المستقبلية المحتملة.
- التقييمات الذاتية الدورية لضوابط المخاطر التي تجربها الإدارة والتي تحدد المخاطر التي يمكن أن تهدد تحقيق أهداف العمل.
- الحوار مع أصحاب المصلحة، مثل الجهات التنظيمية ووكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين.
- نتائج تحليل السيناريو لتحديد المخاطر والفرص المحتملة المرتبطة بالاستدامة.
- دراسة المخاطر عبر سلسلة القيمة، بما في ذلك الموردين والعملاء.

يتم الإبلاغ عن المخاطر المادية بصفة منتظمة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية. ويتم تفويض الإدارة اليومية للمخاطر عبر هيكل إشراف خاص بنظام إدارة المخاطر المؤسسية وإطار قوي لمراقبة المخاطر. ويتألف إطار نظام إدارة المخاطر المؤسسية من مجموعة شاملة من السياسات والمعايير والإجراءات والعمليات المصممة لتحديد وقياس ورصد وتخفيف المخاطر والإبلاغ عنها بطريقة متسقة وفعالة عبر المجموعة. وهذا الإطار ضروري لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية ويعمل كمنصة لنموننا.

يواصل البنك تحقيق تقدم كبير في دمج المخاطر المتعلقة بالاستدامة في إطار وعمليات إدارة المخاطر. في عام 2025، تم إنشاء وظيفة مخصصة لإدارة مخاطر المناخ ضمن قطاع المخاطر للمجموعة، وذلك بهدف تعزيز الحوكمة وزيادة دمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في عمليات اتخاذ القرار. بمجرد تحديدها، يتم قياس المخاطر المتعلقة بالاستدامة إلى جانب المخاطر الأخرى المحددة. فيما يتعلق بألية القياس، ظل البنك يستخدم سيناريوهات مختلفة لمخاطر المناخ الانتقالية والمادية لتقييم الخسارة المحتملة عبر مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر التمويل. قام QNB بتحسين العمليات وجودة البيانات المتعلقة بقياس الانبعاثات الممولة ضمن النطاق 3 المرتبطة بقروضه واستثماراته. وهذا يساعد البنك أيضاً على تحديد وإدارة مخاطر المناخ في المحفظة وتوجيه قرارات الإقراض وتقليل التعرض للأصول التي قد تتأثر بالتغيرات المرتبطة بالمناخ.

وبناءً على انجازنا في عام 2024 كأول بنك في قطر ينضم إلى الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون، قمنا هذا العام بتوسيع نطاق قياس الانبعاثات الممولة ضمن النطاق 3 عبر فئات أصول إضافية. وتُعد الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون ثمرة تعاون بين المؤسسات المالية حول العالم لتمكين تقييمات وإفصاحات منسقة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة من خلال القروض والاستثمارات.

تم تعزيز عملية رصد المخاطر المتعلقة بالاستدامة من خلال تطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية، ودمج المقاييس المتعلقة بالمناخ في تقارير المخاطر الدورية، والمراقبة المنهجية للتطورات التنظيمية والموضوعية والتكنولوجية. تعمل فرق المخاطر والاستدامة لدينا في شراكة وثيقة، مما يضمن استفادة أصحاب المصلحة من تزايد وضوح العوامل المناخية الناشئة، وبقاء الرقابة متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية.

يضطلع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالإشراف المباشر على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة. في عام 2025، قمنا بتحسين عملية تحليل سيناريوهات المناخ، وتوسيع نطاق قياس الانبعاثات الممولة ضمن النطاق 3، وتحسين مؤشرات الإنذار المبكر لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب. كما أصبحت اعتبارات المناخ الآن جزءاً لا يتجزأ من جميع سياسات المجموعة ذات الصلة.

هذا العام، طورنا رقمنة عمليات إدارة المخاطر. يُسهم إطلاق منصتنا الجديدة لإصدار القروض عبر شبكتنا الدولية في توحيد عملية الموافقة على الائتمان، وتسريع عملية اتخاذ القرارات، وتعزيز الضوابط التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء. تعكس هذه المبادرة التزامنا بالاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة مع تقليل التعرض للمخاطر.

كما تم تعزيز إدارة مخاطر السيولة في عام 2025. قمنا بتحسين أساليب اختبارات الضغط، وطورنا أطر التمويل الطارئ، وأدرجنا بروتوكولات مُحدثة للتعاقد المالي في جميع أنحاء المجموعة. وتعزز هذه الإجراءات المرونة وتضمن الجاهزية في ظل ظروف السوق المختلفة.

المستويات، مما يضمن المساءلة والتوافق مع إطار الحوكمة لدينا. يتم تحديث برامج التدريب الإلزامية سنوياً لتشمل المخاطر الناشئة، مع التركيز بشكل خاص في عام 2025 على الأمن السيبراني وأمن البيانات، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والمخاطر المتعلقة بالاستدامة. وهذا يضمن بقاء كوادرننا مؤهلة لمواجهة التحديات المتغيرة، ويدعم مرونة البنك على المدى الطويل.

أخيراً، وسعنا إطار المراقبة لشركة QNB للخدمات المالية، وهي شركة الوساطة المالية التابعة لنا. وتتيح لوحات المعلومات الفورية المحسنة للإدارة الآن إشرافاً أوضح على حالات التعرض للمخاطر، مما يدعم التخفيف الاستباقي للمخاطر في العمليات اليومية.

ثقافة المخاطر

نواصل تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر في جميع أنحاء المؤسسة. تُدمج أهداف إدارة المخاطر في بطاقات أداء الموظفين على جميع



مخاطر الائتمان

نحني ونعزز جودة أصولنا من خلال الإدارة المنضبطة لمخاطر الائتمان والرقابة الاستباقية واتباع الممارسات المستدامة عبر شبكة QNB الدولية.

يتم تطبيق سياسات وإجراءات لاعتماد ومراجعة التسهيلات الائتمانية بعناية ويتم تحديثها بشكل منتظم. ولدى البنك إطار متكامل من العمليات التي تدمج وتوحد إنشاء الائتمان، والتحقق من التقييم، والتحليلات، والموافقات، والإجراءات الإدارية لعمليات الائتمان، والتوثيق، وضوابط نموذجية للتحقق من المخاطر، وإدارة الضمانات، ومراقبة الحدود الائتمانية على مستويات متعددة.

تشمل سياسة الائتمان الخاصة بالبنك عدة قيود ومحظورات بشأن الإقراض للعديد من القطاعات. على سبيل المثال، يخضع الإقراض لقطاع العقارات لمعايير داخلية صارمة وكذلك لتعليمات ولوائح مصرف قطر المركزي، مثل متطلبات التغطية الكبيرة للضمان على العقارات التجارية ومضاعفات الراتب لقروض العقارات السكنية.

بالإضافة إلى الحدود التنظيمية الخاصة بالانكشافات، يفرض البنك حدوداً داخلية، مدعومة بحدود المحفظة، على مجموعات المدينين والمدينين الأفراد، الذين يتم تقسيمهم حسب تصنيف القطاعات والبلدان وفئات العملاء.

علاوة على ذلك، فإن العديد من القروض الكبيرة تستفيد من مبادرات حكومة دولة قطر، حيث أن معظم المشاريع العقارية التي يمولها البنك (من حيث القيمة) ترتبط بمشاريع البنية التحتية الحكومية.

يتم تقييم المقترضين بالجملة باستخدام نماذج وتحليلات الائتمان التي يتم استكمالها بالخبرة وآراء المختصين. وتمر طلبات الائتمان بمستويات متعددة من المراجعة والتحقق.

تكمّن أكبر المخاطر القابلة للقياس التي يواجهها QNB في أنشطتنا الائتمانية اليومية المتعددة عبر مختلف أعمالنا. وتشكل هذه الأنشطة، التي تشمل إقراض العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات، بيئة معقدة للمخاطر نديرها بعناية وخبرة فائقة.

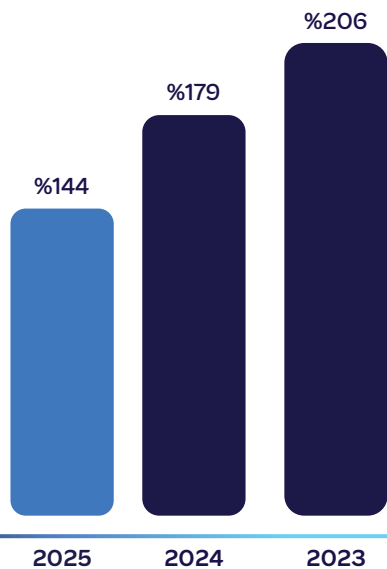
تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية الخسارة بسبب فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته تجاه QNB وفقاً للشروط المتفق عليها. ولذلك نقوم باعتماد مجموعة من السياسات والأطر والإجراءات التي تحدد أدوات القياس والرغبة والإدارة لكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان.

لقد ضمنت محفظتنا ذات الجودة العالية والمتنوعة ونهجنا الحكيم لإدارة مخاطر الائتمان الحفاظ على المرونة المالية للبنك خلال هذه الفترة، مع بقاء نسبة القروض المتعثرة مستقرة عند 2.6%.

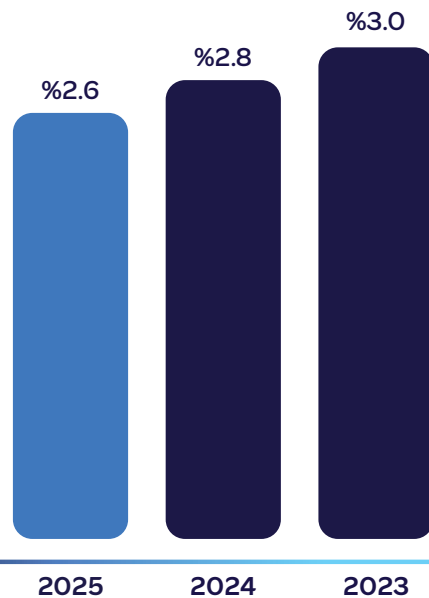
إدارة مخاطر الائتمان في QNB

تعمل وظيفة الائتمان للمجموعة كجزء لا يتجزأ من إطارنا الخاص بإدارة المخاطر المؤسسية لضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان بما يتوافق مع الحدود المقررة في شعبة المخاطرة المحددة في البنك. بشكل عام، يوظف QNB إطاراً من النماذج والسياسات والإجراءات لتقييم وإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان. كما نفصل بشكل دقيق بين واجبات الموظفين الذين ينفذون المعاملات في الخط الأمامي وموظفي مخاطر الائتمان كمراجعين ومعتمدين. وتتم الموافقة على حدود التعرض الائتماني لدينا ضمن إطار محدد لإصدار الموافقات وتفويض الصلاحيات المرتبطة بالائتمان.

نسبة تغطية السيولة (%)



نسبة القروض غير العاملة (%)

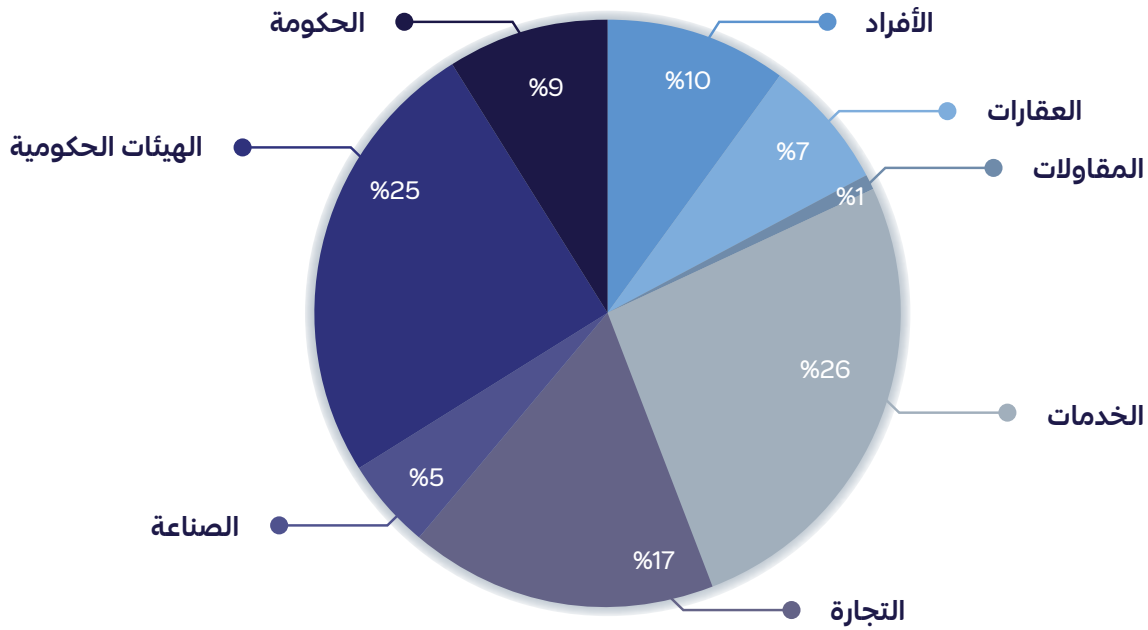


”لقد ضمنت محافظتنا ذات الجودة العالية والمتنوعة ونهجنا الحكيم لإدارة مخاطر الائتمان الحفاظ على المرونة المالية للبنك خلال هذه الفترة، مع بقاء نسبة القروض المتعثرة مستقرة عند 2.6%“

كما واصلنا تطبيق ضوابط جديدة وتعزيز الرقابة على محافظتنا في مختلف المناطق التي نعمل فيها. وشمل ذلك تعزيز نظام المعلومات الإدارية من خلال توحيد التقارير من شبكة الفروع الواسعة.

نواصل إدارة التحديات في أكبر سوقين نعمل بهما، وهما تركيا ومصر، ونقوم بتعديل تقييمات إدارة المخاطر لدينا لتتوافق مع ظروف الاقتصاد الكلي السائدة، بيد أننا نلاحظ تحسن التوقعات لكلا السوقين على الرغم من التقلبات المتزايدة في الأسواق العالمية هذا العام. وواصل فريقنا المعني بالتدابير العلاجية تقديم الدعم والتوجيه للفروع الدولية والشركات التابعة، في حين ظل التعاون الوثيق بين فرق الائتمان وفرق التدابير العلاجية يساهم في تعزيز عملية مراقبة مخاطر الائتمان واكتشاف نقاط الضعف ذات الصلة، الأمر الذي أدى إلى التخفيف المبكر للمخاطر والخروج من المراكز الائتمانية الضعيفة.

إجمالي القروض والسلف للعملاء حسب القطاع



مخاطر الائتمان (تمة)

إدارة مخاطر الائتمان البيئية والاجتماعية

نطبق سياسة قوية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وهي تُكْمَل نهجنا في التعامل مع مخاطر الائتمان، مما يُمكن البنك من تحديد وتقييم وإدارة تعرضه للمخاطر البيئية والاجتماعية بشكل استباقي. وهي تبين بوضوح الاستثناءات، وتحدد القطاعات التي تُعتبر عالية المخاطر، وتسلسل الضوء على الأنشطة المحظورة. ويعزز إطار سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية إجراءات العناية الواجبة لدينا ويحسن كيفية تقييم هذه المخاطر ودمجها في إطارنا الخاص باتخاذ القرارات الائتمانية ومحفظتنا الحالية.

تُعد وظيفة الائتمان في QNB مسؤولة عن إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمجموعة، والذي يحدد الحد الأدنى من المعايير في جميع الفروع والشركات التابعة، مع إمكانية اعتماد سياسات أكثر صرامة على مستوى الشركات التابعة بما يتناسب مع اللوائح المحلية أو مستوى تعقيد المخاطر. يقر QNB بأن المخاطر البيئية والاجتماعية يمكن أن تشكل تأثيراً مباشراً على الجدارة الائتمانية لعملائنا، وبالتالي على استقرار الميزانية العمومية للبنك. قد تنشأ هذه المخاطر من التغييرات التنظيمية، والتطورات التكنولوجية، وتحولات السوق، وضغوط السمعة، أو الآثار المادية الحادة الناتجة عن تغير المناخ والتدهور البيئي.

ضمن هذا الإطار، وضع QNB نهجاً واضحاً للحوكمة والمساءلة. يتألف خط الدفاع الأول من أقسام الأعمال، المسؤولة عن اختبار الفحص الأولي للمخاطر البيئية والاجتماعية، وإجراء العناية الواجبة، وتحديد تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية. أما خط الدفاع الثاني، فهو إدارة الائتمان، التي تتحقق بشكل مستقل من تصنيف المخاطر كجزء من عملياتها لتقييم الائتمان واتخاذ القرارات. وتشكل وظيفة التدقيق الداخلي لدينا خط الدفاع الثالث، حيث تقوم بالمراجعة والتأكيد المستقل لعملية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بأكملها للتحقق من الامتثال.

يتم اعتماد حدود الائتمان عموماً من قبل لجنة الائتمان للمجموعة في المقر الرئيسي ضمن إطار صلاحيات محدد، مما يحافظ على الرقابة المركزية على التعرض للمخاطر البيئية والاجتماعية الرئيسية.

تطبيق عملية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

تخضع جميع معاملات تمويل الشركات والمشاريع الجديدة للفحص مقابل إطار سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، حيث يطبق QNB سياسة عدم التسامح مطلقاً مع قطاعات التمويل والأنشطة التجارية المحظورة بموجب هذا الإطار (وهذا هو اختبار الفحص الأولي لجميع المعاملات).

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز الحدود المنصوص عليها في إطار سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لدينا على أنها معاملات "ضمن النطاق"، وتخضع لمزيد من العناية الواجبة إذا اجتازت اختبار الفحص الأولي. تُصنف هذه المعاملات إلى مخاطر بيئية واجتماعية عالية أو متوسطة أو منخفضة بعد هذا التقييم، بناءً على طبيعة أنشطة العميل والقطاعات التي يعمل بها والولايات القضائية المعنية. تتطلب المعاملات ذات المخاطر البيئية والاجتماعية العالية إجراءات تدقيق معززة وإحالة إلزامية لمزيد من التدقيق من قبل لجنة الائتمان للمجموعة، مما يؤثر على تقييمات الجدارة الائتمانية، والمدة، ومتطلبات الضمانات، والمتابعة.

في كل ولاية قضائية، يتم إجراء تقييمات الأثر البيئي للمشاريع عالية المخاطر أو وفقاً لما تقتضيه اللوائح المحلية، وذلك وفقاً للقوانين الوطنية. كما يمكن لخبراء البيئة والمجتمع التحقق مما إذا كانت

الأنشطة الممولة تتم في مناطق محمية أو مناطق حساسة، والتأكد من الحصول على التصاريح أو الاستثناءات اللازمة من الجهات المختصة للسماح باستمرار المشروع. بالنسبة للمشاريع المشتركة، يسعى QNB إلى ضمان الامتثال لمعايير الأداء الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولي. ويمكن تقييم هذه المشاريع ومتابعتها بشكل مستقل من قبل استشاريين خارجيين، حسب الحاجة. ويتم اعتماد المعاملات المشمولة من قبل لجنة الائتمان في المقر الرئيسي، مما يحافظ على السيطرة المركزية على التعرض للمخاطر البيئية والاجتماعية الرئيسية.

يُدمج QNB عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي العامة المتعلقة بالبيئة والمجتمع في عملية تقييم مخاطر الائتمان. على المستوى الكلي، تُؤخذ في الاعتبار عادة عوامل مثل التعرض لأحداث بليغة مرتبطة بتغير المناخ، والتغيرات التنظيمية، واتجاهات القطاع، وذلك خلال التحليل القطاعي. وقد تؤثر هذه التقييمات أحياناً على فهم QNB للاستقرار المالي للمقترض وجدارته الائتمانية بشكل عام.

ولضمان الامتثال المستمر، يُجرى QNB مراقبة لاحقة للموافقة على جميع المعاملات المشمولة، وذلك بناءً على تصنيف المخاطر، ويتم إجراء ذلك سنوياً للمخاطر العالية، وكل ثلاث سنوات للمخاطر المتوسطة، وكل خمس سنوات للمخاطر المنخفضة.

هذا العام، يعمل الفريق على إطلاق نموذج جديد للتصنيف الداخلي من أجل تعزيز عملية العناية الواجبة فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وقام أيضاً بإجراء تدريب لدوائر المخاطر ووحدات الأعمال لتسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لأنشطتنا وعملياتنا. ونظراً لمتزمن بتطوير سياساتنا وإجراءاتنا لتتوافق مع تطورات السوق المهمة في البيئات التنظيمية المختلفة التي يعمل فيها QNB، وقد شهدنا حصول QNB على عدد من الجوائز خلال العام تقديراً لمبادراته والتزاماته في مجال الاستدامة.

دفع أنظمة الحوكمة والإشراف على الائتمان الدولي

تدعم الفرق المحلية عبر فروعنا الدولية وشركائنا التابعة وظائف إدارة مخاطر الائتمان في قطر. وبالإضافة إلى الامتثال إلى اللوائح المحلية في البلد الذي تعمل فيه، تقوم فرق عمل الائتمان في الفروع الدولية برفع التقارير إلى المركز الرئيسي، وتتم إدارتها كامتداد لفريق الائتمان المركزي.

مع استمرار ارتفاع النشاط في أسواقنا الدولية، يجب على جميع فرقنا أن تحظى بفهم مشترك للاستراتيجية والإجراءات. ويتم تعزيز حوكمة الائتمان من خلال التعاون المكثف بين فريقنا إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر الاستراتيجية لتحديد ومراقبة وتطوير معاييرنا لقبول المخاطر عبر الأسواق التي نعمل فيها وبما يتماشى مع استراتيجية المجموعة والاستراتيجيات الفردية للفروع.

بينما يواصل مكتبنا الرئيسي في قطر الاضطلاع بمهمة الرقابة المنتظمة والاعتماد والمراجعة والتدقيق لوظائف الائتمان، قمنا بتفويض سلطات لشركائنا التابعة التي تعكس جودة أصولها مدى قوة معاييرها المرتبطة بمنح الائتمان. ولضمان الاتساق الكامل بين عملياتنا ومعاييرنا، نقوم دورياً بتعيين موظفي الائتمان في المقر الرئيسي في مناصب رئيسية عبر شبكتنا.

نحافظ على نقطة اتصال موحدة لجميع توصيات التدقيق الداخلي، والتي تضمن تنفيذ بنود التدقيق بنجاح والتأكد من تطبيق أفضل الممارسات عبر الشبكة. وللتأكد من إجراء تصنيفات مناسبة للمخاطر والمخصصات المطلوبة عبر شبكتنا، نعمل بشكل مستمر على مراجعة وقياس المتطلبات التنظيمية المحلية ومقاييس المعيار الدولي

بما في ذلك الدورات الخارجية للحصول على شهادات مهنية. ويشكل المواطنون القطريون 46% من موظفي إدارة الائتمان في المكتب الرئيسي، وقد تم اجتذاب أعداد إضافية من الخريجين ذوي الكفاءات العالية من الجامعات الرائدة الذين سيتم تدريبهم وتوجيههم على مدى السنوات القادمة لضمان تمتع البنك بمجموعة قوية من القادة في المستقبل.

باستشراف المستقبل، نتوقع تزايد أنشطة الأعمال في العام المقبل مع استمرار انخفاض أسعار الفائدة. وسيكمن دورنا في مواصلة العمل على حماية ودعم عملياتنا المحلية والدولية، والمساهمة في توليد المزيد من الفرص بمستويات مخاطر مناسبة، والتعامل بكفاءة مع الأحداث الخارجية التي تؤثر على مختلف مناطق تواجدها وأسواقنا العالمية.

نتوقع أيضاً أن يتم إجراء تقييم مستمر لأدوات وعروض الذكاء الاصطناعي والأتمتة الجديدة للتأكد من ملاءمتها لاستكمال عملية الائتمان لدينا.

للتقارير المالية رقم 9 بشأن القروض الرديئة والمشكوك في تحصيلها في فروعنا الدولية مقابل تلك الموجودة في قطر.

في غضون ذلك، وبموجب تعليمات مصرف قطر المركزي وإطار لجنة بازل لقياس ومراقبة الانكشافات الكبيرة، فإننا نحافظ على ضوابط ورقابة مشددة للمؤسسات المالية والشركات التابعة لضمان الامتثال الفعال والمستمر في هذا الصدد.

المساهمة في استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر لعام 2030

في غضون ذلك، واصلنا تطوير برنامجنا الناجح الخاص بالتقطير لدعم الأهداف والغايات الاستراتيجية الوطنية لعام 2030. ويساهم التزامنا بتوفير التدريب المهني المستمر للمواطنين القطريين بمختلف وحدات إدارة المخاطر في دعم التطوير الذاتي والمهني، بما يعود بالفائدة على الأفراد والبنك على حد سواء. يتكون برنامج التطوير من مزيج متوازن من التدريب أثناء العمل، وخطط التناوب قصيرة ومتوسطة المدى مع الإدارات الأخرى، والتدريب حول منتجات معينة، والتدريب الرسمي،



المخاطر الاستراتيجية

إن اتباع نهج قوي وشامل لإدارة المخاطر يعزز قدرتنا على اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

على الرغم من حجم برنامجنا الخاص بالتغيير، فإننا نحافظ على نهج استباقي لتحديد المخاطر عبر شبكة QNB الدولية. فبمجرد تحديد المخاطر، وتدابير التخفيف الموصى بها، يتم إبلاغ الإدارة العليا فوراً بذلك، مما يتيح اتخاذ قرارات سريعة وذات قيمة.

مخاطر السوق

تتولى لجنة الأصول والخصوم للمجموعة مسؤولية الإشراف على مخاطر السوق. ترتبط التعرضات بشكل أساسي بمخاطر أسعار الفائدة في محفظة البنك ومخاطر صرف العملات الأجنبية التي قد تنشأ عن أنشطة البنك اليومية. وتراقب وظيفة مخاطر السوق لدينا المخاطر ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم للمجموعة وتفويضات المنتجات، مع وضع الحدود بشكل متحفظ لتعكس قبولنا الحذر للمخاطر.

نحافظ على نهج يقظ لمراقبة الأسواق، مما يُمكننا من إدارة التقلبات في عوامل المخاطر، مثل تقلبات أسعار الفائدة. وهذا يضمن أن البنك في وضع جيد لمواجهة كل من تحركات السوق قصيرة الأجل والتحديات الهيكلية طويلة الأجل. يبلغ حد القيمة المعرضة للمخاطر لدينا كنسبة من رأس المال 0.045%، مع بقاء الاستخدام الفعلي لها دائماً ضمن هذا المستوى. كما تم تعديل حدود المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية بما يتماشى مع توسع أعمال البنك، مع الحفاظ على قبول حذر للمخاطر.

في عام 2025، عزز QNB المبادرات الرامية إلى تعزيز المرونة والقدرة التحليلية ضمن وظيفة مخاطر السوق. وشمل ذلك إطلاق مبادرة واسعة النطاق لإدخال منصة جديدة شاملة لأعمال الخزنة، والتي تعزز الرقابة وتحليل المخاطر، وتحسين منهجية التسعير التحويلي لدينا. مما يتيح تحليلاً أكثر قوة لربحية القطاعات وتخصيصاً أكثر كفاءة لرأس المال والموارد.

مخاطر السيولة

إن الإدارة الحكيمة للسيولة ضرورية لضمان استدامة وربحية الأعمال والحفاظ على ثقة الأسواق المالية. تقع المسؤولية النهائية عن إدارة السيولة على عاتق مجلس الإدارة، مع تفويض لجنة الأصول والخصوم للمجموعة بالإشراف التشغيلي وإسناد المهام اليومية إلى إدارة الخزنة للمجموعة.

وتضمن عملية الإشراف على إدارة المخاطر أن موارد المجموعة من السيولة كافية من حيث الحجم والأجل والتنوع. ويسمح ذلك باستيعاب الزيادات المخطط لها وغير المخطط لها في متطلبات التمويل بشكل اعتيادي دون تأثير سلبي كبير على الأرباح أو على سمعة البنك في السوق. ونحافظ على إطار شامل لمراقبة السيولة من أجل إدارة مخاطر السيولة والتمويل في المجموعة. يساعدنا هذا الإطار على التحكم في بيان المخاطر والعائد للمجموعة وتجويد محتواه.

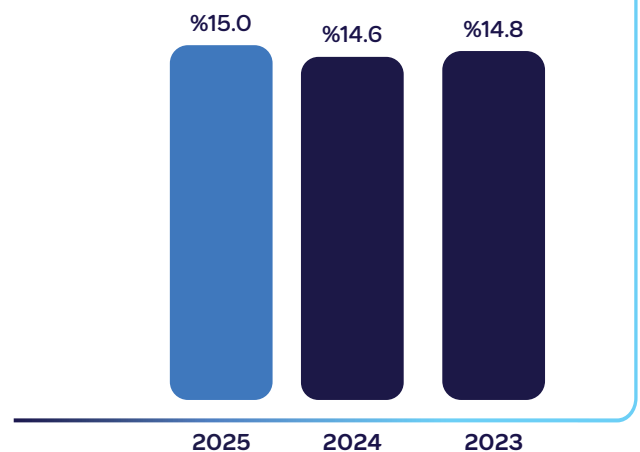
نستخدم أدوات تحليل البيانات التي تعتمد على التفاصيل الدقيقة لتحديد أنماط الودائع عبر كافة فئات محفظتنا، بما في ذلك جميع فروعنا، مما يمنحنا رؤية أفضل لاتجاهات وأنماط السيولة في ظروف السوق المختلفة.

تتولى إدارة المخاطر الاستراتيجية للمجموعة الإشراف على عملية إدارة المخاطر الاستراتيجية والمؤسسية، ومخاطر السوق، والمخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم، والسيولة، والمحفظة الائتمانية، والمخاطر المتعلقة بالمناخ، فضلاً عن البنية التحتية والأنظمة التي تدعم مرونة البنك.

تشمل مسؤوليات الإدارة وضع حدود للمخاطر ومراقبتها والتحكم فيها، وإجراء اختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات، ووضع خطط التعافي، وإعداد تقارير الركيزة الثانية. ويراقب الفريق باستمرار بيئة العمليات، وينبه الإدارة إلى التهديدات الناشئة أو المتصاعدة، ويقدم توصيات عملية بشأن إجراءات تخفيف المخاطر. بالتوازي مع ذلك، تلعب هذه الإدارة دوراً محورياً في تفاعلنا مع الجهات التنظيمية، ولا سيما فيما يتعلق بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وإعداد خطط التعافي وخطط رأس المال، والاستجابة للاستشارات التنظيمية المتطورة.

كجزء من عملية التحديث السنوي لبيان قبول المخاطر للمجموعة، قدمنا في عام 2025 مقاييس محسنة تراقب بشكل أكثر فعالية أهداف المخاطر الاستراتيجية- مثل الشريحة الأولى من رأس المال (CET1) وتحركات صافي الربح- وتعزز الارتباط مع أدوات القياس المبنية على القيمة. كما قمنا بتحسين تعريفنا ومنهجيتنا لقبول مخاطر المناخ والإشراف عليها، مما يعكس الوعي المتزايد في جميع أنحاء البنك. وكان من الإنجازات الهامة الأخرى استخدام مقاييس شبيهة بالمخاطر لتحديد النطاق المقبول لخطط رأس المال الاحتياطي.

نسبة الشريحة الأولى المحملة بالكامل من رأس المال (%)



حد القيمة المعرضة للمخاطر كنسبة من رأس المال

%0.045

المرتبطة بها. تمنح هذه الاحصاءات الإدارة رؤية واضحة للتأثيرات المحتملة مع إظهار القدرة على الصمود للجهات التنظيمية.

كما تم تحديث سياستنا الخاصة بنماذج المخاطر وإطار الحوكمة ذي الصلة ليشملا الذكاء الاصطناعي بشكل صريح، مما يضمن اعتماد ضوابط قوية مع دمج التقنيات الجديدة في جميع وحدات البنك.

في عام 2025، قمنا بتحسين عملية التخطيط للتعافي من خلال تقديم دليل إرشادي وخطة اتصالات مخصصين لتوجيه عملية صنع القرار خلال أي أزمة. وأصبح بروتوكول الحوكمة المعزز الخاص بعملية التصعيد عند الأزمات، والذي وافقت عليه لجنة إدارة المخاطر المالية للمجموعة، يغطي الآن سيناريوهات الطوارئ والتعافي المالي، ويتضمن لوحات معلومات لمؤشرات الإنذار المبكر، بالإضافة إلى تمارين تجريبية لأوضاع السيولة. ولضمان الاتساق، تم تطبيق أنظمة حوكمة مركزية لتخطيط التعافي عبر جميع الشركات التابعة.

البنية التحتية الرقمية لإدارة المخاطر

واصلنا توسيع نطاق تغطية نظام سير العمل الخاص بقبول المخاطر العالمية، مما يتيح اتباع نهج أكثر اتساقاً وكفاءة في مراقبة المخاطر وإدارتها على مستوى المجموعة. بالتوازي مع ذلك، نحزز تقدماً في المشاريع الموجهة نحو الذكاء الاصطناعي المستخدمة كدليل عملي على دعم التقنيات الناشئة لعملية صنع القرار بشكل أسرع وأكثر استنارة.

كما يقوم البنك بتوسيع نطاق نظام سير العمل الخاص بمنح القروض ودورة آجال القروض، والذي يسير وفقاً للجدول الزمني المحدد وتم تشغيله بالفعل في المقر الرئيسي وعبر الكيانات الدولية ذات الأولوية. وخلال العامين المقبلين، سنوسع نطاقه ليشمل المزيد من الشركات التابعة والعمليات الأخرى في مجال الإفراض.

أخيراً، لا يزال إطارنا الخاص بإدارة مخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنك يُعتبر وسيلة شاملة لقياس هذه الفئة من المخاطر واحتسابها ورفع التقارير المرتبطة بها والتحوط منها، مما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية مع تحسين استخدام رأس المال.

التطلع إلى المستقبل

سيواصل البنك تعزيز إطاره الخاص بإدارة المخاطر لدعم النمو المستدام والمرونة. وتشمل الأولويات الرئيسية زيادة التوافق بين منهجيات اختبارات الضغط على مستوى المجموعة، مع الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز نماذج التأثيرات المالية وإدراج العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي في المعايير الاحترازية.

سنعزز إجراءات إدارة المخاطر المؤسسية من خلال دمج عملية القياس القائمة على القيمة بشكل أكثر شمولاً في التخطيط الاستراتيجي، وبالتالي دعم اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن تخصيص رأس المال والربح الاقتصادي وتكلفة التعامل مع المخاطر. ويظل توسيع نظام بوابة القروض أولوية قصوى، مع التركيز على توسيع نطاقه ليشمل كيانات دولية إضافية وعمليات إقراض أخرى. وأخيراً، سنواصل تفعيل استراتيجية المجموعة المرتبطة بالمناخ، لضمان دمج الاعتبارات المناخية بشكل منهجي في عمليات إدارة المخاطر واتخاذ القرارات.

يُجري البنك مجموعة متنوعة من عمليات المحاكاة بشكل منتظم لاستكشاف نقاط الضعف ووضع نماذج لتأثير الإجراءات التصحيحية. لقد قمنا هذا العام بتحسين قدرتنا بشكل كبير على نمذجة البنود غير المستحقة في دفترنا، والبنود في دفترنا التي تضمنت خيار السداد المبكر أو أي منتجات أصول يمكن سدادها مبكراً.

ويُجري البنك أيضاً تقييماً داخلياً لكفاية السيولة، والذي يعمل على تقييم مخاطر السيولة لدينا والنظر في تخصيص احتياطات كفاية مناسبة. وهذا يدعم التحسينات في إدارة المخاطر، وزيادة الثقة لدى أصحاب المصلحة والمرونة في مواجهة الأحداث الضاغطة.

مخاطر المناخ

ندرك أهمية مخاطر المناخ وتأثيرها المحتمل على البيئة وأصحاب المصلحة والبنك. وقد تم إدراج مخاطر المناخ ضمن إطارنا الأوسع لإدارة المخاطر، وشمل ذلك إنشاء وظيفة مخصصة لمخاطر المناخ داخل قطاع إدارة المخاطر للمجموعة لتعزيز الحوكمة وزيادة دمج الاعتبارات المناخية في عمليات صنع القرار.

في عام 2025، وتماشياً مع نظارتنا الإقليمية وتوقعات الجهات التنظيمية ووكالات التصنيف الائتماني وأصحاب المصلحة الخارجيين الآخرين، أكملنا استراتيجية المجموعة الشاملة لتغير المناخ. وشمل ذلك أيضاً الالتزام بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. سيتطلب هذا الالتزام منا صياغة نهج موحد لإدارة البيانات عبر أسواقنا الرئيسية لتمكيننا من تحديد مسارات خفض الانبعاثات الكربونية للقطاعات ذات الصلة حسب السوق. من ناحية أخرى، سيتيح لنا ذلك تحديد أسواق التمويل الانتقالي ذات الأولوية، ليس فقط لإشراك عملائنا في تحديد احتياجاتهم المرتبطة بهذا النوع من التمويل، ولكن أيضاً لدعمهم في هذه الاحتياجات.

نواصل تحسين أساليبنا لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك تقييم تعرض محفظة البنك وشركائه التابعة الرئيسية لعدد من سيناريوهات تغير المناخ. كما أطلقنا مبادرة لتعزيز ممارسات إدارة مخاطر المناخ عبر المواقع الدولية، والتي تشمل تحديد وقياس مخاطر المناخ، بما في ذلك إجراء اختبار أولي لسيناريوهات المناخ المادية عبر شركائنا التابعة الرئيسية. كما قمنا بتقييم الآثار المحتملة لمخاطر المناخ على السيولة والتمويل، مع التركيز على الآليات الأرجح لتحقيق الانتقال.

في المرحلة المقبلة، سنقوم بتحديد وتنفيذ نموذج بيانات المناخ الخاص بالبنك، مما يُمكّن الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء من التواصل معهم وتسهيل عملية تحديد مسارات الانتقال الخاصة بـ QNB.

اختبارات الضغط ومخاطر النماذج والتخطيط للتعافي

يُعد إطارنا الخاص باختبارات الضغط أساسياً لضمان قدرة المجموعة على الصمود في مواجهة التحديات والصدمات غير المتوقعة المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتظل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال أداة حاسمة في تقييم كفاية رأس المال، حيث توفر تقييماً استشرافياً لقدرةنا على العمل في ظروف صعبة وتوجه تخصيص الفعال لرأس المال والسيولة.

لقد عززنا اختبارات الضغط من خلال تحسين تصميم السيناريوهات، وتحليل دورات الائتمان والتغيرات في الجدارة الائتمانية، وقدرات المقارنة المعيارية. تتيح الأدوات الداخلية الآن التضمين التلقائي للصدمات الافتراضية المرتبطة بالاقتصاد الكلي إلى تغيرات في التصنيفات، وتقييمات لانخفاض القيمة، وتوقعات رأس المال والأرباح

المخاطر التشغيلية

نعزز إمكاناتنا لضمان استمرارية أعمال البنك وأصحاب المصلحة وذلك من خلال تطوير قدرتنا على توقع التغيرات في بيئة العمليات والتكيف معها بسرعة، مع اعتماد الممارسات الرائدة في القطاع لإدارة المخاطر التشغيلية.

تعمل وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية بمثابة خط الدفاع الثاني للبنك، مع تفويض واضح لوضع المعايير وإرساء الثقافة التي تحمي QNB وأصحاب المصلحة. وهذا يشمل:

- الحفاظ على مجموعة أساسية من معايير إدارة المخاطر لتجنب الخسائر غير المتوقعة أو الكارثية وتقليل الخسائر المتوقعة.
- ضمان التوافق مع أفضل الممارسات الدولية والالتزام بالمتطلبات التنظيمية الكمية والنوعية.
- دعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف العمل بطريقة تضمن التحكم في المخاطر.
- تعزيز الوعي بالمخاطر التشغيلية وثقافة إدارتها على مستوى المجموعة، مما يساهم في كفاءة العمليات ومرونة المؤسسة.

إن عملية إدارة المخاطر التشغيلية لا تقتصر على تخفيف الخسائر فحسب، بل تركز أيضاً على تعزيز المرونة والكفاءة على كافة المستويات في المؤسسة. ومن خلال الجمع بين الحوكمة القوية والابتكار والمراقبة الاستباقية والتعاون، يظل QNB في وضع جيد يسمح له بتوقع المخاطر الناشئة والتكيف معها في بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد.

في عام 2025، قمنا بتطوير إطارنا الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وعززنا قدرتنا على حماية العملاء والمساهمين وعملياتنا.

تُعرّف المخاطر التشغيلية على أنها احتمالية حدوث خسائر مالية أو غير ملموسة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ونظراً لاتساع نطاق أعماله، فقد قام QNB بتطوير إطار قوي للحوكمة والمراقبة لضمان إدارة هذه المخاطر بفعالية عبر شبكتنا العالمية. ويعكس نهجنا التطور المتزايد للأعمال وتعقيدات المشهد التنظيمي، مع اعتبار المرونة التشغيلية أيضاً من المبادئ الأساسية للبنك.

المخاطر التشغيلية الرئيسية بالنسبة لـ QNB:



نحو مشترك، تعمل التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية على تعزيز المرونة وتحسين قدرة البنك على التنبؤ بالمشكلات المحتملة واتخاذ إجراءات استباقية.

المرونة التشغيلية ومخاطر الأطراف الثالثة

تظل المرونة التشغيلية جزءاً أساسياً من إطارنا، مما يضمن قدرة QNB على مواصلة تقديم الخدمات الحيوية في العديد من السيناريوهات.

نواصل تطبيق إطار شامل لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة لتحديد المخاطر وتقييمها وتخفيفها والسيطرة عليها ومراقبتها عبر مختلف الموردين. تم تصميم وتطوير إطار إدارة مخاطر الأطراف الثالثة بسياسات وأدوار ومسؤوليات وإجراءات وأنظمة وموارد محددة بوضوح لدعم تحقيق أهداف إدارة مخاطر الأطراف الثالثة. ويتم تقييم التعاقبات وفقاً لسبعة أبعاد رئيسية للمخاطر وهي: المرونة والاستمرارية، والجوانب المالية، وأمن المعلومات، وخصوصية البيانات، والامتثال والتقاضى، والاستراتيجية، والاستدامة. وتعتبر أبعاد المخاطر هذه ذات أهمية جوهرية في تقييم ومراجعة ومراقبة وتخفيف تعرض البنك للمخاطر، خاصة فيما يتعلق بالطبيعة المترابطة للمخاطر وأهميتها بالنسبة لخدمات الأعمال الهامة. وتتضمن منهجية تقييم مخاطر الأطراف الثالثة ثلاث مراحل محتملة تهدف إلى تحديد المخاطر. ويتيح التقييم المسبق وتقييم المستوى الأول وتقييم الضوابط من المستوى الثاني قياس المخاطر الكامنة والمتبقية وإعداد التقارير المناسبة عبر المجموعة.

في عام 2025، قدمنا نظاماً جديداً لسير العمل يهدف إلى المعالجة المركزية للطلبات المرتبطة بالمخاطر والوثائق والموافقات، وتبسيط العمليات وتحسين الرقابة. كما تم توسيع إطار اعتماد مخاطر الأطراف الثالثة ليشمل الشركات التابعة من أجل ضمان الاتساق على مستوى المجموعة.

خلال العام الحالي، أجرينا تقييماً مفصلاً لمرونة الأطراف الثالثة، بالتعاون مع فرق إدارة مخاطر الأطراف الثالثة وإدارة استمرارية الأعمال. وركزت المراجعة بشكل خاص على الموردين الاستراتيجيين الذين تُعتبر خدماتهم حيوية لعمليات QNB ولخدمة عملائه. وشملت النتائج الرئيسية تقييم مقدمي الخدمات الهامة للاحتياطيين، ووضع حلول مؤقتة في حال إخفاق أحد الموردين، ومراجعة خطط الاستمرارية والحلول البديلة. وقد أسهمت هذه المبادرة في تكوين صورة أوضح حول القدرة على الصمود ضمن شبكة الموردين، مما قلل من مخاطر التركيز وعزز من قدرتنا على مواصلة العمل بسلاسة أثناء حالات تعطل الأعمال.

تظل الاستدامة راسخة في ممارساتنا المرتبطة بالأطراف الثالثة، المدعومة بمدونتنا لقواعد السلوك الخاصة بالموردين الخارجيين. وهذا يُحتم على الموردين الالتزام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والوفاء بالالتزامات الاجتماعية للمتعاقدين. في عام 2025، استمرت عمليات تدقيق الموردين في قطر وتوسعت دولياً، وذلك بهدف تحقيق تغطية شاملة لجميع الموردين الرئيسيين للعمال.

كما واصل QNB مساعيه للحصول على شهادة آيزو 22301 للفروع الدولية، استناداً إلى الشهادة التي حصل عليها البنك في قطر منذ عام 2012. وتُعد شهادة آيزو 22301 معياراً دولياً لأنظمة إدارة استمرارية الأعمال. ويوفر هذا المعيار إطاراً للمؤسسات للتخطيط وإنشاء وتنفيذ وتشغيل ومراقبة ومراجعة وصيانة وتحسين نظام إدارة استمرارية الأعمال بشكل مستمر. والهدف من هذه الشهادة هو ضمان استعداد

يتم الإشراف على المخاطر التشغيلية من خلال لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي ترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية. ويتم الإبلاغ عن جميع المخاطر التشغيلية الرئيسية الستة عشر وتحليلها ومراقبتها واتخاذ الإجراءات بشأنها بشكل دوري من خلال هذا الهيكل.

تعزيز التوافق العالمي

تظل فروعنا الخارجية مدمجة ومتوافقة بالكامل مع إطار QNB لإدارة المخاطر التشغيلية، في حين تلتزم شركائنا التابعة والزميلة بشكل وثيق بمبادئ المجموعة وأفضل الممارسات. ويتم تضمين بروتوكولات التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة عبر شبكتنا الدولية، مما يضمن إمكانية تحديد المشكلات الرئيسية وترتيب أولوياتها من المصدر. في عام 2025، تم تعزيز هذا الإطار بشكل أكبر من خلال انضمام QNB إلى العضوية "التمهيدية" لجمعية تبادل بيانات المخاطر التشغيلية (ORX).

تضم ORX، وهي جمعية رائدة في مجال إدارة المخاطر التشغيلية، أكثر من 100 من أكبر البنوك في العالم لتبادل الأفكار وتحديد التصنيفات المتسقة، ومواءمة المنهجيات. وتتيح هذه العضوية لـ QNB الوصول إلى المعايير العالمية والقيادة الفكرية والتعاون بين النظراء، مما يضمن تطور أطرافنا بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية

يواصل QNB توسيع عملياته الخاصة بالتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة عبر مختلف خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية. ومن خلال دمج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة في ثقافتنا الأوسع لإدارة المخاطر، تقوم جميع الإدارات بتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها وإدارتها بشكل استباقي. يوفر التنفيذ المتسق لهذا التقييم رؤية تفصيلية حول التعرضات، ويسلط الضوء على فجوات الرقابة، ويساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

إن هذا التطوير المستمر والتنفيذ الدقيق للتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وتأكيدات الضوابط المرتبطة به أمر حيوي لضمان مرونة واستدامة عمليات QNB. فهو لا يُمكّن البنك من تخفيف المخاطر المحتملة فحسب، بل يتيح له أيضاً زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تطوير الضوابط الداخلية وتعزيز المسؤولية عن المخاطر ضمن خط الدفاع الأول. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح عملية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة فهماً متطوراً للمخاطر مع نمو الأعمال وتغير البيئة التنظيمية، مما يضمن سرعة استجابة QNB للمخاطر الناشئة والتوقعات التنظيمية. وفي المقابل، تساهم هذه العملية في توفير بنية تحتية قوية لإدارة المخاطر تحمي الاستقرار المالي للبنك وسمعته وقدرته على خدمة عملائه بشكل فعال.

بالتوازي مع ذلك، يستمر العمل على تطوير برنامجنا الخاص بمؤشرات المخاطر الرئيسية باعتباره أداة مكملة للرقابة الاستباقية. ومن خلال تنفيذ إطار عمل أكثر شمولاً واتساقاً لمؤشرات المخاطر الرئيسية، فإننا نهدف إلى رصد علامات الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات التصحيحية بسرعة قبل أن تتطور المخاطر إلى أحداث كبيرة. وتُعد مؤشرات المخاطر الرئيسية ضرورية لإدارة المخاطر التشغيلية بطريقة فعالة لأنها توفر رؤى قابلة للقياس حول التعرضات المحتملة للمخاطر، مما يتيح للبنك تتبع الاتجاهات والتنبؤ بالمشاكل المحتملة وضمان التوافق مع رغبتنا في تحمل المخاطر.

في عام 2025، تم التركيز بشكل أكبر على مخاطر التكنولوجيا التشغيلية، حيث تم تحديد مؤشرات خاصة لرصد التهديدات السيبرانية، وحالات تعطل العمليات، ونقاط الضعف في سلامة الأنظمة. وعلى

المخاطر التشغيلية (تتمة)

المؤسسات للاستجابة بشكل فعال للحوادث التي قد تعطل سير عملها، وتقليل التأثير على الأعمال وأصحاب المصلحة وسلسلة التوريد. ومن خلال ضمان توافق عملياتنا العالمية مع المعايير الدولية في إدارة استمرارية الأعمال، فإننا نعزز قدرتنا على تقليل حالات تعطل الأعمال وحماية العملاء وأصحاب المصلحة والمجتمعات الأوسع التي نخدمها.

كما تم تعزيز المرونة السيبرانية من خلال إطلاق قدرات "الخزنة السيبرانية" الآمنة، المصممة لعزل البيانات الهامة، واكتشاف الأنشطة الضارة، ودعم التعافي السريع في حالة وقوع هجمات إلكترونية مثل برامج الفدية أو التلاعب بالبيانات.

عملية الموافقة على المنتجات والمراجعة بعد الإطلاق

إدراكاً للمخاطر الكامنة في ابتكار المنتجات، تظل عملية الموافقة على المنتجات الجديدة في QNB آلية حوكمة قوية. يتم تقييم جميع المنتجات والخدمات المالية الجديدة وفقاً لإطار متسق قبل إطلاقها، مما يضمن تحقيق أهداف تجارية سليمة وتطبيق ضوابط مناسبة ومرعاة الرغبة في تقبل المخاطر.

تم تصميم نموذج عملية الموافقة على المنتجات الجديدة بحيث لا يقتصر على منتج أو خدمة أو إدارة أو موقع جغرافي محدد، لكي يتم استخدامه باتساق عبر المجموعة، وليكون موحداً من حيث نوع المخاطر التي يجب أخذها في الاعتبار، على الرغم من الاختلافات في التفاصيل والأهمية النسبية بين مختلف مقترحات المنتجات والخدمات.

نقوم بتقييم عملية تقديم المنتجات الجديدة من منظور العدد المقدر للتفاعلات الفريدة مع العملاء وحجم الإيرادات والتكاليف والموارد. وتتم الموافقة على جميع مقترحات المنتجات الجديدة، المقدمة من خلال نموذج تقييم الموافقة على المنتجات، وذلك من قبل لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة والتي يمكن الاتصال بها عند الحاجة.

بمجرد موافقة اللجنة على المنتج أو الخدمة المالية، ستبدأ عملية تحديد المتطلبات التشغيلية ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات. لا يجوز إطلاق أي منتج جديد قبل أن تتم الموافقة عليه أولاً من قبل اللجنة المذكورة.

تضم لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة كبار المسؤولين التنفيذيين (نائب رئيس تنفيذي أول و/أو نائب رئيس تنفيذي) من إدارات المخاطر والشؤون القانونية والانضباط وتكنولوجيا المعلومات والعمليات والشؤون المالية، بالإضافة إلى مالك المنتج والمسؤول التنفيذي لخط الأعمال (نائب رئيس تنفيذي أول). يتمتع أعضاء اللجنة بالخبرة والمعرفة المطلوبة لتقييم المنتجات المالية الجديدة والموافقة عليها أو رفضها. ويتم تصعيد أي إشكالات لم يتم حلها أو مسائل جوهرية بشأن القرار الذي اتخذته لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة إلى لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية.

في عام 2025، قام QNB بتوسيع هذا الإطار من خلال تقديم عملية المراجعة بعد إطلاق المنتج. يتم إجراء هذه العملية بعد 12 شهراً من إطلاق المنتج لتقييم النتائج التجارية وأداء المخاطر. وهي تحدد ما إذا كانت المنتجات تلبى الغايات المرجوة، وتكتشف المخاطر الناشئة، وتقتراح تحسينات على التصميم أو الضوابط أو عمليات العملاء. تم الانتهاء من المراجعات الأولية بعد إطلاق المنتجات في عام 2025، مما يسلط الضوء على قيمة دورة المراجعة هذه في ضمان تحقيق الابتكار بشكل مسؤول ومستدام.

إدارة مخاطر الاحتيال

تظل إدارة مخاطر الاحتيال إحدى الأولويات بسبب تزايد الأساليب الاحتيالية المتطورة في جميع أنحاء العالم. في عام 2025، أدى تحسين الضوابط وتعزيز الرقابة والتعاون على مستوى القطاع إلى انخفاض الأنشطة الاحتيالية التي تؤثر على البنك. وتعاون QNB بشكل وثيق مع البنوك النظيرة ومقدمي الخدمات في قطر لتبادل المعلومات ومواءمة الاستراتيجيات وتقوية الوسائل الدفاعية من خلال منتدى مكافحة الاحتيال في البنوك القطرية.

وقد ساهم الاستثمار المستمر في تكنولوجيا رصد الاحتيال، وترميز بيانات حامل البطاقة، وإحكام الضوابط المرتبطة بالمستفيدين والأجهزة، والحملات المستهدفة لتثقيف العملاء، في هذا التحسن. وعلى الرغم من أن الاحتيال لا يزال يشكل تحدياً متطوراً، إلا أن النهج الوطني والدولي المنسق الذي يتبعه QNB قد أدى إلى تقليل تعرض العملاء له بشكل كبير وتعزيز المرونة.

نتائج القرارات المحتملة للجنة الموافقة على المنتجات الجديدة

موافقة	يحتوي المنتج على أهداف تجارية سليمة ويقدم نتائج ملموسة للعملاء، ويعمل ضمن حدود قدرة البنك على تحمل المخاطر ولا ينطوي على أي مخاوف جوهرية بشأن الأداء التشغيلي، أو غيرها من المخاطر ذات الصلة أو المخاوف المرتبطة بالامتثال أو التمويل.
موافقة مشروطة	يُعتبر المنتج مُجازاً ويخضع لتعديلات محددة على تصميمه، أو تسعيره، أو تسويقه، أو مبيعاته، أو نموذج التشغيل الخاص به، أو المتطلبات التكنولوجية، أو عملية إدارة المخاطر والامتثال. وينبغي أن يتم تدوين جميع المتطلبات المشروطة بواسطة لجنة الموافقة على المنتجات الجديدة وإضافتها إلى النموذج النهائي بواسطة مالك المنتج.
رفض	يتم رفض المنتج من قبل اللجنة إذا ثبت أنه لا يحقق أهدافه التجارية أو أهداف العملاء أو إذا كان يُعتبر خارج نطاق رغبة البنك في تحمل المخاطر أو قدرته التشغيلية.



الأمن السيبراني

تعد المرونة السيبرانية عنصراً مركزياً لترسيخ ثقة العملاء وعامل تمكين حاسم في عملية التحول الرقمي لـ QNB ونموه المستقبلي.

نعتمد على إطار قوي للتخفيف من مخاطر الأمن السيبراني، مع نموذج حوكمة مخصص ورقابة على مستوى مجلس الإدارة.

ولضمان الحفاظ على نهج يقظ في استراتيجيتنا الخاصة بالأمن السيبراني، مع الموازنة في الوقت نفسه بين الرغبة في المخاطرة والأمن وراحة المستخدم، لدينا لجنة للأمن السيبراني للمجموعة، برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة. من خلال لجنة الأمن السيبراني، نقوم بتحديد ومراقبة تنفيذ إطارنا الخاص بحوكمة أمن تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، بما في ذلك الاستراتيجية والسياسات والضوابط والقدرات والميزانية والمهارات والأدوار والمسؤوليات عبر المجموعة.

نمنح أولوية قصوى للتحسينات المستمرة للركائز الثلاث للأمن تكنولوجيا المعلومات لدينا والتي تتمثل في "الأشخاص والعمليات والأنظمة" لحماية عملائنا وبياناتنا. ويجب أن تكون كل ركيزة من هذه الركائز مرنة وأن يتم تعزيزها باستمرار لدعم البنك وحمايته.

لقد أدت الوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي والابتكار في الاقتصاد الرقمي إلى مضاعفة أهمية الأمن السيبراني. ويظل القطاع المصرفي، على وجه الخصوص، هدفاً رئيسياً حيث يستحدث مجرمو الإنترنت باستمرار أساليب جديدة لاستغلال وتعطيل الأنظمة المالية. لقد تطورت التهديدات مثل التصيد الاحتيالي وبرامج الفدية الإلكترونية وهجمات رفض الخدمة بسرعة، وأصبحت أكثر تواتراً وتطوراً من أي وقت مضى. ومع زيادة كمية الأنظمة والبيانات المخزنة في البيئات السحابية، شهدنا توسعاً في نطاق وحجم هذه الهجمات، وباتت تشكل أكثر التهديدات السيبرانية خطورة لقطاع الخدمات المصرفية اليوم.

حوكمة واستراتيجية الأمن السيبراني

في ظل زيادة تطور المهاجمين اليوم، وتمتعهم بالتمويل الجيد، والتنظيم والتدريب العالين، واستغلالهم المتكرر لتقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن موضوع الأمن السيبراني يظل على رأس أجندتنا. يُعد الحفاظ على أمان البنك وسلامة عملائنا وسمعتنا من الهجمات الإلكترونية عنصراً حاسماً في نهج مجموعة QNB لإدارة المخاطر.

الركائز الثلاث لاستراتيجيتنا للأمن السيبراني:

الأشخاص

تؤكد هذه الركيزة على أهمية العناصر البشرية في الأمن، بما في ذلك تدريب الموظفين والعملاء وتوعيتهم للتخفيف من المخاطر الناجمة عن الخطأ البشري.

العمليات

تتضمن الأطر والسياسات والإجراءات التي ينفذها QNB لإدارة أمن تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال، وضمان نهج يقظ واستباقي للتهديدات.

الأنظمة

تركز على الأدوات والأنظمة المستخدمة لحماية بيانات وشبكات البنك، بما في ذلك جدران الحماية والتشفير وحماية البيانات وأنظمة اكتشاف الاختراق.

استشراف المستقبل

في عام 2026، سيُرسخ QNB الأساس المتين الذي تم إرساؤه خلال عام شهد تغييرات جوهرية. ومع تسارع وتيرة التحول إلى الخدمات السحابية، يدرك البنك أن هذه البيئة التي تُعتبر عالية المخاطر بطبيعتها تتطلب إعادة تصميم إجراءات الحماية ووضع ضوابط صارمة لحماية بيانات العملاء. في الوقت نفسه، تستعد المجموعة للموجة القادمة من التهديدات، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن منصات وأدوات الذكاء الاصطناعي.

وللحفاظ على موقف استباقي، طور QNB بنية أمنية مخصصة للذكاء الاصطناعي، مع ضوابط إضافية لضمان حوكمة البيانات. تُجسّد هذه المبادرات نهجنا الاستشراقي، أي الجمع بين الحوكمة المنضبطة والابتكار للحفاظ على ثقة الجهات التنظيمية وتلبية متطلباتها عبر شبكتنا الدولية، وضمان بقاء الأمن الرقمي حجر الزاوية في نمو QNB.

“في ظل زيادة تطور المهاجمين اليوم، وتمتعهم بالتمويل الجيد، والتنظيم والتدريب العالين، واستغلالهم المتكرر لتقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن موضوع الأمن السيبراني يظل على رأس أجندتنا.”

التحسينات في أنظمة وعمليات الأمن السيبراني

نحن ملتزمون بالاستثمار في حلول الأمن السيبراني التي توفر أفضل حماية متاحة في السوق. ونستخدم أحدث التقنيات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لدعم الاكتشاف الاستباقي للأنشطة الضارة وهجمات البرامج الخبيثة والوقاية منها. ونقوم أيضاً بتقييم مدى متانة نظامنا الأمني وأمان الشبكة من خلال إجراء تمارين شاملة للفريق الأحمر.

في عام 2025، واصل QNB تعزيز أمنه السيبراني من أجل الاستجابة للتعقيد المتزايد الناتج عن التحول الرقمي. وقد تم التركيز بشكل رئيسي على اختبارات الاختراق واكتشاف الثغرات الأمنية، مع اختبار مستمر لجميع التطبيقات التي يتعامل معها العملاء ودمج عمليات مراجعة الرموز الآمنة مباشرة في دورة التطوير. يضمن نهج “التصميم الآمن” هذا معالجة الثغرات الأمنية على مستوى شفرة المصدر قبل وصول التطبيقات إلى مرحلة اختبارات المستخدمين أو الإنتاج.

كان الانتقال التدريجي إلى الحلول السحابية مصحوباً بإعادة تصميم ضوابط أمنية وتبني تدريجي لحماية بيانات العملاء مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية الصارمة. كما عززنا إجراءات الحماية المتعلقة بتطبيقات البرمجيات كخدمة (SaaS)، بإجراء مراجعة شاملة لجميع المنصات المستخدمة، وتنفيذ عمليات تدقيق أكثر صرامة، وبروتوكولات مصادقة متقدمة، ومراقبة مستمرة.

في الوقت نفسه، عزز QNB ضوابط الوصول الإداري للأنظمة، مما قلل من مخاطر التهديدات الداخلية. ويواصل الفريق أبحاثه لرصد الثغرات الأمنية غير المكتشفة التي تُعرف بثغرات “اليوم صفر” (Zero-day). ومن خلال الاختبار الاستباقي للمنتجات التجارية واسعة الانتشار، تمكّنت فرقنا من تحديد المخاطر ومعالجتها قبل أن يتم استغلالها، مما ساهم في تعزيز مرونة القطاع.

يظل التأكيد المستقل جزءاً أساسياً من إطار عملنا. تُجري دائرة التدقيق الداخلي بالبنك عدة عمليات تدقيق قائمة على المخاطر سنوياً في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، وأمن البيانات. تُرفع النتائج إلى لجنة التدقيق واللائحة التابعة لمجلس إدارة المجموعة ولجنة الأمن السيبراني للمجموعة، مع المتابعة لضمان حلها والمسائلة الكاملة.

كما حافظ QNB على شهادة آيزو 27001 وشهادة معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS) اللتين نالهما سابقاً، وحصل البنك على شهادة SOC 2، مما يؤكد التزامنا بالمعايير الدولية المعترف بها لأمن المعلومات، وحماية البيانات، والسرية.

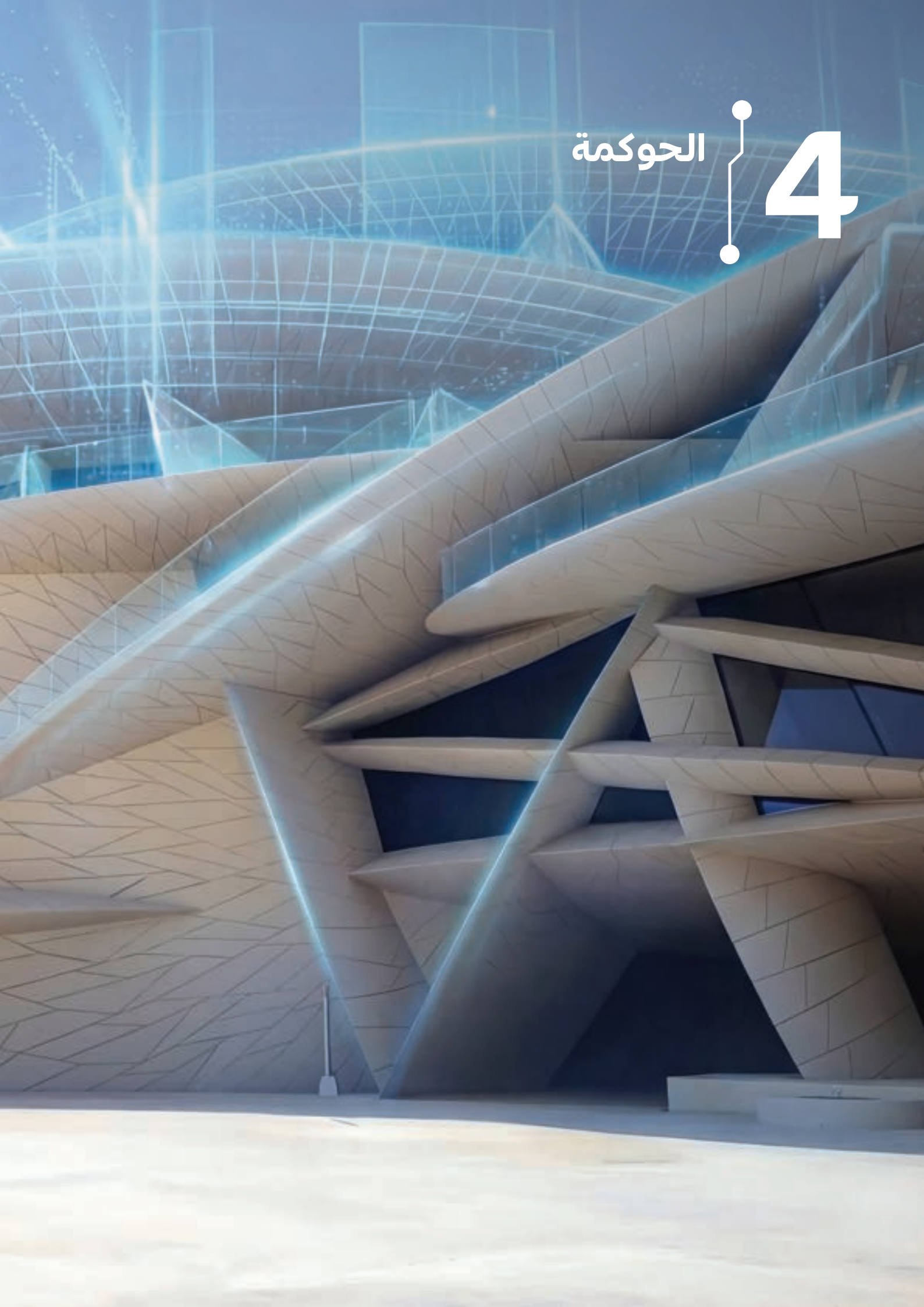
الثقافة والتوعية

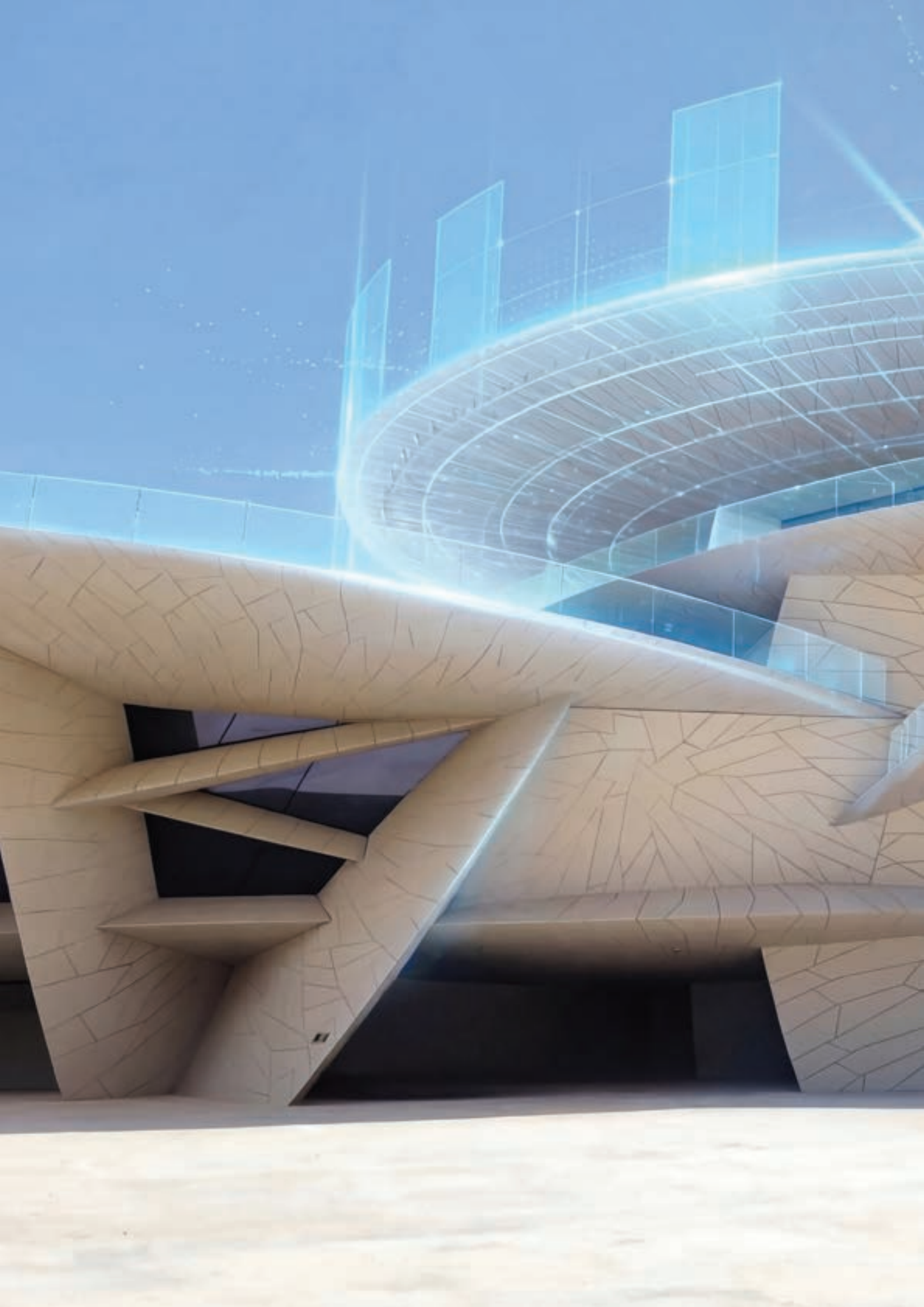
لا تقتصر حماية عملائنا وسمعتنا من الجرائم الإلكترونية فقط على استخدام أفضل التقنيات المتاحة، بل يتطلب الأمر أيضاً التأكد من أن موظفينا وعمالنا على دراية بمخاطر الأمن السيبراني وأنهم مدربون جيداً على اكتشاف الهجمات وصدّها.

ويُعتبر التواصل أمراً بالغ الأهمية فيما يتعلق بتعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدينا. نحن نستثمر في مبادرات التدريب والتوعية المستمرة لإبقاء الموظفين على اطلاع بكيفية الحفاظ على أمان البيانات، والإبلاغ عن الانتهاكات، والوعي بالتهديدات الجديدة. جميع سياسات أمن المعلومات لدينا متاحة لجميع الموظفين من خلال الشبكة الداخلية الخاصة بنا. كما أننا نشيطون أيضاً في رفع مستوى الوعي بين عملائنا من خلال الحملات المنتظمة.

الحكومة

4





الحوكمة

تعد الحوكمة في مجموعة QNB أساساً للثقة والمساءلة والنمو المستدام. فمن خلال تحديد أهداف واضحة، وتوجيه القرارات، وتبني المسؤوليات الاجتماعية والبيئية، يضمن QNB تحقيق النجاح على المدى الطويل وتوفير فرص الازدهار.

هيكل مجلس الإدارة وتركيبته

استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بموجب التعميم رقم (2022/25)، يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر (11) عضواً منتخبين أو مرشحين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة. وقد عينت حكومة قطر، المساهم الرئيسي في QNB، من خلال جهاز قطر للاستثمار (الذي يمتلك 50% من أسهم البنك)، أربعة (4) أعضاء. كما انتخبت الجمعية العامة سبعة (7) أعضاء آخرين من بين المساهمين. والجدير بالذكر أنه تم انتخاب سيدتين لعضوية مجلس الإدارة في عام 2025. ويعكس هذا الأمر التزام البنك الراسخ بتعزيز التنوع والإنصاف والشمول على أعلى مستويات الحوكمة.

يلتزم QNB التزاماً راسخاً بالامثال للقوانين واللوائح المعمول بها. ويُجري مجلس الإدارة مراجعة دورية لعدد أعضائه وتكوينه لضمان استقلاليتهم وتجنب تضارب المصالح، والتأكد من ملاءمة هيكله لأداء واجباته ومسؤولياته بفعالية. وتدعم هذه العملية متانة الحوكمة، وتُمكن من اتخاذ قرارات فعالة ومدروسة.

تعريف أعضاء مجلس الإدارة بواجباتهم

يخضع جميع الأعضاء الجدد لبرنامج تعريفي يغطي واجبات والتزامات كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على حدة والمسؤوليات الموكلة إلى مختلف لجان المجلس. ويتم تنظيم جلسات إحاطة وعروض تقديمية للأعضاء من قبل الإدارة العليا وخبراء متخصصين في الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالبنك ووظائف الدعم التابعة له والموضوعات العامة ذات الصلة بالقطاع المصرفي.

في عام 2025، شارك أعضاء مجلس إدارة QNB في دورات تدريبية متخصصة وفقاً لخطة تدريب مجلس الإدارة المعتمدة من البنك. غطى البرنامج مواضيع رئيسية مثل الالتزام وتقييمات الأداء من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية، وأطر الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وإدارة الأزمات، وخطط التعافي من الكوارث، بالإضافة إلى التعديلات الأخيرة على تشريعات ضريبة الدخل. تعزز هذه المبادرات التدريبية قدرة مجلس الإدارة على ممارسة الرقابة الفعالة، وتدعم نمو البنك ومرونته على المدى الطويل.

تؤكد مجموعة QNB التزامها باعتماد إطار فعال ومرن للحوكمة باعتباره عاملاً أساسياً لاستدامتها ونجاحها على المدى الطويل وتحقيق رؤيتها التجارية وأهدافها المستقبلية. ويعكس إطار الحوكمة الخاص بالمجموعة التزاماً راسخاً بحماية حقوق المودعين والمساهمين وأصحاب المصلحة والهيئات التنظيمية. وتتجاوز هذه المسؤوليات المتطلبات التنظيمية لتشمل الالتزامات البيئية والاجتماعية، بما يتماشى مع القيم الأساسية لمجموعة QNB ورؤيتها الاستراتيجية للتقدم الاقتصادي.

”ترتكز الحوكمة في مجموعة QNB على مبادئ العدالة والأخلاق والشفافية، وتسترشد بمبادئ المساءلة والمسؤولية والنزاهة.“

لقد شكلت قوة إطار الحوكمة في QNB عاملاً أساسياً في نجاحه وريادته على الصعيدين المحلي والإقليمي. ومن خلال الإدارة الاستباقية والمرنة، تضمن المجموعة التواصل بشأن سياساتها وإجراءاتها وتطبيقها بفعالية في جميع أنحاء المؤسسة. وتحدد هذه السياسات بوضوح أدوار ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة وأعضائه ولجان المجلس، فضلاً عن واجبات وصلاحيات الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية. كما يضع الإطار مبادئ توجيهية واضحة للتدقيق الخارجي والامثال والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وكلها عناصر أساسية لتقييم عمليات البنك وممارساته. إضافة إلى ذلك، يحدد الإطار متطلبات الإفصاح ويوضح التزامات البنك تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة والبيئة والمجتمع.

أصدرت مجموعة QNB تقريراً منفصلاً بشأن الحوكمة كملحق للتقرير السنوي لعام 2025 وتقريراً سنوياً بشأن الاستدامة، ويعكس التقريران جهود مجموعة QNB في الامتثال للمتطلبات الرقابية والتنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية وكافة الجهات التنظيمية ذات الصلة في البلدان التي تتواجد فيها.

”لدى مجموعة QNB نهج حوكمة راسخ على كافة مستويات المؤسسة، ويتم تعزيزه من خلال ممارسات صارمة للتدقيق الخارجي وإدارة المخاطر، مما يضمن الشفافية ويحافظ على ثقة أصحاب المصلحة.“

يحدد ميثاق مجلس الإدارة أدوار ومسؤوليات وواجبات المجلس، بما في ذلك التمييز الواضح بين المسائل المخصصة لاتخاذ القرارات من قبل مجلس الإدارة وتلك التي تفوض من قبله إلى الإدارة التنفيذية لمراجعتها. تتم مراجعة ميثاق مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات، أو قبل ذلك إذا لزم الأمر، لضمان التوافق المستمر مع القوانين واللوائح المعمول بها. ميثاق مجلس الإدارة متاح للجمهور على الموقع الإلكتروني لمجموعة QNB، ويمكن توفير نسخة مطبوعة منه لأي مساهم عند الطلب.

”تضمن مجموعة QNB حوكمة فعالة من خلال الفصل الواضح بين المهام، والتفويض المنظم للصلاحيات، ولجان مجلس الإدارة المتخصصة التي تشرف على المجالات الرئيسية، مع تمكين الإدارة التنفيذية من إدارة العمليات اليومية.“

الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى أعضاء مجلس الإدارة

يؤدي مجلس الإدارة دوراً حيوياً في الإشراف على إدارة البنك واستراتيجيات أعماله لضمان تحقيق القيمة على المدى الطويل. ومن بين مسؤولياته الرئيسية تعيين رئيس تنفيذي للمجموعة يتمتع بمؤهلات عالية لقيادة البنك، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي وتقييمه، والإشراف على عملية تخطيط التعاقب لهذا الدور الحيوي.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية القيادة والإشراف والرقابة والتطوير وتحقيق النجاح طويل الأجل للمجموعة. كما أنه مسؤول عن غرس الثقافة والقيم والسلوكيات المناسبة في جميع أنحاء المؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساهمين يعهدون إلى مجلس الإدارة بسلطة إدارة مجموعة QNB من خلال تحديد الاتجاه الاستراتيجي العام، وتقليل تعرض المجموعة للمخاطر، ووضع خطط التعاقب، وضمان الإفصاحات المالية الدقيقة، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

تفويض المهام والفصل بين الواجبات

يتم الحفاظ على التوازن بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال فصل المهام. يقدم مجلس الإدارة التوجيه الاستراتيجي الشامل والإشراف من خلال مراجعة واعتماد المبادرات والسياسات والأهداف الاستراتيجية الرئيسية، بينما تُعهد الإدارة اليومية لمجموعة QNB إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة، ومن خلاله، فريق الإدارة التنفيذية، بصلاحيات ومسؤوليات إدارة العمليات اليومية للبنك. وبينما يمارس أعضاء المجلس رقابة صارمة وحيثية على شؤون البنك، بما في ذلك المجالات الحيوية كالأستراتيجيات والمخاطر، فإنه لا يشارك في إدارة أو تكرار مهام الرئيس التنفيذي للمجموعة أو الإدارة التنفيذية.

الحوكمة (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

وفقاً لممارسات الحوكمة والمتطلبات التنظيمية، أنشأ مجلس إدارة مجموعة QNB لجاناً لمساعدته في أداء مسؤولياته الإشرافية. يتم تكليف كل لجنة من لجان مجلس الإدارة بجزء من مهام مجلس الإدارة. ويتم توثيق مسؤوليات لجان مجلس الإدارة في وثائق اختصاصاتها، التي تُعتمد بعد موافقة مجلس الإدارة.

لجان مجلس إدارة مجموعة QNB هي كما يلي:

1. اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة

2. لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة

3. لجنة التدقيق واللائنضباط التابعة لمجلس الإدارة

4. لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تكوين لجان مجلس الإدارة

سعادة السيد علي بن أحمد الكواري

رئيس مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة

سعادة الشيخ حمد بن جبر آل ثاني

رئيس اللجنة

السيد بدر عبد الله درويش

عضو

سعادة السيد محمد سيف السويدي

عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة

سعادة السيد فهد بن محمد بوزوير

رئيس اللجنة

السيد عبد العزيز محمد المناعي

عضو

سعادة الشيخ حمد بن جبر آل ثاني

عضو

لجنة التدقيق واللائنضباط التابعة لمجلس الإدارة

د. عبد الرحمن محمد جولو

رئيس اللجنة

سعادة الشبيخة هنادي بنت ناصر آل ثاني

عضو

السيدة هميان منصور الخاطر

عضو

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني

رئيس اللجنة

السيد بدر عبد الله درويش

عضو

سعادة الشيخ سحيم بن خالد آل ثاني

عضو

المسؤوليات الأساسية للجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة:

- مراجعة وتوحيد خطط التسويق والاتصال وتوزيع الموارد لضمان كفاءتها ومواءمتها مع أهداف تطوير ونمو أعمال QNB.
- مراجعة وتوحيد مبادرات تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتخصيص الموارد عبر مجموعة QNB.
- مراجعة القروض المتعثرة والتوصية باتخاذ إجراءات بشأنها، بما يتماشى مع الحدود والصلاحيات المفوضة التي أقرها المجلس، وبما يتوافق مع لوائح مصرف قطر المركزي.

- مراجعة واعتماد الاستراتيجية طويلة الأجل لمجموعة QNB وإحالتها لموافقة المجلس على أساس الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الإدارة.
- مراجعة مقترحات الائتمان التي تتجاوز حدود اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة، وتقديم توصيات بشأنها إلى المجلس.
- مراجعة واعتماد استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لـ QNB، لضمان توافقها مع قيم علامة QNB التجارية على مستوى المجموعة.

المسؤوليات الأساسية للجنة التدقيق والاضباط التابعة لمجلس الإدارة

- ضمان وجود آليات قوية لتقييم ومراقبة ورصد المخاطر المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عنها والقضايا ذات الصلة.
- ضمان وجود إطار فعال للامتثال لبرامج العقوبات المعمول بها، بما في ذلك الكشف عن مخاطر العقوبات ورصدها والإبلاغ عنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة حالات الإبلاغ عن المخالفات والسجل المتعلق بها، وتحديد نتائج التحقيقات، وضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- ضمان وضع إطار مناسب للكشف الفعال عن مخاطر الاحتيال والجرائم المالية والوقاية منها.
- مراجعة واعتماد البيانات المالية السنوية، والتأكد من أنها كاملة ومتسقة ومتوافقة مع المعايير والمبادئ المحاسبية المعمول بها، قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة النهائية.
- المراجعة، مع الإدارة والمدققين الخارجيين، لجميع الأمور المطلوب الإبلاغ عنها أو الكشف عنها بموجب معايير التدقيق المقبولة عموماً أو المتطلبات التنظيمية.
- النظر، بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة والمدققين الخارجيين ودائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة، في أي قضايا تتعلق بالاحتيال أو الأعمال غير القانونية أو أوجه القصور في الرقابة الداخلية أو المجالات الأخرى المماثلة.
- مراجعة أي غرامات تفرضها الجهات التنظيمية و/أو أي هيئات أخرى مع دائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة والمدققين الخارجيين.
- تعيين أو إقالة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة.
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة وهيكل موظفي دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.
- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي، والتأكد من عدم وجود قيود أو حدود غير مبررة على عملياتها، بما في ذلك الوصول الكامل إلى سجلات المجموعة ووثائقها وموظفيها حسب الاقتضاء لأداء واجباتها.
- تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك امتثالها لمعايير معهد المدققين الداخليين للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى المعايير وأفضل الممارسات الأخرى المعمول بها.
- تعيين أو إقالة رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة.
- ضمان كفاءة وظيفة الانضباط في الكشف عن الانحرافات والمخالفات داخل المجموعة، والحفاظ على استقلاليتها وموضوعيتها، والتأكد من سلامة خطوط الإبلاغ، بما يتماشى مع متطلبات لجنة بازل وتوصيات مجموعة العمل المالي.
- ضمان وجود إطار عمل فعال لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بمكافحة الجرائم المالية، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

المسؤوليات الأساسية للجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس الإدارة

- تقديم المشورة لمجلس الإدارة، عند الحاجة، بشأن القضايا الرئيسية، مثل المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وكحد أدنى، تقديم تحديث سنوي حول تنفيذ استراتيجية المجموعة للاستدامة وأدائها.
- تحديد المرشحين المؤهلين لشغل مناصب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمعايير الأهلية التي وضعتها اللجنة، بالإضافة إلى متطلبات الاستقلالية والوظائف غير التنفيذية.
- مراقبة التدريب والتطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة في المسائل المرتبطة بالحوكمة.
- اعتماد ومراجعة سياسة المكافآت والحوافز الخاصة بالمجموعة، مع ضمان توافقها مع لوائح مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية.
- التوجيه والإشراف على إعداد وتحديث دليل الحوكمة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والاضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة.

المسؤوليات الأساسية للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

- مراجعة اختصاصات لجنة إدارة الأصول والخصوم للمجموعة (بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة) ولجنة الأمن السيبراني للمجموعة.
- مراجعة واعتماد استراتيجية إدارة المخاطر للمجموعة، ومستوى تقبل المخاطر، واستراتيجيات المحفظة الاستثمارية التي توصي بها لجنة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية، بما في ذلك أي تغييرات لاحقة، لعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- الموافقة على أطر وسياسات وهياكل الرقابة المتعلقة بالمخاطر وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، والإشراف على تنفيذ سياسات الرقابة الداخلية.
- تقييم عمليات المراقبة التي تجريها لجنة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية على بيانات المجموعة لتحديد المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية والاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة، ومراجعة خطط العمل لإدارة هذه المخاطر.
- ضمان أن أي مخاطر جوهرية تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو متطلبات "اعرف عميلك" تم رصدها من قبل لجنة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية تحظى باهتمام مناسب من مجلس الإدارة.
- مراجعة أي انتهاكات لحدود المخاطر أو إخفاقات في الرقابة الداخلية، بما في ذلك نتائج التحقيقات التي تجريها لجنة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية.
- الإشراف على مسائل المخاطر "البيئية" و"الاجتماعية"، بما في ذلك مخاطر المناخ، كجزء من التزامات QNB في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية المؤسسية.

الحوكمة (تمة)

للمرحية وتقييم المخاطر والأداء العام للمجموعة. كما تأخذ السياسة في الاعتبار شروط التخفيض والاسترداد في الحالات التي يؤدي فيها سوء السلوك أو الإخفاقات أو ضعف الأداء إلى خسارة أو يساهم في حدوثها أو يخفق في منعها أو يُعزِّض المؤسسة لمخاطر جسيمة. ويتم تطبيق هذه السياسة على رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا وموظفي مجموعة QNB.

وسيعمل مجلس الإدارة على اتباع الإرشادات التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال التعويضات والمكافآت، ويراجع سنوياً خطط المكافآت والعمليات والنتائج وفقاً لذلك. ويفوض مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت إلى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة. تقوم هذه اللجنة بمراقبة ومراجعة النتائج بانتظام لتقييم مدى تحقيق نظام المكافآت على مستوى البنك للحوافز المرجوة لإدارة المخاطر ورأس المال والسيولة.

وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، مثل أحكام قانون الشركات التجارية، وتعميم مصرف قطر المركزي رقم (2023/02) المتعلق بمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، تتوافق سياسة المكافآت الخاصة بمجلس الإدارة التي تعتمد عليها مجموعة QNB مع اللوائح المذكورة، حيث وضع النظام الأساسي للمجموعة إطاراً لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتماشى مع الحدود المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها. وتم الإقرار حسب الأصول بأن سياسة مكافآت أعضاء مجلس إدارة QNB تتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية. سيعرض مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة السنوي الموافقة على المكافآت/ الرواتب، والأتعاب (إن وجدت)، والمبالغ المستلمة، أو المزاياء المادية الأخرى المستلمة، وذلك وفقاً لقانون الشركات التجارية، وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

بالنسبة لعام 2025، بلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة المقترحة (شاملة جميع الرسوم والبدلات) 25.5 مليون ريال قطري (للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة لعام 2025). تتوافق هذه المكافآت مع أحكام المادة (119) من قانون الشركات التجارية، والمادة (50) من النظام الأساسي لـ QNB، وتعميم مصرف قطر المركزي رقم (2023/02)، ونظام هيئة قطر للأسواق المالية

- تقييم تقارير القضايا الحرجة التي يقدمها رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة ورئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشركات التابعة لمجموعة QNB.
- مراجعة استقلالية المدققين الخارجيين والتأكد منها، بما في ذلك طبيعة ونطاق الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق المقدمة للمجموعة.
- الإشراف على مسائل الحوكمة كجزء من التزام QNB الأوسع بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

اجتماعات مجلس الإدارة

في عام 2025، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات. ووفقاً للنظام الأساسي لمجموعة QNB، يتعين على المجلس الاجتماع ست مرات سنوياً على الأقل. وتُعد الاجتماعات بصفة دورية، أو بناءً على طلب من قبل رئيس مجلس الإدارة أو أي عضوين في المجلس. يتم تعميم الدعوات لجميع أعضاء المجلس للاجتماع قبل أسبوعين على الأقل، ويمكن لأي عضو اقتراح إضافة بنود إلى جدول أعمال الاجتماع. ويوفر النظام الأساسي أيضاً معلومات مفصلة عن الحضور والنصاب القانوني والتصويت وشروط الاجتماع.

ووفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، يجيز النظام الأساسي لمجموعة QNB في المادة 28 منه لعضو مجلس الإدارة المتغيب أن ينوب عنه بكتاب يوجهه لرئيس المجلس، أحد أعضاء المجلس، لتمثيله/ تمثيلها في الحضور والتصويت. لكن، لا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يشكل نظام المكافآت المتبع في مجموعة QNB عنصراً أساسياً في إطار الحوكمة والحوافز ويتم من خلاله تشجيع المجلس والإدارة التنفيذية على الأداء الجيد، وانتهاج سلوك مقبول فيما يتعلق بتحمل المخاطر وتعزيز ثقافة البنك المتعلقة بالعمليات والمخاطر.

وبناءً على ذلك، توجد سياسة منفصلة وهي "سياسة مجموعة QNB لمكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين" تحدد الآلية التي يتم بموجبها ربط المكافآت بشكل مباشر بالجهد والأداء على مستوى كل من الإدارات والموظفين، بما في ذلك مجلس الإدارة. ويتم تقييم الأداء من خلال تحقيق الأهداف والغايات المحددة وفقاً

عدد الاجتماعات	المجلس	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	اللجنة التنفيذية	لجنة الترشيحات
1	2025/01/13	2025/04/29	2025/01/13	2025/04/29	2025/04/29
2	2025/02/23	2025/07/01	2025/02/10	2025/07/01	2025/07/01
3	2025/04/29	2025/08/31	2025/04/09	2025/08/31	2025/08/31
4	2025/01/07	2025/11/25	2025/04/16	2025/11/17	2025/11/17
5	2025/08/31		2025/07/09		
6	2025/11/25		2025/08/26		
7			2025/10/07		
8			2025/11/09		
المجموع	6	4	8	4	4

تقوم لجنة التدقيق والالتزامات التابعة لمجلس إدارة المجموعة بتعيين رئيسين مستقلين، وهما مسؤولان عن إعداد التقارير والإبلاغ عن الانتهاكات والمخاوف إلى لجنة التدقيق والالتزامات التابعة لمجلس إدارة المجموعة والرئيس التنفيذي للمجموعة، وهما رئيس الالتزام والمتابعة للمجموعة ورئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة. ويرفع كل منهما تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزامات التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

”تعزز مجموعة QNB نهجها في الحوكمة من خلال نموذج التميز في الأعمال، وبطاقة الأداء المتوازن التي تتيح المتابعة الاستراتيجية، ومدونة سلوك قوية مدعومة بآليات للحفاظ على الأخلاقيات والقيم.“

لحوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر في أغسطس 2025 بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2025 بشأن تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة. كما يخضع مبلغ المكافآت لموافقة مصرف قطر المركزي والجمعية العامة لعام 2026.

فريق الإدارة التنفيذية

يساعد الرئيس التنفيذي للمجموعة فريق إدارة تنفيذية يتمتع بأعلى درجات الخبرة والكفاءة ويضم أربعة مسؤولين تنفيذيين يعملون بشكل مباشر تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمجموعة، وهم:

- رئيس قطاع الأعمال للمجموعة
- رئيس قطاع العمليات للمجموعة
- رئيس قطاع المالية للمجموعة
- رئيس قطاع المخاطر للمجموعة

مكافآت الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية

البنود	في 2025
إجمالي مكافآت الإدارة التنفيذية اجتذاب المواهب الرئيسية والاحتفاظ بها من خلال تقديم أجور تنافسية بالمقارنة مع السوق ومكافأة الإسهام المستمر في الدور المحدد	الأجور والمخصصات الأخرى: 53.7 مليون ريال قطري مخصصات نهاية الخدمة: 3.5 مليون ريال قطري
المكافآت المبنية على الأداء تطبيق إدارة الأداء على كافة المستويات في المجموعة	يستخدم QNB نهج بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء على المستوى التنفيذي (وكذلك على مستوى الإدارات والأقسام والأفراد). ويتضمن هذا النهج مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية في مختلف جوانب الأداء المحددة، مع مواصفات خاصة بالأدوار التنفيذية. وتشمل مؤشرات الأداء الرئيسية الأكثر شيوعاً: الاستدامة، والابتكار، وشؤون الموظفين، والوعي بمتطلبات الالتزام، وما إلى ذلك.

الحوكمة (تمة)

وتشكل **الفروع الدولية** ثلاث لجان أساسية أو أكثر، كلما اقتضت الضرورة، لتقوية بيئة الرقابة لديها في مختلف العمليات والأنشطة المصرفية. وتعتمد هذه اللجان على حجم الأعمال وحجم المخاطر في البلد الذي يعمل فيه QNB ويتم اتخاذ قرار تشكيلها من قبل إدارة QNB. وتقوم لجان الفروع الدولية بإبلاغ الدائرة المختصة في مركز QNB الرئيسي بالقضايا الهامة التي تعمل عليها.

دعم ممارسات ومبادرات الحوكمة الأساسية عبر مجموعة QNB

تدرك مجموعة QNB أن إرساء أسس متينة لمبادئ وممارسات الحوكمة السليمة أمر أساسي لحماية مصالح المساهمين، والحفاظ على ضوابط داخلية فعالة، وتقليل احتمالات عدم الامتثال أو مخاطر الحوكمة. وعليه، فإن النقاط التالية توضح الإجراءات والمبادرات الرئيسية المتخذة لدعم وتعزيز إطار الحوكمة في مجموعة QNB:

تقييم متطلبات استقلالية مجلس الإدارة والعناصر المرتبطة بتضارب المصالح

أجرى QNB تقييماً شاملاً لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتضارب المصالح لديهم في عام 2025، وذلك لدراسة مدى توافقهم مع متطلبات الاستقلالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي. وتم عرض النتائج الرئيسية للتقييم على مجلس الإدارة. يراجع المجلس استقلالية كل عضو سنوياً، ويقدم أعضاء المجلس معلومات محدثة بانتظام لهذا الغرض. وتماشياً مع ذلك، قيمت مجموعة QNB أيضاً مجلس الإدارة بحثاً عن أي تضارب في المصالح، وكيفية التعامل معه في مثل هذه الحالات. كما تم تقييم ما إذا كان قد تم إخطار مجلس الإدارة بهذه الحالات أو عدم وجودها خلال العام.

بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء على المستوى التنفيذي

شكل فريق الإدارة التنفيذية في مجموعة QNB عدداً من اللجان التنفيذية والإدارية لتسيير أعمال البنك اليومية بكفاءة وفعالية.

وتتمتع هذه اللجان بصلاحيات تنفيذية كاملة تمنحها السلطة لاتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بمجال اختصاصها ونطاق عملها والتسلسل الهرمي فيها.

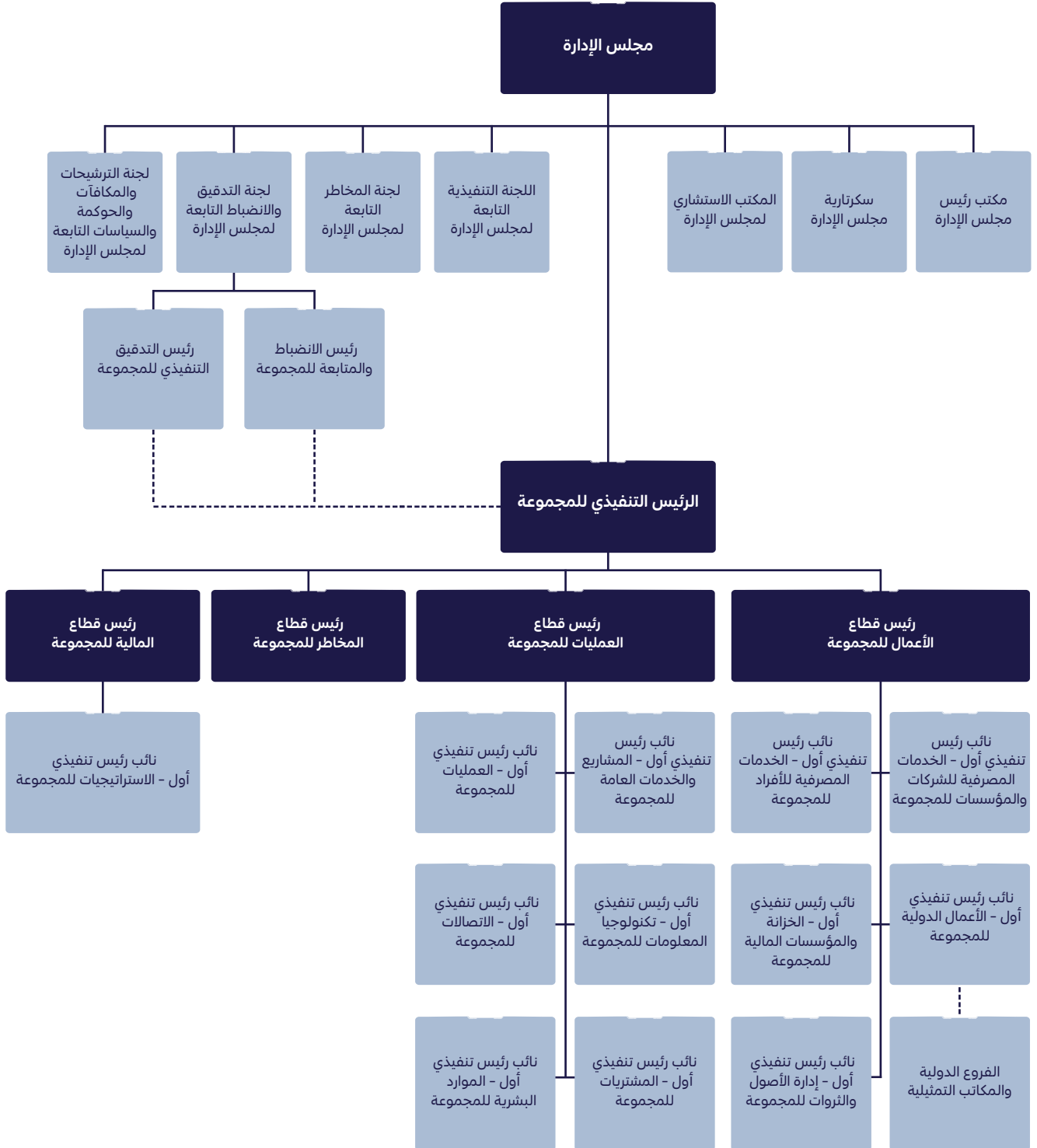
حالياً، تتشكل اللجان التنفيذية والإدارية المنشأة في المركز الرئيسي على النحو التالي:

- المستوى الأول: "اللجان التنفيذية"، وهي لجان "صنع القرار" وتضم لجنة المخاطر، ولجنة الائتمان، ولجنة الأصول والخصوم، واللجنة الإدارية العليا، ولجنة الاستراتيجيات، ولجنة المشتريات والمناقصات، ولجنة الأمن السيبراني، ولجنة إدارة التعافي المالي، وهي مسؤولة أمام مجلس الإدارة من خلال اللجان ذات الصلة المرتبطة بالمجلس.
 - المستوى الثاني: "اللجان الإدارية"، وهي "لجان عاملة" تشمل مجالات تطوير الأعمال، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، والتحقيقات، والعمليات، والخدمات، وهي مسؤولة أمام اللجنة الأم التي تتبع لها من بين لجان المستوى الأول.
- تقوم **الشركات التابعة** لمجموعة QNB بتشكيل لجانها الإدارية حسب احتياجاتها الخاصة وحجمها وطبيعتها، مع الأخذ بعين الاعتبار إطار الحوكمة في مجموعة QNB. ولأهداف تتعلق بالإشراف والتنسيق، تتبع هذه اللجان وتنسق بشكل مباشر مع الإدارة ذات الصلة في المقر الرئيسي لمجموعة QNB.

بطاقة الأداء المتوازن للإدارة التنفيذية

أبعاد بطاقة الأداء المتوازن			مجموع أهداف بطاقة الأداء	
التنظيم	العملاء والعمليات	الشؤون المالية		
%18	%21	%61	%100	الرئيس التنفيذي للمجموعة
%18	%17	%65	%100	رئيس قطاع الأعمال للمجموعة
%18	%66	%16	%100	رئيس قطاع المالية للمجموعة
%18	%62	%20	%100	رئيس قطاع العمليات للمجموعة
%18	%62	%20	%100	رئيس قطاع المخاطر للمجموعة

الهيكل التنظيمي لمجموعة QNB



الحوكمة (تمة)

إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة لعام 2025

أجرت مجموعة QNB التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة لعام 2025 لتسليط الضوء على الاعتبارات أو الملاحظات الرئيسية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأداء العام لمجلس الإدارة أو لجانه أو أعضائه بطريقة سرية يتم قياسها بشكل منهجي.

يتكون التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة من عنصرين: نموذج التقييم الذاتي الفردي ونموذج التقييم الجماعي على مستوى مجلس الإدارة. يغطي كلا النموذجين مجموعة واسعة من المواضيع المختلفة لقياس فعالية مجلس الإدارة ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة داخل كل لجنة وتدفق المعلومات من كل عضو في اللجنة إلى مجلس الإدارة (ككل).

يفارن التقييم أداء العام السابق بأداء العام الحالي. وبالتالي، تؤدي التغييرات في عضوية مجلس الإدارة إلى تغييرات في طريقة إجراء هذه التقييمات. والجدير بالذكر أن تشكيل مجلس الإدارة الحالي قد تغير في وقت سابق من هذا العام، مما أدى إلى تعيين قيادات جديدة. لذلك، سيكون التقييم الذي أجري هذا العام هو المعيار المعتمد للعام المقبل.

تعزيز إطار منع تضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية عبر مجموعة QNB

تماشياً مع تعاميم هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي بشأن قواعد التعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية ذات الصلة بتعليمات الحوكمة للبنوك، تعمل مجموعة QNB باستمرار على تحديث السياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بتضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية. يقوم QNB بتحديث نماذجه وآلياته بشكل مستمر لتوضيح وتعريف تضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية وفقاً للمتطلبات التنظيمية. كما تعكس هذه النماذج والآليات نهج QNB فيما يتعلق بالإفصاح وسيناريوهات المخاطر المتعلقة بتضارب المصالح ومخاطر التعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية عبر جميع المستويات الإدارية، بما في ذلك الموظفين والموردين الخارجيين وفرق الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

إجراء تقييم لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون QNB في مجالس إدارة الشركات التابعة والزميلة

لتقييم ما إذا كان ممثلو QNB في مجالس إدارة الشركات التابعة والزميلة قد أوفوا بمسؤولياتهم في مجلس الإدارة بشكل فعال، أجرت مجموعة QNB "تقييم أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون QNB في مجالس إدارة الشركات التابعة والزميلة" في عام 2025.

ركز التقييم على تسلسلين هرميين في عضوية مجلس الإدارة، أولهما يخص الممثلين الذين تم تعيينهم كرؤساء لمجالس إدارة شركات تابعة أو زميلة، بينما يخص الثاني أولئك الذين تم تعيينهم كأعضاء. كان على ممثلي QNB الذين يتولون منصب رئيس مجلس الإدارة إكمال "نموذج التقييم الذاتي" و"نموذج التقييم الكامل لمجلس

الإدارة" باعتبار أنهم يعملون من موقع المسؤولية والقيادة النهائية في مجلس الإدارة، في حين كان على الممثلين الأعضاء في مجلس الإدارة فقط إكمال "نموذج التقييم الذاتي".

وفي المقابل، قامت المجموعة بتحليل جميع النماذج المكتملة الواردة من ممثلي QNB حيث تمت مقارنتها بنتائج نماذج العام السابق وكذلك مقابل المقاييس والمعايير الحالية. ثم تم إرسال جميع النتائج الرئيسية إلى فريق الإدارة التنفيذية للحصول على الرأي والتوجيه واتخاذ المزيد من الإجراءات.

تقييم تنفيذ الفروع الخارجية لإرشادات الحوكمة في QNB

لدى مجموعة QNB مبادئ توجيهية للحوكمة يتم تحديثها باستمرار لتوجيه الفروع الخارجية (يشار إليها فيما بعد بـ "المبادئ التوجيهية")، حيث أنها تنشئ خطوط اتصال / إشراف واضحة مع إدارات المكتب الرئيسي لـ QNB، وأطر الحوكمة الفعالة، ومبادئ الحوكمة السليمة بما في ذلك الممارسات والاختصاصات الفعالة الخاصة باللجان الإدارية.

ووفقاً لهذه المبادئ التوجيهية، تقوم مجموعة QNB سنوياً بمراجعة هيكل الحوكمة للفروع الخارجية والممارسات ذات الصلة للتأكد من أن المجموعة لديها نهج إشراف موحد عبر فروعها الخارجية. ويعمل هذا التقييم على تسليط الضوء على أوجه الاتساق وعدم الاتساق الموجودة في الفروع الخارجية التي تطبق إرشادات وأطر وأنظمة وضوابط الحوكمة في QNB.

في عام 2025، قامت مجموعة QNB بتقييم ممارسات الحوكمة في الفروع الخارجية وفقاً للأسس الموضحة في المبادئ التوجيهية وشاركت جميع النتائج الرئيسية مع فريق الإدارة التنفيذية للمراجعة والتوجيه واتخاذ الإجراءات اللاحقة (إن وجدت).

نشر إفصاحات شاملة على موقع QNB الإلكتروني

يُعد الإفصاح والشفافية من الركائز الأساسية لإطار الحوكمة في مجموعة QNB. ومن خلال تعزيز ثقافة الانفتاح والشفافية بشكل مستمر، تحافظ مجموعة QNB على ثقة المساهمين، وتضمن العدالة في الوصول إلى المعلومات، وتقوم بالإبلاغ عن التغييرات إلى أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية والمودعين في الوقت المناسب.

وتطبق المجموعة "سياسة الإفصاح والشفافية" بفعالية، حيث تضع معايير وإجراءات وإرشادات للنشر المنتظم للإفصاحات المالية والاستراتيجية والمتعلقة بالحوكمة والأداء للجمهور عبر موقع QNB الإلكتروني. وتماشياً مع هذه السياسة، تنشر مجموعة QNB بانتظام نتائجها المالية ربع السنوية، والبيانات الصحفية حول أنشطة الحوكمة، ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية السنوية وجدول أعمالها ونتائج التصويت فيها على مدار العام.

تقييم بنك قطر الوطني حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

نظرة عامة

أساس البيانات المالية الموحدة. ونتيجة لذلك فإن تفعيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يشمل الموظفين العاملين في مختلف الوظائف بالمؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر وقوع أخطاء بالتقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على عدد كبير من الضوابط والإجراءات التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء بالبيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في العملية التشغيلية وتشمل تلك:

- المستمرة أو الدائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة لفصل المهام.
- المطبقة على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- التي تتسم بأنها وقائية أو التحقيقية بطبيعتها.
- التي لها أثر مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. الضوابط التي لها أثر غير مباشر على البيانات المالية الموحدة تتضمن ضوابط ومعلومات على مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتقنية المعلومات مثل الوصول للنظام ووضع الضوابط بحيث يكون الضابط ذي الأثر المباشر، على سبيل المثال، تسوية تدعم بصورة مباشرة بند في الميزانية العمومية.
- التي بها مكونات ميزة تلقائية و/أو يدوية. الضوابط التلقائية هي وظائف ضوابط مدمجة في عمليات النظام مثل تطبيق ضوابط فصل المهام التي يفرضها النظام وفحص واجهات التعامل أو المستخدم الخاصة باكتمال وصحة المدخلات. الضوابط اليدوية الداخلية هي تلك التي يتم تفعيلها من جانب أي فرد أو مجموعة من الأفراد مثل التفويض بالمعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية

- بالنسبة للسنة المالية 2025، أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:
- مخاطر وجود أخطاء في بنود البيانات المالية الموحدة، مع مراعاة عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية بند البيانات المالية للتحريف.
- قابلية ضوابط محددة للفشل، مع مراعاة عوامل مثل درجة التحوّل من النظام اليدوي إلى النظام الآلي، ودرجة التعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة، وكفاءة الموظفين، ومستوى الحكم المطلوب.
- تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) مناسباً. يتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات المتوفرة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً في التقييم، حيث أن مثل هذا الدليل قد يؤدي إما إلى لفت انتباه الإدارة إلى مسائل رقابة إضافية، أو قد يدعم النتائج.

يتولى مجلس إدارة بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) وشركاته التابعة الموحدة (بشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") مسؤولية وضع والحفاظ على ضوابط كافية للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة"). إن رقابتنا الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول بخصوص مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). تتضمن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) أيضاً ضوابط وإجراءات إفصاحنا المصممة لتجنب الخطأ في التقارير المالية.

مخاطر إعداد التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في عملية إعداد التقارير المالية في عدم عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو عدم إصدار البيانات المالية الموحدة في حينها. ينشأ غياب العرض العادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من حسابات القوائم المالية أو الإفصاحات حولها على أخطاء (أو عمليات حذف) مادية. تعتبر الأخطاء مادية إذا كان من الممكن أن تؤثر، بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى البيانات المالية الموحدة. وللمحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بتأسيس نظام للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) بهدف توفير تأكيد معقول، ولكن ليس مطلقاً، حول عدم وجود أخطاء مادية. كما قمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة استناداً إلى المعايير المنصوص عليها في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي والمعروف بـ (COSO) ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية"). توصي COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية أي نظام للرقابة. ونتيجة لذلك، وعند وضع ضوابط داخلية للرقابة على التقارير المالية، طبقت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

- الوجود / الحدوث** - توجد موجودات ومطلوبات وقد حدثت معاملات عليها.
- الاكتمالية** - جميع المعاملات مسجلة وأرصدة الحسابات يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس** - الموجودات والمطلوبات والمعاملات يتم تسجيلها في التقارير المالية بالمبالغ الصحيحة.
- الحقوق والالتزامات والملكية** - الحقوق والالتزامات يتم تسجيلها بصورة صحيحة كموجودات ومطلوبات.
- العرض والإفصاحات** - أن تصنيف والإفصاح عن وعرض التقارير المالية يتم بصورة صحيحة.

الأقسام المنوطة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط الموجودة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قبل جميع وظائف الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة مدى موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR)، لم تحدد الإدارة أية نقاط ضعف مادية وخلصت إلى أن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بالشكل المناسب وأنها تعمل بفعالية كما في 31 ديسمبر 2025.

وقد شمل التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات، والتي تتضمن الخزينة، وإدارة مخاطر الإقراض والائتمان، والموارد البشرية وكشف الرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية. وتضمن التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات، وضوابط الإفصاح.



تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول وصف المجموعة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") والشركات التابعة له (بإشارة إليهم جميعاً بـ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025 ("تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية").

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 ("النظام").

اعتمد مجلس الإدارة التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تزويد إرنست ويونغ بنسخة منه في 13 يناير 2026 وسيتم تضمينه في التقرير السنوي للمجموعة، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم المجموعة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية.
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بالتقارير المالية لعمليات إدارة مخاطر الخزنة والإقراض والائتمان، والموارد البشرية وكشوف المرتبات والسجل العام والتقارير المالية وضوابط الرقابة على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات، وضوابط الإفصاح.
- أهداف الرقابة، وهي تحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة.
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة.
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعية لمنع أو تخطي تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريديواي (COSO).

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك.
- حماية موجودات البنك.
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ.
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية.
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب.
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "تقرير المجموعة حول وصف ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروف في تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف المجموعة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة.
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية.
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على تقييم المخاطر.

وفعالية التشغيل، سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف المجموعة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية لم يتم عرضه بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم المجموعة لمدي ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في التقرير، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتمادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات والتصرف في موجودات المؤسسة.
2. توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن مقبوضات ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة.
3. توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظراً للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيايل أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترة المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي الخزينة، وإدارة مخاطر الإقراض والائتمان، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية. ويتضمن التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المؤسسة، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات، وضوابط الإفصاح.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

1. بيئة الرقابة

- النزاهة والقيم الأخلاقية
- الالتزام بالكفاءة
- مجلس الإدارة ولجنة التدقيق
- فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل
- الهيكل التنظيمي
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات
- سياسات وإجراءات الموارد البشرية

2. تقييم المخاطر

- الأهداف على مستوى البنك
- الأهداف على مستوى العمليات
- تحديد وتحليل المخاطر
- إدارة التغيير

3. أنشطة المراقبة

- السياسات والإجراءات
- الأمن (التطبيقات والشبكات)
- إدارة تغيير التطبيق
- استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي
- الاستعانة بمصادر خارجية

4. المعلومات والاتصالات

- جودة المعلومات
- فعالية الاتصال

5. المراقبة

- المراقبة المستمرة
- التقييمات المنفصلة
- الإبلاغ عن أوجه القصور

تتضمن الإجراءات المختارة والمستندة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) (تتمة)

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض مادياً مع التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، وذلك بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإنه يتحتم علينا الإبلاغ عن ذلك في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي بالكامل لسنة 2025، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحكومة بشأن هذا الأمر.

أمر آخر

أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية، بموجب قرار مجلس إدارتها رقم 5 لسنة 2025، نظام حوكمة الشركات الجديد لسنة 2025 ("النظام الجديد")، ليحل مكان قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 5 لسنة 2016 ("النظام"). ويسمح النظام الجديد للشركات المدرجة بتسوية أوضاعها المالية بما يتوافق مع أحكامه خلال سنة واحدة من تاريخ نشره، أي بحلول أغسطس 2026، وبناءً على ذلك، استند البنك في تقريره عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية إلى المتطلبات والأحكام الواردة في القرار رقم 5 لسنة 2016.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام المجموعة المصمم كما في 31 ديسمبر 2025.

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في 31 ديسمبر 2025 من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريبداي (COSO).

عن إرنست ويونغ

زياد نادر

سجل مراقبي الحسابات رقم 258

التاريخ: 2026/01/25

الدوحة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين ("IESBA Code").

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (1) "إدارة الجودة للشركات التي تقوم بأعمال تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية أو عمليات تأكيد أخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة"، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير السنوي للبنك لسنة 2025 والتي من المتوقع أن يتم تزويدنا بها بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم تضمين تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقرير التأكيد المعقول الخاص بنا في التقرير السنوي لسنة 2025.

إن نتيجتنا حول التقرير بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا تتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تكليفنا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقييم المجموعة حول الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، والذي سيتم تضمينه في تقرير حوكمة الشركات لسنة 2025.



الانضباط والمتابعة للمجموعة

يحدد مجلس الإدارة الواجهة المستقبلية لمجموعة QNB من خلال صياغة الاستراتيجية، وتمكين القيادة، والوقاية من المخاطر، ودفع النمو المستدام، وإرساء نهج أخلاقي متين.

الالتزام يبدأ من القمة

إن الالتزام يبدأ من القمة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لإعطاء موظفي البنك نظرة عن النوع الصحيح من السلوك الشخصي والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يجسده ويعملوا على تحقيقه. إن إيلاء أهمية كبيرة للسلوك الأخلاقي وآداب التعامل في الطريقة التي تعمل بها يسمح لنا بالاحتفاظ بثقة المساهمين والجهات التنظيمية. في المقابل، وضعت مجموعة QNB سياسات متعددة لتعزيز روح الالتزام والحفاظ على الحوكمة الجيدة. فيما يلي بعض هذه السياسات الرئيسية:

- سياسة مجلس إدارة المجموعة
- ميثاق مجلس الإدارة
- سياسة قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة
- سياسة مكافحة الرشوة والفساد
- سياسة تضارب المصالح وتداول المطلعين على المعلومات الجوهرية
- سياسة الإفصاح والشفافية
- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- سياسة اعرف عميلك
- سياسة حقوق أصحاب المصلحة
- سياسة مكافحة الاحتيال
- سياسة حماية البيانات
- مدونة قواعد السلوك (وثيقة أخلاق المهنة)
- إطار الضوابط الداخلية على التقارير المالية
- إدارة مخاطر الأطراف الثالثة
- سياسة إدارة المشتريات والموردين
- سياسة تعاقب الإدارة التنفيذية
- سياسة الأسوار الصينية
- سياسة مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين
- ميثاق الرقابة الداخلية
- سياسة الإنذار المبكر عن المخالفات

تراجع مجموعة QNB هذه السياسات في ضوء اللوائح والقوانين وأفضل الممارسات الدولية الحالية لضمان التزام البنية الأساسية للوائح التي يعتمد عليها البنك حالياً بجميع التغييرات التنظيمية ذات الصلة، وتحديثها وفقاً لذلك. من خلال تحديث هذه السياسات، تعمل مجموعة QNB على تعزيز الإجراءات والأطر المستخدمة في أساليب وآليات تقارير الالتزام.

”تتعامل مجموعة QNB والشركات التابعة لها بحزم مع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبق ضوابط صارمة وتدابير استباقية لمنع الجرائم المالية والحفاظ على ثقة العملاء وحماية أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم.“

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

واصل QNB تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان أن المجموعة لديها آليات وإجراءات قوية للالتزام وإدارة المخاطر لمنع المخاطر ذات الصلة وتخفيفها. في عام 2025، واصل QNB جهوده المستمرة لعدة سنوات لتحسين العمليات الحالية للتحقيق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال تعزيز نطاق أطره ليشمل فروعته الخارجية وشركاته التابعة الدولية، سعياً لتحسين قدرات الكشف والمراقبة والتحقيق. ولتعزيز قدرات الكشف والمراقبة والتحقيق، أطلق QNB أيضاً مبادرات ومشاريع جديدة تهدف إلى الاستفادة من التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، ضمن أنظمة الالتزام بمكافحة الجرائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك، قام QNB بتحديث بيان تقبل مخاطر عدم الالتزام بمكافحة الجرائم المالية في مركزه الرئيسي وفروعه الخارجية وشركاته التابعة. تضمن هذه المبادرة تطبيق نهج موحد وفعال لرصد المخاطر من أجل مكافحة الجرائم المالية في جميع أنحاء المجموعة. وكجزء من هذه العملية، تم إجراء تحليلات شاملة للفجوات بالمقارنة مع لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السائدة لتحديد أوجه القصور في الضوابط ومعالجتها، ومواكبة المعايير العالمية المتطورة، وتعزيز التزام QNB بالتميز التنظيمي.

ممارسات مكافحة الرشوة والفساد في جميع أنحاء QNB والكيانات المرتبطة به

يعتمد إطار مكافحة الرشوة والفساد في مجموعة QNB على عنصرين مترابطين هما سياسة مكافحة الرشوة والفساد وبرنامج تقييم مكافحة الرشوة والفساد. تنظم سياسة مكافحة الرشوة والفساد السلوك الأخلاقي وتحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات لجميع الموظفين في كافة أنحاء البنك، ويكتمل برنامج مكافحة الرشوة والفساد هذا النهج من خلال السعي إلى ردع أي ممارسات ترتبط بالرشوة والفساد وكشفها ومنعها في جميع عمليات المجموعة.

الإبلاغ الضريبي: تعزيز الشفافية والالتزام في بيئة تنظيمية عالمية

في عام 2025، أكدت مجموعة QNB التزامها بالشفافية والامتثال التام للوائح الضريبية الدولية في كافة الولايات القضائية. وبناءً على الأساس القوي الذي تم إنشاؤه في السنوات السابقة، عززت المجموعة آليات الإبلاغ الضريبي لديها لتلبية وتجاوز المعايير الآخذة في التطور التي وضعتها السلطات الضريبية المحلية والعالمية، وذلك لضمان التوافق الكامل مع معايير الإبلاغ الضريبي العالمية المتطورة. وشمل ذلك الالتزام المستمر بمتطلبات الهيئة العامة للضرائب في قطر، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في الولايات المتحدة (FATCA)، ومعيار الإبلاغ المشترك (CRS) الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ونظام الإفصاح الإلزامي للاتحاد الأوروبي (MDR)، وضمان التوافق الشامل مع أحدث المتطلبات العالمية.

في عام 2025، أطلقت مجموعة QNB العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التزام البنك باللوائح الضريبية العالمية والمحلية، مثل إعطاء الأولوية للإبلاغ الضريبي الدقيق وفي الوقت المناسب عبر جميع الولايات القضائية، ووضع إجراءات العناية الواجبة الشاملة لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ المشترك، والحفاظ على برامج الإصلاح المستمرة لمعالجة أي فجوات في التزامات الإبلاغ.

البرنامج العالمي لحماية البيانات والخصوصية

تواصل مجموعة QNB التركيز بقوة على حماية البيانات الشخصية، والتي تظل محورية لتحقيق رؤية الشركة على المدى الطويل. في عام 2025، تم تكريم QNB لابنكارته في مجال حماية البيانات، وحصل البنك على جائزة أفضل ابتكار في حماية البيانات لهذا العام. ويؤكد هذا التكريم التزام المجموعة بالحفاظ على أعلى معايير إدارة البيانات من خلال ضمان جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها وفقاً للقوانين والمبادئ التوجيهية الأخلاقية ذات الصلة. يركز برنامج خصوصية البيانات لمجموعة QNB على الشفافية والإنصاف والمساءلة، مع السعي الحثيث إلى تقليل المخاطر وأوجه التحيز في عمليات صنع القرار القائمة على البيانات.

يتولى قسم مخصص لحماية البيانات داخل دائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة مسؤولية ضمان الالتزام بلوائح حماية البيانات والإشراف على جميع أنشطة خصوصية البيانات. في عام 2025، عمل QNB على بناء ثقة العملاء من خلال دمج حماية البيانات والخصوصية في الأنظمة والعمليات والتعاقدات مع الأطراف الثالثة من مراحل مبكرة.

علاوة على ذلك، ومع توسع الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية، عزز QNB إجراءات حماية البيانات الشخصية في العمليات القائمة على الذكاء الاصطناعي. يمنح QNB أولوية لاستخدام البيانات بطريقة أخلاقية وشفافة، ويضمن أن خوارزميات اتخاذ القرارات لا تمس بخصوصية الأفراد أو التعامل بإنصاف معهم. ومن خلال دمج معايير حماية البيانات العالمية ومبادئ أخلاقيات البيانات في أنظمة الذكاء الاصطناعي، يوازن QNB بين الابتكار والمساءلة، مما يوطد مكانته كشركة رائدة في تبني التكنولوجيا بطريقة مسؤولة.

وضعت دائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة سياسات وإجراءات شاملة تنظم قبول وإدارة الهدايا والضيافة. وبموجب هذه السياسات، يجب الإعلان بشكل رسمي عن أي هدايا أو ضيافة تتجاوز الحدود النقدية المحددة والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا ذات الصلة، مما يضمن الشفافية والمساءلة بما يتماشى مع التوقعات التنظيمية والأخلاقية.

تُراجع وحدة مكافحة الاحتيال جميع إقرارات الهدايا والضيافة على أساس كل حالة على حدة، وتُقيم تضارب المصالح المحتمل والمخاطر المرتبطة به. وتحتفظ الوحدة بسجل مركزي يوثق جميع الإقرارات، مدعوماً بأدلة الموافقة أو الرفض، مما يعزز الرقابة ويضمن الالتزام بمعايير النزاهة في المجموعة.

إطار الالتزام بالعقوبات

تواصل مجموعة QNB تعزيز برنامجها الخاص بالالتزام بالعقوبات لتلبية المتطلبات التنظيمية المتطورة وإدارة المخاطر الناشئة. يدعم البرنامج التزام المجموعة بالتوافق مع التشريعات، وخدمة العملاء، وسلامة السوق. يتيح إطار العمل المهيكل والمتكامل الكشف المبكر عن المخاطر المرتبطة بالعقوبات، مما يسمح باتخاذ إجراءات فورية للحد من التعرض للمخاطر والحفاظ على الاستقرار التشغيلي.

تم تصميم الضوابط الخاصة بمجموعة QNB بحيث تكون فعالة وقابلة للتطوير ومتوافقة مع توقعات الجهات التنظيمية والعملاء. ويضمن البرنامج الامتثال للقوانين المحلية وأنظمة العقوبات الدولية، بما في ذلك تلك الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ووزارة الخزانة في المملكة المتحدة. ويساعد هذا النهج في حماية سمعة QNB ودعم النمو المستدام للأعمال.

تظل التكنولوجيا حجر الزاوية في برنامج الامتثال للعقوبات لدى QNB. في عام 2025، تعاونت المجموعة مع شركة تتمتع بسمعة طيبة لتنفيذ حل فحص مخصص للعقوبات يهدف إلى تبسيط المعالجة وتقليل التدخل اليدوي وتحسين استجابة النظام بشكل عام.

إطار الرقابة الداخلية العالمي للكيانات الدولية

أنشأ QNB إطاراً شاملاً للرقابة الداخلية يلتزم بالمعايير الدولية، بما في ذلك إطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي (COSO) وآخر التحديثات من إطار الممارسات المهنية الدولية (IPPF). يُعد هذا الإطار عنصراً أساسياً في استراتيجية الإدارة وحجر الزاوية للكفاءة التشغيلية في جميع كيانات QNB الدولية. كما يضمن الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها، مما يُخفف من مخاطر الخسائر غير المتوقعة ويحمي سمعة البنك.

تتضمن عملية التنفيذ وضع خطة سنوية للرقابة الداخلية لكل كيان دولي، توضح المخاطر المحددة مسبقاً والضوابط التي يجب تقييمها واختبارها على مدار العام. يُجري كل كيان اختبارات للضوابط للتأكد من تصميمها وكفاءتها التشغيلية، ويضع خطة عمل لمعالجة أي نقاط ضعف أو أوجه قصور محددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ إجراءات مستمرة لتقييم المخاطر الحالية والناشئة حديثاً الناتجة عن العمليات. يتيح هذا النهج الاستباقي لـ QNB تعديل إطار الرقابة الداخلية الخاص به باستمرار، مما يضمن الإدارة الفعالة للمخاطر والحفاظ على سلامة العمليات في جميع فروع وشركائه التابعة الدولية.

تتجه مجموعة QNB تدريجياً نحو أتمتة إطارها الخاص بالرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام معدل. وسيتم تطبيق هذا النظام في جميع فروع البنك الخارجية، مما يعزز كفاءة وتناسق عمليات الرقابة الداخلية، ويضمن الإدارة الفعالة للمخاطر والامتثال.

الانضباط والمتابعة للمجموعة (تتمة)

”للاستجابة للمشهد العالمي دائم التغيير والتدقيق التنظيمي المتزايد، من الضروري لمجموعة QNB الحفاظ على آلية امتثال قوية وقابلة للتعديل.“

العلاقات مع الجهات التنظيمية

تقوم مجموعة QNB بمراجعة وتبني وتنفيذ المتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (على سبيل المثال لا الحصر)، جنباً إلى جنب مع الهيئات التنظيمية الدولية في المناطق التي يعمل فيها QNB. بدورها، نفذت المجموعة آلية قوية لمراقبة تنفيذ اللوائح الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، نتواصل بشكل مستمر مع مصرف قطر المركزي ومسؤولي الهيئات التنظيمية الأخرى لإبقاتهم على اطلاع باستجابة مجموعة QNB للتعامل مع الاضطرابات العالمية في السوق. ستواصل المجموعة تقديم استجابات كافية وفي الوقت المناسب لتحديثات السياسات النقدية المحلية والعالمية، وتغير المناخ، والنوترات السياسية العالمية، والتضخم العالمي وتقلب أسعار الفائدة.

إطار مراقبة الالتزام والإشراف عليه

للاستجابة للمشهد العالمي دائم التغيير والتدقيق التنظيمي المتزايد، من الضروري لمجموعة QNB الحفاظ على آلية امتثال قوية وقابلة للتعديل. تم تصميم برنامج مراقبة الالتزام للتعامل مع البيئة العالمية المتطورة والديناميكية والتدقيق التنظيمي المتزايد من خلال توفير إطار لترسيخ ثقافة التزام استباقية. من خلال التقييمات الشاملة، يهدف برنامج مراقبة الالتزام إلى ضمان التخفيف من جميع مخاطر عدم الامتثال والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة ومعالجتها بشكل مناسب والتأكد من التزام QNB التام بها.

يستند هذا البرنامج إلى سياسة التزام رسمية موثقة بدقة، مع توجيهات واضحة بشأن أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين. ويتم التعامل مع أي فجوات مكتشفة على الفور ويتم تصحيحها ودمج التحديثات اللازمة في السياسات والإجراءات ذات الصلة.

برامج التدريب والتوعية بالامتثال لموظفي QNB

تلعب وظيفة الانضباط في QNB دوراً مهماً في حماية عمليات QNB من المخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر السمعة والمخاطر المالية المختلفة. وأصبح من الضروري للموظفين العاملين في وظيفة الانضباط أن يكون لديهم المزيج الصحيح من المعرفة ومجموعات المهارات، والتي يمكنهم الحصول عليها أو تعزيزها من خلال إجراء التدريب المستمر وإعادة التطوير.

في عام 2025، قدمت المجموعة مسارات تعليمية مختلفة للموظفين الذين يسعون للحصول على شهادات مهنية تناسب أدوارهم الوظيفية لصفق مهاراتهم وتوسيع مجال معرفتهم وتنمية كفاءاتهم وتمكينهم من البقاء على اطلاع جيد بأحدث التطورات التنظيمية.



التدقيق الداخلي

إن إمكاناتنا القوية والمتطورة في مجال التدقيق الداخلي تحمي البنك وتقويه وتعزز ثقة أصحاب المصلحة في عملياتنا والضوابط التي نطبقها.

مسؤولياتنا ونطاقنا ونهجنا

تتمثل المسؤولية الرئيسية لوظيفة التدقيق الداخلي في QNB في تقييم وتحسين كفاءة إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة التي تطبقها المجموعة. وتقوم أيضاً بتقييم ما إذا كانت المخاطر التي قد تعيق المجموعة عن تحقيق أهدافها قد تم تقييمها وإدارتها والسيطرة عليها بشكل مناسب. توفر وظيفة التدقيق الداخلي تأكيداً موضوعياً بناءً على المخاطر، بالإضافة إلى المشورة والرؤية الثاقبة والآراء المستنيرة لتدعيم قدرة المجموعة على تحديد قيم مؤسستنا وحمايتها والحفاظ عليها، ومساعدة الإدارة التنفيذية للمجموعة على تحقيق أهدافها.

بالإضافة إلى QNB قطر، تشمل مهام وظيفة التدقيق الداخلي للمجموعة الفروع الدولية والشركات التابعة في جميع الولايات القضائية التي يتواجد فيها QNB. وتماشياً مع اللوائح ذات الصلة واتفاقيات الرقابة الإدارية، تقوم أيضاً بتقديم الدعم للشركات التابعة والزبيلة للمجموعة.

قيم التدقيق الداخلي في QNB



”لا يتدخل أي عضو في المؤسسة في وظيفة التدقيق الداخلي العالمي، بما في ذلك المسائل المتعلقة باختيار الجهات التي تخضع للتدقيق أو نطاق التدقيق وإجراءاته ووتيرته وتوقيته، أو محتوى تقارير التدقيق الداخلي.“

إن خبرة وظيفة التدقيق وتطورها المهني المستمر يوفران لنا الكفاءات المطلوبة لمواجهة التعقيدات والتحديات المتزايدة المرتبطة بالقطاع المصرفي ومواكبة تأثير التطورات الناشئة، بما في ذلك الرقمنة وزيادة استخدام التكنولوجيا في القطاع المالي. ومن الأهمية بمكان أن يتمتع فريق التدقيق بالمستوى اللازم من الفهم والمعرفة للعمل كطرف مكافئ لوحدات الأعمال المعنية عبر المجموعة. وتلتزم مجموعة QNB بالمعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وتوصيات لجنة بازل وغيرها من المعايير الرائدة. بموجب هذه المعايير، يجب إجراء تقييم خارجي للجودة مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من قبل جهة تقييم مؤهلة ومستقلة. وبالنسبة لـ QNB، تم تقديم هذا التأكيد في عام 2023 وقد أكد التزام QNB بمعايير ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمعهد المدققين الداخليين.

تم إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي للمجموعة من قبل مجلس الإدارة لتوفير تأكيد موضوعي حول مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية التي تنفذها الإدارة. ويُعد هذا الأمر عنصراً حاسماً لمساعدة مجلس الإدارة على حماية أصول المجموعة وسمعتها واستدامتها. تُعتبر استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي عن مسؤوليات الإشراف الإداري اليومي أمراً بالغ الأهمية في صون قدرتنا على تقديم عمليات تدقيق موضوعية من خلال المحافظة على موقف مستقل وموضوعي. ولا يتدخل أي عضو في المؤسسة في وظيفة التدقيق الداخلي العالمي، بما في ذلك المسائل المتعلقة باختيار الجهات التي تخضع للتدقيق أو نطاق التدقيق وإجراءاته ووتيرته وتوقيته، أو محتوى تقارير التدقيق الداخلي.

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي للمجموعة بتزويد أصحاب المصلحة بمزيج من التأكيدات والخدمات الاستشارية، كما تقوم بمراجعة أنظمتنا وعملياتنا، وتقديم رؤية ثاقبة وآراء مستنيرة لدعم عمليات ومبادرات التحسين المستمر. ولدى وظيفة التدقيق الداخلي وصول كامل وغير مقيد إلى جميع سجلات المجموعة ووثائقها وأنظمتها وممتلكاتها وموظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. تتجلى فلسفة التدقيق الداخلي الخاصة بالبنك في التعاون مع وحدات الأعمال، والتأثير عليها واختبارها بموضوعية لتحقيق أفضل النتائج للمجموعة وأصحاب المصلحة عبر مناطق تواجدها.

تقوم مجموعة QNB، من خلال نموذج الخطوط الثلاثة الفعال، بتحديد ومعالجة المخاطر المحتملة بشكل مستمر. ويُعتبر التحسين المستمر في صميم هويتنا وينعكس في نهجنا الخاص بالعمل المعتمد. وهذا يضمن الإدارة الفعالة للمخاطر في كافة مراحل دورة الأعمال.

أجندة التدقيق الداخلي في QNB



- منهجية لجنة بازل الخاصة بخطوط الدفاع الثلاثة.
- المخاطر المصرفية الرئيسية والمخاطر الناشئة وإطار الرقابة الداخلية وهيكلة التأكيد.
- نتائج التدقيق الشائعة والمتكررة التي تغطي الوظائف والعمليات الرئيسية ذات الصلة.
- المخاطر والضوابط الرئيسية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأمن.

تحسين قدرات وظيفة التدقيق الداخلي

في عام 2025، أكملنا مراجعتنا الشاملة لعمليات ومنهجيات ودليل التدقيق لضمان التوافق الكامل مع معايير معهد المدققين الداخليين الجديدة وأطلقنا دليل التدقيق الداخلي الجديد في سبتمبر 2025. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال الالتزام بأفضل الممارسات وأطر الحوكمة الصادرة حديثاً. كما تضمنت هذه المراجعة تبسيط الهيكل التنظيمي للدائرة للسماح لفريق التدقيق بالتركيز بفعالية على أنشطة التدقيق الأساسية.

لقد قمنا أيضاً بتطوير لوحة تحكم داخلية للتدقيق توفر معلومات دقيقة وذات صلة لتتبع قضايا التدقيق بمرور الوقت، ومراقبة الإجراءات المتخذة بشأنها، ومتابعة سير خطة التدقيق.

تُعد المهارات المتطورة المطلوبة للمدققين الداخليين أمراً بالغ الأهمية لوظيفة التدقيق الداخلي، ولذلك وفرنا لمدققينا الداخليين برامج تدريبية متنوعة خلال العام لمواكبة أحدث التوجهات في مجال التدقيق الداخلي والقطاع المصرفي.

على المستوى الدولي، تم أيضاً ترقية قدرات التدقيق الداخلي لكياناتنا الخارجية من خلال توظيف مدققين إضافيين ذوي خبرة. وقد زاد هذا الأمر من عمق التغطية في عمليات التدقيق، بما يضمن تغطية المجالات الحرجة. وساعدت الخبرة المحلية في تصميم عملية تدقيق تناسب الخصائص الإقليمية، مما أدى إلى التوصل لتأكيدات وتوصيات متينة.

تقديم تأكيد لأصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات التنظيمية

يقود دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة، الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق واللائحة التابعة لمجلس إدارة المجموعة، مما يضمن استقلالية وظيفة التدقيق. ويتم تعيين رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة من قبل لجنة التدقيق واللائحة التابعة لمجلس الإدارة. كما تضطلع اللجنة بمسؤولية مراقبة ومراجعة ومتابعة وتقييم الأداء وتحديد مكافآت رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة ودائرة التدقيق الداخلي. وتتمثل مهام دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة في تقديم ما يلي:

- تأكيد مستقل لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق واللائحة التابعة للمجلس بشأن فعالية منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة للمجموعة.
- المشورة للإدارة بشأن أفضل الممارسات والجوانب التي يجب تطويرها.
- تأكيد للسلطات التنظيمية الرئيسية في الولايات القضائية التي تتواجد فيها المجموعة.

الهدف العام من ذلك هو تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس الإدارة والجهات التنظيمية المحلية والأجنبية والإدارة التنفيذية من خلال تنفيذ مهام التدقيق الداخلي بموضوعية ودقة وانضباط متواصل، وذلك مدعوم بعملية مستمرة لقياس الأداء وتحسينه.

تعزيز الشفافية وثقافة الوعي بالمخاطر

بغية تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر والشفافية عبر المجموعة، قام QNB بتوسيع برنامجه الخاص بالتوعية بالمخاطر والضوابط الرئيسية لموظفي التدقيق عبر مختلف الوظائف والمواقع الدولية. واشتمل البرنامج على تقييم لمدى استيعاب المواد التي تمت تغطيتها، وهي كما يلي:

- المسؤولين الجماعية والفردية فيما يتعلق ببيئة الرقابة وإدارة المخاطر.

التدقيق الداخلي (تمة)

علاوة على ذلك، بدأنا باستكشاف الإمكانيات التحويلية التي يمكن أن يجلبها الذكاء الاصطناعي لعملياتنا المرتبطة بالتدقيق. وكجزء من هذه المبادرة، بدأ فريق التدقيق الداخلي لدينا بدمج أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل Microsoft 365 Copilot، في سير عملية التدقيق، بهدف تعزيز التميز التشغيلي. ويعكس هذا النهج التزامنا بالاستفادة من التقنيات المبتكرة لتعزيز جودة وموثوقية عمليات التدقيق بشكل مستمر.

خطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر

تم تطوير خطة التدقيق السنوية باستخدام أفضل الممارسات لتقييم المخاطر في أعمال وأنشطة المجموعة. يتم استكمال إدارة المخاطر الرئيسية بتركيز إضافي على المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وفقاً لاتفاقية بازل 3، فضلاً عن المجالات التي تهم الإدارة والمخاطر الناشئة، بما يتماشى مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة.

تتم مراجعة خطة التدقيق السنوية ويتم تعديلها باستمرار على مدار العام لمعالجة التغييرات في أنشطة الأعمال والعمليات والأنظمة والضوابط الخاصة بالمجموعة بشكل استباقي. وهذا يضمن استجابة الخطة لأي تحولات في ملف المجموعة لتقبل المخاطر.

بناءً على خطة التدقيق السنوية، تجري دائرة التدقيق المستقلة الخاصة بنا العديد من عمليات التدقيق الشاملة القائمة على المخاطر سنوياً والتي تتضمن مراجعة السياسات والإجراءات ذات الصلة عبر أعمال وأنشطة البنك. يتم تدقيق جميع عمليات وأنظمة إدارة المخاطر ضمن إطارنا لإدارة المخاطر المؤسسية بانتظام. وهذا يضمن تغطية جميع العمليات بشكل دوري، بما يتماشى مع التزامنا بالحفاظ على ممارسات قوية لإدارة المخاطر.

تقوم لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة، نيابة عن مجلس الإدارة، بتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لدينا بشكل منتظم بناءً على عمليات التدقيق والتقييم التي تقوم بها دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة ودائرة الانضباط والمتابعة للمجموعة بالإضافة إلى المراجعات الدورية التي يجريها المدققون الخارجيون. يتم إخطار مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي بقضايا الرقابة التي تستلزم اهتمامه.

وكان ذلك مدعوماً بتضمين عمليات جديدة لتعزيز تبادل أفضل الممارسات ومشاركة المعرفة حول القضايا الإقليمية والمخاطر الناشئة والبيئات التنظيمية المحلية. وقد ساعد ذلك في توحيد إجراءات التدقيق لدينا بشكل أكبر، وضمان التزام المدققين الداخليين في الخارج بالسياسات والمنهجيات وهياكل إعداد التقارير الموحدة. وعزز هذا الأمر إجراء المقارنات الأكثر دقة وتحسين الجودة الشاملة للتدقيق عبر المجموعة. وبشكل عام، أتاح ذلك لـ QNB الحفاظ على أنظمة حوكمة قوية، وتحسين فعالية الرقابة، ودعم النمو الاستراتيجي للكيانات الخارجية بشكل أفضل.

وفقاً للركيزة الاستراتيجية للمجموعة المتمثلة في الاستفادة من الابتكار والتقنيات الجديدة، قمنا بأتمتة عملية متابعة نتائج التدقيق المبلغ عنها من خلال نظام التدقيق الخاص بنا. وقد عززت أتمتة عملية المتابعة ولوحات المعلومات ذات الصلة الإشراف من خلال توفير رؤية في الوقت الفعلي لحالة القضايا المفتوحة ودعم الامتثال للسياسات التنظيمية والداخلية. وهذا يعزز قدرتنا على تتبع إجراءات الإدارة بشكل فعال، مما يقلل من مخاطر بقاء القضايا غير المحلولة لفترة طويلة.

”لقد قمنا بتعزيز كفاءة ودقة تتبع إجراءات الإدارة لمعالجة توصيات التدقيق، وضمان الحل في الوقت المناسب.“

مبادئ التدقيق الداخلي في QNB

التطوير المهني المستمر

يعمل أعضاء فريق التدقيق الداخلي في QNB على تحسين خبراتهم ومعارفهم ومهاراتهم بشكل دوري من خلال التثقيف المهني المستمر.

برنامج ضمان الجودة والتحسين

لدى وظيفة التدقيق الداخلي في QNB برنامج راسخ لضمان الجودة والتحسين يغطي كافة جوانب التدقيق الداخلي.

إدارة الموارد

يحظى فريق التدقيق الداخلي في QNB بموارد كافية تتمتع بالمهارات المناسبة لتنفيذ خطة التدقيق المعتمدة.

إدارة المخاطر وتحسين العمليات

تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في QNB في إدارة المخاطر وتحسين الضوابط الداخلية.



قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

ندرك أهمية الإفصاحات المتعلقة بجوانب الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وجودة البيانات التي تدعمها. في عام 2025، يستمر تضمين المزيد من المخاطر المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة والمعايير الأخلاقية ضمن مراجعات التدقيق الداخلي لدينا في تقديم فوائدها الاستراتيجية كبيرة. يتضمن ذلك تقييم كيفية تأثير المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية على الاستقرار المالي أو مخاطر السمعة. بالإضافة إلى ذلك، يساعدنا تضمين المخاطر المرتبطة بقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن عمليات التدقيق الأساسية لدينا على البقاء استباقيين في تلبية المتطلبات التنظيمية والسوقية المتطورة المتعلقة بالممارسات المستدامة. تساعد مراجعات التدقيق الداخلي في تحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تحسين، مما يساعد في التخفيف من هذه المخاطر في وقت مبكر.

التركيز على أنشطتنا المستقبلية للتدقيق الداخلي

في عام 2026، نهدف إلى مواكبة بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية سريعة التغير من خلال الاستمرار في التركيز على برامج التغييرات التنظيمية، مثل إصلاحات بازل 3، والمتطلبات الاحترازية الأخرى، مثل كفاية رأس المال وتقييم المخاطر، ومكافحة الجرائم المالية، وإدارة مخاطر الاحتيال والأمن السيبراني والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتقدم التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتقنية بلوك تشين وغيرها من ابتكارات التكنولوجيا المالية. سيساعدنا ذلك على التنبؤ بالمخاطر الجديدة وتقديم المشورة والمساعدة في تسريع التغيير الإيجابي.

وسنواصل الاستثمار في تطوير قدراتنا في مجال التدقيق الرقمي بما يتماشى مع استراتيجية البنك وتطلعاته الرقمية. ويشمل ذلك التركيز على الحوكمة والتنظيم والأمن السيبراني. وسيظل التدقيق المبني على البيانات موضوعاً استراتيجياً في العام المقبل، حيث سنقوم بدمج البيانات والذكاء الاصطناعي بشكل أكبر في ثقافة عمليات التدقيق الخاصة بنا لتحقيق قيمة وتغطية أفضل لأصحاب المصلحة.

”نضطلع بدورنا في جعل البنك ومجتمعاتنا أكثر أماناً من خلال المراجعة والتدقيق المستمرين للأنظمة المعمول بها في البنك والعمليات ذات الصلة التي يتم تنفيذها لمكافحة الجرائم المالية.“

يتم إعداد تقارير التدقيق التي تتضمن القضايا وخطط عمل الإدارة والتواريخ المستهدفة للتنفيذ بانتظام للإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والانشباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إصدار تقرير ربع سنوي يلخص الأنشطة والنتائج ويتم مناقشته مع لجنة التدقيق والانشباط التابعة لمجلس إدارة المجموعة ومجلس الإدارة.

الاضطلاع بدورنا في مكافحة الجرائم المالية

لا تزال الجرائم المالية تشكل مخاطر نظامية كبيرة على المؤسسات المالية. نضطلع بدورنا في جعل البنك ومجتمعاتنا أكثر أماناً من خلال المراجعة والتدقيق المستمرين للأنظمة المعمول بها في البنك والعمليات ذات الصلة التي يتم تنفيذها لمكافحة الجرائم المالية. وهذا يشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والالتزام ببرامج العقوبات، وإدارة مخاطر الاحتيال، ومحاربة التهريب الضريبي، ومكافحة الرشوة والفساد، وغيرها من القوانين واللوائح ذات الصلة المعمول بها. وتغطي هذه المراجعات كافة شبكة QNB.

في عام 2025، واصلنا تحسين التنسيق مع وظائف التدقيق الدولية التابعة لنا بالالتزام مع عملياتنا المرتبطة بتدقيق الجرائم المالية. ويشمل ذلك زيادة تبادل المعرفة فيما يتعلق بمخاطر الجرائم المالية ودعم خطوط الدفاع الأخرى في منع غسل الأموال والاحتيال والرشوة والفساد والجرائم المالية الأخرى عبر عملياتنا العالمية. إلى جانب ذلك، تُجري عمليات تدقيق داخلية منتظمة لضمان الامتثال لمعاييرنا الأخلاقية وسياساتنا وأطرنا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسياسة العقوبات، وسياسة اعرف عميلك، وسياسة الأشخاص المعرضين سياسياً، وسياسة التحكم في مخاطر الاحتيال وإدارتها، بالإضافة إلى مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك لدينا. قيمت المراجعات فعالية تصميم وتشغيل الضوابط الرئيسية، وسلامة البيانات، وإطار الحوكمة، وعملية تصعيد المخاطر، مع تقييم مدى توافقها مع القوانين واللوائح والمعايير الداخلية وأفضل الممارسات الدولية المعمول بها. تم إبلاغ الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والانشباط التابعة لمجلس الإدارة بالنتائج والتوصيات، مع متابعة دورية لضمان معالجة أوجه القصور في الوقت المناسب. وقد عززت هذه المراجعات التزام البنك بالحفاظ على بيئة رقابية متينة، وحماية سمعته، ودعم الامتثال التنظيمي.

نجري باستمرار عمليات تدقيق الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، مسترشدين بخطة تدقيق قائمة على المخاطر يجريها مدققون داخليون متخصصون وذوو خبرة وفقاً للمعايير واللوائح وأفضل الممارسات ذات الصلة.

الالتزامات غير المصرفية

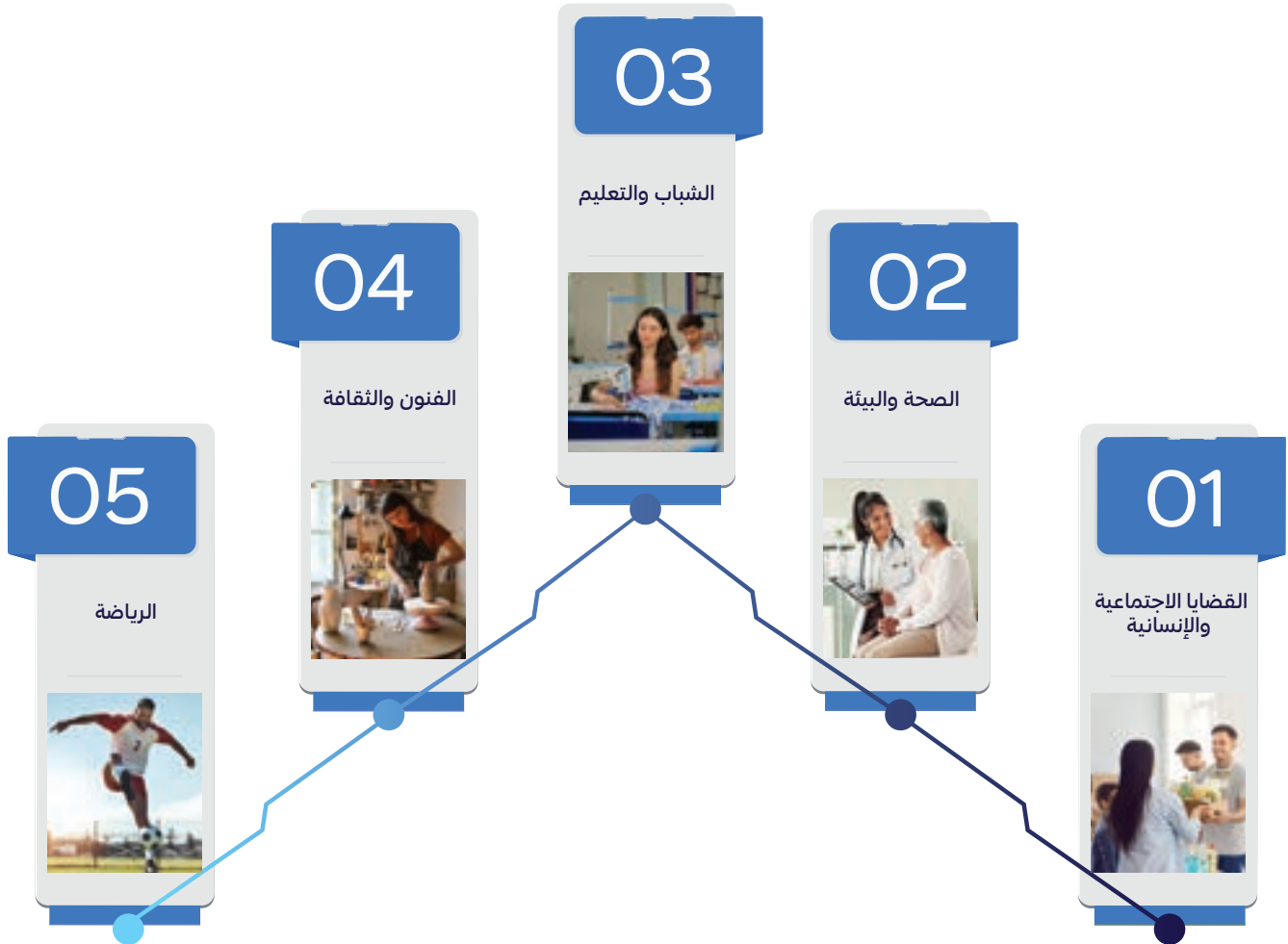
5





الالتزامات غير المصرفية - المسؤولية الاجتماعية

إن التزاماتنا في مجال المسؤولية الاجتماعية تُمكننا من إحداث تأثير إيجابي طويل الأمد لعشرات الآلاف من الأشخاص في كل مجتمع نعمل فيه.



بتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تعزيز التنمية البشرية وتزويد القوى العاملة الوطنية بالمهارات والخبرات اللازمة للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ونفخر بتطوير برامج تدريبية متخصصة ومبادرات للمنح الدراسية ومسارات لتطوير القيادات، مصممة لتمكين الشباب القطري وإعدادهم لأدوار قيادية مستقبلية في البنك وخارجه. يحظى موظفونا القطريون بتمثيل قوي على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية العليا، حيث تزيد نسبة المواطنين القطريين في إدارات الفروع عن 94% وتتجاوز نسبة الموظفين في قطر 43%.

يتطوع عدد متزايد من موظفينا كل عام لدعم مجموعة واسعة من المشاريع المجتمعية في كل مكان يتواجد فيه البنك. وبفضل الوقت الذي يخصصونه والخبرة التي يقدمونها، فإنهم يساعدون عشرات المبادرات من جمع التبرعات البسيطة وحملات النظافة إلى جلسات التدريب والتثقيف حول أساسيات الإدارة المالية وإدارة الأموال. نقدم أيضاً اتفاقيات الرعاية وفرص جمع التبرعات التي تساعد على دعم نجاح العديد من المبادرات المهمة، مثل تحسين الرعاية الصحية والتنوع والشمول والاستدامة والتكنولوجيا والشمول المالي وتبادل المعرفة.

في QNB، نؤمن بأن العمل المصرفي لا يقتصر فقط على تقديم الخدمات المالية. فدورنا كمؤسسة مالية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا يحتم علينا تولي المسؤولية وبيمننا الفرصة للمساهمة في بناء مجتمع أكثر إنصافاً واستدامة وازدهاراً. ولذلك، تُعد المسؤولية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من هويتنا، فهي وسيلة لخلق قيمة طويلة الأجل، وتمكين الأفراد والمجتمعات، والمساعدة في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

تمكين موظفينا من الازدهار والمساهمة في خدمة المجتمع

موظفونا هم الركيزة الأساسية لنجاحنا. وتحفيز وإشراك الموظفين ذوي المهارات العالية يساعد البنك، ويعود بالفائدة أيضاً على المجتمع والاقتصاد بشكل عام. ونقدم رواتب تنافسية، ووظائف مُرضية، وتطوير شخصي ومهني خاص لأكثر من 31,500 موظف عبر مجموعة QNB. ونحن ملتزمون بجذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها، حيث يعمل لدى المجموعة موظفون من أكثر من 73 جنسية في 28 دولة، مما يشكل قوة عاملة متنوعة وذات مهارات عالية.

في قطر، تظل رعاية المواهب المحلية وقيادة جهود القطاع المصرفي لتوظيف المواطنين القطريين من أولوياتنا، مما يعكس التزام البنك

الصحة والبيئة

تعكس المجتمعات المزدهرة رفاهية الناس وبيئتهم. ولهذا السبب، نعتقد أن تعزيز الرعاية الصحية والسلوكيات الصحية وحماية البيئة أمر حيوي ضمن أنشطتنا للمسؤولية الاجتماعية.

ساهم موظفو البنك مرة أخرى في حملات التبرع بالدم المختلفة عبر شبكة فروعنا. تُعد حملة التبرع بالدم إحدى أنشطة المسؤولية المجتمعية العديدة التي ينظمها QNB في مجال الصحة، والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي ودعم مبادرات الرعاية الصحية الأوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، قام QNB تونس بتنظيم اليوم الثالث للتبرع بالدم، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية مع وزارة الصحة لتمويل معدات طبية حيوية للمستشفيات العامة.

قمنا بتوسيع نطاق مبادراتنا الصحية من خلال سلسلة من الحملات الهامة. ففي اليوم العالمي للكلى، زار فريق المسؤولية الاجتماعية التابع لنا مركز الكلبي لرفع مستوى الوعي ودعم المرضى. كما دعمنا حملات مكافحة السرطان العالمية، بما في ذلك "السباق من أجل الحياة" الأول من نوعه في قطر، والذي جمع بين الأنشطة المجتمعية وحفل إضاءة الشموع تخليداً لذكرى الضحايا وتأكيداً على الصمود. بالإضافة إلى ذلك، وبالتزامن مع حملة العودة إلى المدارس وحملة أكواب القهوة، نظمنا ورش عمل لتوعية الطلاب حول الوقاية من السرطان وأنماط الحياة الصحية، وقدمنا أيضاً فحوصات طبية مجانية للمشاركين.

وفي سياق متصل، كنا الراعي الذهبي لمؤتمر الطب التكميلي في الحضارة الإسلامية. وقد هدف هذا المؤتمر، الذي نظمته جامعة قطر، إلى تعزيز الحوار واستكشاف طرق دمج الطب التقليدي والحديث في سياق التراث الإسلامي، حيث جمع نخبة من العلماء والممارسين الصحيين وصناع القرار.

وظلت حماية البيئة جزءاً أساسياً من أولوياتنا. فبعد النجاح الذي حققته الدورات السابقة، جددنا شراكتنا مع مركز "إرثنا - مركز لمستقبل مستدام" ومؤسسة عبدالله بن حمد العطية الدولية للطاقة والتنمية المستدامة للمشاركة في حوار قطر الوطني حول تغير المناخ 2025. وتماشياً مع أهداف الاستدامة المحددة في رؤية قطر الوطنية 2030، لعب حوار قطر الوطني حول تغير المناخ هذا العام دوراً حاسماً في تشكيل استجابة الدولة لتغير المناخ من خلال تحديد وتشكيل التدابير والإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار التغير المناخي. وعقد خبراء دوليون ومحليون مناقشات مثرية على مدى يومين بهدف وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية. كما استعرض الحدث التجارب والممارسات الناجحة في هذا المجال من دولة قطر وحول العالم.

إدراكاً لأهمية توعية الأجيال الشابة وإشراكها في مواجهة التحديات المناخية الراهنة، قام QNB بتنظيم ورعاية سلسلة من المبادرات الهادفة. وقد تم إشراك الأطفال من خلال إقامة ورش عمل بمناسبة يوم الأرض، وحملة فنية بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، وبرنامج رواد الطبيعة للشباب في تركيا، والذي شمل أكثر من 24,000 طالب منذ انطلاقه. وفي تونس، ركزت مبادراتنا المعروفة باسم "التعهد الأزرق" على الحفاظ على البيئة البحرية.

ترتكز أنشطة البنك المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية على قدرتنا على تعزيز الفرص للأفراد والشركات والمجتمعات من أجل تمكينهم من رفع مستويات المعيشة وتقوية النسيج الاجتماعي للأمة. نركز على خمسة مواضيع عامة لها التأثير الأكبر على مبادراتنا الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي: القضايا الاجتماعية والإنسانية، والصحة والبيئة، والشباب والتعليم، والفنون والثقافة، والرياضة.

القضايا الاجتماعية والإنسانية

يُعد العمل الاجتماعي والإنساني عنصراً أساسياً في مشاركتنا الواسعة في مجال المسؤولية الاجتماعية، فالمجتمعات والشركات والأفراد هم المستفيدون المباشرين من التزامنا ببناء مجتمع أفضل.

في عام 2025، واصل QNB دعم الفئات المستضعفة وتعزيز الشمول في مجتمعاتنا. تعاوننا مع الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية لتحسين رفاهية المتقاعدين، ومع مركز رعاية الأيتام (دريمة) لخلق فرص للأيتام للاندماج في المجتمع. كما احتفلت فرق المسؤولية الاجتماعية بليلة القرنفوعه مع أطفال من الجمعية القطرية للتوحد ومركز النور للمكفوفين، لنشر البهجة وتعزيز التراث الثقافي. وقمنا أيضاً بتوزيع كسوة العيد من خلال الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، واستضافنا إفطاراً رمضانياً خاصاً مع مؤسسة حمد الطبية لكبار القدر من أجل تعزيز التضامن والاحترام بين الأجيال.

في إطار مواصلة الدعم الذي قدمناه في السنوات السابقة، كنا هذا العام الراعي الرسمي لمؤتمر ومعرض قطر للمسؤولية الاجتماعية 2025 في إطار طموحنا لتشجيع مختلف الجماهير في جميع أنحاء المجتمع على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية. وتم تنظيم الحدث الذي استمر ثلاثة أيام من قبل شركة آي إف بي قطر و"مبادرة للتأثير الاجتماعي"، بالتعاون مع جامعة قطر، حيث جمع المتحدثين الرئيسيين واستضاف ورش عمل لتوفير منصة شاملة للخبراء والمهنيين المحليين والدوليين في هذا المجال لمناقشة الطرق التي يمكن للمؤسسات من خلالها توظيف الابتكار الرقمي كوسيلة لتعزيز الأهداف الاجتماعية والبيئية في عملها. وقد حصل QNB على جائزة أفضل مبادرة للمسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي، تقديراً لريادته في هذا المجال.

ونظراً لالتزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في تركيا، نواصل التعاون مع المبادرات الوطنية والدولية لتعزيز المساهمة والمشاركة الاقتصادية للمرأة. ويلتزم QNB تركيا أيضاً بعضوية نادي 30%، الذي يهدف إلى تحسين المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، خاصة من خلال زيادة مشاركة النساء في مجلس الإدارة.

الالتزامات غير المصرفية - المسؤولية الاجتماعية (تتمة)

الشباب والتعليم

إن رعاية اقتصاد ومجتمع قائمين على المعرفة هي مبادرة مبنية على أساس متين من التعليم الشامل والوعي المالي. ونحن نركز على تحسين قابلية التوظيف والمهارات المالية اللازمة لمساعدة مجتمعاتنا على الازدهار وتمكين الجيل القادم من القادة في منطقتنا. كما نهدف إلى تثقيف الجيل القادم حول أهمية القيم المالية مثل الادخار والاستثمار وإدارة الأموال والإنفاق والمشاركة.

نظم فريق المسؤولية الاجتماعية التابع لنا جلسات تفاعلية للتثقيف المالي في المخيمات الصيفية، بما في ذلك مخيمات جمعية الهلال الأحمر القطري ومخيمات نينجا، بالإضافة إلى المخيم الصيفي للفنون المالية المستدامة في كيدزانيا، والذي تضمن أنشطة مبتكرة مثل شجرة اتخاذ القرارات المالية، وبرنامج "احلم ووفر"، و"تطور النقود".

على المستوى الجامعي، قام QNB برعاية فعاليات متعددة منها TEDx جامعة قطر، وأسبوع الذكاء الاصطناعي، ومنتدى الإبداع والابتكار، لتشجيع الطلاب على استكشاف آفاق التكنولوجيا وريادة الأعمال. كما واصلنا رعاية منتدى جامعة قطر السنوي للبحث العلمي ودعمنا معرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة بالتعاون مع مؤسسة التعليم فوق الجميع بمناسبة اليوم الدولي للتعليم. ورعينا أيضاً المؤتمر الدولي لريادة الأعمال من أجل الاستدامة والتأثير، ونظمنا جلسات حول القيادة جمعت بين الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB وطلاب جامعة قطر من أجل إلهامهم للعمل في القطاع المصرفي.

في إطار مشروعنا "الأيدي الصغيرة تبرمج" في تركيا، نظمنا كأس سكراتش 2025 بالتعاون مع جمعية هايبنتات. وقد أبرز هذا الحدث كيف تستفيد الأجيال الجديدة من التكنولوجيا للحفاظ على البيئة، ونشر الوعي البيئي، ومعالجة التحديات البيئية. وقام الأطفال الذين تم اختيارهم من بين أكثر من ألف متقدم من 50 مدينة ببرمجة مجموعة واسعة من المشاريع المتعلقة بالاستدامة. يُعد مشروع "الأيدي الصغيرة تبرمج" مبادرة رائدة من QNB تركيا، وقد وفرت بالفعل التدريب ومهارات البرمجة لما يقرب من 50 ألف طفل، أي ما يعادل مئات الآلاف من ساعات التدريب والتعليم.

الفنون والثقافة

تُعتبر تقاليدنا وثقافتنا جزءاً أصيلاً من هويتنا وطموحاتنا. وبشكل هذا الاعتقاد جوهر ارتباطنا الثقافي، الذي يهدف إلى الحفاظ على تقاليدنا وتراثنا في مجتمعاتنا. نحن ملتزمون بدعم التنوع والشمول والتنمية المجتمعية من خلال مبادراتنا الثقافية.

في العام الحالي، رعي QNB بفخر الفعاليات الشتوية في مشيرب قلب الدوحة، مقدماً مجموعة متنوعة من البرامج الثقافية للمقيمين والزوار في الدوحة. وشملت أبرز الفعاليات إنشاء منطقة مشجعين خلال كأس العرب FIFA، التي جمعت بين الاعتزاز الوطني وأجواء الاحتفالات، بالإضافة إلى فعاليات مؤقتة مثل منطقة الحلويات، ومركز الترفيه في سكة الوادي، وحوش مشيرب، حيث قدمت كل منها تجارب غامرة وعروضاً فنية حية في الشوارع وأنشطة مناسبة للعائلات.

كما واصلنا تقديم تجربة السينما في الهواء الطلق من خلال سينما البراحة، التي عرضت أفلاماً يومياً في براحة مشيرب. وقد تم اختيار هذه



حفل العشاء الرسمي لجائزة قطر للمسؤولية الاجتماعية

Qatar CSR 2025 Awards Gala Dinner



أكدنا مجدداً دورنا كداعمين رئيسيين للفعاليات الرياضية الكبرى، حيث واصلنا رعايتنا الرسمية لمهرجان سيف سمو الأمير، ورعاية كأس توبوتا جي آر باريس، وشراكتنا الذهبية في بطولة آسيا وأوقيانوسيا لقوارب الأوبتمست بسطنة عمان. وقد جمعت هذه البطولة الأخيرة، المتوافقة مع رؤية عمان 2040، 180 بحاراً شاباً من 19 دولة، مما ساهم في تنمية جيل المستقبل من الأبطال.

ومن أبرز إنجازاتنا رعاية QNB لأول سباق نصف ماراثون عالمي "One Run for All"، والذي أقيم في وقت واحد في أكثر من 16 دولة في يوم 24 مايو. واستضافت وزارة الرياضة هذا الحدث في الدوحة، برعاية حصريّة من QNB، وشمل السباق فئات لجميع الأعمار والقدرات، من سباقات الأطفال والعائلات إلى مسافات تنافسية تبلغ 1 كم و5 كم و10 كم و21 كم. وقد وحد هذا الحدث المجتمعات في جميع أنحاء العالم، ليصبح سباق "QNB One Run for All" أكبر سباق نصف ماراثون عالمي.

كما رعينا بطولة الأمم المتحدة لكرة القدم في جنيف، لتعزيز الرياضة كوسيلة لدعم السلام وحقوق الإنسان والتنمية. وفي قطر، كنا الراعي الرئيسي لبرنامج "مجلس QNB" خلال كأس العرب FIFA 2025، وهو برنامج حوارى رائد جمع نخبة من المحللين والمعلقين من جميع أنحاء العالم العربي.

وأخيراً، عززنا روابطنا مع المجتمع من خلال بطولة QNB الرمضانية لكرة القدم، والتي شارك فيها صحفيون من مختلف وسائل الإعلام في قطر، ومن خلال مشاركتنا في بطولة مصرف قطر المركزي لكرة القدم، التي جمعت البنوك وشركات التأمين بروح من الود والتنافس.

الأفلام بعناية من قبل مؤسسة الدوحة للأفلام، مما أتاح للجميع الاستمتاع بالفنون في أجواء مفتوحة وجماعية. أما حفل البراحة الموسيقي، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع أوركسترا قطر الفلهارمونية، فقد جمع بين العروض الأوركستراية الحية والأمسيات التي ركزت على مواضيع محددة، مثل التراث الخليجي والأنيمي والرسوم المتحركة، ليخلق لحظات من البهجة والموسيقى الراقية والأطعمة المتميزة.

وقد تعززت هذه الجهود بفضل دعمنا للرموز الثقافية في الأيام الوطنية والفعاليات المستمرة التي تركز على التراث، والتي تحتفي بهوية قطر ومكانتها كملتقى للتقاليد والحداثة.

الرياضة

تعمل الرياضة على سد الفجوة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. ونحن فخورون بدعم الأحداث الرياضية المحلية والدولية وتعزيز الصحة الإيجابية والرفاهية العقلية التي توفرها الرياضة. كما يدعم تركيزنا على هذا المجال رؤية قطر لتصبح مركزاً عالمياً للرياضة.

بالتعاون مع نادي باريس سان جيرمان، نظمنا العديد من الفعاليات في الدوحة. وشملت أبرز هذه الفعاليات جلسة للالتقاء بلاعبى باريس سان جيرمان في أكاديمية النادي، مما أتاح للأطفال فرصة التدريب إلى جانب لاعبيهم المفضلين والتعرف على أهمية العمل الجماعي وتطوير المهارات واتباع نمط حياة صحي. وخلال اليوم الرياضي لدولة قطر، استضاف QNB وباريس سان جيرمان فعالية مجتمعية مميزة في مشيرب قلب الدوحة، تضمنت ألعاباً تفاعلية وملعباً مصغراً مبتكراً للجولف توجد به تسع حفر، والذي استقطب مشاركين من جميع الأعمار. كما شارك QNB باريس في كأس شركاء باريس سان جيرمان، مؤكداً بذلك حضور علامتنا التجارية على المستوى الدولي.

البيانات المالية 6





بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



إيست ويونغ (فرع قطر)
ص.ب. 164
مبنى رقم 36 - الطابق 5
شارع عبد الله بن ثاني
حي النخلة للتصميم 1
مرفوق قلب المدينة
الدوحة - دولة قطر

هاتف: +974 4457 4111
فاكس: +974 4441 4640
doha@qa.ey.com
https://www.ey.com

مراجعة من وزارة التجارة والصناعة: مكتب المحاسبة الدولية (الرقم رقم 4)
مراجعة من هيئة قطر للأسواق المالية: المدققون الخارجيون (الرقم رقم 1120154)

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards)

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسئولياتنا بموجب تلك المعايير في فترة مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة، ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية للشركات المساهمة العامة (ربما في تلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IEBSA Code) فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتبني مسؤوليةنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للشركات المساهمة العامة وفقاً للمتطلبات المهنية في دولة قطر. وقد وفينا مسؤوليةنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، في تقريرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما أننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور - وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فترة مسؤوليات مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

أمور التدقيق الهامة - تنمة

خطوات التدقيق المتبعة في معالجة أمور التدقيق الهامة	أمور التدقيق الهامة
	انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء
<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المعتمدة بناءً على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وفهمنا للأعمال والممارسات المتبعة في القطاع المصرفي. دراسة وتقييم وفحص الضوابط ذات الصلة بإنشاء عقود الائتمان ومراقبتها وتسويتها، والضوابط المتعلقة باحساب مخصصات انخفاض القيمة. الاستعانة بخبير داخلي ضمن فريق عملنا لتقييم مدى معقولية منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك معايير المخاطر النموذجية واختبار الافتراضات / الأحكام الهامة المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان، والزيادة الهامة في مخاطر الائتمان، وتعريف عدم الانتظام في السداد، واحتمالية عدم الانتظام، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومعدلات الاسترداد، بما في ذلك أي تأثير لعدم اليقين الاقتصادي. تقييم اكتمال البيانات المستخدمة كمدخلات في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والتدفق الحسابية من خلال عمليات النمذجة. فيما يتعلق بعينة مختارة من التعرضات، تنفيذ إجراءات لتقييم: <ul style="list-style-type: none"> مدى صحة التعرض عند عدم الانتظام وملاءمة احتمالية عدم الانتظام، والخسارة بافتراض عدم الانتظام في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ تحديد التعرضات ذات الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب ومدى ملاءمة تصنيفها المرحلي من قبل المجموعة؛ وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. 	<p>في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ رصيد إجمالي القروض والسلف للمجموعة مبلغ ١.٠٣٧ مليار ريال قطري (٢٠٢٤: ٩٢٦ مليار ريال قطري) ورصيد مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٣٧.٧ مليار ريال قطري (٢٠٢٤: ٣٣.٧ مليار ريال قطري)، تتضمن خسائر ائتمانية متوقعة بمبلغ ١٠.٣ مليار ريال قطري مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلتين ١ و ٢ (٢٠٢٤: ٧.٤ مليار ريال قطري) وبمبلغ ٢٧.٣ مليار ريال قطري مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣ (٢٠٢٤: ٢٦.٣ مليار ريال قطري).</p> <p>إن عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة من مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (الأدوات المالية) تتضمن استخدام نماذج معقدة واتخاذ أحكام إدارية هامة تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين حول التقديرات. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى حجم الأرصدة المشار إليها أعلاه، فقد تم اعتبار هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.</p> <p>يعرض الإيضاحين ٤ (ب) و ١٠ للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول السياسات المحاسبية الهامة ومزيداً من التفاصيل حول القروض والسلف والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.</p>

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

أمور التدقيق الهامة - تنمة

أمور التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة في معالجة أمور التدقيق الهامة
انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء - تنمة	<ul style="list-style-type: none"> تقييم مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف التي انخفضت قيمتها بشكل فردي (المرحلة 3) وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. تقييم الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة ومدى تماثلها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

المعلومات الأخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة (التقرير السنوي)، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدى أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards)، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تتوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنها ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs) سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطي أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقى بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو إبداء رأي متحفظ إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. تعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير، إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)



تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) - تنمة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة - تنمة

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية لكيانات المجموعة أو وحدات الأعمال داخل المجموعة واستخدامها كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم تنفيذها لأغراض التدقيق على المجموعة، وتبقى نحن فقط مسؤولون عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدنا خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بهانا بفهد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور الأخرى قد يعتقد أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك تقديم الإجراءات المتخذة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المطبقة، عند الضرورة.

ومن خلال الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، نحدد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك فهي أمور التدقيق الهامة، وتقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الإفصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، كما ونؤكد أنه حسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وتعديلاته وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، على وجه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي.

عن إرنست ويونغ

زيداد زباد
سجل مراقب الحسابات رقم ٢٥٨
الدوحة - دولة قطر

التاريخ: ٢٥ يناير ٢٠٢٦



بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

2024	2025	إيضاحات	
الموجودات			
84,535,430	79,489,167	8	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
95,973,695	70,364,806	9	أرصدة لدى بنوك
910,757,751	1,018,078,852	10	قروض وسلف للعملاء
175,322,674	187,005,602	11	إستثمارات مالية
7,861,377	8,560,614	12	إستثمارات في شركات زميلة
7,655,238	8,468,237	13	عقارات ومعدات
2,072,464	1,852,970	14	موجودات غير ملموسة
13,738,001	17,526,175	15	موجودات أخرى
1,297,916,630	1,391,346,423		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
171,203,038	142,424,383	16	أرصدة من بنوك
887,009,612	955,412,337	17	ودائع عملاء
39,648,217	47,105,800	18	سندات دين
33,867,536	57,052,960	19	قروض أخرى
52,403,181	64,634,570	20	مطلوبات أخرى
1,184,131,584	1,266,630,050		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
9,236,429	9,236,429	22	رأس المال
(660,730)	(2,083,635)	22	أسهم خزينة
25,326,037	25,326,037	22	إحتياطي قانوني
13,000,000	15,000,000	22	إحتياطي مخاطر
(1,203,198)	160,502	22	إحتياطي القيمة العادلة
(30,217,047)	(28,865,414)	22	إحتياطي تحويل عملات أجنبية
(1,116,210)	(773,547)	22	إحتياطيات أخرى
78,179,864	85,086,535	22	أرباح مدورة
92,545,145	103,086,907		إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك
20,000,000	20,000,000	24	أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
112,545,145	123,086,907		إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مالكي حقوق ملكية البنك
1,239,901	1,629,466	23	حقوق غير المسيطرين
113,785,046	124,716,373		إجمالي حقوق الملكية
1,297,916,630	1,391,346,423		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 13 يناير 2026 ووقع عليها نيابة عنهم:

عبدالله مبارك آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

علي أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان الدخل الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

2024	2025	إيضاحات	
125,322,712	125,012,382	25	إيرادات الفوائد
(92,503,393)	(89,234,543)	26	مصروفات الفوائد
32,819,319	35,777,839		صافي إيرادات الفوائد
7,963,044	9,537,651	27	إيرادات عمولات ورسوم
(3,398,238)	(4,558,364)		مصروفات عمولات ورسوم
4,564,806	4,979,287		صافي إيرادات عمولات ورسوم
2,815,882	2,385,972	28	صافي أرباح صرف عملات أجنبية
364,709	676,165	29	إيرادات إستثمارات مالية
164,443	293,237		إيرادات تشغيلية أخرى
40,729,159	44,112,500		الإيرادات التشغيلية
(4,896,473)	(5,390,648)	30	تكاليف الموظفين
(831,935)	(992,761)	13	إستهلاكات
(3,503,945)	(4,034,756)	31	مصروفات أخرى
(8,134,654)	(9,343,649)	10	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف للعملاء
(25,200)	24,963		صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومخصصات مستردة من تدني قيمة إستثمارات مالية
(276,149)	(43,143)		صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة أدوات مالية أخرى
(216,167)	(56,269)		إطفاء
(158,633)	(99,800)		مخصصات أخرى
(18,043,156)	(19,936,063)		
619,786	653,236	12	الحصة من نتائج شركات زميلة
23,305,789	24,829,673		أرباح السنة قبل الخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة وضريبة الدخل
(3,539,271)	(2,806,727)		صافي الخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة
19,766,518	22,022,946		أرباح السنة قبل ضريبة الدخل
(2,824,076)	(4,669,170)	32	مصروف ضريبة الدخل
16,942,442	17,353,776		أرباح السنة
			وتعود إلى:
16,716,882	17,000,100		مساهمي البنك
225,560	353,676		حقوق غير المسيطرين
16,942,442	17,353,776		أرباح السنة
1.69	1.74	33	عائد السهم من الأرباح الأساسي والمعدّل (ريال قطري)

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان الدخل الشامل الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

2024	2025	
16,942,442	17,353,776	أرباح السنة
		بنود دخل شامل آخر مصنّف أو قد يعاد تصنيفه لاحقاً إلى بيان الدخل الموحد في فترات لاحقة:
(4,690,796)	(467,371)	فروق تحويل عملات أجنبية من عمليات تشغيل أجنبية
(295,949)	342,411	الحصة من الدخل الشامل الآخر من الإستثمار في شركات زميلة
(362,946)	673,374	الجزء الفعّال من التغيّرات في القيمة العادلة لتحوّطات التدفق النقدي
(181,448)	-	الجزء الفعّال من التغيّرات في القيمة العادلة لصافي الإستثمار في عمليات تشغيل أجنبية
		إستثمارات في أوراق دين مفاصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(71,508)	862,618	- صافي التغيّر في القيمة العادلة
(26,158)	(225,428)	- صافي المحوّل إلى بيان الدخل
		بنود الدخل الشامل الآخر التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد في الفترات اللاحقة:
35,021	57,711	صافي التغيّر في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,472,860	1,827,999	تأثير التضخم عالي الشدة
(2,120,924)	3,071,314	إجمالي بنود الدخل / (الخسائر) من الدخل الشامل الآخر صافي بعد الضريبة
14,821,518	20,425,090	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		ويعود إلى:
14,746,562	20,058,096	مساهمي البنك
74,956	366,994	حقوق غير المسيطرين
14,821,518	20,425,090	إجمالي الدخل الشامل للسنة

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للفوائم المالية الموحّدة جزء متمم لها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

حقوق الملكية العائد الى مالكي حقوق ملكية البنك				
حقوق الملكية العائد الى مساهمي البنك				
إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي مخاطر	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	رأس المال
(1,203,198)	13,000,000	25,326,037	(660,730)	9,236,429
الرصيد في 1 يناير 2025				
إجمالي الدخل الشامل للسنة				
-	-	-	-	-
أرباح السنة				
1,363,700	-	-	-	-
إجمالي بنود الدخل الشامل الآخر				
1,363,700	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة				
-	2,000,000	-	-	-
المحوّل إلى إحتياطي المخاطر				
-	-	-	-	-
المحوّل إلى صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية				
التعاملات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية				
-	-	-	-	-
توزيعات أرباح عن عام 2024 (إيضاح رقم 22)				
-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مرحلية عن عام 2025 (إيضاح رقم 22)				
-	-	-	(1,422,905)	-
إعادة شراء أسهم (إيضاح رقم 22)				
-	-	-	-	-
توزيعات على أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى				
-	-	-	-	-
من رأس المال الإضافي				
-	-	-	-	-
تغيرات أخرى				
-	-	-	(1,422,905)	-
إجمالي التعاملات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية				
160,502	15,000,000	25,326,037	(2,083,635)	9,236,429
الرصيد في 31 ديسمبر 2025				
(587,777)	12,000,000	25,326,037	-	9,236,429
الرصيد في 1 يناير 2024				
إجمالي الدخل الشامل للسنة				
-	-	-	-	-
أرباح السنة				
(615,459)	-	-	-	-
إجمالي بنود الخسائر الشامل الآخر				
(615,459)	-	-	-	-
إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة				
38	-	-	-	-
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية عند الإستبعاد				
-	1,000,000	-	-	-
المحوّل إلى إحتياطي المخاطر				
-	-	-	-	-
المحوّل إلى صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية				
التعاملات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية				
-	-	-	-	-
توزيعات أرباح عن عام 2023 (إيضاح رقم 22)				
-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مرحلية عن عام 2024 (إيضاح رقم 22)				
-	-	-	(660,730)	-
إعادة شراء أسهم (إيضاح رقم 22)				
-	-	-	-	-
توزيعات على أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي				
-	-	-	-	-
تغيرات أخرى				
-	-	-	(660,730)	-
إجمالي التعاملات المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية				
(1,203,198)	13,000,000	25,326,037	(660,730)	9,236,429
الرصيد في 31 ديسمبر 2024				

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

الإجمالي	حقوق غير المسيطرين	حقوق الملكية العائد إلى مالكي حقوق ملكية البنك	أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي	حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك	أرباح مدورة	إحتياطيات أخرى	إحتياطي تحويل عملات أجنبية
113,785,046	1,239,901	112,545,145	20,000,000	92,545,145	78,179,864	(1,116,210)	(30,217,047)
17,353,776	353,676	17,000,100	-	17,000,100	17,000,100	-	-
3,071,314	13,318	3,057,996	-	3,057,996	-	342,663	1,351,633
20,425,090	366,994	20,058,096	-	20,058,096	17,000,100	342,663	1,351,633
-	-	-	-	-	(2,000,000)	-	-
(263,916)	-	(263,916)	-	(263,916)	(263,916)	-	-
(3,391,575)	-	(3,391,575)	-	(3,391,575)	(3,391,575)	-	-
(3,191,380)	-	(3,191,380)	-	(3,191,380)	(3,191,380)	-	-
(1,422,905)	-	(1,422,905)	-	(1,422,905)	-	-	-
(1,150,000)	-	(1,150,000)	-	(1,150,000)	(1,150,000)	-	-
(73,987)	22,571	(96,558)	-	(96,558)	(96,558)	-	-
(9,229,847)	22,571	(9,252,418)	-	(9,252,418)	(7,829,513)	-	-
124,716,373	1,629,466	123,086,907	20,000,000	103,086,907	85,086,535	(773,547)	(28,865,414)
110,207,094	1,108,458	109,098,636	20,000,000	89,098,636	73,102,343	(820,506)	(29,157,890)
16,942,442	225,560	16,716,882	-	16,716,882	16,716,882	-	-
(2,120,924)	(150,604)	(1,970,320)	-	(1,970,320)	-	(295,704)	(1,059,157)
14,821,518	74,956	14,746,562	-	14,746,562	16,716,882	(295,704)	(1,059,157)
-	-	-	-	-	(38)	-	-
-	-	-	-	-	(1,000,000)	-	-
(296,440)	-	(296,440)	-	(296,440)	(296,440)	-	-
(6,003,679)	-	(6,003,679)	-	(6,003,679)	(6,003,679)	-	-
(3,048,021)	-	(3,048,021)	-	(3,048,021)	(3,048,021)	-	-
(660,730)	-	(660,730)	-	(660,730)	-	-	-
(1,150,000)	-	(1,150,000)	-	(1,150,000)	(1,150,000)	-	-
(84,696)	56,487	(141,183)	-	(141,183)	(141,183)	-	-
(10,947,126)	56,487	(11,003,613)	-	(11,003,613)	(10,342,883)	-	-
113,785,046	1,239,901	112,545,145	20,000,000	92,545,145	78,179,864	(1,116,210)	(30,217,047)

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بيان التدفقات النقدية الموحّد
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

2024	2025	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
19,766,518	22,022,946		صافي الأرباح قبل ضريبة الدخل
			التعديلات:
(125,322,712)	(125,012,382)	25	إيرادات الفوائد
92,503,393	89,234,543	26	مصروفات الفوائد
831,935	992,761	13	إستهلاكات
8,134,654	9,343,649	10	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف للعملاء
25,200	(24,963)		صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومخصصات مستردة من تدني قيمة استثمارات مالية
276,149	43,143		صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة أدوات مالية أخرى
262,878	225,163	21	مخصصات أخرى
(99,217)	(142,150)	29	توزيعات أرباح
(10,696)	(5,190)		صافي أرباح بيع عقارات ومعدات
(130,368)	(328,215)	29	صافي أرباح بيع إستثمارات مالية
216,167	56,269		إطفاء موجودات غير ملموسة
(17,760,634)	(502,140)		صافي إطفاء علاوات أو خصومات إستثمارات مالية
(413,611)	(444,407)	12	صافي حصة المجموعة من أرباح إستثمارات في شركات زميلة
3,539,271	2,806,727		صافي الخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة
(18,181,073)	(1,734,246)		
			التغيرات في:
(4,214,107)	5,777,427		أرصدة لدى بنوك
(92,251,738)	(128,444,794)		قروض وسلف للعملاء
(10,525,489)	5,593,220		موجودات أخرى
18,184,235	(24,029,425)		أرصدة من البنوك
72,530,416	70,146,593		ودائع عملاء
10,931,483	9,856,110		مطلوبات أخرى
(23,526,273)	(62,835,115)		النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
120,544,982	121,015,305		فوائد مقبوضة
(92,203,809)	(90,832,155)		فوائد مدفوعة
99,217	142,150		توزيعات أرباح مستلمة
(2,173,821)	(2,628,157)		ضريبة دخل مدفوعة
(133,143)	(93,671)	21	مخصصات أخرى مدفوعة
2,607,153	(35,231,643)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(211,258,433)	(330,232,702)		مشتريات إستثمارات مالية
219,097,499	322,164,373		متحصلات من بيع / إسترداد إستثمارات مالية
206,175	208,829		أرباح من شركات زميلة
(1,478,677)	(1,567,121)	13	مدفوعات لشراء عقارات ومعدات
50,030	12,827		متحصلات من بيع عقارات ومعدات
6,616,594	(9,413,794)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة الإستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(1,150,000)	(1,150,000)		التوزيعات على أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
8,630,395	16,552,758	18	متحصلات من إصدار سندات
(7,567,728)	(9,091,959)	18	تسديد سندات
11,079,454	31,710,410	19	متحصلات من إصدار قروض أخرى
(5,746,872)	(8,827,416)	19	تسديد قروض أخرى
(233,529)	(459,517)		مدفوعات عقود إيجار
(660,730)	(1,422,905)	22	شراء أسهم خزينة
(3,048,021)	(3,191,380)	22	توزيعات أرباح مرحلية
(6,009,867)	(3,392,397)		توزيعات أرباح نهائية
(4,706,898)	20,727,594		صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
4,516,849	(23,917,843)		صافي (النقص) / الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
(1,435,770)	(380,581)		أثر التغير في أسعار صرف النقدية المحتفظ بها
108,127,812	111,208,891		رصيد النقدية وما في حكمها في 1 يناير
111,208,891	86,910,467	39	رصيد النقدية وما في حكمها كما في 31 ديسمبر

الإيضاحات من 1 إلى 40 المرافقة للقوائم المالية الموحدة جزء متمم لها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

1. بيانات المنشأة

تأسس بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك" أو "الشركة الأم") في دولة قطر كشركة مساهمة عامة بتاريخ 6 يونيو 1964 بموجب المرسوم الأميري رقم (7) لسنة 1964. المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر. يقوم البنك مع شركاته التابعة (ويشار إليها بـ "المجموعة") بتقديم الأعمال المصرفية التجارية والإسلامية من خلال فروع وشركاته الزميلة والتابعة. الشركات التابعة الأساسية للمجموعة هي كما يلي:

اسم الشركة	يشار إليه باسم	بلد التأسيس	سنة التأسيس / الاستحواذ	نسبة المساهمة (%)
QNB الدولية القابضة المحدودة	QIHL	لوكسمبورغ	2004	100
QNB Property فرنسا	QNB Property فرنسا	فرنسا	2008	100
QNB Capital LLC	QNB كابتال	قطر	2008	100
QNB (Suisse) SA	QNB سويسرا	سويسرا	2009	100
بنك قطر الوطني سورية - ش.م.ع.س.	QNB سورية	سورية	2009	50.80
QNB للتمويل المحدودة	QNB للتمويل	جزر كايمان	2010	100
PT Bank QNB Indonesia Tbk	QNB إندونيسيا	إندونيسيا	2011	91.57
QNB للخدمات المالية ذ.م.م.	FS QNB	قطر	2011	100
مصرف المنصور للإستثمار (شركة مساهمة خاصة)	مصرف المنصور	العراق	2012	54.20
بنك قطر الوطني تونس	QNB تونس	تونس	2013	99.998
بنك قطر الوطني (شركة مساهمة مصرية) (سابقاً QNB الأهلي)	QNB مصر	مصر	2013	95.00
QNB Bank A.S. (سابقاً QNB فاينانس بنك)	QNB تركيا	تركيا	2016	99.88
QNB للمشتقات المالية المحدودة	QNB للمشتقات المالية	جزر كايمان	2017	100
Q-FS الرقمية المحدودة	Q-FS الرقمية	المملكة المتحدة	2022	100
Enpara Bank A.S.	Enpara تركيا	تركيا	2023	99.88

تعمل المجموعة على إنشاء كيانات قانونية منفصلة لتشغيل بنوك رقمية في المملكة العربية السعودية ومصر.

2. أسس الإعداد

(أ) الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards).

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض البنود التالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة:

- مشتقات الأدوات المالية.
- إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- موجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- إستثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها والمخصصة كبنود تحوّل في العلاقات المؤهلة كتحوّطات للقيمة العادلة حسب مدى المخاطر التي تم التحوّل لها.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

(د) إستخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصّل عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات أو في أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات الرئيسية للشكوك حول التقديرات والأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالإيضاح رقم 5.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بصورة ثابتة على جميع الفترات المعروضة في البيانات المالية الموحدة فيما عدا تأثير تطبيق المعايير الجديدة كما هو مذكور بالإيضاح رقم 3 (أ ج).

(أ) أسس توحيد البيانات المالية

تشمل البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمجموعة وشركاتها التابعة كما في نهاية الفترة المالية.

(1) توحيد الأعمال

بالنسبة لحالات الإستحواذ التي ينطبق عليها تعريف الأعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3، يتم استخدام طريقة الإستحواذ المحاسبية كما في تاريخ الإستحواذ، وهو التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة إلى المجموعة. تقوم المجموعة بقياس الشهرة في تاريخ الإستحواذ على أنها مجموع:

- القيمة العادلة للمقابل الذي تم تحويله، مضافاً إليها،
- المبلغ المعترف به للمساهمة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها، مضافاً إليه، في حالة تحقيق تجميع الأعمال في مراحل، القيمة العادلة للمساهمة في حقوق ملكية الشركة المستحوذ عليها، مطروحاً منها،
- صافي المبلغ المعترف به (وهو القيمة العادلة عموماً) للموجودات المستحوذ عليها متضمنة أية موجودات لم تعترف بها الشركة المستحوذ عليها سابقاً والمطلوبات التي يتم تحملها.

عندما يكون هذا المجموع سالباً، يتم الاعتراف بريج الشراء في بيان الدخل الموحد مباشرة.

لا يتضمن المقابل المحوّل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات القائمة مسبقاً. يتم الاعتراف بمثل هذه المبالغ عموماً في بيان الدخل الموحد.

التكاليف المتصلة بعملية الإستحواذ، بخلاف تلك المصاحبة لإصدار أوراق دين أو أسهم حقوق ملكية، والتي تتكبدتها المجموعة فيما يتعلق بدمج الأعمال يتم التعامل معها كمصروف عند تكبدها.

يتم الاعتراف بأي مقابل محتمل مستحق الدفع بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. إذا تم تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه وتتم المحاسبة عن السداد ضمن حقوق الملكية. بخلاف ذلك، يتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل في بيان الدخل الموحد.

إذا تم توحيد الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس أي نسبة مملوكة سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الإستحواذ ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن ذلك في بيان الدخل الموحد، ويتم أخذ ذلك بعين الاعتبار في تحديد الشهرة.

(2) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بداية السيطرة حتى تاريخ توقفها.

يتم تحقيق السيطرة عندما تحصل المجموعة أو يكون لها حق تحصيل عوائد من علاقتها بالشركة التابعة، كما يمكن لها التأثير على هذه العوائد من خلال سيطرتها على الشركة التابعة.

تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة لتتماشى مع السياسات المحاسبية التي تتبعها المجموعة.

(3) زوال السيطرة

عند زوال السيطرة، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بموجودات ومطلوبات الشركة التابعة والمساهمات غير المسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية ذات الصلة بتلك الشركة. أي فائض أو عجز ينشأ من زوال السيطرة يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد. في حال إحتفظت المجموعة بأية مساهمة في شركة تابعة سابقاً، يتم عندها قياس تلك المساهمة بالقيمة العادلة في تاريخ زوال السيطرة. ويتم لاحقاً المحاسبة عنها على أنها شركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية أو وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة للأدوات المالية إستناداً إلى مستوى النفوذ المحتفظ به.

(4) المساهمات غير المسيطرة

تقوم المجموعة بقياس المساهمات غير المسيطرة بنسبة الملكية المتبقية من صافي موجودات الشركة التابعة. تدرج المساهمة غير المسيطرة وغير العائدة لمساهمي الشركة الأم في بيان حقوق الملكية الموحد كحقوق لغير المسيطرين. يتم التعامل مع الأرباح أو الخسائر العائدة إلى المساهمات غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كربح أو خسارة عائدة إلى المساهمات غير المسيطرة. الخسائر العائدة إلى المساهمة غير المسيطرة في شركة تابعة يتم تخصيصها للمساهمة غير المسيطرة حتى ولو تسبب ذلك في حدوث عجز في رصيدها.

تعامل المجموعة التعاملات مع المساهمات غير المسيطرة على أنها تعاملات مع مالكي حقوق أصحاب المجموعة. بالنسبة للمشتريات من المساهمات غير المسيطرة، يسجل الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة في حقوق الملكية. كما يتم أيضاً تسجيل الأرباح أو الخسائر من إستبعاد المساهمات غير المسيطرة في حقوق الملكية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عند توقف السيطرة أو النفوذ الهام الذي تمارسه المجموعة، يعاد قياس أية مساهمة محتفظ بها في الشركة إلى قيمتها العادلة مع الاعتراف بالتغير في القيمة المعترف بها في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة بالنسبة للمساهمة المحتفظ بها في شركة زميلة أو مشروع مشترك. بالإضافة إلى ذلك، تتم المحاسبة عن أي مبالغ معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة وكأن المجموعة قد قامت بالإستبعاد المباشر للموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. قد يعني ذلك أن تتم إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد.

في حالة تخفيض مساهمة الملكية في شركة زميلة مع الإحتفاظ بنفوذ هام، تتم إعادة تصنيف جزء تناسبي فقط من المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد، متى كان ذلك ملائماً.

(5) المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم إستبعاد العمليات والإيرادات غير المحققة من التعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما يتم إستبعاد الخسائر غير المحققة فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه خسائر إئتمانية متوقعة أو خسائر تدني القيمة.

(6) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي يوجد لدى المجموعة نفوذاً هاماً عليها ولكن بدون سيطرة، وهي عادة مصاحبة للمساهمة التي تتراوح ما بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت.

تتم المحاسبة على الإستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالإستحواذ على الإستثمار في الشركة الزميلة). يتضمن إستثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (بالصافي من خسائر التدني الدائم في القيمة) التي يتم تحديدها عند الإستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة لعملية إستحواذ الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بحصة المجموعة من التغيرات الأخرى في الدخل الشامل الآخر اللاحقة للإستحواذ في الإحتياطيات الأخرى. تتم تسوية التغيرات التراكمية اللاحقة للإستحواذ من خلال القيمة الدفترية للإستثمار. عندما تعادل حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة أو تزيد عن مساهمتها فيها، متضمنة أية ذمم مدينة بدون ضمانات، لا تقوم المجموعة بالاعتراف بأية خسائر أخرى ما لم يكن لديها إلتزامات أو قامت بسداد مدفوعات بالنيابة عن الشركة الزميلة. الأرباح والخسائر الناتجة من إنخفاض حصة المجموعة في الشركات الزميلة يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

لأغراض إعداد البيانات المالية الموحدة، يتم إستخدام سياسات محاسبية متساوية للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في نفس الظروف. تستند حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة على البيانات المالية حتى تاريخ لا يسبق تاريخ بيان المركز المالي بأكثر من ثلاثة أشهر، ويتم تعديلها لتتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم إستبعاد المكاسب من التعاملات فيما بين شركات المجموعة إلى حد مساهمة المجموعة في الشركة المستثمر فيها.

(7) إدارة الأموال

تدير المجموعة موجودات محتفظ بها في وحدة إئتمان وأدوات إستثمار بالنيابة عن عملائها. لا يتم إدراج البيانات المالية لهذه المنشآت ضمن هذه البيانات المالية الموحدة إلا في حال سيطرة المجموعة على المنشأة. المعلومات حول إدارة الأموال بالمجموعة مفصّل عنها بالإيضاح رقم 37.

ب) العملات الأجنبية

(1) تعاملات وأرصدة العملات الأجنبية

يتم تحويل التعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية المعنية للعمليات بمعدّلات الصرف الآتية في تواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية بتاريخ البيانات المالية إلى العملة الوظيفية بإستخدام معدّلات الصرف الآتية السائدة بذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف الآتي في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية التي تم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية بإستخدام معدّل الصرف في تاريخ المعاملة. يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية والمصنفة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى فروق ترجمة ناتجة عن تغيّر التكلفة المطفأة للإستثمار والتغيرات الأخرى للقيمة الدفترية. تدرج الفروق المتعلقة بالتغير في التكلفة المطفأة في بيان الدخل الموحد، أما التغيرات الأخرى في القيمة الدفترية فتدرج ضمن الدخل الشامل الآخر.

فروق الترجمة على الموجودات المالية غير النقدية مثل أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تدرج ضمن الدخل الشامل الآخر.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(2) العمليات الأجنبية

- النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:
- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مالي معروض بسعر الإقفال بتاريخ البيانات المالية
 - إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات وفي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات بتاريخ المعاملات)
 - يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في الدخل الشامل الآخر.
- فروق صرف العملات الناشئة عن ما سبق يتم إظهارها في حقوق ملكية المساهمين ضمن "إحتياطي تحويل عملات أجنبية".
- عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية في حالة عدم الإحتفاظ بالسيطرة، يتم الاعتراف بفروق العملة الأجنبية في بيان الدخل الموحّد كجزء من ربح أو خسارة البيع.
- تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من إستحواذ منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها في تاريخ الإقفال.
- عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي جزء من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاعتراف

تعترف المجموعة مبدئياً بالقروض والسلف والأرصدة لدى/ من بنوك وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة ومديونيات أخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها مبدئياً في تاريخ المعاملة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

(2) التصنيف والقياس المبدئي

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية عند إنشائها على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

- تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال إستيفائها لكلا الشرطين التاليين بشرط عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
- يتم الإحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
 - تؤدي الشروط التعاقدية للموجودات المالية إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفوائد عليه.
- تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حال إستيفائها لكلا الشرطين التاليين بشرط عدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- يتم الإحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بواسطة تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
 - تؤدي الشروط التعاقدية للموجودات المالية إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفوائد عليه.
- عند الاعتراف المبدئي بأداة حقوق ملكية لا يتم الإحتفاظ بها للمتاجرة، تختار المجموعة بصورة غير قابلة للإلغاء عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل إستثمار على حدة.
- تصنف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بصورة غير قابلة للإلغاء بتخصيص موجود مالي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كان القيام بذلك سيزيل أو يخفض على نحو كبير الفجوة المحاسبية التي قد تنشأ بخلاف ذلك.

تقييم نموذج العمل

- تجري المجموعة تقييماً لهدف نموذج العمل الذي يتم الإحتفاظ فيه بأحد الموجودات المالية على مستوى المحفظة لأن هذا يظهر بصورة أفضل الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تتم دراستها:
- السياسات والأهداف المنصوص عليها للمحفظة وكيفية عمل هذه السياسات بصورة فعلية.
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة عنها.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

• كيفية تعويض مديري الأعمال.

• عدد مرات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب مثل هذه المبيعات وتوقعاتها حول نشاط المبيعات المستقبلية.

الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة أو تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو يحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بالإضافة لبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات مبلغ الأصل والفائدة

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل المدفوع للقيمة الزمنية للنقود وعن مخاطر الائتمان المصاحبة للمبلغ الأصلي القائم خلال مدة زمنية معينة وعن مخاطر الإقراض والتكاليف الأخرى (مثل مخاطر السيولة والمصرفيات الإدارية) إضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، تضع المجموعة إعتباراً للأحكام التعاقدية للأداة. يتضمن هذا التقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شرط تعاقدى قد يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بالصورة التي تجعلها لا تلبى هذا الشرط. عند إجراء التقييم تدرس المجموعة الأحداث الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والمدفوعات مقدماً وشروط التمديد والشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة والشروط التي تعادل المدفوعات مقابل القيمة الزمنية للنقود.

إعادة التصنيف

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية في أعقاب الاعتراف المبدئي بها، فيما عدا في الفترة التي تعقب تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف وقياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

(3) إلغاء الاعتراف

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية منها أو عند قيامها بتحويل الموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحوّل جزء كبير من مخاطر وعوائد الملكية ولكنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

يتم الاعتراف بأية حقوق في الموجودات المالية المحوّلة والتي تنطبق عليها شروط إلغاء الاعتراف والتي يتم تكوينها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجودات أو مطلوبات مالية بشكل منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء المحوّل من الموجودات) والمقابل المستلم (متضمناً أي موجودات مالية جديدة يتم الحصول عليها ناقصاً أي مطلوبات جديدة يتم تحملها) وأي ربح أو خسارة تراكمية تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد فيما عدا في حالة الإستثمارات في أوراق حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث يتم الاعتراف بالفرق في الدخل الشامل الآخر ولا يُعترف بأي ربح أو خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف.

تدخل المجموعة في معاملات بحيث تقوم بتحويل موجودات معترف بها في بيان المركز المالي الموحد ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحوّلة. تشمل تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بجزء كبير من المخاطر والعوائد تعاملات مثل إقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء.

عند بيع الموجودات المالية لطرف ثالث بعائد تبادلي مماثل لتلك الموجودات المحوّلة، تتم المحاسبة عن المعاملة كمعاملة تمويل بضمانات مماثلة لمعاملات إعادة الشراء حيث تحتفظ المجموعة بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد الخاصة بملكية تلك الموجودات.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية مع الاحتفاظ بالسيطرة عليها، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجودات إلى الحد الذي تتعرض فيه إلى حدوث تغييرات في قيمة الموجودات المحوّلة.

في بعض المعاملات تلتزم المجموعة بخدمة الموجودات المالية المحوّلة مقابل رسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية المحوّلة إذا حققت معايير إلغاء الاعتراف. يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات المالية في عقد الخدمة إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (موجودات) أو أقل من كافية (مطلوبات) مقابل أداء الخدمة.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إعفائها من أو إلغاء أو إنتهاء إلتزاماتها التعاقدية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(4) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام أحد الموجودات المالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية لهذه الموجودات قد اختلفت على نحو كبير. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة على نحو كبير، فإن الحقوق في التدفقات النقدية من هذه الموجودات تعتبر على أنها قد إنتهت. في هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بهذه الموجودات ويتم الاعتراف بموجودات مالية جديدة بالقيمة العادلة.

في حال كان التغيير في التدفقات النقدية للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة غير مختلف على نحو كبير، لن ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف بهذه الموجودات. تقوم المجموعة في هذه الحالة بإعادة احتساب إجمالي مبلغ القيمة الدفترية لهذه الموجودات وتعترف بالمبلغ الناشئ من تعديل إجمالي القيمة الدفترية كربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. في حال القيام بإجراء هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، يتم عرض الربح أو الخسارة ضمن الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة. في الحالات الأخرى، يتم عرضه كإيراد فائدة.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل أحكامها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بمطلوبات مالية جديدة بناءً على الأحكام المعدلة بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والمطلوبات المالية الجديدة في بيان الدخل الموحد.

(5) المقاصة

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة المبالغ المعترف بها ورغبتها إما في السداد على أساس صافي القيمة أو تسجيل الموجودات وسداد المطلوبات في نفس الوقت.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات بالصافي فقط عندما يكون ذلك مسموحاً به بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة من معاملات متماثلة مثلما يحدث في الأنشطة التجارية للمجموعة.

(6) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هي المبلغ الذي تقاس به الموجودات أو المطلوبات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه مدفوعات السداد مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتجمع باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الإستحقاق ناقصاً أي خسائر إئتمانية متوقعة وخسائر تدني القيمة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً متمماً لمعدل الفائدة الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ المستلم مقابل بيع موجودات أو المدفوع مقابل سداد مطلوبات بين طرفين مطلعين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية في تاريخ القياس في السوق الأساسي للموجودات أو المطلوبات أو في حالة غياب السوق الأساسي، في أفضل سوق بالنسبة للموجودات أو المطلوبات يمكن للمجموعة الوصول إليه في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للمطلوبات مخاطر عدم الأداء.

تقيس المجموعة القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة في سوق نشطة في تاريخ التقارير بسعر السوق المدرج أو عروض أسعار الوسيط (سعر العرض). بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة، تعترف المجموعة بأي تغيير في القيمة العادلة عند وجود مؤشرات موثوقة تدعم هذا التغيير.

تقاس القيمة العادلة للإستثمارات في الصناديق المشتركة والمحافظ ذات الوحدات غير المدرجة بصافي قيمة الموجودات معدلة بخصائص السوق بتاريخ البيانات المالية.

تقاس الموجودات ومراكز الشراء بسعر الطلب بينما تقاس المطلوبات ومراكز البيع بسعر العرض. عندما يكون لدى المجموعة مراكز تتضمن مخاطر مقاصة، يتم استخدام أسعار السوق المتوسطة لقياس مراكز مخاطر المقاصة ويتم تطبيق تسوية سعر العرض أو سعر الطلب فقط على صافي المركز المفتوح. تعكس القيم العادلة مخاطر الإئتمان للأداة وتتضمن تسويات لازمة للأخذ بعين الإعتبار مخاطر الإئتمان للمجموعة والطرف المقابل، إذا كان ذلك ملائماً. يتم تعديل تقديرات القيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نماذج محددة بأية عناصر أخرى مثل مخاطر السيولة أو عدم التأكد في النموذج إلى الحد الذي ترى فيه المجموعة أن طرف ثالث في السوق سيأخذ ذلك في الإعتبار عند تحديد سعر للمعاملة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(7) الخسائر الائتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة على الأدوات المالية التالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين.
- إرتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

لا يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة على أدوات حقوق الملكية. يتم استخدام مصطلحي تدني القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة بالتبادل في هذه البيانات المالية الموحدة.

تقاس المجموعة مخصص خسائر التدني في القيمة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة، فيما عدا ما يلي، والذي يقاس على أساس خسائر إئتمانية متوقعة خلال 12 شهراً:

- الإستثمارات المالية في الدين التي تحمل مخاطر إئتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
 - الأدوات المالية الأخرى والتي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي بها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن عدم سداد أدوات مالية خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح بالإحتمال لخسائر الائتمان وتقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لم تتدني قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالقيمة الحالية للنقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة إستلامها).
 - الموجودات المالية التي تدنت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كالفرق بين إجمالي مبلغ القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
 - إرتباطات القروض غير المسحوبة: كالفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الإرتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة إستلامها.
 - عقود الضمانات المالية: كالمدفوعات المتوقعة دفعها لحاملها ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة إستردادها.
- عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية يتم استخدام معدّل الفائدة الفعلي أو ما يقاربه لمعظم الموجودات المالية.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض أو تعديل أحكام موجود مالي أو في حالة إستبدال موجود مالي قائم بآخر جديد بسبب الصعوبات المالية لدى المقترض، يتم إجراء تقييم إذا كان من اللازم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة على النحو التالي:

- إذا كان من المتوقع أن لا ينتج عن إعادة الهيكلة إلغاء الاعتراف بالموجود الحالي، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الموجود المالي المعدّل في إحتساب النقص في التدفق النقدي من الموجود القائم.
- إذا كان من المتوقع أن ينتج عن إعادة الهيكلة إلغاء الاعتراف بالموجود الحالي، تعامل القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها تدفق نقدي نهائي من الموجود المالي الحالي في وقت إلغاء الاعتراف به. يتم إدراج هذا المبلغ في إحتساب حالات النقص في التدفق النقدي من الموجود المالي القائم والتي يتم خصمها من التاريخ المتوقع للإلغاء الاعتراف إلى تاريخ البيانات المالية بإستخدام معدّل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

الموجودات المالية التي إنخفضت قيمتها الائتمانية

في تاريخ كل بيانات مالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية في أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد إنخفضت قيمتها الائتمانية. يعتبر الموجود المالي على أنه قد إنخفضت قيمته الائتمانية عند وقوع أي من الأحداث التي تتسبب في تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة للموجود المالي.

تشمل الأدلة على أن موجوداً مالياً قد إنخفضت قيمته الائتمانية ما يلي:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي يواجهها المقترض أو المصدر.
- خرق للعقد مثل التعثر أو تجاوز موعد الإستحقاق.
- إعادة هيكلة الدين من جانب المجموعة بناءً على أحكام جديدة ما كان للمجموعة القبول بها بخلاف ذلك.
- أصبح من المرجح أن يدخل المقترض في عملية إفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى.
- إختفاء السوق النشطة لورقة مالية بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود الضمان المالي المحتفظ بها

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان عقد الضمان المالي المحتفظ به يشكل عنصراً مكملاً للموجود المالي الذي تتم المحاسبة عنه كمكوّن لتلك الأداة أو أنه تتم المحاسبة عنه بصورة منفصلة. إذا قررت المجموعة أن الضمان يشكل جزءاً مكملاً للموجود المالي، فإنها تأخذ في الاعتبار أثر الحماية عند قياس القيمة العادلة للموجود المالي وعند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

د) النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله أوراقاً نقدية وعمليات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغيرات في قيمتها العادلة ويتم إستخدامها من جانب المجموعة في إدارة إرتباطاتها قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحّد.

هـ) أرصدة لدى بنوك

الأرصدة لدى بنوك هي موجودات مالية وتمثل بصورة رئيسية مبالغ مودعة لها إستحقاقات محددة وغير متداولة في أسواق فعّالة. المبالغ المودعة لدى بنوك لا يوجد نية لإعادة بيعها على الفور أو في المستقبل القريب. يتم القياس المبدئي للأرصدة لدى بنوك بالتكلفة، ومن ثم يتم تسجيلها بالتكلفة المطفأة.

و) القروض والسلف للعملاء

القروض والسلف للعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشطة ولا ترغب المجموعة في بيعها على الفور أو في المستقبل القريب.

يتم القياس المبدئي للقروض والسلف للعملاء بسعر المعاملة وهو القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية. ثم يتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة بإستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي، فيما عدا الموجودات المالية المصنّفة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والتي تقاس بالقيمة العادلة مع الإعتراف بالتغيرات مباشرة في بيان الدخل الموحّد. في أعقاب الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل القروض والسلف للعملاء بالتكلفة المطفأة.

عند قيام المجموعة بشراء موجودات وبنفس الوقت يتم الدخول بعقد بيع أجل بسعر محدد لهذه الموجودات (أو موجودات مماثلة)، يتم معاملة هذه العملية محاسبياً كقرض ولا يتم تسجيل الموجودات ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ز) الإستثمارات المالية

تتضمن الإستثمارات المالية:

- إستثمارات مالية في أوراق دين تقاس بالتكلفة المطفأة؛ ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة ومن ثم بتكلفتها المطفأة بإستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي.
 - إستثمارات مالية في أوراق دين وحقوق ملكية تقاس إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد أو يتم تصنيفها على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد، وتسجل التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها مباشرة في بيان الدخل.
 - إستثمارات مالية في أوراق دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
 - إستثمارات مالية في حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بالنسبة للإستثمارات في أوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، فيما عدا في الحالات التالية التي يتم الإعتراف بها في بيان الدخل الموحّد بنفس طريقة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:
- إيراد الفائدة بإستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي.
 - الخسائر الائتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة والإستردادات.
 - أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عند إلغاء الإعتراف بورقة دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يعاد تصنيف الربح أو الخسارة التراكمية المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحّد.

تختار المجموعة أن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الإستثمارات في حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل إستثمار على حدة عند الإعتراف المبدئي وهو إختيار غير قابل للإلغاء. لا يتم على الإطلاق إعادة تصنيف الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى بيان الدخل الموحّد كما لا يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة ضمن بيان الدخل الموحّد. يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحّد ما لم تكن تمثل وبوضوح إسترداد لجزء من تكلفة الإستثمار. في هذه الحالة، يتم الإعتراف بهذه التوزيعات في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المدوّرة عند إستبعاد الإستثمار.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج المشتقات

(1) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقيس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوُّط في العلاقات المؤهلة للتحوُّط.

عند تخصيص المبدئي للتحوُّط، تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوُّط والبنود المتحوُّط لها، متضمناً هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوُّط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوُّط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوُّط وعلى نحو مستمر أيضاً للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوُّط ذات فعالية عالية في التحوُّط للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند (البنود) المتحوُّط لها خلال الفترة وعلى نحو مستمر. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوُّط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عالياً وبشكل تعرضاً لاختلافات في التدفقات النقدية من الممكن أن تؤثر في النهاية على بيان الدخل الموحد.

تحوُّطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوُّط في تحوُّط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكّد قد يؤثر على بيان الدخل، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوُّط له التي تعود إلى الخطر المتحوُّط له.

في حالة إنتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوُّط أو عندما ينتهي وفاء التحوُّط بمعايير محاسبة التحوُّط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوُّط، يتم إيقاف محاسبة التحوُّط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوُّط له بإستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي في بيان الدخل كجزء من معدّل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوُّطات التدفق النقدي

عند تخصيص مشتقة كأداة تحوُّط في تحوُّط للتغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل فإن الجزء الفعّال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي التحوُّط.

يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوُّط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوُّط لها على بيان الدخل وبنفس البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعّال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل.

في حالة إنتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوُّط أو عندما ينتهي وفاء التحوُّط بمعايير محاسبة التحوُّط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوُّط، يتم إيقاف محاسبة التحوُّط بأثر مستقبلي. في التحوُّط المتوقع لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي يصبح فيها التحوُّط فعّالاً يعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتؤثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف.

تحوُّطات صافي الإستثمار في عمليات التشغيل الخارجية

يتم تسجيل تحوُّطات صافي الإستثمار في عمليات التشغيل الخارجية، بما في ذلك التحوُّط لبند نقدي محتسب كجزء من صافي الإستثمار، بطريقة التحوُّط للتدفقات النقدية. تدرج الأرباح أو الخسائر من أداة التحوُّط المتعلقة بالجزء الفعّال للتحوُّط كإيرادات شاملة أخرى، وتدرج أي أرباح أو خسائر مرتبطة بالجزء غير الفعّال في بيان الدخل الموحد. عند إستبعاد العمليات الخارجية، يتم تحويل القيمة التراكمية لأية أرباح أو خسائر تم تسجيلها في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحد.

المشتقات الأخرى لغير المتاجرة

عندما لا تكون المشتقة محتفظاً بها للمتاجرة وغير مخصصة في علاقة مؤهلة للتحوُّط، يتم الاعتراف بجميع التغيرات في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(2) المشتقات المحفوظ بها لأغراض المتاجرة

تتضمن الأدوات المشتقة بغرض المتاجرة عقود صرف أجنبي آجلة وتبادلات معدلات فائدة. تقوم المجموعة ببيع هذه المشتقات لعملاء بغرض تمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمستقبلية. يتم تقييم هذه الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة كما في نهاية الفترة المالية ويتم أخذ التغيرات ذات الصلة بها في القيمة العادلة إلى بيان الدخل الموحّد.

(ط) الممتلكات والمعدات

(1) الإعتراق والقياس

تقاس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة لتدني القيمة. البرامج المشتراه التي تشكل جزءاً مكملاً لوظيفة المعدات الخاصة بها يتم رسملتها كجزء من هذه المعدات. عندما يكون للممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للممتلكات والمعدات. الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الإعتراق بها بالصافي ضمن الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحّد.

(2) التكاليف اللاحقة

يتم الإعتراق بتكلفة إستبدال أحد مكونات العقارات أو المعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية الضمنية من ذلك البند إلى المجموعة مع إمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الإعتراق بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الإعتراق بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والمعدات في بيان الدخل الموحّد عند تكبدها.

(3) الإهلاك

المبلغ القابل للإهلاك هو تكلفة الممتلكات والمعدات أو أي مبلغ بديل عن التكلفة ناقصاً قيمتها المتبقية. يتم الإعتراق بالإهلاك في بيان الدخل الموحّد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرّة لكل جزء من بند الممتلكات والمعدات نظراً لأنها أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لإستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتضمنة في الموجودات كما أنها تستند إلى تكلفة الموجودات ناقصاً قيمته المتبقية المقدرّة. لا يتم إهلاك الأراضي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأعمار الإنتاجية المقدره للسنة الحالية والسنوات السابقة على النحو التالي:

عدد السنوات	مباني
10 إلى 50	أثاث وتجهيزات ومعدات
3 إلى 12	سيارات
4 إلى 7	التحسينات والتجديدات
4 إلى 10	

يتم إدراج الأرض حرة التملك بالتكلفة.

تتم مراجعة طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات بتاريخ كل بيانات مالية وتسويتها إن كان ذلك ملائماً.

ي) الموجودات غير الملموسة

يتم إدراج الشهرة التي تنشأ عند الاستحواذ على شركات تابعة ضمن الموجودات غير الملموسة. لاحقاً للإعتراف المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن الموجودات غير الملموسة أيضاً موجودات غير ملموسة مرتبطة بالودائع المستحوذ عليها من خلال عملية استحواذ ويتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. هذه الودائع غير الملموسة لها عمر محدد ويتم إدراجها بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم. يتم احتساب الإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على مدى سنوات عمرها الإنتاجي الذي يتراوح ما بين 6 - 12 سنة. الموجودات غير الملموسة التي لها عمر غير محدد لا يتم إطفؤها، ولكن يتم اختبار أي تدني في قيمتها بشكل سنوي إما بشكل منفرد أو على مستوى وحدات توليد النقدية.

ك) تدني قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة، بخلاف موجودات الضريبة المؤجلة، بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على تدني قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للإسترداد لتلك الموجودات، بالنسبة للشهرة والموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية يمكن تحديدها أو تلك التي لم تصبح متاحة للإستخدام بعد، يتم تقدير المبلغ القابل للإسترداد في كل سنة في نفس الوقت. يتم الإعتراف بخسارة تدني القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية للموجودات أو لوحداتها المنتجة للنقد عن المبلغ المقدر القابل للإسترداد. المبلغ القابل للإسترداد لأحد بنود الموجودات المالية أو لوحداتها المنتجة للنقد هي قيمته قيد الإستخدام وقيمه العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره إلى قيمتها الحالية باستخدام معدّل خصم قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للموجودات أو للوحدات المنتجة للنقد. لأغراض اختبار تدني القيمة، يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية معاً في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية من الإستخدام المستمر وتكون مستقلة عن التدفقات النقدية من الموجودات أو الوحدات المنتجة للنقد الأخرى. لأغراض اختبار تدني قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء اختبار تدني القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم توزيع الشهرة المستحوذ عليها على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد. لا تولّد موجودات المجموعة تدفقات نقدية منفصلة ويتم إستخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد. يتم توزيع موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد باستخدام أساس معقول ومنسجم ويتم اختبار تدني قيمتها كجزء من اختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجودات لها.

يتم الإعتراف بخسائر تدني القيمة في بيان الدخل الموحّد. يتم تخصيص خسائر تدني القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المنتجة للنقد أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المنتجة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) بالتناسب.

لا يتم رد خسارة تدني القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى، يتم تقييم خسائر تدني القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ للبيانات المالية لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو إنتفاء خسارة تدني القيمة. يتم رد خسارة تدني القيمة إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للإسترداد. يتم رد خسارة تدني القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجودات القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي إهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الإعتراف بخسارة تدني القيمة.

ل) المخصصات

يتم الإعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة إلتزام قانوني أو إستدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الإقتصادية لسداد ذلك الإلتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدّلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الإلتزام، إن كان ذلك ملائماً.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

م) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة أن تقوم بسداد مدفوعات محددة لحاملها مقابل خسارة يتكبدها بسبب عجز مدين محدد عن الدفع عند حلول موعد استحقاقه وفقاً لبنود أداة الدين. يتم الاعتراف بمطلوبات الضمانة المالية مبدئياً بقيمتها العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب ذلك، يتم تسجيل مطلوب الضمان المالي بمبلغه المطفأ أو القيمة الحالية لأية دفعة متوقعة عندما يصبح الدفع بموجب الضمان محتملاً، أيهما أكثر. تصنف الضمانات المالية تحت بند مطلوبات أخرى.

ن) منافع الموظفين

مكافأة نهاية خدمة الموظفين

تحتسب المجموعة مخصص نهاية الخدمة للموظفين وفق أنظمتها الداخلية ويستند الإحتساب إلى راتب وفترة خدمة كل موظف كما في نهاية الفترة المالية. يظهر هذا المخصص ضمن بند مخصصات أخرى تحت بند مطلوبات أخرى.

المساهمة في صندوق التقاعد للموظفين القطريين

فيما يتعلق بالموظفين القطريين، تسدد المجموعة قيمة مساهمتها في صندوق التقاعد القطري إستناداً إلى نسبة من رواتب الموظفين ويمثل ذلك إجمالي إلتزامات المجموعة تجاه الصندوق.

تظهر مساهمة المجموعة ضمن تكاليف الموظفين كما هو موضح في الإيضاح رقم 30.

س) رأس المال والإحتياطيات

(1) تكاليف رأس المال

يتم خصم تكاليف الزيادة التي تعود بصورة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق ملكية من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.

(2) توزيعات الأرباح للأسهام العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهام العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم دفعها أو اعتمادها من جانب مساهمي البنك. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد في إيضاح مستقل. يتم خصم توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند إعلانها وتوقف خضوعها لتقديرات المجموعة. تتم الموافقة على توزيعات الأرباح المرحلية من قبل مصرف قطر المركزي، وفقاً لقرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم 7 لسنة 2023 المعدل بقرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم 5 لسنة 2024.

(3) أسهم الخزينة

يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية التي يتم إعادة شراؤها (أسهم الخزينة) بالتكلفة ويتم خصمها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في بيان الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة. يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية وسعر إعادة البيع لأسهام الخزينة في حالة إعادة إصدارها، تحت بند حقوق الملكية.

ع) إيرادات ومصاريف الفائدة

يتم الاعتراف بإيراد ومصروف الفائدة في بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي. معدّل الفائدة الفعلي هو المعدّل الذي يخصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية طوال فترة العمر المقدر للموجودات أو المطلوبات المالية إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند إحتساب معدّل الفائدة الفعلي تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بعين الإعتبار جميع البنود التعاقدية للأداة المالية بإستثناء خسائر الإئتمان المستقبلية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت متدنية القيمة إئتمانياً مقارنة مع قيمة الاعتراف المبدئي، يحتسب إيراد الفائدة بتطبيق معدّل الفائدة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية. في الحالة التي لا تعتبر القيمة الإئتمانية لأحد الموجودات قد إنخفضت، يرجع إحتساب إيراد الفائدة إلى أساس الإجمالي.

يتضمن إحتساب معدّل الفائدة الفعلي جميع تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً مكملاً لمعدّل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة الإضافية التي تعود بصفة مباشرة إلى الإستحواذ على أو إنشاء الموجودات أو المطلوبات المالية.

يتضمن إيراد ومصروف الفائدة ما يلي:

- الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية مفاصة بالتكلفة المطفأة محسوبة على أساس معدّل فائدة فعلي.
- الجزء الفعّال من التغيّرات في القيمة العادلة في مشتقات مؤهلة للتحوط مخصصة لتحوطات التدفقات النقدية في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على إيراد/ مصرف الفائدة.
- الجزء غير الفعّال من التغيّرات في القيمة العادلة في مشتقات مؤهلة للتحوط مخصصة لتحوطات التدفق النقدي لمخاطر معدّل الفائدة.
- التغيّر في القيمة العادلة للمشتقات المؤهلة، شاملة الجزء غير الفعّال، الخاص بالمشتقات المالية لتحوطات القيمة العادلة لمخاطر معدّل الفائدة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ف) إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً متمماً لمعدّل الفائدة الفعلي على الموجودات أو المطلوبات المالية عند قياس طريقة معدّل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الإستثمار وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم المشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما يكون من غير المتوقع أن يتم سحب القرض المتفق عليه، يتم الاعتراف بالرسوم ذات الصلة بالقرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة القرض. تتعلق مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بصفة أساسية بالمعاملة ورسوم الخدمة ويتم سدادها عند تلقي الخدمة.

ص) إيراد الإستثمارات المالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الإستثمارات المالية في بيان الدخل الموحد وذلك بالفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للإستثمار فيما عدا في حالة الإستثمارات في أوراق حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث لا يُعترف بأي ربح أو خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف.

ق) إيراد توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في إستلام الإيراد.

ر) الضرائب

تحسب الضرائب المستحقة على المجموعة طبقاً للقوانين واللوائح السارية في الدول التي تعمل بها المجموعة. يمثل مبلغ الضريبة الدائنة أو المدينة أفضل تقدير للضريبة الذي سيتم دفعها أو إستلامها والذي يعكس الشكوك المتعلقة بضريبة الدخل. لا تخضع عمليات المجموعة داخل دولة قطر لضريبة الدخل بإستثناء QNB كإيصال ذ.م.م. التي تخضع للضريبة بموجب لوائح هيئة مركز قطر للمال وعمليات QNB للخدمات المالية ذ.م.م. الخاضعة لضريبة الدخل على أساس حصة غير المقيمين من المالكين في الشركة الأم. تسجل الموجودات الضريبية المؤجلة بالنسبة للفروقات الزمنية المؤقتة القابلة للخصم والأرصدة الضريبية الدائنة غير المستغلة والخسائر الضريبية غير المستغلة إلى المدى الذي يتوقع معه وجود أرباح ضريبية مستقبلية مقابلها. تسجل الإلتزامات الضريبية المؤجلة كنتيجة للفروقات الزمنية المؤقتة. يتم قياس الموجودات والإلتزامات الضريبية المؤجلة بإستخدام المعدلات الضريبية التي يتوقع تطبيقها على الفروقات المؤقتة عند إنعكاسها بإستخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وهي تعكس الشكوك المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت.

ش) العائد على السهم

يظهر البنك عائد السهم من الأرباح الأساسي والمعدّل. يحتسب البنك العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد إلى حاملي حقوق الملكية. معدّل بالتوزيعات على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، إن وجدت، على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائد المعدّل للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد إلى حاملي حقوق الملكية على المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بعد تأثير جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

ت) تقارير القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة المتصل بمزاولة أنشطة الأعمال التي تمكن المجموعة من جني إيرادات وتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى داخل المجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل اللجان المتخصصة بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية كافية.

ث) أنشطة الإئتمان

تعمل المجموعة كمدبر للأموال مما يؤدي إلى الإحتفاظ بموجودات أو إيداعها بالنيابة عن الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. يتم إستبعاد هذه الموجودات والإيرادات الأخرى الناتجة من تلك الأنشطة من هذه البيانات المالية الموحدة كونها ليست من ضمن موجودات المجموعة.

خ) الضمان المعاد حيازته

يتم تسجيل الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد ديون العملاء ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند موجودات أخرى بقيمة إستحواذها بالصافي بعد طرح مخصص خسارة التدني في القيمة.

وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، يجب على المجموعة أن تبيع أي أراضي أو عقارات مستحوذ عليها مقابل سداد الديون خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الإستحواذ مع إمكانية تمديد هذه الفترة بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ذ) أرقام المقارنة

يتم إدراج كافة المبالغ مع أرقام المقارنة فيما عدا ما تسمح به المعايير أو التفسيرات المحاسبية.

ظ) التوزيعات على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي

تم معاملة التوزيعات على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي كتوزيعات أرباح.

أ) الإيجارات

عند إبرام عقد إيجار، تقيّم المجموعة ما إذا كان العقد بمثابة عقد إيجار أو يحتوي على إيجار وذلك إستناداً إلى ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام موجودات محددة لفترة زمنية نظير مقابل. قررت المجموعة فصل مكونات الإيجار وغير الإيجار في العقود المعنية إستناداً إلى أسعارها الفردية النسبية.

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار في تاريخ بدء إلتزام الإيجار. موجودات حق الاستخدام تقاس مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل المبلغ المبدئي للإلتزام الإيجار معدلاً بأي مصروفات إيجار مدفوعة مقدماً ومستحقة. يتم إحتساب إهلاك موجودات حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على فترة الإيجار وأعمارها الإقتصادية أيهما أقصر، ما لم يكن من المؤكد على نحو معقول بأن المجموعة ستحصل على الملكية في نهاية فترة الإيجار. إضافة إلى ذلك، فإن موجودات حق الاستخدام تنخفض دورياً بخسائر تدني القيمة، إن وجدت، وتُعدّل لفترات تمديد الإيجار أو إلغاء الإيجارات.

يتم قياس إلتزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار والتي تخصم باستخدام معدّل الفائدة المضمن في عقد الإيجار، أو في حالة عدم القدرة على تحديد المعدّل، يتم استخدام معدّل الإقراض التدريجي لدى المجموعة، والذي يستند إلى متوسط المعدّل المرجح المطبق في الأسواق الرئيسية للمجموعة معدلاً وفقاً لطبيعة الموجودات ومدة الإيجار والضمان وأي إفتراضات أخرى ذات صلة. يتم قياس إلتزام الإيجار لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي. تُدرج تكلفة التمويل المتكبدة فيما يتعلق بإلتزامات الإيجار ضمن "مصروفات الفوائد" في بيان الدخل الموحّد.

إختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار بالنسبة لإيجارات الموجودات ذات القيمة المنخفضة (عندما تقل قيمة الموجود المستأجر عن 36,500 ريال قطري) والإيجارات قصيرة الأجل (التي تقل فيها مدة الإيجار عن 12 شهراً). تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المصاحبة لهذه الإيجارات كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن "عقارات ومعدات" وإلتزامات الإيجار ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي الموحّد. يُعترف بأثر الضريبة المؤجلة، إن وجد، وفقاً للوائح الضريبية ذات الصلة وتتم المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 12.

أب) تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29، "التقرير المالي للإقتصادات ذات التضخم عالي الشدة"

تصنيف الإقتصاد التركي كإقتصاد يتسم بالتضخم عالي الشدة

اعتباراً من 1 أبريل 2022، تم تصنيف الإقتصاد التركي كإقتصاد يتسم بالتضخم عالي الشدة إستناداً إلى المقاييس التي حددها معيار المحاسبة الدولي رقم 29، التقرير المالي للإقتصادات ذات التضخم عالي الشدة. يتم تحديد هذا التصنيف بعد تقييم سلسلة من الظروف النوعية والكمية، بما في ذلك وجود معدل تضخم تراكمي يزيد عن W100 على مدى السنوات الثلاث الماضية.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 29 أن يتم عرض البيانات المالية الموحدة بوحدة القياس الجارية في تاريخ الميزانية العمومية، الأمر الذي يقتضي إعادة عرض الموجودات والمطلوبات غير النقدية لتعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة لليرة التركية.

تم إحتساب التعديلات من خلال عوامل التحويل المشتقة من مؤشرات أسعار المستهلك. تفاصيل هذا المؤشر كما أعلنتها معهد الإحصاء التركي وعوامل التحويل المستخدمة لإعادة عرض الأرصدة موضحة أدناه:

التاريخ	المؤشر
كما في 31 ديسمبر 2025	3,513.87
كما في 31 ديسمبر 2024	2,684.55

تم تلخيص المبادئ الأساسية المتعلقة بالمعلومات المالية الخاصة بـ QNB تركيا والتي تم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة المرفقة في الفقرات التالية:

تعديل الفترات السابقة

تم تعديل القيم الدفترية التاريخية للموجودات والمطلوبات غير النقدية وبنود حقوق الملكية المختلفة منذ تاريخ حيازتها أو إدراجها في بيان المركز المالي الموحّد حتى نهاية فترة التقرير لتعكس التغيرات في القوة الشرائية للعملة الناتجة عن التضخم وفقاً للمؤشرات المنشورة من قبل معهد الإحصاء التركي. بما أن مبالغ المقارنة لمجموعة QNB معروضة بعملة مستقرة، فإنه لم يتم إعادة عرضها. يشمل بيان الدخل الشامل الآخر الأثر التراكمي للسنوات السابقة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تعديل الفترة الحالية

لم يتم إعادة عرض الموجودات والمطلوبات النقدية، والتي تم تسجيلها بمبالغ جارية في تاريخ بيان المركز المالي لأنه تم التعبير عنها باستخدام الوحدة النقدية الجارية في تاريخ بيان المركز المالي.

تم إعادة عرض الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي لا تظهر بالمبالغ الجارية في تاريخ بيان المركز المالي ومكونات حقوق المساهمين من خلال استخدام عوامل التحويل ذات الصلة.

تم إعادة عرض كافة البنود الواردة في قائمة الدخل من خلال استخدام عوامل التحويل من التاريخ الذي تم فيه إنشاء المعاملة، باستثناء المبالغ المشتقة من البنود غير النقدية، والتي تم احتسابها على أساس القيم المعاد عرضها للبنود ذات الصلة.

تم إدراج تأثير تطبيق المؤشرات على صافي المركز النقدي للمجموعة في بيان الدخل كأرباح أو خسائر نقدية.

تم التعبير عن جميع البنود في قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية في تاريخ بيان المركز المالي، ولذلك فقد تم إعادة عرضها من خلال استخدام عوامل التحويل ذات الصلة من تاريخ بدء المعاملة.

أج) التعديلات الجديدة على المعايير

تم تطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية من قبل المجموعة خلال اعداد هذه البيانات المالية الموحدة. التعديلات أدناه سارية:

التاريخ للتطبيق	التعديلات على المعيار
يناير 2025	- عدم القدرة على التبادل - (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21)

لم ينتج عن تطبيق المعايير أعلاه أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

أد) المعايير/ التعديلات المصدرة ولم تصبح سارية المفعول

فيما يلي معايير جديدة وتعديلات على معايير قابلة للتطبيق في فترات لاحقة.

التاريخ للتطبيق	المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية
يناير 2026	تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7)
يناير 2026	التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية - إصدار رقم 11
يناير 2026	العقود المرجعية للكهرباء المعتمدة على الطبيعة - (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7)
يناير 2027	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية
يناير 2027	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 - الشركات التابعة غير المدرجة في السوق - الإفصاحات
غير محدد	بيع أو مساهمة في الموجودات بين مستثمر وشركة زميلة أو مشروع مشترك - (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28)

تقيم المجموعة حالياً أثر هذه المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية. ستطبق المجموعة هذه التعديلات في تاريخ سريانها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية

(1) الأدوات المالية

التعريف والتصنيف

تتمثل الأدوات المالية للمجموعة في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والإستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك وموجودات مالية أخرى. تتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك ومطلوبات مالية أخرى. كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج الميزانية وأدوات المشتقات المالية. يتضمن الإيضاح رقم 3 من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المعايير المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإعراف والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

(2) إدارة المخاطر

(أ) إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة المجموعة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح المجموعة، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق التي تشمل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة المجموعة هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر المجموعة.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المجموعة وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للمجموعة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تتعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المجموعة ولجنة المخاطر والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات العمل ذات العلاقة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل دائرة التدقيق الداخلي من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة بالإضافة إلى تدقيق عمليات مجموعة المخاطر نفسها كجزء من خطة التدقيق المعتمدة. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارات المجموعة ويتم عرض نتائج عملها على مجلس الإدارة - لجنة التدقيق والإمتثال للمجموعة.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر، تقوم المجموعة باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقيّم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوُّط. تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوُّط بشكل شهري، وفي حالة وجود عمليات تحوُّط غير فعّالة، تقوم المجموعة بتنفيذ عمليات تحوُّط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

(ب) مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق تنويع إستثماراتها في الأسهم والسندات وفي أسواق رأس المال ونشاطاتها الائتمانية والتمويلية لتفادي تركّز المخاطر مع أحد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة أو نشاط إقتصادي معين. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات كلما كان ذلك ضرورياً. تشمل الضمانات على النقدية، السندات، رهن العقارات والأسهم.

وتتبع المجموعة الإجراءات نفسها عند دخولها في عمليات المشتقات المالية وعمليات الصرف الأجنبي كما في حالة منح التسهيلات الائتمانية التقليدية.

يتضمن الإيضاح رقم 10 توزيع محفظة القروض والسلف والأنشطة التمويلية على القطاعات المختلفة. كما يتضمن الإيضاح رقم 35 التوزيع الجغرافي لموجودات ومطلوبات المجموعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

الجدول التالي يبين الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية لبنود قائمة المركز المالي الموحدة ولبعض البنود خارج هذه القائمة. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل طرح أية ضمانات أو عمليات التقاص:

إجمالي الحد الأقصى للمخاطر		
2024	2025	
74,726,835	69,222,923	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية (باستثناء النقد في الصندوق)
95,973,695	70,364,806	أرصدة لدى بنوك
910,757,751	1,018,078,852	قروض وسلف للعملاء
172,937,170	184,335,136	إستثمارات مالية (أوراق دين)
9,446,706	12,556,604	موجودات أخرى
1,263,842,157	1,354,558,321	
79,946,470	86,920,688	خطابات ضمان
47,238,072	39,044,856	إعتمادات مستندية
155,967,555	204,715,666	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض
1,546,994,254	1,685,239,531	الإجمالي

تركز الحد الأقصى لمخاطر الإقراض حسب القطاع

فيما يلي تحليل للموجودات المالية والالتزامات الطارئة حسب القطاع قبل وبعد طرح أية ضمانات:

صافي الحد الأقصى للمخاطر 2024	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر 2024	صافي الحد الأقصى للمخاطر 2025	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر 2025	
-	208,246,222	-	214,091,913	الحكومة
220,795,971	228,443,766	219,287,593	218,005,765	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
39,883,358	46,948,644	52,190,778	58,472,073	الصناعة
330,805,546	390,552,701	420,265,588	467,139,515	التجارة
447,548,085	456,071,152	475,253,026	487,679,019	الخدمات
5,706,167	9,306,959	9,768,291	13,695,552	المقاولات
64,455,233	120,530,506	74,419,355	126,356,193	الإسكان
70,393,215	86,544,156	75,713,949	99,018,818	الإستهلاكي
325,636	350,148	772,466	780,683	أخرى
1,179,913,211	1,546,994,254	1,327,671,046	1,685,239,531	الإجمالي

جودة الائتمان

تدار جودة الائتمان بالنسبة للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات إئتمان داخلية وخارجية. تتبع المجموعة آلية داخلية لتضيق مخاطر المدينين وعلاقتها عبر محفظة الائتمان. تستخدم المجموعة نظام تصنيف مكون من 10 نقاط بمؤشرات إيجابية وسلبية مما يعطي إجمالي مدى من 22 درجة منها 19 ذات مؤشرات إيجابية وسلبية) تتعلق بالحسابات العاملة وثلاثة منها متعلقة بالحسابات غير العاملة. ضمن قائمة الائتمان المنتظم، فإن تصنيفات مخاطر المدين من 1 إلى 4- تمثل درجة الإستثمارات عالية الجودة بينما تصنيفات مخاطر المدين من 5+ إلى 7+ تمثل درجة الإستثمار الثانوية ومن 7 إلى 7- تمثل القائمة تحت المراقبة. تمثل تصنيفات مخاطر المدين من 8 إلى 10 الحسابات دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والخسارة على التوالي. يسند إلى جميع حالات الائتمان تصنيفاً وفقاً للمعايير الموضوعية. تسعى المجموعة إلى التحسين المستمر لمناهج تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر الائتمان الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان لدى المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة في السنة على الأقل ولمرات أكثر في حالة الموجودات غير العاملة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الموجودات المالية والإرتباطات والضمانات المالية:

2025				النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية (باستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
112,812,142	-	274,929	112,537,213	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
27,050,229	-	3,502,969	23,547,260	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
757,197	757,197	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
140,619,568	757,197	3,777,898	136,084,473	
(1,031,839)				مخصص الخسارة
139,587,729				القيمة الدفترية
2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
147,675,308	-	315,048	147,360,260	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
23,274,746	-	3,231,476	20,043,270	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
721,512	721,512	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
171,671,566	721,512	3,546,524	167,403,530	
(971,036)				مخصص الخسارة
170,700,530				القيمة الدفترية

2025				قروض وسلف العملاء
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
813,978,112	-	466,963	813,511,149	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
214,327,781	-	43,772,035	170,555,746	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
2,661,827	2,661,827	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
2,300,312	2,300,312	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
22,438,426	22,438,426	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
1,055,706,458	27,400,565	44,238,998	984,066,895	
(37,627,606)				مخصص الخسارة
1,018,078,852				القيمة الدفترية
2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
722,607,553	-	1,551,708	721,055,845	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
195,636,074	-	43,113,220	152,522,854	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
3,820,929	3,820,929	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
7,254,110	7,254,110	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
15,103,343	15,103,343	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
944,422,009	26,178,382	44,664,928	873,578,699	
(33,664,258)				مخصص الخسارة
910,757,751				القيمة الدفترية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2025				إستثمارات مالية (أوراق دين)
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
123,593,520	-	-	123,593,520	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
60,011,062	-	-	60,011,062	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
72,179	72,179	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
183,676,761	72,179	-	183,604,582	
(274,291)				مخصص الخسارة
183,402,470				القيمة الدفترية
2024				إستثمارات مالية (أوراق دين)
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
117,401,395	-	-	117,401,395	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
54,619,600	-	7,216	54,612,384	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
121,519	121,519	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
172,142,514	121,519	7,216	172,013,779	
(316,399)				مخصص الخسارة
171,826,115				القيمة الدفترية

2025				إرتباطات قروض و ضمانات مالية
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
159,612,232	-	1,185,258	158,426,974	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
171,309,605	-	1,534,385	169,775,220	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
425,392	425,392	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
36,113	36,113	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
508,550	508,550	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
331,891,892	970,055	2,719,643	328,202,194	
(1,210,682)				مخصص الخسارة
330,681,210				القيمة الدفترية
2024				إرتباطات قروض و ضمانات مالية
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
152,801,767	-	551,136	152,250,631	درجة الإستثمار - تصنيف مخاطر المدين من 1 إلى 4
130,916,375	-	5,467,778	125,448,597	درجة الإستثمار الثانوي - تصنيف مخاطر المدين من 5 إلى 7
65,012	65,012	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المدين 8
25,306	25,306	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المدين 9
452,756	452,756	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المدين 10
284,261,216	543,074	6,018,914	277,699,228	
(1,109,119)				مخصص الخسارة
283,152,097				القيمة الدفترية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون من المتوقع إسترداد الموجود المالي جزئياً أو كلياً. تقوم المجموعة بشطب موجودات مالية جزئياً أو كلياً إذا حددت أنه ليس لدى المقرض موجودات أو موارد دخل تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم هذا التقييم على مستوى كل من الموجودات على حدة. ويتم الإعتراف بإسترداد المبالغ المشطوبة سابقاً عند إستلام النقد. تخضع الموجودات المالية التي تم شطبها لإجراءات المجموعة لإسترداد المبالغ المستحقة. كما تخضع عمليات الشطب إلى الموافقات التنظيمية، إن وجدت.

الضمانات

تحصل المجموعة من أطراف مقابلة على ضمانات وتعزيزات أخرى مقابل الإئتمان في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال. وعلى أساس كلي، لم يكن هناك تدني قابل للتمييز في جودة الضمانات الذي تحتفظ بها المجموعة خلال العام فيما عدا ما تم ملاحظته في الأسواق التي تعمل بها المجموعة. كما أنه ليست هناك تغيّرات في سياسات الضمانات لدى المجموعة.

2024	2025	
11,937,889	12,480,093	الضمان المحتفظ به مقابل القروض والسلف التي تدنت قيمتها الإئتمانية
8,584,482	4,652,753	قيمة المبلغ التعاقدى للموجودات المالية التي تم شطبها خلال السنة وتخضع للإجراءات القانونية

المدخلات والإفتراسات والتقنيات المستخدمة لتقدير تدني القيمة

الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الإعتراف المبدئي بها، تدرس المجموعة المعلومات المعقولة ذات الصلة والتي يمكن دعمها والمتوفرة بدون جهد أو تكاليف غير مناسبة. يتضمن هذا المعلومات الكمية والنوعية والتحليل الذي ينطوي على نظام تصنيف مخاطر الإئتمان الداخلي وتصنيفات الإئتمان الخارجية متى كان ذلك ممكناً. بالإضافة إلى سيولة الحسابات وأحكام الإئتمان، ومتى كان ممكناً، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تحدد المجموعة أيضاً أن فرضاً معيناً قد تعرض لزيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان إستناداً إلى مؤشرات نوعية معينة ترى المجموعة أنها تشير إلى ذلك وقد يكون من غير المحتمل إظهار أثرها بصورة كاملة في تحليلها الكمي على نحو سريع.

درجات مخاطر الإئتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الإئتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر. تتغيّر هذه العوامل إستناداً إلى طبيعة الإئتمان ونوع المقرض. تخضع القروض إلى رقابة مستمرة قد ينتج عنها إعادة تصنيف أي قرض إلى درجة مخاطر إئتمان مختلفة.

إستخراج هيكل إحصائية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات المجمعة وإستخراج تقديرات لإحتمالية تعثر الإئتمان وكيف يتوقع أن تتغيّر نتيجة لمرور الزمن. يشمل هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيّرات في معدّلات التعثر والتغيّرات في عوامل الإقتصاد الكلي الرئيسية عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تمنح فيها المجموعة قروضاً.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للإئتمان قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغيّر في ظروف السوق والإحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا ترتبط بالتهور الإئتماني الحالي أو المحتمل للعميل. القرض القائم الذي يتم تعديله أحكامه قد يلغى الإعتراف به والإعتراف بالقرض المعاد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكناً، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من إستهلاك الضمانات، إن وجدت. من الممكن أن يتضمن إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات الدفع وتوثيق إتفاقية قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة القروض المعاد هيكلتها للتأكد من إستيفاء جميع الشروط وأنه من المرجح تسديد جميع المدفوعات المستقبلية.

يتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب إئتمانية خلال 12 شهر السابقة تحت المرحلة 2.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجودات المالية متعثرة عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع المقرض إلتزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل، بدون إمكانية الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتخصيل الضمان (إذا وجد).
 - يكون المقرض قد تجاوز موعد الإستحقاق بأكثر من 90 يوماً بخصوص أي إلتزام إئتماني هام للمجموعة.
 - تم تصنيف المقرض على أنه 9 أو 10 ضمن التصنيف الداخلي لمخاطر المدينين.
 - عند تقييم ما إذا كان المقرض متعثراً تدرس المجموعة المؤشرات التالية:
 - مؤشرات كمية مثل تجاوز موعد الإستحقاق وعدم الدفع لأي إلتزام آخر من جانب نفس المقرض إلى المجموعة.
 - إستناداً إلى البيانات المطورة داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- قد تتغيّر مدخلات التقييم في كون الأداة المالية متعثرة ومدى هذا التعثر عبر الزمن بناءً على التغيّرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إستخدام المعلومات المستقبلية

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لإدراج عوامل الإقتصاد الكلي لمعدلات التعثر التاريخية. في الحالة التي لا تكون فيها أي من معايير الإقتصاد الكلي هامة من الناحية الإحصائية أو لو كانت نتائج إحتتمالات التعثر المتوقعة بعيدة على نحو كبير من التوقع الحالي للظروف الإقتصادية، يجب إستخدام مؤشرات معدّل تعثر نوعي من جانب الإدارة بعد تحليل المحفظة حسب أداة التشخيص. يزيد إدراج المعلومات المستقبلية من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغيرات في عوامل الإقتصاد الكلي على الخسائر الإئتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلة 1 والمرحلة 2 من القروض العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على النماذج والإفتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الإقتصادية المستقبلية.

إن إحتساب الزيادة المادية في مخاطر تدني القيمة وإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة يعتمد على معلومات مستقبلية. تستخدم المجموعة نماذج رياضية تربط مؤشر دورة الإئتمان مع إحتتمالية التعثر كأساس لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة. هذه المتغيرات الإقتصادية وتأثيراتها على إحتتمالية التعثر والقروض المعرض للتعثر والخسارة في حالة التعثر تختلف حسب الأداة المالية. التوقعات الخاصة لهذه المتغيرات الإقتصادية يتم الحصول عليها من قبل الدائرة الإقتصادية بصورة ربع سنوية وتمثل أفضل توقعات للأوضاع الإقتصادية للخمس سنوات القادمة. يتم إستخدام مؤشرات أخرى لتوقع الأوضاع الإقتصادية التي تغطي الموجودات المالية التي لها عمر يتجاوز خمسة سنوات.

يستخدم مؤشر دورة الإئتمان بعد الأخذ بعين الاعتبار النماذج الإقتصادية أعلاه لإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة. يتم استخراج مؤشر دورة الإئتمان بناءً على متغيرات اقتصادية تستخدم لوصف نشاطات الإئتمان في الدول التي تعمل فيها المجموعة. يمكن استخراج مؤشر دورة الإئتمان من عدة مؤشرات تاريخية مثل العائد على الموجودات الخطرة ونمو الإئتمان وهوامش الفائدة ومعدلات التعثر. كما يعتمد مؤشر دورة الإئتمان على معلومات الإقتصاد الكلي وعوامل مخاطر لسيناريوهات متعددة.

تشمل السيناريوهات لدولة قطر الإفتراضات التالية:

بلغ معدّل الترجيح المستخدم لكل سيناريو للإقتصاد الكلي لإحتساب مؤشر دورة الإئتمان ما يلي:

2024	2025	
%5	%5	السيناريو المتفائل
%80	%80	السيناريو الأساسي
%15	%15	السيناريو المتشائم

يوضح الجدول أدناه مخصص خسائر القروض والسلف للعملاء بإفتراض أن معدّل الترجيح لكل من السيناريوهات المستقبلية يبلغ 100%.

2024	2025	
(1,096,313)	(1,136,747)	100% السيناريو المتفائل - الزيادة / (النقص) في مخصص الخسائر
(322,836)	(162,401)	100% السيناريو الأساسي - الزيادة / (النقص) في مخصص الخسائر
832,574	734,315	100% السيناريو المتشائم - الزيادة / (النقص) في مخصص الخسائر

تستند هذه التقديرات على مقارنات تمت خلال السنة.

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المعدّل طويل الأجل	المتوقع						الفعلي	السيناريو الإئتمانية المتوقعة	الدافع الرئيسي
	2030	2029	2028	2027	2026	2025			
82	90	88	84	81	78	69	السيناريو المتفائل	متوسط أسعار البترول (دولار امريكي للبرميل)	
67	74	72	70	67	64	57	السيناريو الأساسي		
52	57	55	54	51	49	44	السيناريو المتشائم		
%7.1	%8.0	%7.0	%7.4	%8.2	%8.5	%3.7	السيناريو المتفائل	إجمالي الناتج القومي	
%4.1	%4.3	%4.3	%4.4	%4.3	%4.3	%2.7	السيناريو الأساسي		
%0.2	%0.2	%1.3	%1.6	(%0.3)	(%1.5)	%1.3	السيناريو المتشائم		
%4.0	%3.3	%4.0	%4.4	%5.2	%5.6	%1.4	السيناريو المتفائل	معدلات التضخم	
%1.4	%1.6	%1.6	%1.6	%1.6	%1.7	%0.4	السيناريو الأساسي		
(%0.2)	%0.1	%0.3	%0.1	(%0.4)	(%1.2)	%0.1	السيناريو المتشائم		

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

		كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024					الدافع الرئيسي
		المتوقع					الفعلي
المعدّل طويل الأجل	2029	2028	2027	2026	2025	2024	سيناريو الخسائر الإئتمانية المتوقعة
87	88	87	87	87	88	87	السيناريو المتفائل
77	77	77	77	77	77	77	السيناريو الأساسي
60	61	60	60	60	61	60	السيناريو المتشائم
							السيناريو المتفائل
	2.9%	2.4%	3.0%	3.0%	3.6%	2.4%	السيناريو الأساسي
	1.7%	1.6%	1.7%	1.7%	1.7%	2.0%	السيناريو المتشائم
	(0.7%)	(0.7%)	(1.0%)	(1.1%)	(2.3%)	1.2%	
	4.1%	4.8%	4.9%	5.0%	5.2%	1.8%	السيناريو المتفائل
	1.5%	1.7%	1.6%	1.6%	1.3%	1.3%	السيناريو الأساسي
	(0.2%)	0.4%	0.0%	(0.9%)	(2.0%)	0.7%	السيناريو المتشائم

قياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة هي المصطلحات الواردة في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة في حالة التعثر
- القرض المُعرّض للتعثر

يتم احتساب هذه المعايير من نماذج إحصائية مطورة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديل هذه النماذج لتعكس المعلومات المستقبلية الواردة بالوصف أعلاه.

إن تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين تحسب إستناداً إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية تدعمها بيانات تقييم إئتمان خارجية إن وجدت.

الخسارة في حالة التعثر هي حجم الخسارة المتوقعة في حالة وجود تعثر. تقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر إستناداً إلى معدّلات التحصيل التاريخية للمطالبات المقدمة ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تضع نماذج الخسارة في حالة التعثر في الاعتبار قيمة الضمانة المتوقعة وتكاليف إسترداد أي ضمان يشكل جزءاً مكماً للموجودات المالية.

يتضمن تقييم الخسارة في حالة التعثر:

- (1) معدّل المعالجة: ويتم تعريفه على أنه معدّل الحسابات التي تعثرت ومن ثم تمكنت من الرجوع مرة أخرى إلى الحسابات العاملة.
 - (2) معدّل الإسترداد: ويتم تعريفه على أنه نسبة قيمة التصفية للقيمة السوقية للضمان في وقت التعثر كما أنها يجب أن تعكس معدّل الإسترداد من مطالبة عامة على موجودات المقترض بالنسبة للجزء غير المضمون من القرض.
 - (3) معدّل الخصم: ويتم تعريفه على أنه تكلفة فرصة قيمة الإسترداد التي لم يتم تحقيقها في تاريخ التعثر معدّلة بقيمة الزمن.
- القرض المعرّض للتعثر يمثل مبلغ القرض في حالة حدوث تعثر لقرض. تستخرج المجموعة القرض المعرّض للتعثر من القرض الحالي لمقترض والتغيّرات المحتملة على المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد متضمناً الإطفاء. القرض المعرّض للتعثر بالنسبة لموجودات مالية هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لإرتباطات الإقراض والضمانات المالية، يتضمن القرض المعرّض للتعثر المبلغ المسحوب إضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي قد يتم سحبها بموجب العقد والتي تقدر إستناداً إلى الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.
- عند القيام بوضع نموذج للمعيار على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تتضمن درجات مخاطر الإئتمان، نوع المنتج والموقع الجغرافي للمقترض.
- تخضع المجموعات إلى مراجعة منتظمة للتأكد من أن القروض التي تقع ضمن مجموعة معيّنة ما زالت منسجمة على نحو مناسب.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخصص الخسارة

تظهر الجداول التالية التسويات بين رصيد الإفتتاح ورصيد الإقفال بالنسبة لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية:

2025				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية (بعد إستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك			
	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
971,036	645,800	21,015	304,221	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	29	(29)	تحويلات للمرحلة 2
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 3
60,187	68,664	(4,737)	(3,740)	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
616	-	105	511	فرق عملات أجنبية
1,031,839	714,464	16,412	300,963	الرصيد في 31 ديسمبر
2024				
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية (بعد إستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك			
	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
659,087	352,060	19,694	287,333	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	95	(95)	تحويلات للمرحلة 2
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 3
322,249	293,744	10,398	18,107	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(10,300)	(4)	(9,172)	(1,124)	فرق عملات أجنبية
971,036	645,800	21,015	304,221	الرصيد في 31 ديسمبر

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2025				قروض وسلف للعملاء
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
33,664,258	26,260,231	4,843,337	2,560,690	الرصيد في 1 يناير
-	(1,107)	(286,855)	287,962	تحويلات للمرحلة 1
-	(29,699)	100,147	(70,448)	تحويلات للمرحلة 2
-	369,944	(348,542)	(21,402)	تحويلات للمرحلة 3
11,245,133	7,502,861	3,263,700	478,572	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
(6,197,908)	(6,197,908)	-	-	مبالغ مشطوبة
(1,083,877)	(607,835)	(224,109)	(251,933)	فرق عملات أجنبية
37,627,606	27,296,487	7,347,678	2,983,441	الرصيد في 31 ديسمبر

2024				قروض وسلف للعملاء
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
34,221,015	26,380,859	4,988,431	2,851,725	الرصيد في 1 يناير
-	-	(38,179)	38,179	تحويلات للمرحلة 1
-	-	59,760	(59,760)	تحويلات للمرحلة 2
-	1,052,559	(932,734)	(119,825)	تحويلات للمرحلة 3
9,923,377	8,734,938	1,014,659	173,780	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
(9,011,376)	(9,011,376)	-	-	مبالغ مشطوبة
(1,468,758)	(896,749)	(248,600)	(323,409)	فرق عملات أجنبية
33,664,258	26,260,231	4,843,337	2,560,690	الرصيد في 31 ديسمبر

2025				الإستثمارات المالية (أوراق دين)
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
316,399	123,341	761	192,297	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 2
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 3
(24,963)	(35,356)	(760)	11,153	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(17,145)	(16,162)	2	(985)	فرق عملات أجنبية
274,291	71,823	3	202,465	الرصيد في 31 ديسمبر

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2024				الإستثمارات المالية (أوراق دين)
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
315,100	144,621	18,729	151,750	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 2
-	6	(6)	-	تحويلات للمرحلة 3
25,200	-	(17,960)	43,160	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
(21,222)	(21,222)	-	-	مبالغ مشطوبة
(2,679)	(64)	(2)	(2,613)	فرق عملات أجنبية
316,399	123,341	761	192,297	الرصيد في 31 ديسمبر

2025				إرتباطات القروض والضمانات المالية
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
1,109,119	440,199	246,679	422,241	الرصيد في 1 يناير
-	(11)	(8,835)	8,846	تحويلات للمرحلة 1
-	-	1,408	(1,408)	تحويلات للمرحلة 2
-	31,640	(31,600)	(40)	تحويلات للمرحلة 3
51,620	15,742	13,216	22,662	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
49,943	67,690	(1,799)	(15,948)	فرق عملات أجنبية
1,210,682	555,260	219,069	436,353	الرصيد في 31 ديسمبر

2024				الإستثمارات المالية (أوراق دين)
إجمالي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
1,146,554	336,174	230,473	579,907	الرصيد في 1 يناير
-	-	(58)	58	تحويلات للمرحلة 1
-	-	10,979	(10,979)	تحويلات للمرحلة 2
-	12,127	(10,273)	(1,854)	تحويلات للمرحلة 3
16,095	102,875	25,133	(111,913)	صافي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة للسنة
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(53,530)	(10,977)	(9,575)	(32,978)	فرق عملات أجنبية
1,109,119	440,199	246,679	422,241	الرصيد في 31 ديسمبر

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إجمالي القيمة الدفترية للأدوات المالية

توضح الجداول التالية الحركة بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لإجمالي القيمة الدفترية للأدوات المالية:

2025				النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية (بعد إستبعاد النقد بالصندوق) والمستحقات من بنوك
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
171,671,566	721,512	3,546,524	167,403,530	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	298	(298)	تحويلات للمرحلة 2
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 3
(27,611,484)	68,664	58,794	(27,738,942)	صافي الموجودات المالية الجديدة، بعد التسديدات
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(3,440,514)	(32,979)	172,282	(3,579,817)	فرق عملات أجنبية
140,619,568	757,197	3,777,898	136,084,473	الرصيد في 31 ديسمبر
2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
163,029,125	583,622	2,845,994	159,599,509	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	30,130	(30,130)	تحويلات للمرحلة 2
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 3
20,446,290	139,722	974,939	19,331,629	صافي الموجودات المالية الجديدة، بعد التسديدات
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(11,803,849)	(1,832)	(304,539)	(11,497,478)	فرق عملات أجنبية
171,671,566	721,512	3,546,524	167,403,530	الرصيد في 31 ديسمبر

2025				قروض وسلف للعملاء
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
944,422,009	26,178,382	44,664,928	873,578,699	الرصيد في 1 يناير
-	(1,527)	(1,997,031)	1,998,558	تحويلات للمرحلة 1
-	(160)	3,178,812	(3,178,652)	تحويلات للمرحلة 2
-	5,513,129	(3,380,748)	(2,132,381)	تحويلات للمرحلة 3
130,251,917	1,901,484	3,160,159	125,190,274	صافي الموجودات المالية الجديدة، بعد التسديدات
(6,197,908)	(6,197,908)	-	-	مبالغ مشطوبة
(12,769,560)	7,165	(1,387,122)	(11,389,603)	فرق عملات أجنبية
1,055,706,458	27,400,565	44,238,998	984,066,895	الرصيد في 31 ديسمبر
2024				
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
887,208,265	26,354,504	48,977,878	811,875,883	الرصيد في 1 يناير
-	-	(1,546,711)	1,546,711	تحويلات للمرحلة 1
-	-	4,089,845	(4,089,845)	تحويلات للمرحلة 2
-	8,563,101	(7,842,528)	(720,573)	تحويلات للمرحلة 3
90,220,265	1,026,630	2,748,956	86,444,679	صافي الموجودات المالية الجديدة، بعد التسديدات
(9,011,376)	(9,011,376)	-	-	مبالغ مشطوبة
(23,995,145)	(754,477)	(1,762,512)	(21,478,156)	فرق عملات أجنبية
944,422,009	26,178,382	44,664,928	873,578,699	الرصيد في 31 ديسمبر

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2025				الإستثمارات المالية (أوراق دين)
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
172,142,514	121,519	7,216	172,013,779	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 2
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 3
16,208,117	(49,300)	(7,216)	16,264,633	صافي الموجودات المالية الجديدة، بعد التسديدات
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(4,673,870)	(40)	-	(4,673,830)	فرق عملات أجنبية
183,676,761	72,179	-	183,604,582	الرصيد في 31 ديسمبر
2024				الإجمالي
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
170,294,856	154,068	315,872	169,824,916	الرصيد في 1 يناير
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 1
-	-	-	-	تحويلات للمرحلة 2
-	591	(591)	-	تحويلات للمرحلة 3
8,857,913	(11,754)	(307,230)	9,176,897	صافي الموجودات المالية الجديدة، بعد التسديدات
(21,222)	(21,222)	-	-	مبالغ مشطوبة
(6,989,033)	(164)	(835)	(6,988,034)	فرق عملات أجنبية
172,142,514	121,519	7,216	172,013,779	الرصيد في 31 ديسمبر

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2025				إرتباطات القروض والضمانات المالية
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
284,261,216	543,074	6,018,914	277,699,228	الرصيد في 1 يناير
-	(100)	(1,062,621)	1,062,721	تحويلات للمرحلة 1
-	-	490,124	(490,124)	تحويلات للمرحلة 2
-	478,736	(460,971)	(17,765)	تحويلات للمرحلة 3
66,449,320	(46,223)	(1,836,164)	68,331,707	العقود الجديدة بالصافي
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(18,818,644)	(5,432)	(429,639)	(18,383,573)	فرق عملات أجنبية
331,891,892	970,055	2,719,643	328,202,194	الرصيد في 31 ديسمبر
2024				إرتباطات القروض والضمانات المالية
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
248,313,963	652,113	5,156,950	242,504,900	الرصيد في 1 يناير
-	-	(43,242)	43,242	تحويلات للمرحلة 1
-	-	1,176,634	(1,176,634)	تحويلات للمرحلة 2
-	79,781	(63,376)	(16,405)	تحويلات للمرحلة 3
54,457,772	(147,180)	(35,023)	54,639,975	العقود الجديدة بالصافي
-	-	-	-	مبالغ مشطوبة
(18,510,519)	(41,640)	(173,029)	(18,295,850)	فرق عملات أجنبية
284,261,216	543,074	6,018,914	277,699,228	الرصيد في 31 ديسمبر

(ج) مخاطر السوق

تعرض المجموعة لمخاطر السوق الخاصة بمعدلات الفائدة ومعدلات تبادل العملات الأجنبية وأسعار أدوات رأس المال الناتجة عن متغيرات السوق الخاصة والعامّة. تطبق المجموعة تقييم داخلي لتقدير مخاطر السوق للمراكز المحتفظ بها ولتقدير الحد الأقصى من الخسائر المتوقعة اعتماداً على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بمتغيرات السوق للسيطرة على هذه المخاطر وإبقائها ضمن الحدود المسموح بها والتي يتم مراقبتها يومياً.

مخاطر أسواق رأس المال

تمثل مخاطر أسواق رأس المال تدني قيمة أدوات رأس المال نتيجة إنخفاض مؤشر السوق الكلي أو تغير أسعار أسهم معينة. فيما يلي أثر تغير مؤشرات السوق على حقوق المساهمين بإفتراض ثبات كافة العوامل الأخرى:

مؤشر السوق	الأثر على القيمة الدفترية للإستثمارات		التغير في مؤشرات أسواق رأس المال (%)
	2024	2025	
بورصة قطر	5,912	3,309	±5
بورصة تونس	88	119	±5
بورصة إسطنبول	2,737	4,065	±5
بورصة نيويورك	2,083	4,878	±5

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

تتحمل المجموعة مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في الأسواق المالية على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. قامت المجموعة بوضع سقف لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات والتي يتم متابعتها يومياً. فيما يلي تحليلاً لمخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية والتي تخضع لمخاطر الأسواق:

الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	ريال قطري	
كما في 31 ديسمبر 2025						
1,391,346,423	270,476,860	61,235,141	113,602,483	641,273,315	304,758,624	الموجودات
1,391,346,423	269,191,027	61,240,601	113,501,567	648,623,007	298,790,221	المطلوبات وحقوق الملكية
-	1,285,833	(5,460)	100,916	(7,349,692)	5,968,403	صافي مركز العملات الأجنبية
كما في 31 ديسمبر 2024						
1,297,916,630	244,884,310	51,400,063	90,886,984	597,027,521	313,717,752	الموجودات
1,297,916,630	243,947,622	51,537,666	90,815,010	602,217,181	309,399,151	المطلوبات وحقوق الملكية
-	936,688	(137,603)	71,974	(5,189,660)	4,318,601	صافي مركز العملات الأجنبية

يبين الجدول التالي الأثر المتوقع لحركة العملات الرئيسية مقابل الريال القطري على بيان الدخل للمجموعة، مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة:

العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)		الأثر على بيان الدخل الموحّد
	2024	2025	
دولار أمريكي	(155,690)	(220,491)	+3
يورو	2,159	3,027	+3
جنيه إسترليني	(4,128)	(164)	+3
جنيه مصري	203,885	204,017	+3
ليرة تركية	21,534	10,403	+3
أخرى	(197,318)	(175,845)	+3
دولار أمريكي	155,690	220,491	-3
يورو	(2,159)	(3,027)	-3
جنيه إسترليني	4,128	164	-3
جنيه مصري	(203,885)	(204,017)	-3
ليرة تركية	(21,534)	(10,403)	-3
أخرى	197,318	175,845	-3

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة

تعكس مخاطر أسعار الفائدة مخاطر التغير في أسعار الفائدة التي قد تؤثر على الأرباح المستقبلية للمجموعة أو على القيمة العادلة للأدوات المالية. يتم إدارة هذه المخاطر من خلال إستخدام إدارة الموجودات والمطلوبات، وإن كان مناسباً، مشتقات متنوعة.

فيما يلي ملخص لحساسية أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات والبنود غير الظاهرة في الميزانية العمومية:

معدّل الفائدة الفعلي	الإجمالي	الحساسية لغير الفوائد	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر	
							كما في 31 ديسمبر 2025:
	79,489,167	63,711,817	-	-	57,280	15,720,070	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
%5.79	70,364,806	16,599,937	2,222,169	162	2,808,868	48,733,670	أرصدة لدى بنوك
%7.81	1,018,078,852	19,262,440	16,455,869	40,877,379	251,341,861	690,141,303	قروض وسلف للعملاء
%11.44	195,566,216	15,449,994	9,745,136	51,791,402	31,101,399	87,478,285	إستثمارات مالية
	27,847,382	27,847,382	-	-	-	-	موجودات أخرى
	1,391,346,423	142,871,570	28,423,174	92,668,943	285,309,408	842,073,328	إجمالي الموجودات
%4.61	142,424,383	152,812	-	1,752,646	28,757,992	111,760,933	أرصدة من بنوك
%6.66	955,412,337	111,575,920	6,331,662	44,838,791	263,164,118	529,501,846	ودائع عملاء
%4.42	47,105,800	635,452	10,862,646	19,317,467	4,983,482	11,306,753	سندات دين
%4.14	57,052,960	196,206	-	1,733,117	1,096,789	54,026,848	قروض أخرى
	64,634,570	64,634,570	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
	124,716,373	124,716,373	-	-	-	-	حقوق الملكية
	1,391,346,423	301,911,333	17,194,308	67,642,021	298,002,381	706,596,380	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
	-	(159,039,763)	11,228,866	25,026,922	(12,692,973)	135,476,948	الفرق في الميزانية
	-	(1,197,970)	9,362,839	9,353,803	(1,732,430)	(15,786,242)	الفرق غير الظاهر في الميزانية
	-	(160,237,733)	20,591,705	34,380,725	(14,425,403)	119,690,706	فرق حساسية أسعار الفائدة
	-	-	160,237,733	139,646,028	105,265,303	119,690,706	الفرق المتراكم في حساسية أسعار الفائدة
							كما في 31 ديسمبر 2024:
	84,535,430	62,415,587	-	-	-	22,119,843	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
%5.11	95,973,695	14,521,421	1,971,907	1,100,162	4,070,033	74,310,172	أرصدة لدى بنوك
%9.16	910,757,751	18,376,621	14,112,289	27,022,276	243,202,297	608,044,268	قروض وسلف للعملاء
%13.46	183,184,051	14,234,888	12,046,163	50,009,657	22,287,684	84,605,659	إستثمارات مالية
	23,465,703	23,465,703	-	-	-	-	موجودات أخرى
	1,297,916,630	133,014,220	28,130,359	78,132,095	269,560,014	789,079,942	إجمالي الموجودات
%5.28	171,203,038	2,665,600	-	275,154	32,214,061	136,048,223	أرصدة من بنوك
%7.86	887,009,612	100,658,137	7,228,859	59,433,392	218,158,861	501,530,363	ودائع عملاء
%6.64	39,648,217	534,541	9,885,752	14,680,352	8,077,627	6,469,945	سندات دين
%5.01	33,867,536	225,639	-	1,496,546	10,257	32,135,094	قروض أخرى
	52,403,181	52,403,181	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
	113,785,046	113,785,046	-	-	-	-	حقوق الملكية
	1,297,916,630	270,272,144	17,114,611	75,885,444	258,460,806	676,183,625	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
	-	(137,257,924)	11,015,748	2,246,651	11,099,208	112,896,317	الفرق في الميزانية
	-	124,733	8,444,532	921,376	(916,338)	(8,574,303)	الفرق غير الظاهر في الميزانية
	-	(137,133,191)	19,460,280	3,168,027	10,182,870	104,322,014	فرق حساسية أسعار الفائدة
	-	-	137,133,191	117,672,911	114,504,884	104,322,014	الفرق المتراكم في حساسية أسعار الفائدة

تتضمن الموجودات الأخرى العقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

يبين الجدول التالي حساسية التغيّر المحتمل في أسعار الفائدة مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة. حساسية بيان الدخل الموحّد هي الأثر الناتج عن تغيّرات مفترضة في معدّلات الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة إعتماً على معدّل سعر فائدة عائم للموجودات والمطلوبات المالية بما في ذلك أثر أدوات التحوّط.

حساسية صافي إيرادات الفوائد	النقص في النقاط الأساسية	حساسية صافي إيرادات الفوائد	الزيادة في النقاط الأساسية	
				2025
				العملة
(122,033)	10	122,033	10	ريال قطري
(31,595)	10	31,595	10	دولار أمريكي
(2,499)	10	2,499	10	يورو
(4,124)	10	4,124	10	جنيه إسترليني
(7,866)	10	7,866	10	أخرى
				2024
				العملة
(82,763)	10	82,763	10	ريال قطري
(23,302)	10	23,302	10	دولار أمريكي
(1,430)	10	1,430	10	يورو
(4,875)	10	4,875	10	جنيه إسترليني
(2,848)	10	2,848	10	أخرى

(د) مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المجموعة من الوفاء بمتطلباتها التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق أو انخفاض تصنيف المجموعة الإئتماني مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللمحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الإعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

يعكس الجدول التالي تواريخ إستحقاق بنود موجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد تواريخ الإستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي وحتى تاريخ الإستحقاق التعاقدية دون الأخذ بعين الإعتبار تواريخ الإستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للإحتفاظ بالودائع. تراقب الإدارة بصورة مستمرة إستحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهر	1 - 3 أشهر	خلال شهر	
كما في 31 ديسمبر 2025:						
79,489,167	56,562,551	-	-	-	22,926,616	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
70,364,806	2,222,266	634,719	3,523,970	2,535,205	61,448,646	أرصدة لدى بنوك
1,018,078,852	135,158,412	431,605,937	198,780,952	61,166,579	191,366,972	قروض وسلف للعملاء
195,566,216	22,764,908	100,926,296	25,854,990	15,751,985	30,268,037	إستثمارات مالية
27,847,382	4,073,339	6,144,736	260,189	1,006,522	16,362,596	موجودات أخرى
1,391,346,423	220,781,476	539,311,688	228,420,101	80,460,291	322,372,867	إجمالي الموجودات
142,424,383	427,150	39,846,283	48,640,918	25,203,863	28,306,169	أرصدة من بنوك
955,412,337	10,366,555	164,696,137	235,399,258	142,283,367	402,667,020	ودائع عملاء
47,105,800	10,863,619	25,145,542	5,020,450	2,026,503	4,049,686	سندات دين
57,052,960	-	41,090,168	15,743,133	165,715	53,944	قروض أخرى
189,350,943	128,525,871	4,779,613	13,252,779	3,273,285	39,519,395	مطلوبات أخرى وحقوق الملكية
1,391,346,423	150,183,195	275,557,743	318,056,538	172,952,733	474,596,214	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
-	70,598,281	263,753,945	(89,636,437)	(92,492,442)	(152,223,347)	الفرق في الميزانية
338,286,053	7,879,167	34,950,437	226,740,303	27,725,393	40,990,753	إلتزامات طارئة وأخرى
كما في 31 ديسمبر 2024:						
84,535,430	58,970,493	-	-	-	25,564,937	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
95,973,695	1,972,000	2,515,030	5,842,711	2,122,464	83,521,490	أرصدة لدى بنوك
910,757,751	125,089,584	507,000,476	103,221,242	48,219,135	127,227,314	قروض وسلف للعملاء
183,184,051	39,847,581	79,191,152	18,122,803	18,506,911	27,515,604	إستثمارات مالية
23,465,703	2,893,055	5,826,226	397,565	283,126	14,065,731	موجودات أخرى
1,297,916,630	228,772,713	594,532,884	127,584,321	69,131,636	277,895,076	إجمالي الموجودات
171,203,038	159,205	32,246,223	41,415,676	30,460,870	66,921,064	أرصدة من بنوك
887,009,612	9,209,007	164,637,128	233,332,689	143,135,071	336,695,717	ودائع عملاء
39,648,217	10,420,712	18,838,565	8,612,168	1,776,772	-	سندات دين
33,867,536	-	24,623,672	9,122,694	4,238	116,932	قروض أخرى
166,188,227	116,873,040	2,441,075	7,900,645	3,542,182	35,431,285	مطلوبات أخرى وحقوق الملكية
1,297,916,630	136,661,964	242,786,663	300,383,872	178,919,133	439,164,998	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
-	92,110,749	351,746,221	(172,799,551)	(109,787,497)	(161,269,922)	الفرق في الميزانية
291,223,316	29,344,811	34,468,858	178,303,662	22,962,162	26,143,823	إلتزامات طارئة وأخرى

تتضمن الموجودات الأخرى العقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

2024	2025	نسبة تغطية السيولة
%179	%144	نسبة تغطية السيولة التي تحتفظ بها مجموعة QNB
%100	%100	الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تحليل الإستحقاقات للتدفقات النقدية غير المخصصة

يبين الجدول التالي إلتزامات المجموعة المالية على أساس تعهدات الدفعات التعاقدية غير المخصصة:

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهر	1 - 3 أشهر	خلال شهر	
كما في 31 ديسمبر 2025:						
167,600,030	535,545	57,038,534	50,874,918	25,381,624	33,769,409	أرصدة من بنوك
1,001,223,865	18,757,208	165,607,112	236,426,129	159,199,232	421,234,184	ودائع عملاء
50,903,978	11,046,074	28,019,652	5,507,457	2,026,503	4,304,292	سندات دين
62,255,507	-	46,129,215	15,743,133	167,043	216,116	قروض أخرى
922,513	300,032	557,436	45,316	6,476	13,253	مطلوبات الإيجار
الأدوات المالية المشتقة						
159,278,821	-	4,998,202	41,495,832	49,545,465	63,239,322	- المبالغ التعاقدية مستحقة الدفع - عقود آجلة
(159,744,840)	-	(5,069,716)	(42,014,581)	(49,550,186)	(63,110,357)	- المبالغ التعاقدية مستحقة القبض - عقود آجلة
8,211,875	7,719,798	466,164	248,139	24	(222,250)	- المبالغ التعاقدية مستحقة الدفع/ (القبض) - أخرى
1,290,651,749	38,358,657	297,746,599	308,326,343	186,776,181	459,443,969	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2024:						
202,066,962	189,191	47,134,013	50,972,648	31,540,526	72,230,584	أرصدة من بنوك
919,040,340	17,478,607	171,627,385	246,343,385	146,873,520	336,717,443	ودائع عملاء
42,716,824	10,435,294	21,642,599	8,612,433	1,848,571	177,927	سندات دين
35,919,250	-	25,832,649	9,759,885	135,276	191,440	قروض أخرى
529,217	141,288	317,441	48,463	11,012	11,013	مطلوبات الإيجار
الأدوات المالية المشتقة						
160,747,235	-	3,361,531	39,514,280	43,270,928	74,600,496	- المبالغ التعاقدية مستحقة الدفع - عقود آجلة
(152,454,339)	-	(1,563,662)	(30,735,167)	(46,716,697)	(73,438,813)	- المبالغ التعاقدية مستحقة القبض - عقود آجلة
6,006,840	4,207,662	1,264,718	624,609	5,107	(95,256)	- المبالغ التعاقدية مستحقة الدفع/ (القبض) - أخرى
1,214,572,329	32,452,042	269,616,674	325,140,536	176,968,243	410,394,834	الإجمالي

(هـ) مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين أو أي مخاطر أخرى قد ينتج عنها مخاطر تشغيل. تعمل المجموعة على التقليل من حدوث هذه المخاطر ما أمكن من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر والإفصاح عنها. تشمل مراقبة هذه المخاطر العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

(و) مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإمتثال والمتابعة. يتم إدارة المخاطر القانونية من خلال إستخدام مستشارين قانونيين داخل وخارج المجموعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المجموعة بالإضافة إلى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيثما كان ذلك ملائماً.

تقوم المجموعة بتقديم خدمات أمانة وإدارة فيما يتعلق بالمحافظ الإستثمارية التي يتم تسويقها أو إدارتها من خلال المجموعة كما هو مبين بالإيضاح رقم 37. يترتب على هذه الخدمات بعض المخاطر القانونية ومخاطر التشغيل. تتحكم المجموعة في هذه المخاطر من خلال إجراءات العمل اليومية التي تحكم طريقة إدارة المجموعة لهذه الخدمات وعمليات المراجعة الدورية للتأكد من تطبيق إجراءات العمل.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

4. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ز) إدارة رأس المال

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأس مال يتم إدارتها بفعالية لمواجهة المخاطر المرتبطة بأعمالها. يتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة باستخدام القواعد والنسب المعتمدة بموجب مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعليمات مصرف قطر المركزي. إن الهدف الرئيسي من إدارة قاعدة رأس المال هو ضمان الوفاء بمتطلبات رأس المال المطلوبة والمحافظة على تقييم إئتماني متميز لدعم أعمال المجموعة وتعظيم العائد على المساهمين.

كفاية رأس المال

2024	2025	
88,276,857	98,687,830	رأس المال الأساسي العام
20,000,000	20,000,000	أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
74,680	124,591	رأس المال الأساسي الإضافي (1)
6,529,033	7,210,694	رأس المال الأساسي الإضافي (2)
114,880,570	126,023,115	إجمالي رأس المال
(3,391,575)	(3,417,497)	ناقصاً: الأرباح الموزعة (إيضاح رقم 22 ط)
111,488,995	122,605,618	إجمالي رأس المال، صافي من الأرباح الموزعة
515,137,148	562,294,869	الموجودات مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان
5,180,412	7,275,497	الموجودات مرجحة بأوزان مخاطر السوق
59,678,704	65,485,114	الموجودات مرجحة بأوزان مخاطر التشغيل
579,996,264	635,055,480	إجمالي الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
%14.6	%15.0	نسبة كفاية رأس المال الأساسي العام
%18.1	%18.2	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%19.2	%19.3	إجمالي نسبة كفاية رأس المال

تتبع المجموعة احتساب نسبة كفاية رأس المال (CAR) وفقاً لاتفاقية بازل 3 ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. أصدر مصرف قطر المركزي إرشادات حول إطار بازل 3 للبنوك التقليدية - إرشادات الركيزة الأولى لكفاية رأس المال في عام 2022 (المعروفة باسم إصلاحات بازل 3 أو بازل 4) والتي أصبحت سارية اعتباراً من 1 يناير 2024. وقد تم إعداد احتساب كفاية رأس المال للمجموعة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي.

يبلغ الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بموجب متطلبات لجنة بازل الثالثة للمجموعة وتعليمات مصرف قطر المركزي كما في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024 ما يلي:

بدون هامش تحوط رأس المال	هامش تحوط رأس المال	رسوم DSIB إضافية	رسوم ICAAP إضافية	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال الأساسي العام
%6.0	%2.5	%3.5	%0.0	%12.0
%8.0	%2.5	%3.5	%0.0	%14.0
%10.0	%2.5	%3.5	%1.0	%17.0

5. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية لتقدير حالات عدم اليقين

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الواردة بالبيانات المالية. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة.

(1) مخصصات خسائر الائتمان وخسائر تدني القيمة

يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر إئتمان الموجودات المالية قد زادت على نحو كبير منذ الاعتراف المبدئي مع الأخذ بعين الاعتبار معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وخسائر تدني القيمة.

(2) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر في السوق يتطلب استخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر ولا يتوفر لها شفافية كافية للسعر، فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام إستناداً إلى مخاطر السيولة والتركز والشك حول عوامل السوق وإفتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

5. استخدام التقديرات والأحكام (تمة)

(3) تقييم الأدوات المالية

تم عرض السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياس القيمة العادلة ضمن السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

المستوى 1: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأدوات مماثلة.

المستوى 2: أساليب تقييم إستناداً إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مشتق من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام أسعار سوق مدرجة في سوق نشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً أو أساليب تقييم أخرى، بحيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.

المستوى 3: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون لهذه المدخلات أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها إستناداً إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداول بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى تقوم المجموعة بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم والمقارنة بأدوات مماثلة تتوفر لها أسعار سوق ونموذج بلاك-شولز وخيارات تسعير متعددة الحدود ونماذج تقييم أخرى.

تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر وقياسية وهوامش إئتمان وعلوات أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وإرتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ البيانات المالية والذي كان من الممكن تحديده من قبل أطراف السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

يبين الجدول التالي الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية وفق مستوى تدرج القيمة العادلة:

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2025				
موجودات مشتقة	-	9,531,816	-	9,531,816
إستثمارات مالية	52,703,851	10,371,214	-	63,075,065
الإجمالي	52,703,851	19,903,030	-	72,606,881
مطلوبات مشتقة	129	8,552,582	-	8,552,711
الإجمالي	129	8,552,582	-	8,552,711
كما في 31 ديسمبر 2024				
موجودات مشتقة	-	7,517,972	-	7,517,972
إستثمارات مالية	37,757,905	15,044,157	-	52,802,062
الإجمالي	37,757,905	22,562,129	-	60,320,034
مطلوبات مشتقة	4	9,914,743	-	9,914,747
الإجمالي	4	9,914,743	-	9,914,747

لا يوجد أي تحويلات بين المستوى الأول والثاني (2024: لا يوجد).

الموجودات والمطلوبات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة، لكن يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة، يتم تصنيفها تحت المستوى 2 في تدرج القيمة العادلة.

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(1) الإستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على الإستمرار. تمتلك المجموعة الموارد اللازمة للإستمرار في أعمالها للمستقبل المنظور. لا يوجد أي دليل لدى المجموعة يؤثر على قدرتها على الإستمرارية ولذلك يتم إعداد القوائم المالية على أساس إفتراض الإستمرارية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

5. استخدام التقديرات والأحكام (تتمة)

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الأحكام التعاقدية للموجودات المالية هي فقط لدفع المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. راجع إيضاح رقم 7 للمزيد من المعلومات.

(3) علاقات التحوُّط المؤهلة

عند تسجيل الأدوات المالية في علاقات تحوُّط مؤهلة، أو وضحت المجموعة أنها تتوقع أن تكون التحوُّطات ذات فاعلية عالية على مدى فترة التحوُّط. عند المحاسبة على المشتقات كتحوُّطات التدفق النقدي، قررت المجموعة أن التعرض للتدفق النقدي المتحوُّط منه يتعلق بتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بشكل كبير.

(4) الخسائر الائتمانية المتوقعة وتدني قيمة الإستثمارات في حقوق الملكية وسندات الدين

يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجود المالي قد زادت بصورة كبيرة منذ الإعراف المبدئي وإدراج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتدني القيمة. راجع إيضاح رقم 4، المدخلات والإفتراضات والتقنيات المستخدمة لتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة وتدني قيمة الموجودات المالية للحصول على معلومات إضافية.

(5) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات لإحتساب الإهلاك. يتم تحديد هذا التقدير مع الأخذ بالإعتبار الإستخدام المتوقع للموجودات والإستهلاك الفعلي والتقدم الفني والتجاري.

(6) العمر الإنتاجي المقدر للموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر لموجوداتها غير الملموسة لإحتساب الإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ بالإعتبار المنافع الإقتصادية المقدرتها التي سيتم تلقيها من إستخدام الموجودات غير الملموسة. لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، وإنما يتم سنوياً فحص أي تدني محتمل في قيمتها. تحديد عدم وجود عمر إنتاجي محدد للموجودات غير الملموسة يتم سنوياً. يؤثر تغيُّر وضع أحد الموجودات غير الملموسة من عدم وجود عمر إنتاجي إلى وجود عمر إنتاجي على السنوات القادمة فقط.

(7) تدني قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بشكل سنوي بتقييم أي تدني في قيمة الموجودات غير المالية. يتم فحص تدني قيمة الموجودات غير المالية عند وجود أي مؤشر على عدم إسترداد قيمتها الدفترية عن طريق تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإستخدام سعر خصم مناسب لتحديد القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

(8) إدارة الصناديق المالية

جميع الصناديق المالية خاضعة للقوانين الخاصة بها حيث يتم تعيين أو إزالة مديري الصناديق من خلال القوانين الخاصة بالصناديق، كما تعد المصالح الإقتصادية الكلية للمجموعة في هذه الصناديق غير مادية. نتيجة لذلك، تعتبر المجموعة أنها تمثل دور الوكيل للمستثمرين في هذه الصناديق وبالتالي لم يتم توحيدها.

(9) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل القطري والإلتزامات التعاقدية. لا تختلف تلك النتائج جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 19.

ج) الأمور المتعلقة بالمناخ

تأخذ المجموعة في الاعتبار الأمور المتعلقة بالمناخ في التقديرات والافتراضات، حيثما كان ذلك مناسباً. يتضمن هذا التقييم مجموعة واسعة من التأثيرات المحتملة على المجموعة بسبب المخاطر المادية والانتقالية. من المتوقع أن تؤثر معظم المخاطر المتعلقة بالمناخ على مدى فترة أطول بشكل عام من الاستحقاق التعاقدية لمعظم التعرضات، ومع ذلك فإن الأمور المتعلقة بالمناخ تزيد من عدم اليقين في التقديرات والافتراضات التي تدعم بعض البنود في البيانات المالية الموحدة. في الوقت الحالي، ليس للمخاطر المتعلقة بالمناخ تأثير كبير على القياس، على الرغم من أن المجموعة تراقب عن كثب التغييرات والتطورات ذات الصلة. تشمل العناصر والاعتبارات الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالمسائل المتعلقة بالمناخ العمر الإنتاجي للممتلكات والمنشآت والمعدات وانخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

6. التحليل القطاعي

تدير المجموعة عملياتها من خلال أربعة قطاعات إستراتيجية رئيسية كما هو مبين أدناه. تقدم هذه القطاعات الإستراتيجية منتجات وخدمات مصرفية مختلفة ويتم إدارتها بشكل منفصل كونها تتطلب تطبيق إستراتيجيات مختلفة. تقوم الإدارة بمراجعة التقارير الخاصة بهذه القطاعات بشكل ربع سنوي على الأقل.

قطاع الشركات

يتضمن قطاع الشركات الفروض والودائع والإستثمارات والخدمات الإستشارية والخدمات والمنتجات الأخرى المقدمة لعملاء المجموعة من الشركات، بالإضافة إلى عمليات التمويل وأنشطة إدارة المخاطر المركزية من خلال الإقتراض، إصدار أدوات الدين، إستخدام المشتقات لأغراض إدارة المخاطر والإستثمار في موجودات ذات سيولة عالية مثل الودائع لدى بنوك أو في أدوات الدين الحكومية والخاصة بالشركات.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

6. التحليل القطاعي (تتمة)

القطاع الإستهلاكي

يتضمن القطاع الإستهلاكي القروض والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة لعملاء المجموعة من الأفراد.

قطاع إدارة الأصول والثروات

يتضمن قطاع إدارة الأصول والثروات القروض والودائع وإدارة الأصول والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة لعملاء المجموعة من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.

قطاع العمليات المصرفية الدولية

يتضمن قطاع العمليات المصرفية الدولية السلف والقروض والودائع والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء في الخارج ومن خلال المواقع والفروع الخارجية التابعة للمجموعة.

العمليات داخل دولة قطر						
قطاع الشركات	القطاع الإستهلاكي	إدارة الأصول والثروات	أخرى وأرصدة مشتركة	العمليات المصرفية الدولية	الإجمالي	
						كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
						الإيرادات:
15,017,542	1,170,915	871,676	452,145	18,265,561	35,777,839	صافي إيراد الفوائد
1,014,434	309,571	351,955	1,791	3,301,536	4,979,287	صافي إيراد الرسوم والعمولات
510,835	214,630	149,359	9,504	1,501,644	2,385,972	صافي أرباح صرف عملات أجنبية
122,159	-	-	-	554,006	676,165	الإيراد من إستثمارات مالية
-	131	816	-	292,290	293,237	إيرادات تشغيلية أخرى
652,620	-	-	-	616	653,236	الحصة من نتائج شركات زميلة
17,317,590	1,695,247	1,373,806	463,440	23,915,653	44,765,736	إجمالي إيرادات القطاع
8,660,084	882,307	1,010,344	3,907	6,443,458	17,000,100	ربح القطاع
						كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
						الإيرادات:
15,982,002	1,029,594	848,085	397,817	14,561,821	32,819,319	صافي إيراد الفوائد
1,142,686	297,402	348,219	3,422	2,773,077	4,564,806	صافي إيراد الرسوم والعمولات
504,948	192,065	117,249	(9,622)	2,011,242	2,815,882	صافي أرباح صرف عملات أجنبية
81,608	-	-	-	283,101	364,709	الإيراد من إستثمارات مالية
-	128	506	-	163,809	164,443	إيرادات تشغيلية أخرى
614,909	-	-	-	4,877	619,786	الحصة من نتائج شركات زميلة
18,326,153	1,519,189	1,314,059	391,617	19,797,927	41,348,945	إجمالي إيرادات القطاع
9,896,876	892,295	1,067,932	512	4,859,267	16,716,882	ربح القطاع
						كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
						الإيرادات:
111,094,625	-	6,988	-	64,221,061	175,322,674	إستثمارات القطاع
660,298,678	10,637,992	43,628,618	-	196,192,463	910,757,751	قروض وسلف القطاع
426,605,312	41,256,084	44,759,768	-	374,388,448	887,009,612	ودائع العملاء للقطاع
939,493,644	43,807,749	46,647,042	(340,523,345)	608,491,540	1,297,916,630	موجودات القطاع
819,497,216	54,086,730	43,102,940	-	267,444,698	1,184,131,584	مطلوبات القطاع

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

7. الموجودات والمطلوبات المالية

يلخص الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة:

القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		القيمة العادلة من خلال بيان الدخل - إلزامية		
			أدوات حقوق ملكية	أدوات دين	أدوات حقوق ملكية	أدوات دين	
							كما في 31 ديسمبر 2025
							نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
79,489,167	79,489,167	79,489,167	-	-	-	-	
							أرصدة لدى بنوك
70,364,806	70,364,806	70,364,806	-	-	-	-	
							قروض وسلف للعملاء
1,017,739,481	1,018,078,852	1,018,078,852	-	-	-	-	
							إستثمارات مالية:
							- بالقيمة العادلة
63,075,065	63,075,065	-	1,922,825	59,509,283	747,641	895,316	
							- بالتكلفة المطفأة
121,027,242	123,930,537	123,930,537	-	-	-	-	
1,351,695,761	1,354,938,427	1,291,863,362	1,922,825	59,509,283	747,641	895,316	الإجمالي
							أرصدة من بنوك
142,424,383	142,424,383	142,424,383	-	-	-	-	
							ودائع العملاء
955,033,485	955,412,337	955,412,337	-	-	-	-	
							أوراق دين
47,105,800	47,105,800	47,105,800	-	-	-	-	
							قروض أخرى
56,608,164	57,052,960	57,052,960	-	-	-	-	
1,201,171,832	1,201,995,480	1,201,995,480	-	-	-	-	الإجمالي
							كما في 31 ديسمبر 2024
							نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
84,535,430	84,535,430	84,535,430	-	-	-	-	
							أرصدة لدى بنوك
95,973,695	95,973,695	95,973,695	-	-	-	-	
							قروض وسلف للعملاء
908,178,194	910,757,751	910,757,751	-	-	-	-	
							إستثمارات مالية:
							- بالقيمة العادلة
52,802,062	52,802,062	-	1,899,591	49,335,952	485,913	1,080,606	
							- بالتكلفة المطفأة
120,275,587	122,520,612	122,520,612	-	-	-	-	
1,261,764,968	1,266,589,550	1,213,787,488	1,899,591	49,335,952	485,913	1,080,606	الإجمالي
							أرصدة من بنوك
171,203,038	171,203,038	171,203,038	-	-	-	-	
							ودائع العملاء
886,575,611	887,009,612	887,009,612	-	-	-	-	
							أوراق دين
39,648,217	39,648,217	39,648,217	-	-	-	-	
							قروض أخرى
33,816,605	33,867,536	33,867,536	-	-	-	-	
1,131,243,471	1,131,728,403	1,131,728,403	-	-	-	-	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

8. نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

2024	2025	
9,808,595	10,266,244	نقدية
27,841,609	24,761,862	الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي
7,822,844	2,320,373	أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي
31,128,884	31,800,689	الإحتياطي النقدي لدى بنوك مركزية أخرى
6,876,502	9,496,526	أرصدة أخرى لدى بنوك مركزية أخرى
1,072,669	857,939	فوائد مستحقة
(15,673)	(14,466)	مخصص خسائر تدني القيمة
84,535,430	79,489,167	الإجمالي

الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي هو إحتياطي إلزامي لا يستخدم في عمليات المجموعة اليومية.

9. أرصدة لدى بنوك

2024	2025	
16,835,845	18,174,204	حسابات جارية
67,904,037	41,198,310	إيداعات
9,253,001	9,503,262	قروض للبنوك
2,936,175	2,506,403	فوائد مستحقة
(955,363)	(1,017,373)	مخصص خسائر تدني القيمة
95,973,695	70,364,806	الإجمالي

10. قروض وسلف للعملاء

(أ) حسب النوع

2024	2025	
852,867,287	907,917,488	قروض
69,273,865	121,904,779	جاري مدين
3,868,321	6,766,280	أوراق مخصصة
926,009,473	1,036,588,547	
18,458,470	19,158,362	فوائد مستحقة
(45,934)	(40,451)	ربح مؤجل
(7,404,027)	(10,331,119)	الخسائر الإئتمانية المتوقعة - القروض والسلف العاملة - مرحلة 1 و 2
		مخصص تدني قيمة القروض والسلف المتعثرة - مرحلة 3
(20,395,493)	(20,658,547)	- مخصص محدد
(5,864,738)	(6,637,940)	- فوائد معلقة
910,757,751	1,018,078,852	صافي القروض والسلف للعملاء

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

10. قروض وسلف للعملاء (تتمة)

(ب) حسب القطاع

الإجمالي	أوراق مخصصة	جاري مدين	قروض وسلف	
كما في 31 ديسمبر 2025:				
90,275,492	-	47,976,802	42,298,690	الحكومة
268,339,175	-	24,142,828	244,196,347	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
48,789,478	480,226	1,067,646	47,241,606	الصناعة
176,982,213	1,636,066	16,653,331	158,692,816	التجارة
277,650,413	2,744,026	21,347,952	253,558,435	الخدمات
14,254,886	139,456	2,062,035	12,053,395	المقاولات
75,116,906	739,429	2,305,012	72,072,465	الإسكان
103,625,138	1,020,056	6,206,751	96,398,331	الإستهلاكي
713,208	7,021	142,422	563,765	أخرى
1,055,746,909	6,766,280	121,904,779	927,075,850	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2024:				
91,882,251	-	43,743,099	48,139,152	الحكومة
236,141,906	-	3,377,280	232,764,626	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
43,398,513	277,876	916,404	42,204,233	الصناعة
145,325,512	901,425	3,657,685	140,766,402	التجارة
254,813,067	1,591,738	10,554,816	242,666,513	الخدمات
9,371,405	59,257	1,401,605	7,910,543	المقاولات
74,014,305	467,520	1,482,293	72,064,492	الإسكان
89,329,362	569,107	4,134,576	84,625,679	الإستهلاكي
191,622	1,398	6,107	184,117	أخرى
944,467,943	3,868,321	69,273,865	871,325,757	الإجمالي

تشمل المبالغ أعلاه الفوائد المستحقة ولا تتضمن الخسائر الائتمانية المتوقعة/ خسائر تدني القيمة والأرباح المؤجلة.

(ج) مخصص تدني قيمة القروض والسلف حسب القطاع

الإجمالي	قروض الرهن العقاري	قروض إستهلاكية	قروض الأعمال الصغيرة	قروض الشركات	
33,664,258	71,625	6,912,076	1,830,113	24,850,444	الرصيد في 1 يناير 2025
(1,083,877)	505	(723,922)	(87,020)	(273,440)	فرق العملات الأجنبية
17,711,786	9,009	3,785,249	742,217	13,175,311	مخصصات جديدة خلال العام
(6,466,653)	(1,700)	(1,635,422)	(451,967)	(4,377,564)	مخصصات مستردة خلال العام
(6,197,908)	(64)	(510,971)	(81,966)	(5,604,907)	المشطوب/ المحوّل خلال العام
37,627,606	79,375	7,827,010	1,951,377	27,769,844	الرصيد في 31 ديسمبر 2025
34,221,015	70,129	5,658,925	1,575,460	26,916,501	الرصيد في 1 يناير 2024
(1,468,758)	(5,817)	(394,952)	(111,811)	(956,178)	فرق العملات الأجنبية
13,406,225	7,715	2,187,672	684,824	10,526,014	مخصصات جديدة خلال العام
(3,482,848)	(324)	(321,683)	(225,850)	(2,934,991)	مخصصات مستردة خلال العام
(9,011,376)	(78)	(217,886)	(92,510)	(8,700,902)	المشطوب/ المحوّل خلال العام
33,664,258	71,625	6,912,076	1,830,113	24,850,444	الرصيد في 31 ديسمبر 2024

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

10. قروض وسلف للعملاء (تتمة)

يوضح الجدول أدناه تسوية حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف بها في بيان الدخل:

2024	2025	
13,406,225	17,711,786	مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة
(3,482,848)	(6,466,653)	استردادات خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة
9,923,377	11,245,133	صافي الحركة على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة
(1,505,749)	(1,622,262)	الفوائد المعلقة خلال السنة - من إيرادات الفوائد
(282,974)	(279,222)	استردادات مبالغ مشطوبة سابقاً
8,134,654	9,343,649	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة المعترف بها في بيان الدخل

د) صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف

2024	2025	
5,870,357	6,975,318	قروض الشركات
437,347	215,901	قروض الأعمال الصغيرة
1,820,945	2,145,192	قروض إستهلاكية
6,005	7,238	قروض الرهن العقاري
8,134,654	9,343,649	الإجمالي

هـ) قروض مرهونة

2024	2025	
28,280,272	15,057,896	القروض المرهونة كضمانات

11. إستثمارات مالية

2024	2025	إيضاحات	
1,566,519	1,640,290	أ 11	إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
50,197,903	59,668,813	ب 11	إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
119,570,245	121,474,918	ج 11	صافي إستثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
3,988,007	4,221,581	د 11	فوائد مستحقة
175,322,674	187,005,602		الإجمالي

أ) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2025			
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
747,641	-	747,641	صناديق مشتركة وأسهم
892,649	-	892,649	سندات دين
1,640,290	-	1,640,290	الإجمالي
2024			
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
485,913	-	485,913	صناديق مشتركة وأسهم
1,080,606	-	1,080,606	سندات دين
1,566,519	-	1,566,519	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

11. إستثمارات مالية (تتمة)

ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2025			حسب نوع الإستثمار
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
1,922,825	780,437	1,142,388	صناديق مشتركة وأسهم
19,646,572	-	19,646,572	سندات دين دولة قطر
38,099,416	-	38,099,416	سندات دين أخرى
59,668,813	780,437	58,888,376	الإجمالي
2024			حسب نوع الإستثمار
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
1,899,591	752,954	1,146,637	صناديق مشتركة وأسهم
15,447,963	-	15,447,963	سندات دين دولة قطر
32,850,349	-	32,850,349	سندات دين أخرى
50,197,903	752,954	49,444,949	الإجمالي

2024	2025	حسب نوع سعر الفائدة
1,899,591	1,922,825	صناديق مشتركة وأسهم (بدون سعر فائدة)
45,938,483	53,026,890	سندات دين بسعر فائدة ثابت
2,359,829	4,719,098	سندات دين بسعر فائدة متغير
50,197,903	59,668,813	الإجمالي
30,449	37,350	خسائر ائتمانية متوقعة على سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مرحلة 1 و 2)، مدرجة في احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية
51,588	3	مخصصات تدني القيمة (مرحلة 3) مدرجة في القيمة الدفترية لسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ج) التكلفة المطفأة

2025			حسب المصدر
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
26,193,137	-	26,193,137	سندات دين دولة قطر
95,281,781	54,597,335	40,684,446	سندات دين أخرى
121,474,918	54,597,335	66,877,583	الإجمالي
2024			حسب المصدر
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
30,857,826	-	30,857,826	سندات دين دولة قطر
88,712,419	50,331,120	38,381,299	سندات دين أخرى
119,570,245	50,331,120	69,239,125	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

11. إستثمارات مالية (تتمة)

2025			حسب معدّل الفائدة
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
60,550,015	475,230	60,074,785	سندات دين بسعر فائدة ثابت
60,924,903	54,122,105	6,802,798	سندات دين بسعر فائدة متغير
121,474,918	54,597,335	66,877,583	الإجمالي
2024			حسب معدّل الفائدة
الإجمالي	غير مدرجة	مدرجة	
62,381,702	-	62,381,702	سندات دين بسعر فائدة ثابت
57,188,543	50,331,120	6,857,423	سندات دين بسعر فائدة متغير
119,570,245	50,331,120	69,239,125	الإجمالي

2024	2025	خسائر ائتمانية متوقعة / مخصص تدني قيمة، مدرجة في القيمة الدفترية لسندات الدين بالتكلفة المطفأة
234,362	236,938	

(د) فوائد مستحقة

2024	2025	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	2,667	
1,037,640	1,763,295	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
2,950,367	2,455,619	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
3,988,007	4,221,581	الإجمالي

(هـ) استثمارات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء

2024	2025	القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
44,505,208	49,598,850	
44,456,177	50,039,819	القيمة العادلة للاستثمارات المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء

12. إستثمارات في شركات زميلة

2024	2025	الرصيد في 1 يناير
7,849,360	7,861,377	
(1,683)	(138)	فرق العملات الأجنبية
619,786	653,236	حصة من توزيعات الأرباح
(206,175)	(208,829)	التوزيعات النقدية
(399,911)	254,968	أخرى
7,861,377	8,560,614	الرصيد في 31 ديسمبر

حصة الملكية (%)		مقر الشركة	النشاط الرئيسي	إسم الشركة الزميلة
2024	2025			
38.6	38.6	الأردن	مصرفي	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
20.0	20.0	قطر	تمويلي	شركة الجزيرة للتمويل
40.0	40.0	الإمارات	مصرفي	البنك التجاري الدولي
20.1	20.1	توغو	مصرفي	Ecobank Transnational Incorporated
33.3	33.3	تركيا	خدمات أوراق مالية	Bantas

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

12. إستثمارات في شركات زميلة (تتمة)

يبين الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية لإستثمارات المجموعة في الشركات الزميلة المباشرة:

Ecobank Transnational Incorporated	البنك التجاري الدولي	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	
			الرصيد كما في وللفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025:
118,053,187	20,587,445	49,128,026	إجمالي الموجودات
108,984,254	17,476,181	41,676,651	إجمالي المطلوبات
9,068,933	3,111,264	7,451,375	حقوق الملكية
0.09	0.97	20.18	القيمة السوقية للسهم (ريال قطري)
6,379,285	519,097	1,726,479	الدخل التشغيلي
1,654,473	97,804	611,093	ربح الفترة
1,260,603	4,219	127,506	الدخل الشامل الآخر
			الرصيد كما في وللفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024:
96,683,161	20,809,649	47,244,398	إجمالي الموجودات
90,795,821	17,745,602	40,144,945	إجمالي المطلوبات
5,887,340	3,064,047	7,099,453	حقوق الملكية
0.05	0.98	17.11	القيمة السوقية للسهم (ريال قطري)
5,408,749	523,929	1,726,172	الدخل التشغيلي
1,239,740	228,653	610,888	ربح الفترة
(1,379,451)	1,514	76,285	الدخل الشامل الآخر

2024	2025	حصة المجموعة من الأرباح في الشركات الزميلة
283,536	294,198	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
102,984	28,159	البنك التجاري الدولي
216,402	300,998	Ecobank Transnational Incorporated
16,864	29,881	شركات زميلة أخرى
619,786	653,236	الإجمالي

2024	2025	أرباح مستلمة من شركات زميلة
199,778	187,158	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
6,397	21,671	شركات زميلة أخرى
206,175	208,829	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

13. عقارات ومعدات

التكلفة:	أراضي ومباني	تجديدات مباني مستأجرة	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2025	6,842,014	1,459,679	7,435,918	227,064	15,964,675
إضافات	585,706	42,779	856,041	82,595	1,567,121
إستبعادات	(2,982)	(5,578)	(25,453)	(5,399)	(39,412)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	150,442	107,618	442,287	(15,234)	685,113
	7,575,180	1,604,498	8,708,793	289,026	18,177,497
مجمع الإستهلاك:					
الرصيد في 1 يناير 2025	1,416,718	1,318,303	5,456,005	118,411	8,309,437
إستهلاك العام	165,366	61,580	735,607	30,208	992,761
إستبعادات	(62)	(4,540)	(24,801)	(2,372)	(31,775)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	92,190	76,837	278,210	(8,400)	438,837
	1,674,212	1,452,180	6,445,021	137,847	9,709,260
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	5,900,968	152,318	2,263,772	151,179	8,468,237
التكلفة:					
الرصيد في 1 يناير 2024	6,415,202	1,283,492	5,782,540	187,099	13,668,333
إضافات	524,246	32,386	896,404	25,641	1,478,677
إستبعادات	(64,663)	(24,074)	(9,027)	(1,328)	(99,092)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	(32,771)	167,875	766,001	15,652	916,757
	6,842,014	1,459,679	7,435,918	227,064	15,964,675
مجمع الإستهلاك:					
الرصيد في 1 يناير 2024	1,340,236	1,170,587	4,348,135	95,948	6,954,906
إستهلاك العام	161,895	45,925	601,735	22,380	831,935
إستبعادات	(31,143)	(21,479)	(6,802)	(334)	(59,758)
فرق العملات الأجنبية وأخرى	(54,270)	123,270	512,937	417	582,354
	1,416,718	1,318,303	5,456,005	118,411	8,309,437
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	5,425,296	141,376	1,979,913	108,653	7,655,238

موجودات حق الإستهلاك تشمل ما يلي:

أراضي ومباني	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
381,291	2,195	21,498	404,984
451,500	-	72,601	524,101
(123,014)	(1,684)	(14,613)	(139,311)
(31,724)	69	(3,689)	(35,344)
678,053	580	75,797	754,430
342,583	2,566	7,414	352,563
201,831	1,622	18,504	221,957
(30,138)	-	-	(30,138)
(118,465)	(1,842)	(5,743)	(126,050)
(14,520)	(151)	1,323	(13,348)
381,291	2,195	21,498	404,984

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

14. موجودات غير ملموسة

التراخيص التشغيلية والأخرى (إيضاح رقم 14.2)	موجودات مرتبطة بودائع	الشهرة (إيضاح رقم 14.1)	التكلفة
الإجمالي			
3,286,057	932,907	720,691	الرصيد في 1 يناير 2025
(190,849)	-	-	فرق العملات الأجنبية/ أخرى
27,624	-	-	الإضافات
3,122,832	932,907	720,691	الرصيد في 31 ديسمبر 2025
			الإطفاء المتراكم
(1,213,593)	(932,907)	-	الرصيد في 1 يناير 2025
(56,269)	-	-	إطفاءات خلال العام
(1,269,862)	(932,907)	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2025
1,852,970	-	720,691	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025
			التكلفة
3,721,758	932,907	1,068,415	الرصيد في 1 يناير 2024
(607,061)	-	(347,724)	فرق العملات الأجنبية/ أخرى
171,360	-	-	الإضافات
3,286,057	932,907	720,691	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
			الإطفاء المتراكم
(1,079,157)	(857,927)	-	الرصيد في 1 يناير 2024
(134,436)	(74,980)	-	إطفاءات خلال العام
(1,213,593)	(932,907)	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
2,072,464	-	720,691	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024

14.1 الشهرة

2024	2025	
531,031	531,031	QNB مصر
100,335	100,335	مصرف المنصور
49,288	49,288	QNB إندونيسيا
40,037	40,037	QNB تونس
720,691	720,691	الإجمالي

14.2 التراخيص التشغيلية وأخرى

التراخيص التشغيلية الخاصة بالاستحواذ على الشركات التابعة:

2024	2025	
590,308	485,789	QNB تركيا
210,852	210,852	QNB مصر
14,953	14,953	QNB تونس
5,739	5,739	مصرف المنصور
3,950	-	QNB اندونيسيا
472,726	348,572	QNB Saglik Hayat Sigorta ve Emekl المملوكة من QNB تركيا
53,245	66,374	تراخيص أخرى مشتركة وبرامج
1,351,773	1,132,279	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

14. موجودات غير ملموسة (تتمة)

إختبار تدني قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة التي لا يصابها أعمار زمنية محددة

قامت المجموعة بعمل إختبار تدني القيمة بموجب سياساتها المحاسبية وقامت بعمل تحليل لحساسية الافتراضات المستخدمة في الإحتساب. لا يوجد مبرر لتسجيل تدني في القيمة في نهاية السنة الحالية (وكذلك السابقة) كون التدفقات النقدية القابلة للإسترداد من الوحدات المولدة للنقدية كانت أكبر من القيم الدفترية.

2024	2025	
إلى 14	إلى 18	فترة الإطفاء المتبقية للموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد (سنوات)

يتم احتساب قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى القابلة للإسترداد والتي لها عمر زمني غير محدد والتي تخص QNB مصر والتي تشمل وحدات توليد النقد للخدمات المصرفية للأفراد والشركات بإستخدام طريقة القيمة المستخدمة بناءً على المدخلات التالية:

2024	2025	
%14.6	%13.8	معدّل خصم %
%5.1	%4.9	معدّل نمو %
5	5	مدة تقديرات التدفق النقدي بالسنوات

15. موجودات أخرى

2024	2025	
2,793,209	3,432,753	مصروفات مدفوعة مقدماً
7,517,972	9,531,816	مشتقات مالية ذات قيمة عادلة موجبة (إيضاح رقم 36)
743,682	2,010,534	أرصدة مدينة
357,950	169,124	موجودات ضريبية مؤجلة (إيضاح رقم 32)
284,270	258,024	ممتلكات مكتسبة مقابل ديون
206,022	305,604	رسوم وعمولات مستحقة القبض
979,030	708,650	أرصدة محولة/ مقاصة
57,826	50,627	ضرائب دخل مستحقة القبض
6,222	19,150	ضرائب أخرى مستحقة القبض
117,630	148,769	مصروفات رأسمالية جارية
674,188	891,124	أخرى
13,738,001	17,526,175	الإجمالي

16. أرصدة من بنوك

2024	2025	
1,294,838	1,402,853	أرصدة مستحقة لبنوك مركزية
1,370,762	313,944	حسابات جارية
128,240,176	104,211,840	ودائع
36,422,903	33,057,014	إتفاقيات إعادة الشراء
3,874,359	3,438,732	فوائد مستحقة الدفع
171,203,038	142,424,383	الإجمالي

17. ودائع العملاء

(أ) حسب النوع

2024	2025	
153,187,921	177,563,886	حسابات جارية وتحت الطلب
25,834,060	30,550,286	حسابات توفير
697,905,467	738,545,773	ودائع لأجل
10,082,164	8,752,392	فوائد مستحقة الدفع
887,009,612	955,412,337	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

17. ودائع العملاء (تتمة)

(ب) حسب القطاع

2024	2025	
41,614,237	44,711,052	الحكومة
175,667,209	193,726,967	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
146,393,101	163,950,585	الأفراد
513,252,901	544,271,341	الشركات
10,082,164	8,752,392	فوائد مستحقة الدفع
887,009,612	955,412,337	الإجمالي

18. سندات دين

2024	2025	
39,114,354	46,799,623	القيمة الإسمية للسندات
(678)	(329,275)	يطرح: خصومات غير مطفأة
534,541	635,452	فوائد مستحقة الدفع
39,648,217	47,105,800	الإجمالي

يبين الجدول التالي سندات الدين المصدرة من قبل المجموعة كما في نهاية السنة المالية:

2024	2025	
36,288,867	39,648,217	الرصيد في 1 يناير
8,630,395	16,552,758	إصدارات خلال العام
(7,567,728)	(9,091,959)	تسديدات خلال العام
544,131	166,567	فوائد مستحقة
1,752,552	(169,783)	أخرى/ فروق صرف عملات أجنبية
39,648,217	47,105,800	الرصيد في 31 ديسمبر

يبين الجدول التالي إستحقاقات سندات الدين المصدرة من قبل المجموعة:

2024	2025	سنة الإستحقاق
10,388,940	-	2025
4,961,206	11,096,639	2026
3,638,137	4,771,270	2027
619,632	2,984,614	2028
9,619,590	9,634,268	2029
-	7,755,390	2030
1,105,177	1,104,994	2033
3,227,206	3,388,566	2047
3,542,821	3,725,276	2048
2,545,508	2,644,783	2060
39,648,217	47,105,800	الإجمالي

سندات الدين أعلاه مسجلة بعملة الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني واليورو والريال القطري والدولار الاسترالي تحمل نسب فائدة ثابتة ومتغيرة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

19. قروض أخرى

يبين الجدول التالي المبالغ المقترضة الأخرى من قبل المجموعة:

2024	2025	
29,400,073	33,867,536	الرصيد في 1 يناير
11,079,454	31,710,410	إصدارات خلال العام
(5,746,872)	(8,827,416)	تسديدات خلال العام
(870,297)	301,210	أخرى/ فروق صرف عملات أجنبية
5,178	1,220	فوائد مستحقة
33,867,536	57,052,960	الرصيد في 31 ديسمبر

يبين الجدول التالي إستحقاقات القروض الأخرى:

2024	2025	سنة الإستحقاق
9,243,864	-	2025
14,999,432	15,962,792	2026
8,114,419	15,211,578	2027
8,180	9,170,867	2028
1,501,641	14,337,780	2029
-	2,369,943	2030
33,867,536	57,052,960	الإجمالي

القروض الأخرى مسجلة بشكل أساسي بعملة الدولار الأمريكي واليورو والين الصيني والجنيه المصري تحمل فائدة ثابتة ومتغيرة.

20. مطلوبات أخرى

2024	2025	
2,769,947	3,388,785	مصرفات مستحقة الدفع
594,923	699,508	مخصصات أخرى (إيضاح رقم 21)
9,914,747	8,552,711	مشتقات مالية ذات قيمة عادلة سالبة (إيضاح رقم 36)
2,692,171	2,973,238	إيرادات مقبوضة مقدماً
296,440	263,916	صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية
51,547	472,912	إلتزامات ضريبية مؤجلة (إيضاح رقم 32)
2,279,840	1,785,581	تأمينات نقدية
1,109,119	1,210,682	مخصص خسائر تدني قيمة إرتباطات قروض و ضمانات مالية
398,346	576,230	مطلوبات الايجار (إيضاح رقم 20.1)
1,793,578	2,794,725	أرصدة دائنة
17,515,213	30,371,742	خطابات الاعتماد
171,129	130,413	أوامر دفع
1,150,000	1,150,000	إلتزامات أوراق مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
2,858,416	1,669,179	بنود في إطار التحويل
1,052,636	2,649,993	ضرائب دخل مستحقة الدفع
800,102	467,284	ضرائب أخرى مستحقة الدفع
642,098	787,563	مخصصات حاملي وثائق التأمين
6,312,929	4,690,108	أخرى
52,403,181	64,634,570	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

20. مطلوبات أخرى (تتمة)

20.1 مطلوبات الإيجار

2024	2025	
53,057	40,629	مطلوبات جارية
345,289	535,601	مطلوبات غير جارية
398,346	576,230	الإجمالي

21. مخصصات أخرى

الإجمالي	مخصصات أخرى	مطالبات قضائية	نهاية الخدمة	
594,923	182,863	23,653	388,407	الرصيد في 1 يناير 2025
(26,907)	(6,161)	(864)	(19,882)	فرق العملات الأجنبية
225,163	69,299	30,501	125,363	صافي مخصصات جديدة
793,179	246,001	53,290	493,888	
(93,671)	(7,485)	(33,736)	(52,450)	المخصصات المدفوعة أو المشطوبة أو المحولة
699,508	238,516	19,554	441,438	الرصيد في 31 ديسمبر 2025
518,574	119,028	29,765	369,781	الرصيد في 1 يناير 2024
(53,386)	(8,277)	(2,738)	(42,371)	فرق العملات الأجنبية
262,878	112,531	46,102	104,245	صافي مخصصات جديدة
728,066	223,282	73,129	431,655	
(133,143)	(40,419)	(49,476)	(43,248)	المخصصات المدفوعة أو المشطوبة أو المحولة
594,923	182,863	23,653	388,407	الرصيد في 31 ديسمبر 2024

22. حقوق الملكية

(أ) رأس المال المصدر

يبلغ رأس المال المصدر والمكتتب فيه والمدفوع 9,236 مليون ريال قطري موزع على 9,236,428,570 سهماً عادياً بقيمة كل منها 1 ريال قطري. يملك جهاز قطر للإستثمار 50% من أسهم البنك، وبقية الأسهم متاحة للتملك للعامة. كافة الأسهم من فئة واحدة وتتمتع بحقوق متساوية.

(ب) سندات الخزينة

بتاريخ 11 سبتمبر 2024، وافق مجلس إدارة بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) على إعادة شراء نسبة من أسهم البنك بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري. كما أعلنت المجموعة بتاريخ 29 سبتمبر 2024 أنها حصلت على جميع الموافقات اللازمة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية للمضي قدماً في إعادة شراء أسهمها. بدأت المجموعة إعادة شراء الأسهم اعتباراً من 9 أكتوبر 2024. ويلخص الجدول التالي الأسهم المعاد شراؤها حتى نهاية فترة التقرير.

2024	2025	
38,330,000	123,102,516	إجمالي عدد الأسهم المعاد شراؤها، تراكمي
17.24	16.93	متوسط سعر الأسهم المعاد شراؤها، للسهم الواحد (ريال قطري)
660,730	2,083,635	إجمالي قيمة الأسهم المعاد شراؤها، تراكمي (آلاف ريال قطري)
660,730	1,422,905	إجمالي قيمة الأسهم المعاد شراؤها خلال السنة (آلاف ريال قطري)
4,360,066	63,260,882	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المشتراة (لغرض احتساب عائد السهم من الأرباح)

(ج) إحتياطي قانوني

بموجب قانون مصرف قطر المركزي، يتم إحتجاز 10% على الأقل من صافي أرباح السنة لتغذية الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف الإحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل 100% من رأس المال المدفوع. الإحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. في حال إقتراح توزيع أسهم مجانية، يتم إقتراح زيادة الإحتياطي القانوني بنفس الزيادة في رأس المال دعماً للمركز المالي للمجموعة. يتم زيادة رأس المال بمتحصلات القيمة الإسمية للأسهم المصدرة، وفي حالة إصدار الأسهم بسعر أعلى من قيمتها الإسمية، يدرج صافي الزيادة ضمن الإحتياطي القانوني.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

22. حقوق الملكية (تتمة)

د) إحتياطي مخاطر

بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي، تم تكوين إحتياطي مخاطر لمواجهة أية إلتزامات غير محددة وبحد أدنى 2.5% من إجمالي الإئتمان المباشر الممنوح بعد إستبعاد المخصصات الخاصة والأرباح المؤجلة والإئتمان المقدم لوزارة المالية أو المضمون منها والإئتمان مقابل ضمانات نقدية.

ه) إحتياطي القيمة العادلة

الإجمالي	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	تحوّلات التدفقات النقدية	تحوّلات صافي الإستثمار للعمليات الخارجية	
(1,203,198)	(469,650)	(733,548)	-	الرصيد في 1 يناير 2025
71,914	79,111	(7,197)	-	تحويل العملات الأجنبية
1,516,824	836,253	680,571	-	أثر إعادة التقييم
(225,152)	(225,152)	-	-	المعاد تصنيفه إلى بيان الدخل
114	-	114	-	تغيّرات أخرى
1,291,786	611,101	680,685	-	صافي التغيّر خلال العام
160,502	220,562	(60,060)	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2025
(587,777)	(398,702)	(370,523)	181,448	الرصيد في 1 يناير 2024
37,921	56,924	(19,003)	-	تحويل العملات الأجنبية
(445,727)	(101,784)	(343,943)	-	أثر إعادة التقييم
(26,126)	(26,126)	-	-	المعاد تصنيفه إلى بيان الدخل
(181,489)	38	(79)	(181,448)	تغيّرات أخرى
(653,342)	(127,872)	(344,022)	(181,448)	صافي التغيّر خلال العام
(1,203,198)	(469,650)	(733,548)	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2024

و) إحتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل إحتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية.

2024	2025	
(11,705,643)	(10,876,273)	QNB تركيا
(15,782,305)	(15,330,529)	QNB مصر
(243,854)	(222,894)	QNB تونس
(73,198)	(72,839)	مصرف المنصور
(413,050)	(454,392)	QNB اندونيسيا
(425,042)	(421,831)	QNB سورية
-	71,476	Enpara تركيا
(1,573,955)	(1,558,132)	العمليات الدولية الأخرى
(30,217,047)	(28,865,414)	

ز) إحتياطيات أخرى

تتمثل بشكل رئيسي في إحتياطي عام بموجب النظام الأساسي للبنك يتم إستخدامه بموجب قرار من الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. فرق تقييم العملات والحصة من التغيّر في حقوق ملكية الشركات الزميلة تمثل إحتياطيات غير قابلة للتوزيع. فيما يلي تفاصيل بند إحتياطيات أخرى:

2024	2025	
1,688,162	1,775,994	إحتياطي عام
(2,804,372)	(2,549,541)	الحصة من التغيّر في حقوق ملكية الشركات الزميلة بإستثناء الحصة من الأرباح
(1,116,210)	(773,547)	الإجمالي

ح) أرباح مدوّرة

تتضمن الأرباح المدوّرة حصة المجموعة من أرباح إستثمارات في شركات زميلة وهي غير قابلة للتوزيع إلا في حدود ما يتم توزيعه منها نقداً.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

22. حقوق الملكية (تتمة)

ط) توزيعات أرباح

يوضح الجدول أدناه تفاصيل توزيعات الأرباح النقدية:

نوع الأرباح	الوضع	تاريخ الاستحقاق	توزيعات الأرباح للسهم (ريال قطري)	إجمالي توزيعات الأرباح (ألف ريال قطري)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025				
مرحلية	مدفوعة	17 يوليو 2025	0.350	3,191,380
للسنة المنتهية في 30 يونيو 2025				
نهائية	مقترحة	الإيضاح أدناه	0.375	3,417,497
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025				
				6,608,877
الإجمالي لعام 2025				
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024				
مرحلية	مدفوعة	17 يوليو 2024	0.33	3,048,021
للسنة المنتهية في 30 يونيو 2024				
نهائية	مدفوعة	24 فبراير 2025	0.37	3,391,575
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024				
				6,439,596
الإجمالي لعام 2024				
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023				
نهائية	مدفوعة	12 فبراير 2024	0.65	6,003,679
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023				

إيضاح: الأرباح المقترحة النهائية لسنة 2025 تخضع إلى موافقة مصرف قطر المركزي والجمعية العامة. تم احتساب توزيعات الأرباح النهائية المقترحة للنصف الثاني من عام 2025 على أساس إجمالي الأسهم المصدرة، مطروحاً منها أسهم الخزينة المعاد شراؤها حتى نهاية فترة التقرير.

23. حقوق غير المسيطرين

2024	2025	
315,475	329,379	QNB سورية
22,136	17,373	QNB إندونيسيا
572,486	812,588	مصرف المنصور
(2)	(8)	QNB تونس
309,226	430,011	QNB مصر
20,580	39,831	QNB تركيا
-	292	Enpara تركيا
1,239,901	1,629,466	الإجمالي

نسب ملكية حقوق غير المسيطرين هي كما يلي:

2024	2025	
%49.19	%49.19	QNB سورية
%8.43	%8.43	QNB إندونيسيا
%45.81	%45.81	مصرف المنصور
%0.002	%0.002	QNB تونس
%5.03	%5.03	QNB مصر
%0.12	%0.12	QNB تركيا
%0.12	%0.12	Enpara تركيا

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

24. إصدار أدوات مالية رأسمالية متجددة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي

قامت مجموعة QNB في عام 2016 بإصدار أدوات مالية رأسمالية متجددة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي غير مضمونة وغير مدرجة بقيمة 10 مليار ريال قطري. وفي عام 2018 قامت المجموعة بإصدار جديد لأدوات مالية رأسمالية متجددة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي بنفس الشروط والأحكام وبقيمة 10 مليار ريال قطري كما هو موضح أدناه.

توزعت هذه الأوراق المالية إختيارية وغير متراكمة وتدفع سنوياً لغاية أول طلب سداد بعد ستة سنوات من تاريخ الإصدار. تصنف هذه الأوراق كإلتزام ثانوي بالنسبة للإلتزامات البنك الحالية غير المساندة كالمودعين وبالتناسب مع كافة الإلتزامات المساندة الحالية والمستقبلية وكإلتزام أولي بالنسبة للأسهم العادية المصدرة من قبل البنك. ليس لتلك الأوراق تاريخ استرداد ثابت ويمكن للبنك استردادها فقط في الظروف المحددة المذكورة في صحيفة الأجل وفق تقدير البنك. قد يكون مطلوباً من البنك شطب إصدار الأوراق في حال وقوع حدث "إمتصاص خسارة". تم تصنيف هذه الأوراق ضمن حقوق الملكية.

25. إيرادات الفوائد

2024	2025	
936,692	423,484	أرصدة لدى البنوك المركزية
11,216,095	13,885,256	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
19,098,042	18,139,727	سندات دين
94,071,883	92,563,915	قروض وسلف العملاء
125,322,712	125,012,382	الإجمالي

المبالغ أعلاه تتضمن إيراد فائدة محسوب باستخدام طريقة معدّل الفائدة الفعلي ومتعلق بالبنود التالية:

2024	2025	
117,559,320	117,184,141	موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
7,763,392	7,828,241	موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة
125,322,712	125,012,382	الإجمالي

26. مصروفات الفوائد

2024	2025	
20,612,821	22,665,322	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية
66,157,291	62,368,684	ودائع العملاء
1,527,534	1,707,140	سندات دين
41,141	76,466	إلتزامات إيجار
4,164,606	2,416,931	أخرى
92,503,393	89,234,543	الإجمالي

27. إيرادات عمولات ورسوم

2024	2025	
973,574	1,051,126	عمولات قروض وسلف
891,791	902,854	عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
5,221,550	6,373,555	رسوم خدمات بنكية
673,087	896,842	إيرادات أنشطة الإستثمار للغير
203,042	313,274	أخرى
7,963,044	9,537,651	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

28. أرباح صرف عملات أجنبية

2024	2025	
231,351	1,818,452	أرباح التعامل في النقد الأجنبي
3,004,132	(1,145,434)	أرباح فرق تقييم الموجودات والمطلوبات
(419,601)	1,712,954	تقييم المشتقات
2,815,882	2,385,972	الإجمالي

29. إيرادات إستثمارات مالية

2024	2025	
1,100	-	صافي أرباح بيع إستثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأه
129,268	328,215	صافي أرباح بيع إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة
99,217	142,150	توزيعات نقدية
135,124	205,800	التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الموحد
364,709	676,165	الإجمالي

30. تكاليف الموظفين

2024	2025	
4,700,082	5,159,870	رواتب ومزايا أخرى
92,146	105,415	مساهمة البنك في صندوق التقاعد
104,245	125,363	مكافأة نهاية الخدمة
4,896,473	5,390,648	الإجمالي

31. مصروفات أخرى

2024	2025	
80,079	77,667	تكلفة البرامج التدريبية
466,145	485,086	مصاريف دعابة
344,930	374,975	أتعاب مهنية
547,736	655,002	إتصالات وتأمين
434,593	531,953	إيجار وصيانة
31,856	31,856	إيجارات قصيرة الأجل
898,821	1,113,752	مصاريف أنظمة آلية
94,142	83,453	مطبوعات وقرطاسية
23,200	25,500	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
582,443	655,512	أخرى
3,503,945	4,034,756	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

32. ضريبة الدخل

2024	2025	
2,395,856	2,830,906	ضريبة الدخل الحالية
446,654	444,005	مخصص الضريبة المؤجلة
(18,434)	(1,356)	تعديلات على ضريبة الشركات للفترات السابقة
-	1,393,587	ضرائب متعلقة بالركيزة الثانية - قطر
-	2,028	ضرائب متعلقة بالركيزة الثانية - خارج قطر
2,824,076	4,669,170	مصروف ضريبة الدخل
19,766,518	22,022,946	الربح قبل الضريبة
(13,762,539)	-	ناقصاً: ربح غير خاضع للضريبة
6,003,979	22,022,946	الربح الخاضع للضريبة
%24.16	%15.57	متوسط معدل الضريبة المرجح
1,450,367	3,430,005	الضريبة المحتسبة بناءً على متوسط معدل الضريبة المرجح
(44,987)	(7,995)	تأثير الدخل غير الخاضع للضريبة
1,437,130	1,248,516	تأثير مصاريف غير قابلة للخصم لأغراض الضريبة
(18,434)	(1,356)	تعديلات على ضريبة الشركات للفترات السابقة
2,824,076	4,669,170	مصروف ضريبة الدخل

الحركة على صافي الموجودات الضريبية المؤجلة

الضريبة المؤجلة			معترف بها في		صافي كما في 1 يناير 2025	كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مطلوبات	موجودات	صافي	الدخل الشامل الآخر	بيان الدخل		
-	784,838	784,838	4,729	34,228	745,881	خسائر إئتمانية متوقعة
-	120,890	120,890	(121)	(189,143)	310,154	عقارات ومعدات
-	172,859	172,859	(123)	35,394	137,588	مستحقات موظفين
-	85,147	85,147	-	12,416	72,731	إيرادات مقبوضة مقدماً
(498,769)	-	(498,769)	(11,566)	(46,827)	(440,376)	إستثمارات مالية
-	104,845	104,845	58,843	15,185	30,817	خسائر ضريبية مرحّلة
(1,073,598)	-	(1,073,598)	(217,948)	(305,258)	(550,392)	أخرى
1,099,455	(1,099,455)	-	-	-	-	مقاصة
(472,912)	169,124	(303,788)	(166,186)	(444,005)	306,403	موجودات / (مطلوبات) ضريبية مؤجلة

الضريبة المؤجلة			معترف بها في		صافي كما في 1 يناير 2024	كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
مطلوبات	موجودات	صافي	الدخل الشامل الآخر	بيان الدخل		
(10,013)	755,894	745,881	-	(58,443)	804,324	خسائر إئتمانية متوقعة
(12,758)	322,912	310,154	-	(20,396)	330,550	عقارات ومعدات
9,294	128,294	137,588	5,643	1,284	130,661	مستحقات موظفين
-	72,731	72,731	-	(2,349)	75,080	إيرادات مقبوضة مقدماً
(30,316)	(410,060)	(440,376)	20,045	(371,710)	(88,711)	إستثمارات مالية
-	30,817	30,817	-	(20,797)	51,614	خسائر ضريبية مرحّلة
(7,754)	(542,638)	(550,392)	(184,826)	25,757	(391,323)	أخرى
(51,547)	357,950	306,403	(159,138)	(446,654)	912,195	موجودات / (مطلوبات) ضريبية مؤجلة

2024	2025	انتهاء الضرائب المؤجلة المعترف بها ضمن خسائر ضريبية مرحّلة
30,817	104,845	2030 - 2026
30,817	104,845	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

32. ضريبة الدخل (تتمة)

تأثير تشريعات الركيزة الثانية

اعتمدت دولة قطر، وهي الولاية القضائية الضريبية للشركة الأم، قواعد الركيزة الثانية العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك اعتباراً من 1 يناير 2025.

وعلى وجه التحديد، تم اعتماد اسس الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية (DMTT) وقاعدة إدراج الدخل (IIR) في التشريعات المحلية بهدف ضمان احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات، مثل مجموعة QNB، بحد أدنى من الضريبة الفعلية بنسبة 15%، من الأرباح في جميع الولايات القضائية التي تعمل بها المجموعة. قامت المجموعة بإجراء تقييم لتعرضها المحتمل لضرائب الدخل ضمن الركيزة الثانية بناءً على التقارير والمعلومات المالية للكيانات المكونة للمجموعة لعام 2025. كما أخذت المجموعة في الاعتبار إعفاء الملاذ الآمن الانتقالي لكل دولة (TCSH) الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. واستناداً إلى التحليل، فإن معظم الولايات القضائية التي تعمل بها المجموعة تستوفي شروط (TCSH). وبالتالي لا توجد ضريبة دخل ضمن الركيزة الثانية في تلك الولايات القضائية. كما أن الولايات القضائية التي لا تستوفي شروط (TCSH)، تخضع لاحتساب تفصيلي لضريبة الركيزة الثانية التكميلية المحلية المطبقة في الولاية القضائية الضريبية المحلية أو عبر آلية قاعدة إدراج الدخل (IIR) في قطر.

يوضح الجدول السابق ضرائب الركيزة الثانية المستحقة على المجموعة، وفقاً للأنظمة المطبقة بموجب القواعد العالمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح المعتمدة في الولايات القضائية الضريبية ذات الصلة.

وتواصل المجموعة متابعة التطورات التشريعية للركيزة الثانية، مع قيام المزيد من الدول بسن قواعد الركيزة الثانية النموذجية، بهدف تقييم التأثير المستقبلي المحتمل على بيان الدخل الموحد والمركز المالي والتدفقات النقدية للمجموعة.

قامت المجموعة بتطبيق الإستثناء الإلزامي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بموجودات والتزامات الضرائب المؤجلة الناشئة عن ضرائب الدخل ضمن الركيزة الثانية.

33. عائد السهم من الأرباح

يمثل عائد السهم حاصل قسمة ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك، المعدّل بالتوزيعات على أدوات ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، على المتوسط المرجح للعدد الكلي للأسهم المصدرة خلال السنة.

2024	2025	
16,716,882	17,000,100	ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك
(1,150,000)	(1,150,000)	يخصم: الفائدة على أدوات ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
15,566,882	15,850,100	صافي أرباح السنة العائد إلى مساهمي البنك
9,232,068,504	9,134,837,688	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (إيضاح رقم 33.1)
1.69	1.74	عائد السهم (ريال قطري) - الأساسي والمعدّل

33.1 المتوسط المرجح لعدد الأسهم

2024	2025	
9,236,428,570	9,198,098,570	عدد الأسهم في بداية السنة
(4,360,066)	(63,260,882)	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المعاد شراؤها خلال السنة (إيضاح رقم 22 ب)
9,232,068,504	9,134,837,688	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتبقى خلال السنة

34. التزامات طارئة

2024	2025	
156,578,487	205,465,167	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض
80,259,624	87,238,920	خطابات ضمان
47,423,105	39,187,805	إعتمادات مستندية
6,962,100	6,394,161	أخرى
291,223,316	338,286,053	الإجمالي

إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض

وتتمثل إلتزامات تعاقدية لمنح قروض وتسهيلات دوار. أغلب هذه الإلتزامات يستحق خلال السنة القادمة. إن لهذه الإلتزامات في العادة فترات محددة لإستحقاقها وبالتالي فإن المبالغ الإجمالية للعقود لا تمثل بالضرورة إلتزامات بتدفقات نقدية فعلية.

خطابات ضمان وإعتمادات مستندية

تتعهد المجموعة من خلال خطابات الضمان والإعتمادات المستندية بتسديد دفعات محددة نيابة عن العملاء عند إخفاقهم في الوفاء بإلتزاماتهم تجاه الغير إستناداً إلى عقود محددة. تحمل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية نفس مخاطر الإئتمان الخاصة بمنح القروض.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

35. التوزيع الجغرافي

الإجمالي	دول أخرى	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي	قطر	
كما في 31 ديسمبر 2025:						
79,489,167	14,423,968	-	28,243,453	2,689,549	34,132,197	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
70,364,806	6,054,754	11,585,757	8,294,610	3,761,615	40,668,070	أرصدة لدى بنوك
1,018,078,852	69,916,019	22,921,534	111,384,753	20,813,239	793,043,307	قروض وسلف للعملاء
195,566,216	41,511,139	1,848,563	36,365,163	10,411,591	105,429,760	إستثمارات مالية
1,363,499,041	131,905,880	36,355,854	184,287,979	37,675,994	973,273,334	
27,847,382						موجودات أخرى
1,391,346,423						إجمالي الموجودات
142,424,383	47,700,983	8,665,032	41,473,214	33,664,429	10,920,725	أرصدة من بنوك
955,412,337	190,254,415	3,216,861	191,801,340	47,701,193	522,438,528	ودائع عملاء
47,105,800	10,124,028	-	36,981,772	-	-	سندات دين
57,052,960	11,254,664	-	37,384,041	5,118,075	3,296,180	قروض أخرى
1,201,995,480	259,334,090	11,881,893	307,640,367	86,483,697	536,655,433	
64,634,570						مطلوبات أخرى
124,716,373						حقوق الملكية
1,391,346,423						إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
87,238,920	4,687,144	-	20,698,511	6,202,850	55,650,415	خطابات ضمان
39,187,805	7,725,034	-	4,452,449	1,085,451	25,924,871	إعتمادات مستندية
205,465,167	22,825,427	-	156,415,328	2,284,654	23,939,758	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض
كما في 31 ديسمبر 2024:						
84,535,430	13,763,719	-	26,477,498	1,581,552	42,712,661	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
95,973,695	8,087,953	10,937,118	14,502,830	2,728,165	59,717,629	أرصدة لدى بنوك
910,757,751	53,975,476	6,608,189	118,894,213	16,714,585	714,565,288	قروض وسلف للعملاء
183,184,051	30,367,475	8,322,998	33,703,301	8,854,405	101,935,872	إستثمارات مالية
1,274,450,927	106,194,623	25,868,305	193,577,842	29,878,707	918,931,450	
23,465,703						موجودات أخرى
1,297,916,630						إجمالي الموجودات
171,203,038	45,009,913	3,061,191	59,451,557	42,982,085	20,698,292	أرصدة من بنوك
887,009,612	155,473,141	3,792,250	187,556,152	27,566,905	512,621,164	ودائع عملاء
39,648,217	9,671,659	-	29,976,558	-	-	سندات دين
33,867,536	6,221,255	-	22,523,366	5,122,915	-	قروض أخرى
1,131,728,403	216,375,968	6,853,441	299,507,633	75,671,905	533,319,456	
52,403,181						مطلوبات أخرى
113,785,046						حقوق الملكية
1,297,916,630						إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
80,259,624	4,409,487	-	18,429,375	4,602,681	52,818,081	خطابات ضمان
47,423,105	6,537,609	-	7,917,261	1,457,648	31,510,587	إعتمادات مستندية
156,578,487	17,445,435	-	112,439,218	1,540,843	25,152,991	إرتباطات غير قابلة للإلغاء عن قروض

تتضمن الموجودات الأخرى العقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

36. أدوات المشتقات المالية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية مع قيمها الإسمية حسب الإستحقاق. القيمة الإسمية للمشتقات المالية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة الإسمية لا تعتبر مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان المحدد بالقيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية.

القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الإسمية	القيمة الإسمية / المتوقعة حسب الإستحقاق			أكثر من 5 سنوات
			خلال 3 أشهر	12 - 3 شهر	5 - 1 سنوات	
كما في 31 ديسمبر 2025:						
محتفظ بها للمتاجرة:						
562,419	418,944	190,595,297	118,205,931	67,123,455	5,265,911	-
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية						
178,550	93,408	68,137,675	8,975,817	15,380,821	34,557,435	9,223,602
عقود مقايضة أسعار الفائدة						
735,073	495,670	89,731,547	82,336,107	5,443,598	1,951,842	-
عقود مقايضة عملات						
106,080	70,780	13,641,976	10,084,244	3,446,565	111,167	-
عقود الخيارات						
تحوط للتدفقات النقدية:						
325,698	23,288	13,635,290	736,171	2,751,666	8,530,346	1,617,107
عقود مقايضة أسعار الفائدة						
893,173	1,111,005	53,466,660	6,698,884	7,026,263	37,002,868	2,738,645
عقود مقايضة عملات						
تحوط للقيمة العادلة:						
6,421,216	6,294,409	33,915,882	984,281	1,137,301	16,432,567	15,361,733
عقود مقايضة أسعار الفائدة						
309,607	45,207	5,747,203	-	1,132,512	4,614,691	-
عقود مقايضة عملات						
الإجمالي	8,552,711	468,871,530	228,021,435	103,442,181	108,466,827	28,941,087
كما في 31 ديسمبر 2024:						
محتفظ بها للمتاجرة:						
488,666	2,159,672	168,319,214	123,290,279	41,549,542	3,479,393	-
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية						
320,936	195,094	76,400,918	6,866,815	8,262,953	46,923,120	14,348,030
عقود مقايضة أسعار الفائدة						
154,343	234,505	40,290,805	36,761,874	3,258,332	270,599	-
عقود مقايضة عملات						
51,959	109,428	7,913,060	4,442,353	3,397,779	72,928	-
عقود الخيارات						
تحوط للتدفقات النقدية:						
657,648	146,685	25,910,804	324,449	2,809,790	19,907,890	2,868,675
عقود مقايضة أسعار الفائدة						
62,799	1,441,176	47,173,010	198,333	12,696,076	27,916,353	6,362,248
عقود مقايضة عملات						
تحوط للقيمة العادلة:						
5,567,163	5,516,876	19,312,176	503,523	12,223	3,981,176	14,815,254
عقود مقايضة أسعار الفائدة						
214,458	111,311	3,533,516	-	379,696	3,153,820	-
عقود مقايضة عملات						
الإجمالي	9,914,747	388,853,503	172,387,626	72,366,391	105,705,279	38,394,207

2024	2025	
9,699,434	7,849,196	الضمانات النقدية لمعاملات المشتقات المالية التي تم تصنيفها ضمن أرصدة لدى البنوك
1,242,087	1,706,430	الضمانات النقدية لمعاملات المشتقات المالية التي تم تصنيفها ضمن أرصدة من البنوك

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

3.6 أدوات المشتقات المالية (تتمة)

عقود المقايضة

عقود المقايضة هي إلتزامات لإستبدال مجموعة من التدفقات النقدية بغيرها. بالنسبة لعقود مقايضة أسعار الفائدة، يقوم أطراف العقد بمقايضة دفعات الفائدة الثابتة والعائمة بعملة واحدة دون مقايضة القيمة الإسمية للعقد. بالنسبة لعقود مقايضة العملات، يتم مقايضة دفعات الفائدة الثابتة والقيمة الإسمية للعقد بعملات مختلفة. بالنسبة لعقود مقايضة أسعار الفائدة بين العملات المتبادلة، يتم مقايضة القيمة الإسمية للعقد ودفعات الفائدة الثابتة والعائمة بعملات مختلفة. في حالة عقود مقايضة تعثر إئتماني، يوافق الطرف المتعاقد على دفع مبالغ معينة إستناداً إلى مبالغ إسمية محددة نتيجة حدوث تعثر إئتماني محدد بموجب العقد.

العقود الآجلة والمستقبلية

العقود الآجلة والمستقبلية هي إتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مبرمة خارج الأسواق المالية بموجب متطلبات أطراف العقد. يتم إبرام العقود المستقبلية للعملات وأسعار الفائدة بمبالغ موحدة في الأسواق المالية وتتم تسوية التغيرات في قيم العقود المستقبلية على أساس يومي.

إتفاقيات الأسعار الآجلة

إتفاقيات الأسعار الآجلة هي عقود أسعار فائدة مستقبلية يتم التفاوض عليها بشكل منفرد ويتم من خلالها تسوية نقدية للفرق بين سعر الفائدة المتعاقد عليه وسعر السوق بتاريخ محدد في المستقبل لقيمة العقد الإسمية ولمدة زمنية متفق عليها.

عقود الخيارات

عقود الخيارات هي إتفاقيات تعاقدية يمنح البائع بموجبها المشتري الحق، وليس الإلتزام، بشراء أو بيع مقدار محدد من عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد مسبقاً في تاريخ محدد في المستقبل أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة.

عقود خيارات مع سقف أعلى وأدنى

إن عقد الخيار لسعر الفائدة مع سقف أعلى وأدنى هو ترتيب تعاقدية يحصل المشتري بموجبه على نقدية في نهاية كل فترة يتجاوز فيها سعر الفائدة المتفق عليه أو يقل عن سعر المضاربة المتفق عليه للحد الأعلى أو الحد الأدنى.

مشتقات مالية محتفظ بها للتحوط

قامت المجموعة بإعتماد نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر. تهدف عملية إدارة المخاطر إلى خفض تعرض المجموعة لتغيرات أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة ضمن إطار تعليمات مصرف قطر المركزي. كما قامت المجموعة بوضع مستويات لمخاطر العملات من خلال تحديد سقفوف للتعاملات مع الأطراف الأخرى وصافي مراكز العملات الأجنبية. يتم مراقبة صافي مراكز العملات الأجنبية على أساس يومي وتستخدم إستراتيجيات التحوط لضمان المحافظة على المراكز ضمن السقفوف المحددة. كما قامت المجموعة بتحديد مستوى لمخاطر أسعار الفائدة من خلال وضع سقفوف لفجوات أسعار الفائدة لفترات محددة. تتم مراجعة فجوات أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات بصورة دورية ويتم إستخدام إستراتيجيات التحوط لإبقاء فجوات أسعار الفائدة ضمن السقفوف المحددة.

تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض التحوط كجزء من إدارة الموجودات والمطلوبات بهدف تخفيض مخاطر أسعار العملات والفوائد. ويتم تحقيق ذلك من خلال التحوط لعمليات مالية محددة ضمن بيان المركز المالي الموحّد.

تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة للتحوط لمخاطر التدفق النقدي الناشئ عن بعض مراكز أسعار الفائدة العائمة. وفي هذه الحالات، يتم توثيق علاقة وهدف التحوط بشكل رسمي بما في ذلك تفاصيل البنود المغطاة وأدوات التحوط. يتم تصنيف هذه العقود كتحوط للتدفق النقدي.

تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة لمواجهة جزء من مخاطر إحتمال زيادة القيمة العادلة لودائع العملاء بالعملات الأجنبية المرتبطة بسعر فائدة ثابتة إلى المدى الناتج عن إنخفاض معدّلات الفائدة السوقية. يتم تصنيف هذه العقود كتعاملات تحوّل للقيمة العادلة.

مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المجموعة الخاصة بتجارة المشتقات المالية بالبيع أو المضاربة أو المراجعة. تتضمن أنشطة البيع تقديم المنتجات إلى العملاء بهدف تمكينهم من نقل أو تعديل أو خفض المخاطر الحالية والمستقبلية. تستدعي المضاربة إدارة مراكز المخاطر في السوق بهدف الإستفادة من التحركات الإيجابية في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات ومؤشرات الأسواق. تستدعي المراجعة تحديد والإستفادة من إختلاف الأسعار بين الأسواق أو المنتجات. تستخدم المجموعة أيضاً عقود صرف عملات أجنبية آجلة وعقود مقايضة عملات للتحوط لمخاطر عملة محددة.

3.7 صناديق الإستثمار

كجزء من الخدمات الإستثمارية التي تقدمها المجموعة لعملائها، قامت المجموعة بتأسيس وتسويق المحافظ الإستثمارية التالية:

2024	2025	
3,018,380	4,543,865	الحافظ التي تم تسويقها

كما تشمل الخدمات الإستثمارية التي تقدمها المجموعة خدمة إدارة الصناديق الإستثمارية كما يلي:

2024	2025	
80,100,733	95,907,666	الصناديق الإستثمارية التي تديرها المجموعة للغير

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

37. صناديق الإستثمار (تتمة)

لا تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على القوائم المالية لصناديق الإستثمار التي تديرها أو تسوقها المجموعة حيث لا يحق لهذه الصناديق المطالبة بموجودات المجموعة ولا يحق للمجموعة المطالبة بموجودات هذه الصناديق. تظهر حصة المجموعة في هذه الصناديق ضمن بند إستثمارات مالية.

38. معاملات مع أطراف ذات العلاقة

تتضمن المعاملات مع أطراف ذات العلاقة كافة معاملات البنك مع الشركات التابعة والزميلة ومع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية. يشمل تعريف الموظفين الرئيسيين الموظفين الذين لهم تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية للمجموعة. بلغت الأرصدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد لهذه الحسابات ما يلي:

2024	2025	
		بنود في بيان المركز المالي الموحد
3,424,377	6,574,974	قروض وسلف
1,762,858	2,045,175	ودائع
77,547	219,677	إلتزامات طارئة وتعهدات أخرى
		بنود في بيان الدخل الموحد
198,691	316,522	إيرادات الفوائد والعمولات
92,850	85,124	مصروفات الفوائد والعمولات

2024	2025	الشركات الزميلة
1,116,667	1,025,258	أرصدة لدى بنوك
65,412	53,499	إيرادات الفوائد والعمولات
167,333	1,792	أرصدة من بنوك
898	174	مصروفات الفوائد والعمولات

2024	2025	المنافع الخاصة بموظفي المجموعة الرئيسيين
49,985	53,708	رواتب ومزايا أخرى
3,338	3,478	تعويض نهاية الخدمة

2024	2025	عمليات تجارية مع حكومة دولة قطر
87,005,977	85,100,395	قروض وسلف
22,764,845	28,140,821	ودائع

تخضع كافة العمليات مع أطراف ذات العلاقة لنفس الشروط التي تخضع لها العمليات المشابهة التي تقوم بها المجموعة مع العملاء العاديين بما في ذلك الفائدة والضمانات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي.

39. النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يشمل بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية:

2024	2025	
25,564,937	22,926,616	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
85,643,954	63,983,851	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية تستحق خلال 3 أشهر
111,208,891	86,910,467	الإجمالي

لا يشمل النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية الإحتياطي النقدي الإلزامي.

40. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام العام السابق لتتناسب مع طريقة العرض المتبعة في العام الحالي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
معلومات تكميلية حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

الشركة الأم

فيما يلي بيان المركز المالي وبيان الدخل للشركة الأم:

(1) بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر:

2024	2025	
		الموجودات
46,449,576	39,110,235	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
88,852,212	60,747,632	أرصدة لدى بنوك
784,771,835	864,969,336	قروض وسلف للعملاء
124,762,038	131,901,297	إستثمارات مالية
35,640,567	36,897,249	إستثمارات في شركات تابعة وزميلة
3,784,372	3,938,358	عقارات ومعدات
10,022,979	11,803,701	موجودات أخرى
1,094,283,579	1,149,367,808	إجمالي الموجودات
		المطلوبات
173,576,984	151,427,355	أرصدة من بنوك
738,302,433	778,191,623	ودائع عملاء
29,731,939	51,434,824	قروض أخرى
36,231,241	46,881,646	مطلوبات أخرى
977,842,597	1,027,935,448	إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية
9,236,429	9,236,429	رأس المال
(660,730)	(2,083,635)	أسهم خزينة
25,326,037	25,326,037	إحتياطي قانوني
13,000,000	15,000,000	إحتياطي مخاطر
(1,040,339)	(59,517)	إحتياطي القيمة العادلة
(1,606,912)	(1,583,271)	إحتياطي تحويل عملات أجنبية
(1,035,247)	(780,416)	إحتياطيات أخرى
53,221,744	56,376,733	أرباح مدوّرة
96,440,982	101,432,360	إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك
20,000,000	20,000,000	ادوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
116,440,982	121,432,360	إجمالي حقوق الملكية
1,094,283,579	1,149,367,808	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
معلومات تكميلية حول البيانات المالية الموحدة
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

الشركة الأم (تتمة)

(2) بيان الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2024	2025	
68,749,064	60,530,313	إيرادات الفوائد
(47,730,575)	(39,707,420)	مصروفات الفوائد
21,018,489	20,822,893	صافي إيرادات الفوائد
3,100,429	3,283,714	إيرادات عمولات ورسوم
(1,132,632)	(1,314,652)	مصروفات عمولات ورسوم
1,967,797	1,969,062	صافي إيرادات عمولات ورسوم
994,790	981,768	أرباح صرف عملات أجنبية
246,976	345,719	إيرادات إستثمارات مالية
129	132	إيرادات تشغيلية أخرى
24,228,181	24,119,574	الإيرادات التشغيلية
(2,083,758)	(2,161,685)	تكاليف الموظفين
(182,661)	(189,583)	إستهلاكات
(1,595,497)	(1,798,157)	مصروفات أخرى
(5,610,216)	(5,329,600)	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف للعملاء
(11,874)	25,307	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومخصصات مستردة وتدني قيمة استثمارات مالية
(374,639)	56,168	صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومخصصات مستردة من تدني قيمة أدوات مالية أخرى
(300,000)	(600,000)	إطفاء
(41,518)	(7,312)	مخصصات أخرى
14,028,018	14,114,712	أرباح السنة قبل الضريبة
(37,063)	(1,481,203)	مصروف الضريبة
13,990,955	12,633,509	أرباح السنة

(3) السياسات المحاسبية للمعلومات المالية للشركة الأم

يتم إعداد بيان المركز المالي وبيان الدخل للبنك الأم بإتباع نفس السياسات المحاسبية المتبعة للبيانات المالية الموحدة فيما عدا الإستثمار في الشركات التابعة والزميلة التي لا يتم توحيدها حيث يتم تسجيلها بالتكلفة.







بازل إفصاحات الدعامه الثالثه

31 ديسمبر 2025

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

جدول المحتويات

205	نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20
205	المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة المجمع): KM1
206	نهج إدارة المخاطر المصرفية: OVA
212	نظرة عامة على الموجودات المرجحة بالمخاطر: OV1
213	تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25
213	السمات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمية: CCA
214	تكوين رأس المال التنظيمي: CC1
216	مُطابقة رأس المال التنظيمي مع الميزانية العمومية: CC2
217	قيود توزيع رأس المال: DIS26
217	قيود توزيع رأس المال: CDC
217	المكافآت: DIS35
217	سياسة المكافآت: REMA
220	المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية: REM1
220	المدفوعات الخاصة: REM2
220	المكافأة المؤجلة: REM3
220	رهن الموجودات: DIS31
220	رهن الموجودات: ENC
221	مخاطر الائتمان: DIS40
221	المعلومات النوعية العامة حول مخاطر الائتمان: CRA
224	الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالجودة الائتمانية للموجودات: CRB
226	الإفصاحات النوعية بشأن وسائل الحدّ من مخاطر الائتمان: CRC
226	الإفصاح النوعي عن استخدام البنوك للتصنيفات الائتمانية الخارجية بموجب النهج الموحد لمخاطر الائتمان: CRD
227	جودة ائتمان الموجودات: CR1
227	التغيرات في رصيد الفروض المتعثرة وسندات الدين المستحقة من البنوك والموجودات الأخرى: CR2
227	نظرة عامة عن وسائل الحدّ من المخاطر الائتمانية: CR3
228	النهج الموحد - التعرض لمخاطر الائتمان وآثار الحدّ من مخاطر الائتمان: CR4
228	النهج الموحد - الإنكشافات حسب فئات الموجودات وأوزان المخاطر: CR5
229	مخاطر ائتمان الطرف المقابل: DIS42
229	تحليل الإنكشاف لمخاطر ائتمان الطرف المقابل حسب النهج: CCR1
229	الأعباء الرأسمالية لتعديل قيمة الائتمان: CCR2
229	النهج الموحد - الإنكشاف لمخاطر ائتمان الطرف المقابل حسب المحفظة التنظيمية وأوزان المخاطر: CCR3
229	تكوين الضمانات للتعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل: CCR5
229	إنكشافات المشتقات الائتمانية: CCR6
230	التوريق: DIS43
230	التوريق: SECA
230	مخاطر السوق: DIS50
230	متطلبات الإفصاحات النوعية العامة المتعلقة بمخاطر السوق: MRA
231	مخاطر السوق في إطار النهج الموحد: MR1
231	المخاطر التشغيلية: DIS60
231	معلومات عامة نوعية عن إطار عمل المخاطر التشغيلية للبنك: ORA
233	مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70
233	أهداف وسياسات إدارة المخاطر المرتبطة بـ IRRBB: IRRBB1
236	الإفصاحات الكمية بشأن مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: IRRBB1
236	نسبة الرافعة المالية: DIS80
236	مقارنة موجزة للموجودات المحاسبية مقابل مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية: LR1
237	الإفصاح المشترك لنسبة الرافعة المالية: LR2
238	السيولة: DIS85
238	إدارة مخاطر السيولة: LIQA
239	نسبة تغطية السيولة: LIQ1
240	نسبة صافي التمويل المستقر: LIQ2

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامه الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20
المقاييس الرئيسية (على مستوى المجموعة المجمع): KM1

T-4	T-2	T	
31 ديسمبر 2024	30 يونيو 2025	31 ديسمبر 2025	
رأس المال المتاح (المبالغ)			
31 ديسمبر 2024	30 يونيو 2025	31 ديسمبر 2025	1 رأس المال والاحتياطيات*
84,873,560	89,828,929	95,270,333	أ1 النموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	-	2 الشريحة الأولى
104,948,240	109,937,457	115,394,924	أ2 الشريحة الأولى من النموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	-	3 إجمالي رأس المال
111,477,273	116,786,072	122,605,618	أ3 إجمالي رأس مال النموذج المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	-	الموجودات المرجحة بالمخاطر (المبالغ)
579,996,264	607,583,215	635,055,480	4 إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر
نسب رأس المال القائم على المخاطر كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر			
%14.6	%14.8	%15.0	5 نسبة رأس المال والاحتياطيات (%)
%14.6	%14.8	%15.0	أ5 نسبة رأس المال والاحتياطيات بالنموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة (%)
%18.1	%18.1	%18.2	6 نسبة الشريحة الأولى (%)
%18.1	%18.1	%18.2	أ6 نسبة الشريحة الأولى للنموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة (%)
%19.2	%19.2	%19.3	7 نسبة رأس المال الإجمالية (%)
%19.2	%19.2	%19.3	أ7 نسبة إجمالي رأس المال في النموذج المحاسبي الكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة (%)
متطلبات رأس المال والاحتياطيات الإضافية الوقائية كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر			
%2.5	%2.5	%2.5	8 متطلبات الاحتياطي لرأس المال (%)
-	-	-	9 متطلبات احتياطي التقلبات الدورية لرأس المال (%)
%3.5	%3.5	%3.5	10 المتطلبات الإضافية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (%)
%6.0	%6.0	%6.0	11 إجمالي متطلبات الاحتياطي المحدد لرأس المال والاحتياطيات في البنك (%) (الصف 8 + الصف 9 + الصف 10)
%2.6	%2.8	%3.0	12 نسبة رأس المال والاحتياطيات المتاحة بعد تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال البنك (%)
نسبة الرافعة المالية			
1,372,220,624	1,436,531,043	1,485,429,635	13 مقياس إجمالي نسبة الرافعة المالية
%7.6	%7.7	%7.8	14 نسبة الرافعة المالية (%) (الصف 2 / الصف 13)
-	-	-	أ14 نسبة الرافعة المالية في النموذج المحاسبي المتكامل للخسائر الائتمانية المتوقعة (%) (الصف 2 / الصف 13)
%7.6	%7.7	%7.8	ب14 نسبة الرافعة المالية (باستثناء أثر أي إعفاء مؤقت ساري المفعول لاحتياطيات البنك المركزي) (%)
معدل تغطية السيولة			
195,274,069	202,644,902	202,289,034	15 إجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة
108,993,662	134,487,147	140,700,277	16 صافي إجمالي التدفقات النقدية الخارجية
%179.2	%150.7	%143.8	17 نسبة تغطية السيولة (%)
معدل صافي التمويل المستقر			
734,556,439	770,486,679	813,741,083	18 إجمالي التمويل المستقر المتاح
730,738,995	751,642,666	773,822,506	19 إجمالي التمويل المستقر المطلوب
%100.5	%102.5	%105.2	20 نسبة صافي التمويل المستقر (%)

*الأرقام صافية من الأرباح الموزعة. رأس المال والاحتياطيات في البيانات المالية المنشورة صافي من إجمالي توزيعات الأرباح المفصح عنها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

نهج إدارة المخاطر المصرفية: OVA

نظرة عامة

تواجه مجموعة QNB مخاطر مالية وغير مالية مختلفة في أعمالها وعملياتها، بما في ذلك مخاطر رأس المال والائتمان والسيولة والسوق (حافضة التداول والدفتر المصرفي) والالتزام والمخاطر القانونية والتشغيلية. من أجل إدارة هذه المخاطر، وضع QNB إجراءات (سياسات وإجراءات المخاطر) مصممة لضمان ممارسة حوكمة المخاطر المناسبة على عدة مستويات، بما في ذلك مجلس الإدارة واللجان التنفيذية للمجموعة وفريق الإدارة العليا ومن خلال لجان الإدارة المختلفة.

توثق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بمجموعة QNB إطار العمل لتحديد وقياس مجموعة أوسع بكثير من أنواع المخاطر على النحو المبين أعلاه، وتحصر حدود المخاطر المناسبة، كما ترصد وتسجل حدوث هذه المخاطر بشكل مستمر، فضلاً عن تحديد الإجراءات العلاجية المناسبة.

وقد وضعت مجموعة QNB إطاراً لإدارة المخاطر يخضع للمراجعة على أساس سنوي. وفي الوقت نفسه، تحافظ المجموعة على أمثالها لاتفاقية بازل 3 والمبادئ التوجيهية التنظيمية الأخرى. ويشار إلى أن مجموعة QNB تمارس نهجاً شاملاً ومركزياً واستباقياً لإدارة المخاطر على جميع مستوياتها.

إطار عمل إدارة المخاطر

إنّ المخاطر متجذّرة في طبيعة أنشطة مجموعة QNB، ولكّنها تدار من خلال آليات راسخة تقوم بتحديد وتقييمها ورصدها والسيطرة عليها. يرتكز نجاح إطار إدارة المخاطر لمجموعة QNB إلى حد كبير على تشجيع الأدوار والمسؤوليات المحددة مسبقاً من مستوى مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وصولاً إلى مختلف المديرين التنفيذيين وكبار المديرين والموظفين. تُعدّ عملية إدارة المخاطر هذه بالغة الأهمية لاستمرار ربحية مجموعة QNB واستدامتها، حيث يكون كلّ فرد داخل المجموعة مسؤولاً عن التعرّض للمخاطر المتعلقة بمهامه وفقاً لمبدأ "خطوط الدفاع الثلاثة". تستخدم مجموعة QNB منهجية عائدات رأس المال المعدلة حسب المخاطر (بناءً على نهج لجنة بازل القائم على التصنيف الداخلي) إلى جانب نظامي موزين لتصنيف المخاطر وإدارة المحافظ لتقييم الائتمان الخاص بالشركات، بالإضافة إلى عمليات صنع القرار القائمة على المخاطر لتحفيز تخصيص واستخدام وإدارة موارد رأس المال. تزوّد هذه الأدوات والتقنيات لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بالقدرة على التحكم في مستوى الإقبال على المخاطر، وتخصيص رأس المال والرصد للنشاط للأهداف الاستراتيجية.

تستخدم مجموعة QNB حلاً رائداً لإدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة السيولة للمساعدة في تحسين إدارة الميزانية العمومية وضمان اعتماد أعلى المعايير في مراقبة وضبط المخاطر. تعزّزت إدارة المخاطر التشغيلية بالتنفيذ المتواصل لنظم أمن البيانات، والتدريب والتوعية المستمرين إلى جانب تحسين البنية التحتية الأساسية لاستمرارية الأعمال ومواقع التعافي من الكوارث. ومن المقرر أن يستمر حافز إدارة المخاطر نفسه بما يتماشى مع التنفيذ المستمر لاستراتيجية أعمال مجموعة QNB. تضطلع وظيفة إدارة المخاطر الاستراتيجية لمجموعة QNB بالمسؤولية على مستوى المجموعة عن إدارة المحفظة، ومعايير المخاطر المؤسسية، وإدارة مخاطر الموجودات/المطلوبات، وإدارة مخاطر السيولة والسوق، وأنظمة المخاطر، والمشاريع، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال والعلاقات التنظيمية. وتوضع معايير إدارة المخاطر في المؤسسة من أجل توجيه إجمالي أنشطة الرقابة الداخلية والحوكمة، بما في ذلك المصادقة على نماذج المخاطر، ووضع سياسات المجموعة ذات الصلة فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية والتصنيف العام لمخاطر المجموعة.

أنظمة قياس المخاطر

تبدو المخاطر متجذّرة في أنشطة مجموعة QNB، ولكّنها تدار من خلال عملية تقوم بتحديد وتقييمها والسيطرة عليها والإبلاغ عنها وإدارتها. ويعتمد QNB نهجاً مركزياً تكمله الخبرات المحلية من أجل ضمان إدارة استباقية للمخاطر على المستوى المحلي والمجمّع. كما يستخدم البنك نهج خطوط الدفاع الثلاثة لإدارة المخاطر، مدعوماً بحوكمة المخاطر وثقافة تراعي المخاطر. وكجزء أساسي من مخاطر الدعامات الأولى، يدير QNB المخاطر الائتمانية وفقاً لسياسات المخاطر الائتمانية المعمول بها، والتصنيفات الائتمانية الداخلية، والمراجعات الائتمانية المنتظمة للمدين والمراقبة النشطة على مستوى المحفظة الائتمانية. يُدار تنوع المخاطر الائتمانية بحدود التركيز على مستوى الفرد والقطاع والجغرافيا والمنتجات. ويحدّد من المخاطر الائتمانية الأخرى من خلال استخدام الضمانات والكفالات وهياكل الائتمان ومستندات الائتمان المناسبة.

يدير البنك إنكشافاته لمخاطر السوق بما يتماشى مع سياسات مخاطر السوق. وتدار مخاطر التداول الرئيسية من خلال إطار عمل مفضّل لحدود المخاطر عبر المراكز المفتوحة والقيمة المعرضة للخطر والحساسيات وحدود وقف الخسارة. يتم إعداد تقارير يومية عن الأرباح والخسائر المحسوبة بالقيمة السوقية بالإضافة إلى اختبار الضغط الدوري. ويسعى QNB إلى تقليل الخسائر الفعلية أو المحتملة الناتجة عن مخاطر التشغيل وفقاً للسياسات والإجراءات. تشمل الضوابط، على سبيل المثال لا الحصر، الفصل بين الواجبات، وضوابط النظام، وإجراءات التفويض والتسوية، وتعليم الموظفين وعمليات التقييم. في حين تشمل الأدوات الأخرى المستخدمة كلاً من التقييم الذاتي للسيطرة على المخاطر، ومؤشرات المخاطر الرئيسية ونظام تسجيل جميع الحوادث وتتبع إجراءات الحدّ من المخاطر المستمرة. يلتزم البنك بنهج مصرف قطر المركزي لتقييم الموجودات المرجحة بالمخاطر بالنسبة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل ومتطلبات رأس المال. ويحافظ أيضاً على مستويات رأس مال كافية وفقاً لبيان مستوى الإقبال على المخاطر. ويراعي QNB أيضاً مخاطر التركيز الائتماني، ومخاطر أسعار الفائدة في دفتر المصرفي والمخاطر الاستراتيجية في إطار عمل الدعامات الثانية. يدير البنك مخاطر التركيز الائتماني من خلال تنوع أنشطة الإفراض والامتثال لحدود مستوى الإقبال على المخاطر المحددة. كما يُدار تعرّض QNB لمخاطر أسعار الفائدة في دفتر المصرفي من خلال التحوّط ومراقبة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى اختبارات الضغط الدورية. وتخضع مخاطر السيولة التمويلية للإدارة بما يتماشى مع السياسات المعمول بها، وتخطيط التدفق النقدي، وإطار العمل المفضّل للحدود والمراقبة المنتظمة. أما المخاطر المادية الأخرى، بما في ذلك مخاطر الامتثال والمخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطر السمعة، فتُدار من خلال سياسات وإجراءات شاملة وعمليات راسخة لتقييم هذه المخاطر ورصدها والحدّ منها.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامه الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

مجلس الإدارة واللجان الإدارية لإدارة المخاطر

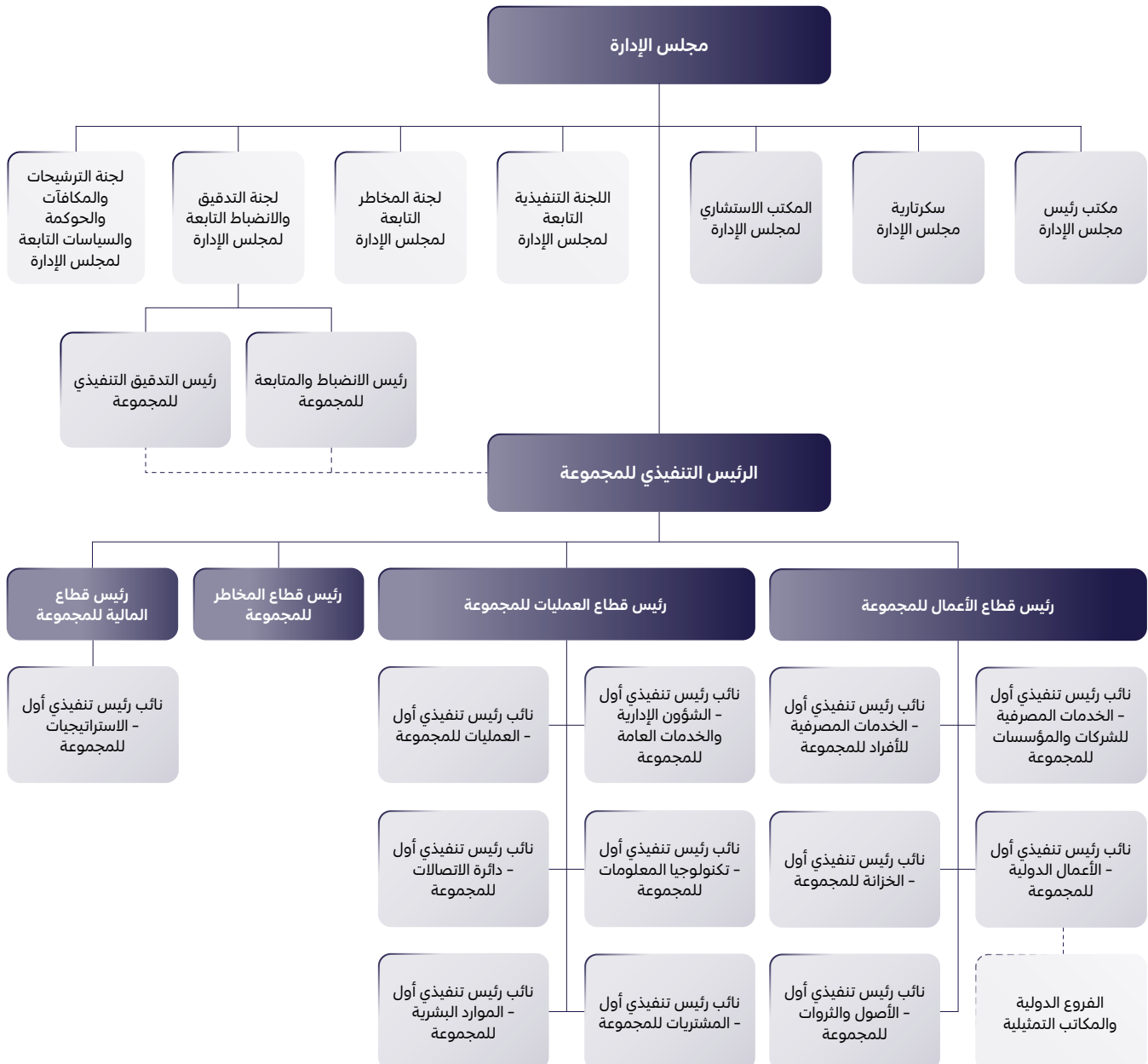
فيما يلي نظرة عامة على هيكل لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجموعة QNB. وتنقسم اللجان أيضاً إلى لجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

مجلس الإدارة

يرأس مجلس إدارة QNB هيكل الحوكمة الخاص بالمجموعة. وتقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بتقييم ملف المخاطر الخاص بمجموعة QNB والإشراف عليه بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الائتمان. كما يتحمل مجلس الإدارة في مجمله، المسؤولية عن جميع جوانب إدارة مخاطر مجموعة QNB، بما في ذلك إدارة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

حدّد مجلس الإدارة أهداف السياسة وإطار عمل مجموعة QNB بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر، في حين تشرف لجان الإدارة التنفيذية على جميع المخاطر بشكل يومي. تتحمل هذه اللجان مسؤولية صياغة سياسات إدارة المخاطر الخاصة بمجموعة QNB، بما يتماشى مع المبدأ التوجيهي العام والأهداف التي حددها مجلس الإدارة. وتتولى إدارة المخاطر للمجموعة، التي يرأسها رئيس قطاع المخاطر للمجموعة، تنفيذ هذه السياسات.

الهيكل التنظيمي



بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة

تضع لجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة سياسة مجموعة QNB بشأن جميع مسائل التدقيق والإلتزام، وتواصل الإشراف على كل من عمليات التدقيق الخارجية والداخلية. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء منتخبين في مجلس الإدارة. يرفع رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة ومدير الإلتزام في المجموعة تقريريهما إلى لجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ويطلب منهما حضور اجتماعاتها. بالإضافة إلى هؤلاء الأعضاء، يجوز أن يشارك بعض الأعضاء الآخرين من الإدارة التنفيذية في اجتماعات اللجنة عند الاقتضاء، بما في ذلك الرئيس التنفيذي، رئيس قطاع المالية ورئيس قطاع المخاطر والمدققين الخارجيين في QNB.

وتضطلع لجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمسؤوليات تتعلق بالبيانات المالية والضوابط الداخلية وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية للحسابات والمسائل المتعلقة بالإلتزام. وتشمل هذه المسؤوليات استعراض المسائل الهامة المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ (بما في ذلك المعاملات المعقدة أو غير العادية) في ضوء التوجيهات التنظيمية والتصريحات المهنية وإجراء تحليل للآثار على البيانات المالية لمجموعة QNB. تشرف اللجنة أيضاً بشكل مباشر على امتثال مجموعة QNB لمتطلبات تدقيق الحسابات، وتستعرض التقرير السنوي للمجموعة، والملاحظات الموضوعية عليه، إلى جانب الإيداعات التنظيمية ذات الصلة، كما تنظر في دقة المعلومات واكتمالها قبل نشرها.

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر الخاصة بمجموعة QNB من قبل التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات وامتثال مجموعة QNB لها. ويناقش فريق التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير عن نتائجها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة

تمثل لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة السلطة الإدارية العليا في مجموعة QNB لمختلف المسائل المتعلقة بالمخاطر. تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، من بين أمور أخرى، بما يلي:

- مراجعة وإقرار استراتيجية إدارة المخاطر لمجموعة QNB بالإضافة إلى استراتيجيات مستوى الإقبال على المخاطر والمحفظة التي أوصت بها لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ومراجعة أي تغييرات ناشئة في استراتيجيات المخاطر و/أو الإقبال على المخاطر لمجموعة QNB.
- مراجعة ومقارنة ملف مخاطر المحفظة الخاص بمجموعة QNB مع مستوى الإقبال على المخاطر المعتمد، وتأييد استراتيجيات المحفظة الموصى بها من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بهدف الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- الموافقة على أطر المخاطر وسياسات المخاطر وهياكل الرقابة الخاصة بمجموعة QNB وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية في QNB.
- ضمان فعالية إطار مراقبة المخاطر والإشراف على نتائج تقييم لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة.
- الموافقة على سيناريوهات ونتائج اختبار الضغوط والإشراف عليها بالإضافة إلى خطط عمل الإدارة.
- الموافقة على إطار عمل إدارة رأس المال الخاص بمجموعة QNB، وأي عملية تحسين أخرى تقترحها لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة.
- الإشراف على عملية الرصد التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة، والتحكّم في إطار إدارة المخاطر والأدوار والمسؤوليات المحددة ذات الصلة عبر مجموعة QNB.
- تقييم عملية المراقبة التي تجريها لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة فيما يتعلق بكيانات مجموعة QNB في تحديد المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية والاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة، إلى جانب خطط العمل المنفذة لمراقبة هذه المخاطر وإدارتها.
- الموافقة على وثيقة تخطيط التمويل لحالات الطوارئ.
- ضمان عدم وجود أي تأثير مادي و/أو مخاطر تحددها لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب، وضمان أيضاً تلبية متطلبات "اعرف عميلك".
- مراجعة أي انتهاكات لحدود المخاطر أو إخفاقات الرقابة الداخلية (إن وجدت)، واستعراض نتائج التحقيق التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، تكون غالبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين. وتكون اللجنة مسؤولة بشكل أساسي عن:

- تحديد وتقييم المرشّحين المؤهلين لشغل مناصب في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً لمعايير الكفاءة والملاءمة التي وضعتها اللجنة، بالإضافة إلى متطلبات الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين.
- مراقبة التعريف والتدريب والتطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس إدارة مجموعة QNB فيما يتعلق بمسائل حوكمة الشركات.
- الموافقة على المبادئ التوجيهية الخاصة بالمكافآت والحوافز لمجموعة QNB ومراجعتها والتأكد من أنّ مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتماشى مع المعايير والقيود المنصوص عليها من قبل قانون الشركات التجارية ومصرف قطر المركزي.
- التوجيه والإشراف على إعداد وتحديث دليل حوكمة الشركات الخاص بمجموعة QNB، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة

- تتكوّن اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء يتم اختيار واحد منهم من قبل مجلس الإدارة لرئاسة اللجنة. يحضر الرئيس التنفيذي للمجموعة جميع الاجتماعات، من دون أن يكون له حق التصويت. وتكون اللجنة مسؤولة بشكل أساسي عن:
- مراجعة استراتيجية مجموعة QNB طويلة المدى، وخطط العمل والميزانيات السنوية لمجموعة QNB، بناءً على الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الإدارة، وإقرارها من أجل الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
 - مراجعة المقترحات الائتمانية واعتمادها وفقاً لمصفوفة السلطة المعتمدة لمجموعة QNB.
 - مراجعة استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لمجموعة QNB واعتمادها في ضوء قيم العلامة التجارية عبر مجموعة QNB.
 - مراجعة خطط مجموعة QNB للتسويق والاتصالات وتوزيع الموارد وتوجيهها من أجل دعم تطوير الأعمال والنمو.
 - مراجعة الإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن القروض المتعثرة، بما يتماشى مع الحدود والصلاحيات المفوضّة على النحو المعتمد من قبل مجلس الإدارة وبما يتماشى مع أنظمة مصرف قطر المركزي.

لجان الإدارة

لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة

تقوم لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة بوضع استراتيجية إدارة المخاطر لمجموعة QNB ومراجعتها والتوصية بها، بالإضافة إلى تحديد سياسات المخاطر. وتستعرض العمليات وإطار الرقابة لإدارة المخاطر، وتحدّد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة عبر مجموعة QNB. كما تقوم لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة بمراجعة ملف مخاطر مجموعة QNB، والتوصية باستراتيجيات إدارة مخاطر المحفظة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للمصادقة عليها من أجل الحصول على موافقة مجلس الإدارة، ومراجعة فعالية تشغيل إطار مراقبة المخاطر وتقديم التقييم السنوي إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للحصول على موافقة المجلس. وتراقب لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة أنشطة إدارة المخاطر من وجهات نظر مختلفة على مستوى المؤسسة والتشغيل ومحفظة الائتمان والسيولة والسوق والاستراتيجية والشؤون القانونية والسمعة.

تقع مسؤولية مراجعة سياسات لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة والإشراف على أنشطتها على عاتق مجلس الإدارة. تقوم لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة بمراجعة الامتثال للسياسات والإجراءات وتوصيات التدقيق والمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعمل لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة أيضاً على تنفيذ وإدارة خطة وإطار إدارة الأزمات، وتقديم التوجيهات الاستراتيجية أثناء الأزمات، بما في ذلك إدارة الاتصالات الخارجية مع وسائل الإعلام، والسلطات التنظيمية، وخدمات الطوارئ والوكالات الحكومية. كما توفر اللجنة تقرير مخاطر المجموعة وتقارير أخرى منتظمة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة

تتمتع لجنة الأصول والخصوم للمجموعة بسلطة مفوضّة من قبل مجلس الإدارة لتطوير السياسات المتعلقة بجميع مسائل إدارة الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك هيكل الميزانية العمومية والتمويل والتسعير والتحوط وحدود الاستثمار. وبموجب الإطار العام لإدارة المخاطر، تُعدّ لجنة الأصول والخصوم للمجموعة مكوناً رئيسياً لإدارة المخاطر ضمن مجموعة QNB. تقوم لجنة الأصول والخصوم للمجموعة، من بين أمور أخرى، بما يلي:

- مراجعة الاستراتيجية، السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات عبر مجموعة QNB إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة والتوصية بها.
- مراقبة ومراجعة أداء جميع أنشطة الخزنة عبر مجموعة QNB، بما في ذلك محافظ التجميع ودفاتر التداول، من حيث الربحية والأداء الائتماني والمخاطر الأخرى والتقلبات والأحجام.
- مراقبة ومراجعة إدارة مخاطر أسعار الفائدة عبر مجموعة QNB، ولا سيما تقارير فجوة أسعار الفائدة، وتقارير صافي إيرادات الفوائد المتوقعة، واستراتيجية التحوط الحالية.
- مراقبة ومراجعة إدارة السيولة ومخاطر صرف العملات الأجنبية عبر مجموعة QNB.
- الإشراف على سياسة التسعير المرتبطة بالتحويل داخل مجموعة QNB لتكلفة الأموال ضمن نظام المعلومات الإدارية.
- تحديد وتعديل أسعار الفائدة الأساسية المطبّقة على كلّ كيان في مجموعة QNB، والتغييرات ذات الصلة في الودائع وهيكل أسعار الفائدة على الموجودات المحفوفة بالمخاطر.
- مراقبة الأداء المالي الشهري وأهداف الموازنة.

يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة منصب رئيس لجنة الأصول والخصوم، ويتولّى رئيس قطاع المالية منصب نائب رئيس اللجنة.

لجنة الأمن السيبراني للمجموعة

كُلِّفت هذه اللجنة بتولّي مسؤولية مراقبة وتعديل وتنفيذ استراتيجية الأمن السيبراني لمجموعة QNB بما يتماشى مع توقعات مجلس الإدارة. تراقب اللجنة تنفيذ إطار عمل أمن تكنولوجيا المعلومات وحوكمة الأمن السيبراني، بما في ذلك الاستراتيجية والخطط والسياسات والضوابط والقدرات والمهارات والأدوار والمسؤوليات عبر مجموعة QNB. كما تشرف على برنامج أمن تكنولوجيا المعلومات في QNB وتتألف من أطراف مسؤولة من مختلف الوظائف والمستويات ضمن مجموعة QNB.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة

تقوم لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة بإضفاء الطابع الرسمي على هيكل إدارة الأزمة فيما يتعلق بخطة التعافي للمجموعة التي وافق عليها مجلس الإدارة. يدخل الهيكل حيز التنفيذ عند تنشيط مشغلات رأس المال والسيولة المحددة مسبقاً أو أيّ تصعيد ناشئ عن خطط الأزمة المالية الفردية (أي خطة الطوارئ الخاصة بالتمويل و/أو خطة الطوارئ الخاصة برأس المال). تتكوّن اللجنة من أربعة أعضاء تنفيذيين يتواصلون مع الإدارة ذات الصلة التي يجوز أن تشارك عن كثب في تنفيذ الخيارات. يمكن لرئيس قطاع المخاطر/ رئيس قطاع المالية الدعوة إلى اجتماع لجنة إدارة التعافي المالي بشكل فوري عند التحقق من خرق مشغل/ مشغلات الاسترداد. ويجوز أيضاً الدعوة إلى عقد الاجتماع إثر طلب واحد أو أكثر من أعضاء لجنة إدارة التعافي المالي.

تكون لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة مخوّلة للقيام بما يلي:

- تحديد خيارات التعافي التي يجب اعتمادها في الأزمة الناشئة مع إمكانية الوصول المباشر إلى مجلس إدارة المجموعة من أجل التنفيذ المعتمد للخيار المحدد /الخيارات المحددة.
 - الإشراف على تنفيذ إجراءات الأزمات ورصدها وإدارتها وإعداد تقرير بذلك إلى مجلس إدارة المجموعة.
 - بدء الاتصالات ذات الصلة بوسائل الإعلام والسلطات التنظيمية والهيئات الحكومية والمستثمرين.
 - اتخاذ القرار بشأن وقف إجراءات الأزمات (بموافقة السلطات).
- تنظّم لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة الإجراءات المعتادة لمشاركة المعلومات مع مجلس الإدارة من أجل ضمان مشاركة المعلومات في الوقت المناسب مع مجلس الإدارة وفرق الإدارة ذات الصلة فيما يتعلق بإجراءات التعافي المحتملة وخطط التخفيف الأخرى أثناء تفعيل الخطط المعنية.

لجان الإدارة الفرعية

لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة

- تتولّى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة مسؤولية وضع وصيانة ومراجعة الإجراءات على المستويين الإداري والتشغيلي من أجل تحديد ورصد ومراجعة والحّد من المخاطر التشغيلية وفقاً لسياسات مجموعة QNB للإشراف على المخاطر وإدارتها.
- تكون لجنة إدارة المخاطر لجنة استراتيجية استباقية ولا تحلّ محلّ مسؤولية الإدارة التنفيذية ومسئوليتها عن الإدارة اليومية للمخاطر التشغيلية وسنّ عمليات وإجراءات استمرارية الأعمال في حالة وقوع أيّ حادث.
- تقوم لجنة إدارة المخاطر، التي تغطّي الفروع المحلية والدولية، من بين أنشطة إدارة المخاطر الأساسية الأخرى، بما يلي:
- تطوير ومراجعة المنهجية على مستوى المجموعة لتقييم "المخاطر التشغيلية المادية" من خلال قياس تأثير المخاطر والاحتمالية وخطط العمل التصحيحية عبر كلّ نشاط فردي ووظيفة وفرع دولي.
 - مراجعة عدم الامتثال لسياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنه.
 - مراجعة جميع أحداث المخاطر التشغيلية عبر المجموعة ورصدها.
 - مراجعة خطة "التقييم الذاتي للتحكّم في المخاطر" السنوية والتنفيذ المستمر وأيّ مهام معلّقة.

لجنة التحقق من صحة نموذج المخاطر واستخدامه

- تعمل اللجنة بمثابة مستشار فني، وبتفويض من لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة من أجل مراجعة نماذج المخاطر والموافقة عليها، وتغطّي مسؤولياتها المتعلقة بالتحقق من صحة نموذج المخاطر وأنشطة الحوكمة عدة جوانب ذات صلة بالموافقة على جميع النماذج الحالية المستخدمة وتطوير النموذج المقترح حديثاً أو متطلبات التحسين وإعادة التطوير التي تشمل:
- تقييم التقارير التقييمية المقدّمة إلى البنك من وحدات التحقق من النماذج المستقلة، سواء كانت داخلية أو خارجية.
 - مراجعة التوصيات أثناء إجراء تقييم للخطورة، تقوم به وحدات التحقق من النماذج في تقييمها للسلامة الفنية للنماذج وتطبيقها في عمليات الأعمال/المخاطر.
 - تقديم تقارير دورية إلى لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة عن حالة جرد النماذج، بالإضافة إلى النماذج المعتمدة.

مستوى الإقبال على المخاطر

يشير مستوى الإقبال على المخاطر إلى الحجم الإجمالي للمخاطر التي ترغب مجموعة QNB في قبوله في سياق تحقيق رسالتها ورؤيتها وأهداف أعمالها وأهدافها الاستراتيجية بما يتناسب مع قدرتها على تحمّل المخاطر وكذلك ثقافتها ومستوى المخاطر المطلوب وقدرتها على إدارة المخاطر واستراتيجية الأعمال.

يعمل بيان الإقبال على المخاطر لمجموعة QNB على توضيح ثقافة المخاطر وحدودها وحوكمتها في مجموعة QNB، ويوفّر إطاراً لمواقف المجموعة تجاه المخاطرة. ويخضع مستوى الإقبال على المخاطر للمراجعة وإعادة التقييم والموافقة، إلى جانب استراتيجية QNB وعمليات التخطيط التجاري والمالي والموازنة. كما يستخدم QNB إطار عمل لإدارة المخاطر لكل دولة يهدف إلى توزيع رأس مال المجموعة بطريقة مثلى عبر البلدان والأقاليم. وتوضح حدود المخاطر لكل دولة المستوى المطلق للإقبال على المخاطر على مستوى كلّ بلد على حدة، على النحو الذي يوافق عليه المجلس سنوياً. يعبّر مجلس الإدارة عن مستوى الإقبال على المخاطر المقبول لديه من خلال مجموعة من المقاييس، أهمّها معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر. وبصرف النظر عن استخدامه للتسعير التنافسي القائم على المخاطر، يتم استخدام معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للإبلاغ عن مستوى الإقبال على المخاطر ونشره كمقياس للأداء عبر QNB. يتم تزويد لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة بتقييمات منتظمة لمستوى الإقبال على المخاطر من أجل مقارنة ملف مخاطر مجموعة QNB مع مستوى الإقبال على المخاطر المحدد. وتجرى تحديثات منتظمة ومراجعة فورية ومناقشة لنشاط المخاطرة سعياً لتحقيق استراتيجية العمل.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)

اختبار الضغط

وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3 من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وضع QNB إطار عمل متقدّم لاختبار الضغط، يتكامل تماماً مع عملية صنع القرار في البنك استناداً إلى مبادئ اتفاقية بازل 3. تشدّد مكوّنات إطار عمل QNB الرئيسية لاختبار الضغط على استخدام اختبار الضغط والتكامل ضمن حوكمة المخاطر في البنك، والمنهجيات والسيناريوهات المطبّقة في كلّ مستوى من مستويات الاختبار، واختبار الضغط لمخاطر ومنتجات محددة من QNB.

يتم إجراء مستويات مختلفة من اختبار الضغط وتحليل السيناريو من أجل إعداد تقييم شامل للمخاطر، والتحقق من احتمال الخسارة، وتحديد زيادة المخاطر ووردها. وهي تشمل:

- اختبار الضغط التنزلي الذي يوجّه القرارات الاستراتيجية، وعلى سبيل المثال كفاية رأس المال، ويساعد في توضيح وتحديّ الإقبال على المخاطر على مستوى المؤسسة وأهداف المخاطر الاستراتيجية.
- اختبار الضغط التصاعدي الذي يوجّه الإجراءات التكتيكية الخاصة بالمخاطر، عن طريق مراقبة المحفظة، وقياس ربحية المخاطر ومراجعة عتبات الإقبال على المخاطر لتحسين الضوابط الداخلية. تغطّي مجموعة سيناريوهات QNB مختلف مستويات المخاطر التاريخية والمستقبلية وسيناريوهات "ماذا لو"، ويمكن إجراء اختبار الضغط وتحليل السيناريو على مستويات مختلفة من التفصيل. أما نطاق QNB فيشمل:
 - المجموعة داخل وخارج قطر: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى المجموعة بما في ذلك الفروع الخارجية والشركات التابعة (المحلية والدولية) وجميع وحدات الأعمال.
 - QNB مستوى محلي: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على المستوى المحلي (باستثناء الفروع الدولية).
 - QNB خارج دولة قطر: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى QNB خارج دولة قطر (بما في ذلك الفروع الدولية).
 - الشركات التابعة الدولية: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى الشركة التابعة خصيصاً.
 - الفروع الخارجية: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى الفرع خصيصاً.
 - وحدات الأعمال: سيناريوهات تم تطويرها وتنفيذها على مستوى وحدة الأعمال خصيصاً.

يُعد اختبار الضغط وتحليل السيناريو من الأدوات الرئيسية في إدارة المخاطر اليومية. وهي توفر نظرة ثاقبة مفيدة في نقاط الضعف المحددة وخصائص المخاطر لمحفظة أو وحدة أعمال معينة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد اختبار الضغط جانباً أساسياً من عملية معايرة مستوى الإقبال على المخاطر التي تربط كلاً من خطط الأعمال التصاعدي وإقبال وقدرة مجلس الإدارة التنزلية. يجوز أن تشكّل المخاطر الناشئة المختلفة على المدى القصير تهديداً للأهداف الاستراتيجية. فاختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات على مستوى المجموعة تفحص إمكانية الخسارة في سيناريوهات الانكماش الاقتصادي المعقول. ويتم معايرة التأثير على التوقعات الائتمانية وعوامل مخاطر السوق، وتقدير التقلبات المحتملة في أرباح QNB وكفاية رأس ماله. إلى جانب تحديد مقدار الخسارة المحتملة، تساهم نتائج اختبارات الضغط في تسهيل إجراءات الإدارة والمناقشات مع رئيس المخاطر في الفروع والشركات التابعة (على سبيل المثال، تقليل مستوى الإقبال على المخاطر، وإدخال حدود مستوى التشغيل إلخ). وعلاوة على ذلك، تُستخدم السيناريوهات واختبارات الضغط أيضاً لتقييم كفاية رأس المال والسيولة للبنك (بما في ذلك الشركات التابعة والفروع) كما هو مطلوب من قبل الجهات التنظيمية المحلية، ولأغراض إدارة المخاطر الداخلية. ويكون تحليل السيناريو ضرورياً جداً لأغراض التخطيط الاستراتيجي والمالي.

وفقاً للمبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بشأن تحديد خسائر انخفاض قيمة الائتمان المعمول بها، تتضمن المنهجية مؤشرات تطلعيه في كلّ من تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل كبير منذ التعرف الأولي بها وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. يقوم البنك بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. وتتضمن هذه العملية تطوير سيناريوهات اقتصادية إضافية والنظر في الاحتمالات النسبية لكلّ نتيجة. وتشمل المعلومات الخارجية البيانات والتنبؤات الاقتصادية التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات النقدية في البلدان التي يعمل بها البنك والمنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة مختارة من المتنبئين من القطاع الخاص والأكاديميين.

تراعي اختبارات الضغط التي يجريها QNB مجموعة من السيناريوهات عبر أعماله وسياساته وإجراءاته المكتوبة لكي تكون اختبارات الضغط دقيقة بما فيه الكفاية لأغراض اتفاقية بازل 3. ويغطّي إطار اختبار الضغط في QNB جميع المخاطر الواردة في الدعامتين الأولى والثانية من اتفاقية بازل 3. مع التركيز بشكل خاص على الأثر المادي للمخاطر. ويجري استخدام اختبار الضغط العكسي داخل QNB لتحديد وتحديث ملف المخاطر واستراتيجية المخاطر فيه. يخضع إطار التخفيف للمراجعة على أساس شهري من قبل فريق المخاطر، ويُنظر في مزيد من التحسين. كما وضع البنك خطة تعافي تتماشى مع أفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية في القطاع.

الحد من مخاطر الائتمان

وضعت المجموعة إطار عمل للحد من المخاطر الائتمانية كوسيلة لتقليل المخاطر الائتمانية عند التعرّض، على مستوى التسهيلات، من خلال شبكة أمان للأوراق المالية الملموسة والقابلة للتحقيق بما في ذلك الضمانات و/أو التأمينات المعتمدة من طرف ثالث. تتعدّد أنواع الحد من المخاطر الائتمانية وتشمل الضمانات والأوراق المالية، والكفالات وغيرها من أشكال الدعم غير التعاقدية. وتضمن المجموعة أن تكون جميع الوثائق ملزمة لكافة الأطراف وقابلة للتنفيذ قانوناً في كلّ الولايات القضائية ذات الصلة. كما تضمن مراجعة جميع الوثائق من قبل السلطة المختصة وامتلاكها آراء قانونية مناسبة للتحقق من قابليتها للتنفيذ. لقد طبّق QNB تاريخياً سياسة ائتمانية متحفظة. وهو يؤمن بأنّ نهجه المتحفّظ في الإقراض يضمن وجود انتشار مناسب للمخاطر من خلال مجموعة منتجات وقاعدة عملاء متنوّعة (حسب المنطقة الجغرافية والقطاع ونوع المدين). كما يرى البنك أنّ سياسته الائتمانية المتحفظة تعزّز تطبيق حدود المخاطر الائتمانية الفعّالة في أعماله، مع توفير عوائد كافية على المخاطر التي تتناسب مع توقعات الإدارة. ولا بد من الإشارة إلى أنّ المراقبة الفعّالة التي يعتمدها البنك لمخاطرة، إلى جانب نظام تصنيف داخلي متحفّظ للمخاطر واستراتيجية تعافي في الوقت المناسب، تعزّز نهج QNB بشأن الحدّ من المخاطر.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نظرة عامة على إدارة المخاطر والمقاييس الاحترازية الرئيسية وإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: DIS20 (تتمة)
نظرة عامة على الموجودات المرجحة بالمخاطر: OV1

الموجودات المرجحة بالمخاطر	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	الموجودات المرجحة بالمخاطر	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	الموجودات المرجحة بالمخاطر
30 يونيو 2025		31 ديسمبر 2025		
89,678,884	527,522,844	93,956,870	552,687,468	1 المخاطر الائتمانية (باستثناء المخاطر الائتمانية للطرف المقابل)
89,678,884	527,522,844	93,956,870	552,687,468	2 منها: النهج الموحد
-	-	-	-	3 منها: النهج القائم على التصنيف الداخلي المؤسسي
-	-	-	-	4 منها: نهج الإشراف المؤقت
-	-	-	-	5 منها: النهج القائم على التصنيف الداخلي المتقدم
942,119	5,541,875	920,199	5,412,935	6 المخاطر الائتمانية للطرف المقابل
942,119	5,541,875	920,199	5,412,935	7 منها: النهج الموحد للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل
-	-	-	-	8 منها: طريقة التعرض الحالي
-	-	-	-	9 منها: المخاطر الائتمانية للطرف المقابل الأخرى
473,785	2,786,970	544,641	3,203,770	10 تعديل تقييم الائتمان
-	-	-	-	11 وضع حقوق الملكية بموجب النهج البسيط القائم على ترجيح المخاطر وطريقة النموذج الداخلي خلال مرحلة السنوات الخمس الخطية
134,590	791,703	124,727	733,691	12 استثمارات حقوق الملكية في الصناديق - نهج النظرة المفضلة
41,273	242,783	41,823	246,018	13 استثمارات حقوق الملكية في الصناديق - نهج النظام الداخلي الأساسي للصندوق
1,868	10,988	1,868	10,988	14 استثمارات حقوق الملكية في الصناديق - النهج المرجعي
-	-	-	-	15 مخاطر التسوية
-	-	-	-	16 مخاطر التوريق المتعلقة بالدفاتر البنكية
-	-	-	-	17 منها: نهج التوريق القائم على التصنيف الداخلي (نهج التوريق القائم على التصنيف الداخلي)
-	-	-	-	18 منها: نهج التوريق القائم على التصنيف الخارجي
-	-	-	-	نهج التوريق القائم على التصنيف الخارجي، بما في ذلك نهج التقييم الداخلي
-	-	-	-	19 منها: نهج التوريق الموحد
884,159	5,200,938	1,236,834	7,275,497	20 مخاطر السوق
884,159	5,200,938	1,236,834	7,275,497	21 منها: النهج الموحد
-	-	-	-	22 منها: نهج النماذج الداخلية
-	-	-	-	23 رسوم رأس المال للتبديل بين حافظة التداول والدفتر المصرفي
11,132,469	65,485,114	11,132,469	65,485,114	24 المخاطر التشغيلية
-	-	-	-	25 المبالغ الأقل من حدود الخصم (تخضع لوزن المخاطر بنسبة 250%)
-	-	-	-	26 تطبيق الحد الأدنى للناتج
-	-	-	-	27 تعديل الحد الأدنى (قبل تطبيق السقف الانتقالي)
-	-	-	-	28 تعديل الحد الأدنى (بعد تطبيق السقف الانتقالي)
103,289,147	607,583,215	107,959,432	635,055,480	29 الإجمالي (1 + 6 + 10 + 11 + 12 + 13 + 14 + 15 + 16 + 20 + 23 + 24 + 25 + 28)

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25
السمات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمية: CCA

المعلومات الكمية والنوعية	المعلومات الكمية والنوعية	المعلومات الكمية والنوعية
بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)	بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)	1 جهة الإصدار
الاكتتاب الخاص 2	الاكتتاب الخاص 1	2 المعرف الفريد (مثل لجنة إجراءات تحديد الهوية الأمنية الموحدة (CUSIP) أو رقم التعريف الدولي للأوراق المالية (ISIN) أو معرف بلومبرج للاكتتاب الخاص)
دولة قطر	دولة قطر	3 القانون الحاكم للأداة
المعالجة التنظيمية		
-	-	4 قواعد الاتفاقية الانتقالية (التخصيص الرجوعي)
-	-	5 قواعد الاتفاقية بعد المرحلة الانتقالية (التخصيص الرجوعي)
-	-	6 التأهل على المستوى المحلي / المجموعة / المجموعة والمحلي
سند دائم (إشعار الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي)	سند دائم (إشعار الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي)	7 نوع الأداة (الأنواع التي تحدها كل ولاية قضائية)
10 مليار ريال قطري	10 مليار ريال قطري	8 المبلغ المصرح به في رأس المال التنظيمي (العملة بالملايين، اعتباراً من تاريخ التقرير الأخير)
50 مليون ريال قطري	50 مليون ريال قطري	9 القيمة الاسمية للأداة
-	-	أ9 سعر الإصدار
-	-	ب9 سعر الاسترداد
حقوق ملكية	حقوق ملكية	10 التصنيف المحاسبي
ديسمبر 2018	يونيو 2016	11 تاريخ الإصدار الأصلي
دائم	دائم	12 دائم أو لأجل
غير محدد	غير محدد	13 تاريخ الاستحقاق الأصلي
نعم	نعم	14 يخضع استدعاء المصدر لموافقة إشرافيه مسبقاً
قابل للاستدعاء كل 6 سنوات	قابل للاستدعاء كل 6 سنوات	15 تاريخ الاستدعاء الاختياري وتواريخ الاستدعاء الطارئ ومبلغ الاسترداد
غير محدد	غير محدد	16 تواريخ الاستدعاء اللاحقة، إن وجدت
قسائم / أرباح موزعة		
ثابتة	ثابتة	17 توزيعات أرباح / قسائم ثابتة أو عائمة
5.5%	6.0%	18 سعر القسيمة وأي مؤثر ذي صلة
نعم	نعم	19 وجود مانع لتوزيعات الأرباح
تقديري بالكامل	تقديري بالكامل	20 أ20 تقديري بالكامل أو جزئياً أو إلزامياً (من حيث التوقيت)
-	-	ب20 تقديري بالكامل أو جزئياً أو إلزامياً (من حيث المبلغ)
غير محدد	غير محدد	21 وجود تصعيد أو حافز آخر للاسترداد
غير تراكمي	غير تراكمي	22 غير تراكمي أو تراكمي
غير قابل للتحويل	غير قابل للتحويل	23 قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل
نعم	نعم	24 ميزة خفض القيمة
نقطة عدم الجدوى	نقطة عدم الجدوى	25 في حالة خفض القيمة - محفزات خفض القيمة
كامل	كامل	26 في حالة خفض القيمة، كامل أو جزئي
دائم	دائم	27 في حالة خفض القيمة، دائم أو مؤقت
غير محدد	غير محدد	28 في حالة خفض القيمة المؤقت، وصف آلية رفع القيمة
قانوني، تعاقدي	قانوني، تعاقدي	أ28 نوع التنازل:
رتبة أدنى من جميع الإلتزامات العليا ل QNB؛ المساواة مع جميع الإلتزامات QNB على قدم المساواة؛ ومرتبة أعلى من جميع إلتزامات QNB الصغيرة	رتبة أدنى من جميع الإلتزامات العليا ل QNB؛ المساواة مع جميع التزامات QNB على قدم المساواة؛ ومرتبة أعلى من جميع الإلتزامات QNB الصغيرة	29 المركز في التسلسل الهرمي لإنزال مرتبة الأولوية في التصفية (يجب تحديد نوع الأداة الذي يلي مباشرة مرتبة الأداة في التسلسل الهرمي لدائتي الإفلاس في الكيان القانوني المعني).
غير محدد	غير محدد	30 الميزات المنقولة غير المتوافقة
غير محدد	غير محدد	31 إذا كانت الإجابة "نعم"، يتعين تحديد الميزات غير المتوافقة

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25 (تتمة)
تكوين رأس المال التنظيمي: CC1

30 يونيو 2025	31 ديسمبر 2025	
رأس المال والاحتياطيات: الأدوات والاحتياطيات		
9,236,429	9,236,429	1 رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يُعادله بالنسبة للشركات غير المساهمة) مُضافاً إليه فائض الأسهم ذات الصلة.
79,900,441	81,669,038	2 الأرباح المدورة
7,076,007	10,847,578	3 تراكم الإيرادات الشاملة الأخرى (والاحتياطيات الأخرى)
-	-	4 رأس المال المصدر مباشرة والخاضع للتخلص التدريجي من رأس المال والاحتياطيات (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
672,603	769,562	5 رأس المال العادي الصادر عن الأطراف الثالثة (المبلغ المسموح به يقع في فئة رأس المال والاحتياطيات)
96,885,480	102,522,607	6 رأس المال والاحتياطيات قبل المطبوعات التنظيمية
رأس المال والاحتياطيات - التعديلات التنظيمية		
-	-	7 تعديلات التقييم الدقيق
4,918,153	5,008,948	8 السمعة التجارية (صافية من الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
-	-	9 الموجودات غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق إدارة الرهون العقارية (صافية من الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
407,351	219,751	10 الموجودات الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية، باستثناء تلك الناتجة عن الفروق المؤقتة (صافية من الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
(227,198)	(60,060)	11 احتياطي تحوُّط التدفق النقدي
-	-	12 مكاسب التوريق من البيع
-	-	13 المكاسب والخسائر الناتجة عن تغيّرات في المخاطر الائتمانية الخاصة بالإلتزامات القيمة العادلة
-	-	14 صافي الموجودات المحددة لصندوق المعاشات التقاعدية
1,958,246	2,083,635	15 الاستثمارات في الأسهم الخاصة (إذا لم يتم طرحها بالفعل من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المُقررة)
-	-	16 حيازة متبادلة في حقوق الملكية العادية
-	-	17 الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، بحيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (المبلغ أعلى من 10% - قيمة الحد الأدنى)
-	-	18 استثمارات ضخمة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي (المبلغ أعلى من 10% - قيمة الحد الأدنى)
-	-	19 الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة (المبلغ أعلى من 10% - قيمة الحد الأدنى، صافي من الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
-	-	20 المبالغ التي تتجاوز 15% - قيمة الحد الأدنى
-	-	21 منها: استثمارات ضخمة في الأسهم العادية للقطاع المالي
-	-	22 منها: الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة
-	-	23 تعديلات تنظيمية محددة من قبل مصرف قطر المركزي
7,056,552	7,252,274	24 إجمالي التعديلات التنظيمية لرأس المال والاحتياطيات
89,828,928	95,270,333	25 رأس المال والاحتياطيات
رأس المال الإضافي: الأدوات		
20,000,000	20,000,000	26 الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي المُصدرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
20,000,000	20,000,000	27 منها: مُصنفة كحقوق ملكية بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
-	-	28 منها: مُصنفة كإلتزامات بموجب المعايير المحاسبية المعمول بها
-	-	29 أدوات رأس المال المصدر مباشرة والخاضع للتخلص التدريجي من الشريحة الأولى الإضافية
108,528	124,591	30 الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي (وأدوات رأس المال والاحتياطيات غير المدرجة في الصف رقم 5) الصادرة عن شركات تابعة ومملوكة لأطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي)
-	-	31 منها: أدوات صادرة عن شركات تابعة خاضعة للتخلص التدريجي
20,108,528	20,124,591	32 الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي قبل التعديلات التنظيمية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25 (تتمة)

30 يونيو 2025	31 ديسمبر 2025	
		الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي: التعديلات التنظيمية
-	-	33 الاستثمارات في الأدوات في الشريحة الأولى الإضافية
-	-	34 الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي
-	-	35 استثمارات ضخمة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي
-	-	36 تعديلات تنظيمية محددة من قبل مصرف قطر المركزي
-	-	37 إجمالي التعديلات التنظيمية على الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي
20,108,528	20,124,591	38 الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي
109,937,457	115,394,924	39 الشريحة الأولى من رأس المال (الشريحة الأولى = رأس المال والاحتياطيات + الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي)
		الشريحة الثانية من رأس المال: الأدوات والمخصصات
-	-	40 أدوات مؤهلة في الشريحة الثانية مُصدرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
-	-	41 أدوات رأس المال المُصدر مباشرة والخاضع للتخلص التدريجي من الشريحة الثانية
137,400	127,189	42 أدوات الشريحة الثانية (وأدوات رأس المال والاحتياطيات والأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي غير المدرجة في الصفين رقم 5 أو رقم 34) الصادرة عن شركات تابعة ومملوكة لأطراف ثالثة (المبلغ المسموح به في الشريحة الثانية)
-	-	43 منها: أدوات صادرة عن شركات تابعة خاضعة للتخلص التدريجي
6,711,215	7,083,505	44 المخصصات
6,848,615	7,210,694	45 الشريحة الثانية من رأس المال قبل التعديلات التنظيمية
-	-	46 الشريحة الثانية من رأس المال: التعديلات التنظيمية
-	-	47 الاستثمارات في الأدوات المملوكة في الشريحة الثانية
-	-	48 الاستثمارات في رأس المال والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، بحيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من رأس المال العادي المُصدر للكيان (المبلغ أعلى من 10% - قيمة الحد الأدنى)
-	-	49 استثمارات ضخمة في رأس المال وغيرها من إلتزامات القدرة الكلية على استيعاب الخسائر للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي (صافي من الصفقات القصيرة)
-	-	50 تعديلات تنظيمية محددة من قبل مصرف قطر المركزي
-	-	51 إجمالي التعديلات التنظيمية على الشريحة الثانية من رأس المال
6,848,615	7,210,694	52 الشريحة الثانية من رأس المال
116,786,072	122,605,618	53 إجمالي رأس المال التنظيمي (إجمالي رأس المال = الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)
607,583,215	635,055,480	54 إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر
		55 نسب رأس المال والاحتياطيات الرأسمالية
14.8%	15.0%	56 رأس المال والاحتياطيات (كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
18.1%	18.2%	57 الشريحة الأولى (كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
19.2%	19.3%	58 إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
6.0%	6.0%	59 متطلبات المؤسسة من احتياطي رأس المال المؤقت (احتياطي المحافظة على رأس المال زائد متطلبات احتياطي رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية، زائد متطلبات استيعاب الخسارة معبّراً عنها بنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر)
2.5%	2.5%	60 منها: متطلبات احتياطي المحافظة على رأس المال
-	-	61 منها: متطلبات البنك المحددة من احتياطي رأس المال المعاكس لمواجهة التقلبات الدورية
3.5%	3.5%	62 منها: متطلبات استيعاب الخسارة الأعلى (البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية)
2.8%	3.0%	63 رأس المال والاحتياطيات (كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بالمخاطر) المتاحة بعد تلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس مال البنك
		64 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من مصرف قطر المركزي
12.0%	12.0%	65 الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية العادية في الشريحة الأولى
14.0%	14.0%	66 الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى
17.0%	17.0%	67 الحد الأدنى لنسبة إجمالي رأس المال

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

تكوين رأس المال والقدرة الكلية على استيعاب الخسائر: DIS25 (تتمة)

مطابقة رأس المال التنظيمي مع الميزانية العمومية: CC2

مرجع للبيانات المالية	الميزانية العمومية كما في القوائم المالية المنشورة		
	ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد 31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2025	
الموجودات			
8	78,645,694	79,489,167	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
9	68,875,776	70,364,806	أرصدة لدى بنوك
10	1,006,217,437	1,018,078,852	قروض وسلف للعملاء
11	183,023,629	187,005,602	استثمارات مالية
12	8,560,614	8,560,614	استثمارات في شركات زميلة
13	8,468,237	8,468,237	عقارات و معدات
14	1,852,970	1,852,970	موجودات غير الملموسة
15	44,267,793	17,526,175	موجودات أخرى
	1,399,912,150	1,391,346,423	إجمالي الموجودات
المطلوبات			
17	946,659,945	955,412,337	ودائع عملاء
16	138,985,651	142,424,383	أرصدة من بنوك ومؤسسات مالية
18	46,008,033	47,105,800	سندات الدين
19	56,856,754	57,052,960	قروض أخرى
20	103,901,044	64,634,570	مطلوبات أخرى
	1,292,411,427	1,266,630,050	إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
22	9,236,429	9,236,429	رأس المال
22	(2,083,635)	(2,083,635)	أسهم الخزينة
22	25,326,037	25,326,037	احتياطي قانوني
22	13,000,000	15,000,000	احتياطي المخاطر
22	160,502	160,502	احتياطي القيمة العادلة
22	-	(28,865,414)	احتياطي تحويل العملات الأجنبية
22	(29,638,961)	(773,547)	احتياطيات أخرى
22	71,500,351	85,086,535	أرباح مدورة
23	-	1,629,466	حقوق غير المسيطرين
24	20,000,000	20,000,000	أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي
	107,500,723	124,716,373	إجمالي حقوق الملكية

الملاحظات: يتعلق الاختلاف بين الميزانية العمومية المنشورة والنطاق التنظيمي للتوحيد بشكل أساسي بالإبلاغ عن الخسائر الائتمانية المتوقعة / المخصصات ضمن المطلوبات الأخرى لأغراض تنظيمية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

قيود توزيع رأس المال: DIS26

قيود توزيع رأس المال: CDC

ب	أ
نسبة رأس المال والاحتياطيات الحالية (%)	نسبة رأس المال والاحتياطيات التي قد تؤدي إلى قيود توزيع رأس المال (%)
15.0%	8.5%
15.0%	12.0%
نسبة الرافعة المالية الحالية (%)	الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الرافعة المالية (%)
7.8%	3.0%
	3 نسبة الرافعة المالية

المكافآت: DIS35

سياسة المكافآت: REMA

الهدف

يشكّل نظام المكافآت داخل مجموعة QNB عنصراً رئيسياً في هيكل الحوكمة والحوافز، والذي يقوم كلٌّ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلاله بدعم الأداء الجيد وتحديد سلوكيات المخاطرة المقبولة وتعزيز ثقافة التشغيل والمخاطر في البنك. تتماشى هذه السياسة مع أفضل الممارسات، ولا سيما المبادئ التوجيهية ومتطلبات قانون الشركات التجارية - مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومصرف قطر المركزي وأي متطلبات تنظيمية أخرى ذات صلة.

النطاق

تنطبق هذه السياسة، على سبيل المثال لا الحصر، على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وموظفي مجموعة QNB.

الحوكمة

- من أجل ضمان الحوكمة الفعالة للمكافآت والتعويضات داخل مجموعة QNB، سيتم مراعاة ما يلي:
- يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تعزيز حوكمة الشركات والممارسات السليمة لمنح المكافآت والحوافز المالية على مستوى المجموعة.
- سيشرّف مجلس الإدارة بنشاط من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز التابعة لمجلس إدارة المجموعة على تصميم وتشغيل نظام المكافآت، والتأكد من وجود ضوابط كافية على النحو المطلوب.
- سيضمن مجلس الإدارة وجود نظام وقنوات اتصال بين الموظفين وكبار المسؤولين لأخذ العلم بشأن أيّ شكاوى يتم رفعها في هذا الصدد واتخاذ الإجراءات ذات الصلة، ومعالجة أيّ شكاوى حقيقية.
- يكون الموظفون المشاركون في وظائف الرقابة (التدقيق الداخلي، والمخاطر، والالتزام، والرقابة المالية) مستقلّين، ويتم تعويضهم بطريقة مستقلة عن مجالات العمل التي يشرفون عليها.
- تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز والسياسات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، تكون غالبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين. وتكون اللجنة مسؤولة بشكل أساسي عن:
- تحديد وتقييم المرشّحين المؤهلين لشغل مناصب في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً لمعايير الكفاءة والملاءمة التي وضعتها اللجنة، بالإضافة إلى متطلبات الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين.
- مراقبة التعريف والتدريب والتطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس إدارة مجموعة QNB فيما يتعلق بمسائل حوكمة الشركات.
- الموافقة على المبادئ التوجيهية الخاصة بالمكافآت والحوافز لمجموعة QNB ومراجعتها والتأكد من أنّ مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتماشى مع المعايير والقيود المنصوص عليها من قبل قانون الشركات التجارية ومصرف قطر المركزي.
- توجيه والإشراف على إعداد وتحديث دليل حوكمة الشركات الخاص بمجموعة QNB، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة.

رقابة إشرافيه فعالة وإطار عمل للمكافآت

ستتبع مجلس الإدارة مبادئ توجيهية تنظيمية ذات صلة بالتعويضات والمكافآت. وفيما يلي مبادئ إطار عمل المكافآت في QNB. ستراجع لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة طريقة دفع التعويض من خلال النظر في جميع مكوّنات التعويض الممكنة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

المكافآت: DIS35 (تمة)

تتوافق هذه السياسة مع إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالبنك، وتخضع للتحديث وفقاً لذلك وللمراجعة على أساس سنوي داخلياً من قبل الجهات المعنية. وتشمل هذه المراجعة تقييم مدى كفاية السياسة لتكون متنسقة ومتماشية مع أحدث الممارسات والمنشورات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوجيهات مصرف قطر المركزي. وستتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة مسؤولية إعداد التوصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين الآخرين.

وعلاوة على ذلك، ستضمن لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة تماشي إطار المكافآت والمبادئ المعمول بها مع سياسة المكافآت ومبادئ مجلس الإدارة التوجيهية مع مراعاة إيجاد التوازن بين الأرباح المحققة والمخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال. كما ستوافق اللجنة على المبادئ التوجيهية الخاصة بالمكافآت والحوافز لمجموعة QNB ومراجعتها والتأكد من أنّ مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتماشى مع المعايير والقيود المنصوص عليها من قبل مصرف قطر المركزي/هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية. في جميع الأحوال، ستخضع مكافآت مجلس الإدارة للحدود المنصوص عليها في أحكام قانون الشركات التجارية وتعليمات وقيود مصرف قطر المركزي / هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد. وستضمن لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة اعتماد مبادئ بازل التوجيهية وأفضل الممارسات الدولية الأخرى لدى تحديد معايير المكافآت في المجموعة. كما ستضمن اللجنة موافقة مصرف قطر المركزي على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة قبل الموافقة عليها من قبل المساهمين في الجمعية العمومية السنوية للبنك، وقبل السداد أيضاً.

ستقوم لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات بتقييم مدى كفاية وملاءمة سياسة المكافآت على أساس سنوي بما في ذلك خطط وإجراءات ونتائج المكافآت. وستحظى اللجنة بإمكانية الحصول على مشورة، سواء داخلياً أو خارجياً، تكون مستقلة عن المشورة المقدمة من الإدارة التنفيذية. يجوز أن تنظر اللجنة في النتائج أثناء تحديد الجوانب المتعلقة بمنح المكافآت والحوافز بطريقة موضوعية ومستقلة. وستكتسب وصولاً غير مقيد إلى المعلومات والتحليلات المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتها من وظائف الرقابة (المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام والتدقيق الداخلي). كما ستراجع اللجنة عدداً من السيناريوهات المحتملة لاختبار كيفية استجابة نظام المكافآت للأحداث الخارجية والداخلية المستقبلية. وستتم مراجعة مكافآت الوظائف المستقلة، مثل التدقيق الداخلي والالتزام، من قبل لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس إدارة المجموعة من أجل ضمان توافق تقييم الأداء والمكافآت مع السياسات والمواثيق والممارسات ذات الصلة بالمجموعة.

معايير مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

ستتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة المسؤولية عن جميع الجوانب المرتبطة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

يعتمد تحديد المكافآت والحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تقييم أدائهم بما يتماشى مع أداء البنك على المدى الطويل، وليس خلال فترة العام الحالي فحسب.

يعتمد أساس منح المكافآت والحوافز على نظام موضوعي لتقييم الأداء، وفقاً للمعايير المالية وغير المالية، مثل تلك المتعلقة بأنظمة التشغيل، والرقابة الداخلية، والامتثال للقوانين والتعليمات التنظيمية، والمسائل البيئية والاجتماعية، والمسائل المتعلقة بالحوكمة والشمول المالي والتحول الرقمي وإدارة جميع أنواع المخاطر عند تقييم وقياس أداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

سيتم تحديد حزم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من خلال عملية رسمية وشفافة. وستكون مستويات المكافآت كافية لجذب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم على الجودة المطلوبة لإضافة قيمة إلى المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، ستعكس مستويات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الوقت والالتزام والمسؤوليات الموكلة لهذا الدور، بما في ذلك المشاركة في اللجان على مستوى مجلس الإدارة. ولن تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خيارات الأسهم، بل ستعاقل على أنّها نفقات تشغيلية.

المتطلبات التنظيمية

بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، مثل أحكام قانون الشركات التجارية، وكذلك تعميم مصرف قطر المركزي المتعلق بـ "مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة"، ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، تتماشى سياسة المكافآت هذه مع اللوائح المذكورة، حيث وضع النظام الأساسي للمجموعة إطاراً لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة البالغة أقل بكثير من الحدود المشار إليها في قانون الشركات التجارية. ستصادق الجمعية العمومية على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ضمن الحدود التي تقرّها الجهات التنظيمية. وتتماشى الحدود القصوى لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة مع حدود المكافآت المنصوص عليها من قبل مصرف قطر المركزي. ففي حال كان عضو مجلس الإدارة عضواً في أيّ من لجان مجلس الإدارة الأخرى في الوقت نفسه، يمكن أن يكون مؤهلاً للحصول على مكافأة إضافية بحسب ما يقرّه مجلس الإدارة وفقاً لمبادئ مصرف قطر المركزي التوجيهية، شريطة ألا تتجاوز المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة 5% من صافي ربح البنك بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح (نقدًا وعينيًا) على المساهمين.

تبقى هذه السياسة سارية المفعول حتى تدعو الحاجة إلى أيّ تغيير مادي بسبب التغيير في التوجيهات التنظيمية أو أيّ حاجة أخرى يراها مجلس الإدارة أو إدارة المجموعة مناسبة.

الضوابط الإضافية

تخضع أيّ مكافأة أو علاوات يتلقاها رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة خلال العام للخصم من حدود المكافآت المذكورة أعلاه. ويتم دفع المكافأة فقط في حالة تحقيق البنك صافي ربح بعد خصم الاحتياطات وتوزيع أرباح على المساهمين لا تقل عن 5%.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

المكافآت: DIS35 (تتمة)

لا تُدفع المكافأة إلا بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي. ويجب أن تتماشى المكافأة مع أحكام المادة رقم 119 من قانون الشركات التجارية رقم 2015/11 التي تنص على ضرورة ألا تتجاوز المكافأة 5% من صافي الدخل بعد الاحتياطات القانونية، واللاقطاعات وتوزيعات الأرباح المعتمدة بنسبة 5% على الأقل من رأس المال المدفوع.

معايير مكافآت الموظفين

ستتماشى مكافآت موظفي QNB مع المبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة.

الأساس والطريقة

يجب أن يراعى تصميم سياسة المكافآت وهدفها رغبة البنك في استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم ومكافأتهم بمستوى عالٍ من المعرفة الفنية والخبرة والمهارات والخبرة. وتحظى العقود التي يوقعها الموظفون بأساس قانوني لربط مكافأتهم بألية تقييم الأداء. كما تكون نتائج التعويضات متماثلة مع نتائج المخاطر والأداء العام للبنك بما في ذلك مؤشرات الربحية، والسيولة، وكفاية رأس المال والأداء التشغيلي. ولن يظهر أي تمييز في المكافآت والحوافز المدفوعة للموظفين بناء على أي أسس شخصية خارج حدود هذه السياسة.

أثناء وضع الأهداف والغايات، سيُنظر فيما يلي:

- سيتم النظر في جميع أنواع المخاطر عند تحديد مكافآت وحوافز QNB ككل، بحيث لا يكون إجمالي الدخل أو الربح هو المعيار الوحيد لقياس الأداء.
- يجب إيجاد توازن بين الأرباح ومستويات المخاطر في الأنشطة التجارية التي تولد هذه الأرباح.
- تؤخذ جميع أنواع المخاطر في الاعتبار مثل مخاطر السيولة ومخاطر السمعة والعبء على رأس المال وتعقيد مخاطر الأنشطة ذات الصلة، وسواء كانت صعبة أو سهلة القياس.
- سيُطلب من الموظفين إكمال الأهداف والغايات الفردية الخاصة بهم التي ستخضع للتقييم بما يتماشى مع مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة من أسس الأعمال الخاصة بهم والتي ستُقيّم على أساس نصف سنوي. وستُستخدم نتائجها لحساب إجمالي التعويض لكل موظف بعد النظر في أي عوامل سلبية.
- من أجل تحقيق أهداف QNB وغاياته الاستراتيجية، سيقوم كل قسم بتحديد أهداف وغايات الفريق القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى على مستوى الأقسام والافراد للموظفين، ووضع مؤشرات الأداء الرئيسية التي تساعد في التقييم المناسب لأدائهم.

دفع التعويضات والمكافآت

سيتم ربط مدفوعات حوافز الموظفين بمساهمة الفرد وكيان الأعمال في هذا الأداء. ويجب أن يكون جدول التعويضات حساساً فيما يتعلق بالأفق الزمني للمخاطر. كما ستتماشى مدفوعات المكافآت مع المتطلبات التنظيمية، وستراعى أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يشكل نظام المكافآت داخل المجموعة عنصراً رئيسياً في هيكل الحوكمة والحوافز، والذي يقوم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلاله بدعم الأداء الجيد وتحديد سلوكيات المخاطرة المقبولة وتعزيز ثقافة التشغيل والمخاطر في البنك. وبالتالي، تحدد "سياسة مكافآت مجموعة QNB منفصلة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين" الآلية التي ترتبط بها المكافآت بشكل مباشر بالجهود والأداء على مستوى كل من الإدارة والموظفين بما في ذلك مجلس الإدارة. ويشمل ذلك تحقيق الأهداف والغايات المحددة وفقاً للربحية وتقييم المخاطر والأداء العام للمجموعة. تنطبق هذه السياسة على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وموظفي مجموعة QNB. ويلتزم مجلس الإدارة بمبادئ توجيهية تنظيمية وممارسات رائدة في مجال التعويضات والمكافآت. كما أنه يتولى، من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة له (عن طريق التفويض)، مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الإدارة نظام المكافآت للبنك بأكمله. تقوم اللجنة بمراقبة النتائج بانتظام ومراجعتها لتقييم ما إذا كان نظام المكافآت على مستوى البنك يوفر الحوافز المرغوبة لإدارة المخاطر ورأس المال والسيولة. وبالمقابل، يقوم مجلس الإدارة بمراجعة خطط وعمليات ونتائج المكافآت على أساس سنوي. ويُنشر إلى أن سياسة المكافآت لأعضاء مجلس إدارة QNB تتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

يعرض مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المكافآت / الرواتب، والأتعاب (إن وجدت)، والمبالغ المستلمة مقابل الأعمال الفنية أو الإدارية أو المزايا المادية الأخرى التي تم الحصول عليها من أجل الموافقة عليها، وفقاً لقانون الشركات التجارية، وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. وتتماشى سياسة المكافآت المعتمدة لدى مجموعة QNB مع القوانين واللوائح المعمول بها، مثل أحكام قانون الشركات التجارية، وكذلك تعميم مصرف قطر المركزي المتعلق بمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية. وقد وضع النظام الأساسي للمجموعة إطاراً لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة البالغة أقل بكثير من الحدود المشار إليها في قانون الشركات التجارية.

في عام 2025، بلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة المقترحة (شاملة جميع الرسوم والعلاوات) 25.5 مليون ريال قطري مقسمة على النحو التالي: 2.5 مليون ريال قطري لرئيس مجلس الإدارة، و2 مليون ريال قطري لكل عضو. بالإضافة إلى 300 ألف ريال قطري لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن اللجان المعنية التي ينتمي إليها. تتوافق هذه المكافأة مع أحكام المادة رقم 119 من قانون الشركات التجارية، والمادة رقم 50 من نظام QNB الأساسي، وتعليمات مصرف قطر المركزي. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافأة لموافقة مصرف قطر المركزي والجمعية العمومية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

المكافآت: DIS35 (تمتة)

المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية: REM1

الإدارة العليا السنة المالية 2024	الإدارة العليا السنة المالية 2025	قيمة المكافأة - ألف ريال قطري	
7	7	عدد الموظفين	1
23,323	23,286	إجمالي المكافأة الثابتة (7 + 5 + 3)	2
23,323	23,286	منها: قائمة على النقد	3
-	-	منها: مؤجلة	4
-	-	منها: أسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	5
-	-	منها: مؤجلة	6
-	-	منها: أشكال أخرى	7
-	-	منها: مؤجلة	8
7	7	عدد الموظفين	9
30,000	33,900	إجمالي المكافأة المتغيرة (15 + 13 + 11)	10
30,000	33,900	منها: قائمة على النقد	11
-	-	منها: مؤجلة	12
-	-	منها: أسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	13
-	-	منها: مؤجلة	14
-	-	منها: أشكال أخرى	15
-	-	منها: مؤجلة	16
53,323	57,186	إجمالي المكافأة	17

المدفوعات الخاصة: REM2

غير قابلة للتطبيق

المكافأة المؤجلة: REM3

غير قابلة للتطبيق

رهن الموجودات: DIS31

رهن الموجودات: ENC

د	ج	ب	أ	31 ديسمبر 2025
مجموع الموجودات	الموجودات غير المرهونة	تسهيلات المصرف المركزي	الموجودات المرهونة	إجمالي الموجودات المرهونة
1,391,346,423	1,326,689,677		64,656,746	

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40

المعلومات النوعية العامة حول مخاطر الائتمان: CRA

مخاطر الائتمان

تدير مجموعة QNB تعريضها لمخاطر الائتمان من خلال تنويع قروضها وتمويلاتها واستثماراتها وأنشطتها في أسواق رأس المال من أجل تجنّب تركيز المخاطر غير المُبرّر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع أو مجالات تجارية معيّنة. وتضمن المجموعة أيضاً الحصول على ضمانات مناسبة كلما أمكن، بما في ذلك النقد وأذون الخزانة والضمانات والسندات والرهونات على العقارات والأسهم. تستخدم مجموعة QNB إجراءات مخاطر الائتمان نفسها عند الدخول في معاملات مشتقة، وهو الأمر الذي تفعله مع منتجات الإقراض التقليدية. وقد تم دمج متطلبات الاستدامة الرسمية في سياسة ائتمان البيع بالتجزئة، كما قامت مجموعة QNB بدمج العناية الواجبة الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ممارسات المراجعة الائتمانية لمجموعة QNB.

وضعت مجموعة QNB، من خلال لجنة الائتمان للمجموعة، إجراءات للموافقة على ائتمان الشركات تهدف إلى تنظيم كافة القروض التي تُقدّمها مجموعة QNB. وترى الإدارة أنّ نجاح مجموعة QNB في تحقيق مستويات متدنية من القروض المتعثرة يرجع إلى التزام مجموعة QNB الصارم بإجراءات الموافقة. وقبل تعرّض مجموعة QNB لمخاطر الائتمان، يتعين على مدير العلاقات الخاص بالعميل ذي الصلة أن يقدم طلب ائتمان وفقاً للصيغة المحدّدة إلى إدارة مخاطر الائتمان التابعة للمجموعة، التي ستعمل على مراجعة وتحليل وإعداد تقييم مخاطر مستقل وتوصيات تنظر فيها لجنة المخاطر التابعة للمجموعة. يجب أن يتضمن عرض الائتمان التفاصيل التاريخية الخاصة بالمقترض، بما في ذلك وسطائه ومالكوه المستفيدين وقطاعه وعملياته التجارية والمخاطر غير المالية والبيانات المالية التاريخية والبيانات المالية الاستطلاعية وهيكل التسهيلات والمستندات ذات الصلة والضمانات المتاحة. كما يتضمّن كلّ طلب ائتمان حساباً للعائد على رأس المال المعدّل حسب المخاطر على مستوى التسهيلات والعميل، بالإضافة إلى تصنيف مخاطر المدين وتصنيف مخاطر التسهيلات وفقاً لسياسة تصنيف مخاطر الشركات المعمول بها في كامل مجموعة QNB.

يطبّق QNB إجراءات شديدة المركزية للموافقة على الائتمان مع تفويض صلاحيات ضمن نطاق محدود. ويتعين إحالة أيّ موافقة على عملية ائتمان من شأنها أن تؤدي إلى تعرّض مجموعة المدين تراكمياً بمبلغ يتجاوز 70 مليون ريال قطري إلى لجنة الائتمان التابعة للمجموعة من أجل اعتمادها. وفي حال كان طلب الائتمان ضمن حدود لجنة الائتمان التابعة للمجموعة، أي أقل من 5.5% من رأس المال المصرّح به في مجموعة QNB، فيجوز للجنة الموافقة على القرض من دون مراجعات إضافية، وإلا يُقدّم طلب الائتمان للجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة مع توصيات لجنة الائتمان التابعة للمجموعة. تتضمن اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة المجموعة خمسة أعضاء من مجلس الإدارة يرأسهم نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة QNB. ويُلغى مجلس الإدارة بأيّ موافقات تصدر عن اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة لأخذ العلم بشأنها.

يشارك QNB بإجراءات الموافقة على الائتمان الخاصة بالكيانات التابعة له، إما من خلال إلزامها بتقديم طلبات ائتمان (بعد الموافقة الأولية من لجنة الائتمان في الكيان التابع) إلى إدارة الائتمان التابعة لمجموعة QNB بغية إصدار قرار نهائي بشأنها أو من خلال تصديق إدارة QNB العليا على لجنة ائتمان الكيان التابع أو المجلس الإشرافي (من خلال المشورة). ويتم ضبط صلاحيات الائتمان الموكلة إلى لجان الائتمان في الكيانات التابعة وفق مستويات يحددها تصنيف مخاطر المدين ومدّتها، مع استثناء بعض القطاعات المصنّفة بأنّها عالية المخاطر من وقتٍ لآخر.

يجوز اعتماد أيّ طلبات ائتمان موصى بها من قبل إدارة معيّنة بمبلغ يقلّ عن 70 مليون ريال قطري بواسطة إدارة "الائتمان للمجموعة" التي فوّضتها لجنة الائتمان التابعة للمجموعة بصلاحيات الموافقة. وتتمتع إدارة "الائتمان للمجموعة" أيضاً بصلاحيات تجديد التسهيلات الائتمانية المعتمدة سابقاً بتصنيف مخاطر 6- أو أفضل، شريطة عدم وجود تغيير جوهري في الأعمال التجارية و/أو الظروف المالية للمقترض، أو التهاون في أحكام وشروط التسهيلات الائتمانية، بما في ذلك الضمانات والتأمينات، مع مراعاة عدم انخفاض التصنيف الائتماني عن المستوى واحد.

بالإضافة إلى مستويات الموافقة على الائتمان الموصوفة أعلاه، وضعت مجموعة QNB عناصر بشأن "فلسفة الموافقة" لحوكمة إجراءات الموافقة على الائتمان الشاملة. ومن أجل اعتماد كلّ ائتمان:

- ينبغي أن يكون مصدر السداد الأولي للمقترض من التدفقات المالية للأعمال التجارية وليس من عوائد بيع أيّ ضمانات أو بوالص تأمين (التي تُعتبر من مصادر السداد الثانوية).
- يتعيّن على المقترض تقديم المعلومات المالية الكاملة والدقيقة والحالية، بالإضافة إلى الضمانات والتأمينات المناسبة عند الاقتضاء.
- لا يجب أن تقع المعاملة ضمن نطاق الأنشطة المخالفة لسياسات مجموعة QNB.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

تصنيفات المخاطر الداخلية وتعرض الائتمان ذي الصلة

تتمثل سياسة مجموعة QNB في الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومُنسقة في جميع محافظ الائتمان الخاصة بها. يساعد ذلك في تسهيل الإدارة المركزة للمخاطر ذات الصلة، ومقارنة نسب الإنكشافات في كافة مجالات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يحظى نظام التصنيف بدعم مجموعة من التحليلات المالية المقرونة ببيانات السوق المعالجة لتوفير المدخلات الرئيسية من أجل قياس مخاطر الطرف المقابل. ويتم تحديد فئات مختلفة لكافة تصنيفات المخاطر الداخلية واشتقاقها وفقاً لسياسة التصنيفات المعمول بها في مجموعة QNB. كما تخضع تصنيفات المخاطر المرصودة للتقييم والتحديث بشكل دوري، حيث يتكوّن النظام من تصنيفات الائتمان الموزعة على 10 مقاييس مع وجود عوامل تعديل إيجابية وسلبية، وبذلك يمتد نطاق إجمالي القياس على 22 درجة (مقارنة مع نظام تصنيف الائتمان خماسي درجات في QNB)، منها 19 درجة (مع عوامل تعديل إيجابية وسلبية) متعلقة بـ "بالإنجاز" وثلاثة منها متعلقة بـ "التعثر" حسبما يلي:

الدرجات	معادل تصنيف موديز	احتمالية التخلف عن السداد الأقصى	احتمالية التخلف عن السداد الأدنى	احتمالية التخلف عن السداد لمدة عام	تصنيف مخاطر المدينة
درجة الاستثمار	Aaa	%0.01	%0.00	%0.01	1
	Aa1	%0.02	%0.01	%0.02	+2
	Aa2	%0.03	%0.02	%0.02	-2
	Aa3	%0.05	%0.03	%0.04	2
	A1	%0.07	%0.05	%0.06	+3
	A2	%0.11	%0.07	%0.09	3
	A3	%0.18	%0.11	%0.14	-3
	Baa1	%0.27	%0.18	%0.22	+4
	Baa2	%0.42	%0.27	%0.34	4
	Baa3	%0.66	%0.42	%0.53	-4
درجة الاستثمار الفرعي	Ba1	%1.03	%0.66	%0.82	+5
	Ba2	%1.59	%1.03	%1.28	5
	Ba3	%2.48	%1.59	%1.99	-5
	B1	%3.85	%2.48	%3.09	+6
	B2	%5.98	%3.85	%4.80	6
	B3	%9.30	%5.98	%7.46	-6
	Caa1	%14.45	%9.30	%11.59	+7
قائمة المراقبة	Caa2	%22.46	%14.45	%18.02	7
	Caa3 إلى C	%99.99	%22.46	%28.00	-7
درجة التخلف عن السداد	20% مخصصات محددة	-	-	-	8
	50% مخصصات محددة	-	-	-	9
	100% مخصصات محددة	-	-	-	10

تسهيلات الائتمان المتعثرة - التصنيف والمخصصات

يصنّف QNB القروض المتعثرة على أنّها "دون المستوى القياسي" (8) و"مشكوك فيها" (9) و"ديون سيئة" (10). وتقع الإدارة الشاملة للقروض المتعثرة ضمن نطاق مسؤولية إدارة معالجة الديون التي تتبع إدارياً لرئيس قسم الائتمان التابع للمجموعة. تُعلّق دفعات الفوائد المتعلقة بالقروض المتعثرة تلقائياً عندما تكون القروض ذات الصلة متعثرة لأكثر من 90 يوماً، وبالتالي ينخفض تصنيف تلك القروض. وفي حال كان لدى المقرض أكثر من تسهيل ائتماني واحد مع مجموعة QNB، فإنّ تخفيض تصنيف أيّ من التسهيلات سيؤدّي إلى التقييم الشامل لكافة التسهيلات الائتمانية الأخرى للمقرض، ما سيستدعي من إدارة معالجة الديون التوصية بخطة استرداد.

فيما يلي مؤشرات على تعثر التسهيل الائتماني:

- عدم سداد المبالغ المستحقة بموجب التسهيل الائتماني بالكامل وفي الوقت المحدد، حيث تبقى هذه المدفوعات مستحقة لأكثر من 90 يوماً من تاريخ استحقاقها.
- عدم سداد المبالغ المستحقة بالكامل وفي الوقت المحدد بموجب التسهيلات الائتمانية الأخرى التي تكون بين البنك والمدين.
- تجاوز المدين حد الائتمان بنسبة 10% أو أكثر بدون اتفاق أو تفسير مقبول.
- في حالة تعثر المدين في أيّ تسهيل مع مؤسسة مالية أخرى، وإمكانية اللجوء إلى شرط التقصير المتقاطع.
- عند دخول العميل في اتفاقية إعادة جدولة أو ترتيب مماثل.
- عندما يطلب مصرف قطر المركزي، أو أيّ جهة تنظيمية مختصة أخرى، تصنيف أصل ما في إحدى الفئات الخاصة بالتعثر، بما في ذلك كأصل حاصل على تنويه خاص، فيجب أن يكون التصنيف الذي تطلبه الجهة التنظيمية هو التصنيف المستخدم من قبل بنك، وذلك كجزء من السياسة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية

تماشياً مع أفضل ممارسات القطاع والمعايير التنظيمية المعتمدة على نطاق واسع، يحدد QNB عادةً المدين الحالي الذي تجاوز تاريخ استحقاقه 90 يوماً، فضلاً عن ذلك، وكما ورد في إطار بازل الإشرافي، إذا اعتبر البنك أنّ المدين لن يسدد على الأرجح التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، من دون لجوء البنك إلى إجراءات مثل تصفية الضمان (في حال احتجاز الضمان)، فسيتم تصنيف المدين على أنّه متخلف عن السداد أيضاً. تشمل الشروط التي تصف احتمالية عدم السداد مجموعة واسعة من الأحداث، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التقصير المتقاطع وتصنيفه على أنّه تخلف عن السداد في مؤسسة مالية أخرى، ومعلومات السوق المعاكسة إلخ. ومع ذلك، فإنّ الشروط المحددة للحالات التصحيحية، على النحو المحدد في سياسة الائتمان المصرفي للشركات والمؤسسات، تنطبق على المدينين المتخلفين عن السداد، ويجب بالتالي استخدام تصنيف مخاطر المدين 8 و9 و10 مع الموافقات اللازمة من مسؤولي الائتمان المعيّنين / لجنة الائتمان المعيّنة.

تدرك السياسة أنّ القواعد الإشرافية ذات الصلة على المستوى المحلي / القضائي قد تختلف عن التعريفات "المعيارية" الخاصة بـ "تجاوز الاستحقاق" لمدة 90 يوماً.

إعادة الهيكلة: تعديل الموجودات لأسباب تجارية

تُعالم القروض المعدّلة فقط لأسباب غير ملّحة مثل الاحتفاظ بعميل حسن السمعة، على أنّها الموجودات المعدّلة تجارياً. ولا يتكّد البنك خسائر مادية بسبب هذا النوع من إعادة الهيكلة، حيث يتم تعويض الخسائر الناجمة عن هذا النوع من إعادة الهيكلة عن طريق المنافع المستقبلية. فيما يلي بعض الأمثلة على الحالات المعاد هيكلتها حيث يحدث تعديل الموجودات لأسباب تجارية:

- أيّ تغييرات في أسعار الفائدة بما في ذلك التغييرات التي أُجريت لأسباب استراتيجية.
- أيّ مدفوعات عطلات معلنة لمجموعات معيّنة لأسباب استراتيجية أو بأمر من الجهة التنظيمية.
- أيّ تغيير في تاريخ الاستحقاق أطلقه العميل، الذي لا يواجه أيّ صعوبة مالية، ويكون البنك مرتاحاً أنّه حتى في حال عدم إجراء التعديل، فسيكون العميل قادراً على سداد الدين. يمكن التعامل مع هذه الموجودات التي تم تعديلها لأسباب تجارية على أنّها المرحلة الأولى، لا سيما مع عدم وجود أيّ علامات على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تقارير مخاطر الائتمان

وضعت مجموعة QNB إجراءات رقابة تطبّقها على كافة قروضها. وتتضمن هذه الإجراءات مراجعة الائتمان السنوية (أو بشكل أكثر انتظاماً في حال ظهور تطوّرات سلبية) بواسطة إدارة الائتمان، بالإضافة إلى إعداد تقارير شهرية بشأن محفظة الائتمان. يتم تطبيق التعديلات اللازمة على تصنيف الائتمان بأثر فوري حسب الاقتضاء. وكجزء من عملية الرقابة، وُضع نظام لإعداد التقارير يتضمن تقارير نظام معلومات الإدارة الشهرية التي تُرسل إلى المديرين المسؤولين عن قطاعات الأعمال، إلى جانب تقارير شهرية للإدارة العليا في مجموعة QNB وتقارير دورية لمصرف قطر المركزي.

تتم متابعة محافظ الفروع الدولية والشركات التابعة لـ QNB عن كثب خلال الاجتماع الشهري لكبار موظفي المخاطر في QNB (بما في ذلك رئيس قطاع المخاطر في QNB)، حيث تتم مراجعة التركيزات والتحوّلات في التصنيفات والقروض المتعثّرة وإعادة الهيكلة والتحديثات على قائمة المراقبة، وإصدار التوجيهات واتخاذ الإجراءات حسب اللازم. كما يتم تحديث قوائم المخاطر لكلّ فرع/كيان.

يستخدم QNB قواعد مرحلية لتصنيف كلّ منشأة أو عميل على أساس شهري. يعتمد تخصيص المرحلة على تقييم المعايير النوعية والكمية والتوقفية. وسيتم تصنيف جميع التسهيلات الإنجازية على أنّها إما المرحلة 1 أو المرحلة 2 في حين سيتم تخصيص التسهيلات المتعثّرة ضمن المرحلة 3. ستُحتسب خسارة الائتمان المتوقعة السنوية ضمن تسهيلات المرحلة 1، بينما تُستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة في تسهيلات المرحلتين 2 و3. تراعى الحسابات السنوية وحسابات العمر الافتراضي لثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الكليّ. توفر مجموعة QNB مخصصات الخسارة، حيث يتم ذلك بعد الإيقاف التلقائي للفائدة بعد تعثر الدين بمرور فترة 90 يوماً من عدم الوفاء به. وتعكس تلك المخصصات الخسارة المحتملة الناتجة عن علاقة الاقتراض حسباً يلي: يتم توفير مخصص خسارة بمقدّر 20% بالنسبة للائتمان المصنّف عند "8"، ويتم توفير مخصص خسارة بمقدّر 50% بالنسبة للائتمان المصنّف عند "9"، ويتم توفير مخصص خسارة مقدّر بـ 100% بالنسبة للائتمان المصنّف عند "10".

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الأمانة الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالجودة الائتمانية للموجودات: CRB

أ) النطاق والتعريفات لإفصاحات تجاوز الاستحقاق وانخفاض القيمة المستخدمة للأغراض المحاسبية والفوارق، إن وجدت، بين تعريف تجاوز الاستحقاق والتخلف عن السداد للأغراض المحاسبية والتنظيمية.

تستخدم التعريفات المشتركة للأغراض المحاسبية والتنظيمية على حد سواء. لا يتم التعامل مع تمويل تجاوز الاستحقاق لفترة تقل عن 90 يوماً على أنه انخفاض في القيمة، وذلك ما لم تُثبت المعلومات الأخرى المتاحة خلاف ذلك. لا يشمل تجاوز الاستحقاق أو انخفاض القيمة أو تجاوز الاستحقاق من دون انخفاض القيمة إجمالي التمويل غير المتعثر.

ب) مدى إنكشافات تجاوز الاستحقاق (أكثر من 90 يوماً) التي لا تُعتبر انخفاضاً في القيمة وأسباب ذلك.

لا وجود لمثل هذه الإنكشافات. ويعتبر البنك أنّ إنكشافات تجاوز الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً هي انخفاض في القيمة.

ج) وصف الأساليب المستخدمة في تحديد انخفاض القيمة.

يتم التعامل مع التمويل متجاوز الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً على أنه انخفاض في القيمة. ويعتبر البنك أنه من غير المحتمل أن يقوم المدين بسداد كافة التزاماته الائتمانية بالكامل، من دون أن يلجأ البنك إلى اتخاذ التدابير مثل الإفراج عن الضمان (إن كان محجوزاً).

د) تعريف البنك للإفصاحات المعاد هيكلتها.

قرض يدعمه البنك بتنازلات لصالح المقرض لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية التي يواجهها المقرض، ولم يكن البنك في الحالة المعتادة ليمنح تلك التنازلات.

التحليل الجغرافي للجودة الائتمانية للموجودات: CRB

القروض والسلف	
قطر	793,043,307
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	20,813,240
أوروبا	111,384,753
أمريكا الشمالية	22,921,534
أخرى	69,916,019
المجموع	1,018,078,852

التحليل الصناعي للجودة الائتمانية للموجودات: CRB

القروض والسلف	
(01) القطاع العام	358,258,170
الحكومة	90,255,463
المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية	268,002,707
(02) القطاع الخاص	659,820,682
الصناعة	46,845,124
التجارة	173,445,801
الخدمات	266,047,354
المقاولات	12,307,350
العقارات	65,355,032
الأفراد	95,155,481
أخرى	664,540
المجموع	1,018,078,852

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامه الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

تحليل أجل الاستحقاق المتبقي للجودة الائتمانية للموجودات: CRB

القروض والسلف	
خلال شهر واحد	191,366,972
1 - 3 أشهر	61,166,579
3 - 12 أشهر	198,780,952
1 - 5 سنوات	431,605,937
أكثر من 5 سنوات	135,158,412
المجموع	1,018,078,852

الأرقام المبلغ عنها صافية بعد خصم مخصصات انخفاض القيمة والدخل المؤجل.

الإكتشافات حسب القطاع والخسائر الائتمانية المتوقعة/المخصصات ذات الصلة: CRB

قطاع الصناعة	الإكتشافات قبل معاملات التحويل الائتماني والحد من مخاطر الائتمان				مخصصات انخفاض القيمة
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	القيمة الإجمالية	
الحكومة	90,275,492	-	-	90,275,492	20,029
المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية	264,253,690	4,085,485	-	268,339,175	336,468
الصناعة	44,052,086	3,396,541	1,340,851	48,789,478	1,944,354
التجارة	170,564,790	3,808,916	2,608,507	176,982,213	3,536,412
الخدمات	254,714,330	15,969,263	6,966,820	277,650,413	11,603,059
المقاولات	11,904,400	631,143	1,719,343	14,254,886	1,947,536
العقارات	57,591,245	9,519,695	8,005,966	75,116,906	9,761,874
الأفراد	90,062,918	6,809,875	6,752,345	103,625,138	8,469,657
أخرى	688,395	18,080	6,733	713,208	8,217
المجموع	984,107,346	44,238,998	27,400,565	1,055,746,909	37,627,606

الإكتشافات حسب البلد والخسائر الائتمانية المتوقعة/المخصصات ذات الصلة: CRB

البلدان	الإكتشافات قبل معاملات التحويل الائتماني وتخفيف مخاطر الائتمان				إجمالي المخصصات
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي الإكتشافات	
قطر	774,656,205	22,931,335	17,495,599	815,083,139	22,039,832
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	21,344,450	294,502	1,161,752	22,800,704	1,987,464
أوروبا	101,095,024	11,636,856	6,300,452	119,032,332	7,647,580
أمريكا الشمالية	22,927,736	-	-	22,927,736	6,202
أخرى	64,083,931	9,376,305	2,442,762	75,902,998	5,946,528
المجموع	984,107,346	44,238,998	27,400,565	1,055,746,909	37,627,606

التحليل الزمني للإكتشافات تجاوز الاستحقاق الائتماني: CRB

إجمالي إكتشافات تجاوز الاستحقاق الائتماني:	إكتشافات تجاوز الاستحقاق الائتماني		
	>30 يوماً	31 - 60 يوماً	61 - 90 يوماً
2,133,936	258,522	905,217	3,297,675

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

الإفصاحات النوعية بشأن وسائل الحدّ من مخاطر الائتمان: CRC

(أ) السمات الأساسية للسياسات والعمليات وبيان مدى استخدام البنك للمقاصة في حدود الميزانية العمومية أو خارج حدودها غير قابل للتطبيق.
(ب) السمات الأساسية للسياسات والعمليات لتقييم الضمانات وإدارتها.

يحتفظ البنك، فيما يتعلق بمزاولة أنشطة التمويل الاعتيادية، بضمانات للحدّ من المخاطر الائتمانية في التمويل. وتشمل هذه الضمانات ودائع العملاء والودائع النقدية الأخرى، وإصدارات الأوراق المالية السيادية ذات التصنيف العالي بالعملة الرئيسية، والضمانات المالية، والأسهم المحلية والدولية المدرجة في المؤشرات الكبرى، والعقارات، والممتلكات والمعدات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاحتفاظ بالضمانات يتم بشكل أساسي مقابل التمويل التجاري والتمويل الاستهلاكي، ويُدار مقابل الإنكشاف للمخاطر ذات الصلة بالتمويل. تشكّل قابلية الإنفاذ والقيمة وتقلّب قيمة الأصل وسهولة الموجودات الاعتبارية الرئيسية للضمانات المؤهلة. وتستند القيمة العادلة للضمانات إلى التقييم الذي يجريه خبراء مستقلون والأسعار المدرجة في البورصات المنظمة وأساليب التقييم المألوفة. تتوافق أساليب وترددات التقييم مع القواعد التنظيمية ذات الصلة. ويستعين الخبراء بعدة أساليب لتحديد القيمة العادلة للضمانات العقارية بما في ذلك نهج السوق القابل للمقارنة بناءً على المبيعات الفعلية الأخيرة أو نهج التدفقات النقدية المخصومة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الخصم المعدلة بالمخاطر والحوادث الإجارية والقيم النهائية.

(ج) معلومات حول تركيزات مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان بموجب أدوات الحد من مخاطر الائتمان المستخدمة (أي حسب نوع الضامن والضمانات ومزوّد المشتقات الائتمانية).

من الضروري إدارة الحدّ من مخاطر الائتمان من خلال استخدام الضمانات والكفالات وهاكل الائتمان، وحماية مركز البنك عبر الاستخدام السليم لمستندات الائتمان المناسبة، ومستندات الضمانات والأوراق المالية، وغيرها من المستندات الداعمة والقانونية الأخرى. يجب أن تؤخذ التركيزات في الاعتبار عند قبول الضمانات أو الموجودات الأوراق المالية التي قد تكون مرتبطة بشكل كبير بالإنكشاف الذي يتم التأمين ضده. يهدف QNB إلى تنويع الموجودات الأوراق المالية وتحقيق حد أدنى لنسبة القرض إلى القيمة، ما قد يساعد في الحدّ من مخاطر انخفاض قيمة الضمانات ويوفر حماية لظروف السوق المعاكسة.

ويسعى البنك إلى إدارة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها من خلال تنويع تمويله لضمان عدم وجود مجموعة مخاطر متركرة سواءً مع الأفراد أو مجموعات العملاء في مواقع جغرافية أو قطاعات اقتصادية محددة. ويتحقق ذلك من خلال وضع الحدود القصوى للمخاطر المسموح بها ومعايير السوق المستهدفة ومعايير الإقبال على المخاطر.

الحد من المخاطر الائتمانية

تُستخدم أنواع مختلفة من الضمانات المصرفية للحدّ من المخاطر الائتمانية أو الحد منها وذلك فيما يتعلق بالمقترض والطرف المقابل أو مدين آخر. ويتم بذل المساعي اللازمة للتأكد من امتثال كافة الضمانات المقدّمة من العملاء المحتملين للمتطلبات القانونية المحلية قبل تقديم الائتمان مقابل تلك الضمانات. ويحتفظ بهذه الضمانات أيضاً في شكل آمن، وتجرى التقييمات كما هو مطلوب خلال مدة الإنكشاف لمخاطر الائتمان.

لقد طبّقت مجموعة QNB تاريخياً سياسة ائتمانية متحفظة. وهي تؤمن بأنّ نهجها المتحفظ في الإقراض يضمن وجود انتشار مناسب للمخاطر من خلال مجموعة منتجات وقاعدة عملاء متنوّعة (حسب المنطقة الجغرافية، القطاع ونوع المدين). كما ترى المجموعة أنّ سياستها الائتمانية المتحفظة تعزّز تطبيق حدود المخاطر الائتمانية الفعّالة في أعمالها، مع توفير عوائد كافية على المخاطر التي تتناسب مع توقعات الإدارة. وتتبع مجموعة QNB نظام المراقبة الفعّالة بشأن المخاطر المعرّضة لها، إلى جانب نظام تصنيف داخلي متحفظ للمخاطر واستراتيجية الاسترداد في الوقت الملائم. كما تؤكد المجموعة تليتها لكافة الضوابط والقيود المفروضة والمبادئ التوجيهية التنظيمية التي تخضع لها أعمالها والوفاء بها.

الإفصاح النوعي عن استخدام البنوك للتصنيفات الائتمانية الخارجية بموجب النهج الموحد لمخاطر الائتمان: CRD

(أ) أسماء المؤسسات الخارجية للتصنيف الائتماني (ECAIs) ووكالات ائتمان الصادات (ECAs) التي يستخدمها البنك، وأسباب أيّ تغييرات خلال فترة التقرير.

وكالة موديز وغيرها من وكالات التصنيف الائتماني المعروفة عالمياً.

(ب) فئات الموجودات التي يستخدم فيها كلّ من المؤسسات الخارجية للتصنيف الائتماني ووكالات ائتمان الصادات.

الشركات والبنوك والمؤسسات الأخرى المصنّفة خارجياً.

(ج) وصف للعملية المستخدمة من مصدري الأوراق المالية لتحويل الفئات البنكية لتصنيف الجدارة الائتمانية المصدرة إلى موجودات قابلة للمقارنة في سجل البنوك.

غير قابل للتطبيق.

(د) مطابقة المقياس الأبجدي العددي لكلّ وكالة مستخدمة مع مجموعات المخاطر (يُستثنى من ذلك حالات إصدار تعميم من قبل جهة الإشراف ذات الصلة لمخطط قياسي يلتزم أبنك بالامتثال له).

يُرجى الرجوع إلى الجدول الخاص بتحديد ما يعادل التصنيفات الائتمانية الصادر عن مصرف قطر المركزي في ص 98.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامه الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

جودة ائتمان الموجودات: CR1

منها: خسائر الائتمان المتوقعة / المخصصات المحاسبية المحددة لخسائر الائتمان على أساس معدلات الإكتشاف للنهج الموحد		إجمالي القيمة الدفترية				
القيم الصافية (أ + ب + ج)	مخصصة في فئة تنظيمية للقروض العامه (هـ)	مخصصة في فئة تنظيمية محددة (د)	المخصصات المحاسبية / انخفاض القيمة (ج)	الإكتشافات غير المتخلفة عن السداد (ب)	الإكتشافات المتخلفة عن السداد (أ)	
1,018,078,852	225,355	37,402,250	37,627,606	1,028,305,893	27,400,565	1 القروض
322,990,199	-	1,306,130	1,306,130	323,466,953	829,376	2 سندات الدين والبنوك
330,681,210	-	1,210,682	1,210,682	330,921,837	970,055	3 إكتشافات خارج الميزانية العمومية
1,671,750,261	225,355	39,919,062	40,144,418	1,682,694,683	29,199,996	4 المجموع

التغيرات في رصيد القروض المتعثرة وسندات الدين والمستحق من البنوك والموجودات الأخرى: CR2

31 ديسمبر 2025	
27,021,413	1 القروض المتعثرة وسندات الدين المستحقة كما في نهاية فترة التقرير السابق
5,513,129	2 القروض وسندات الدين المتعثرة منذ فترة إعداد التقارير السابقة
(1,687)	3 الإرجاع إلى حالة عدم التعثر
(6,197,908)	4 المبالغ المشطوبة
1,894,994	5 التغيرات الأخرى
28,229,941	6 القروض المتعثرة وسندات الدين المستحقة كما في نهاية فترة إعداد التقارير (5-4-3-2+1)

نظرة عامة عن وسائل الحد من المخاطر الائتمانية: CR3

الإكتشافات المضمونة بواسطة المشتقات الائتمانية ومنها: القيمة المضمونة	الإكتشافات المضمونة بواسطة المشتقات الائتمانية	الإكتشافات المضمونة بواسطة الضمانات المالية ومنها: القيمة المضمونة	الإكتشافات المضمونة بواسطة الضمانات المالية	الإكتشافات المضمونة بواسطة الضمانات ومنها: القيمة المضمونة	الإكتشافات المضمونة بواسطة الضمانات	الإكتشافات غير المضمونة: القيمة الدفترية	
-	-	-	-	660,117,794	-	-	القروض
-	-	-	-	-	-	-	سندات الدين
-	-	-	-	660,117,794	-	-	المجموع
-	-	-	-	-	-	-	منها: المتعثرة

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالآلاف ريال قطري)

مخاطر الائتمان: DIS40 (تتمة)

النهج الموحد - التعرض لمخاطر الائتمان وآثار الحدّ من مخاطر الائتمان: CR4

فئات الموجودات	الإكتشافات قبل معاملات التحويل الائتماني وتخفيف مخاطر الائتمان		الإكتشافات بعد معاملات التحويل الائتماني والحدّ من مخاطر الائتمان		الموجودات المرجحة بالمخاطر وكثافة الموجودات المرجحة بالمخاطر	
	المبالغ المدرجة في الميزانية	المبالغ غير المدرجة في الميزانية	المبالغ المدرجة في الميزانية	المبالغ غير المدرجة في الميزانية	الموجودات المرجحة بالمخاطر	كثافة الموجودات المرجحة بالمخاطر
الجهات السيادية والبنوك المركزية التابعة لها	293,028,950	4,093,620	205,131,719	1,124,086	38,934,533	18.9%
كيانات القطاع العام	245,675,009	2,028,425	9,867,448	446,904	5,157,176	50.0%
المصارف الإنمائية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
البنوك	72,210,973	32,324,197	72,210,973	18,877,340	28,159,198	30.9%
السندات المغطاة	-	-	-	-	-	-
الشركات	572,559,492	175,977,125	243,209,881	82,643,414	329,669,154	101.2%
محافظ الأفراد التنظيمية	95,584,651	144,500,512	88,521,262	25,661,957	90,570,874	79.3%
عقارات	4,560,978	926,945	4,560,978	504,894	3,269,848	64.5%
قروض لشراء الأراضي والتنمية و البناء	1,657,796	17,701	1,657,796	8,851	2,499,970	150.0%
الإستثمار في أسهم	8,075,332	-	8,075,332	-	17,613,231	218.1%
القروض متأخرة السداد	289,106	414,795	289,106	414,795	975,860	138.6%
الإكتشافات العقارية الناشئة عن تعثر الطرف المقابل عن السداد	258,024	-	258,024	-	370,857	143.7%
الموجودات الأخرى	53,212,434	-	53,212,434	-	40,842,993	76.8%
المجموع	1,347,112,745	360,283,320	686,994,953	129,682,241	558,063,694	68.3%

النهج الموحد - الإكتشافات حسب فئات الموجودات وأوزان المخاطر: CR5

فئات الموجودات ↓	وزن المخاطر ←							
	0%	20%	30%	50%	75%	100%	150%	أخرى
الجهات السيادية	165,403,004	901,873	-	2,431,104	-	37,482,258	37,565	206,255,804
كيانات القطاع العام	-	-	-	10,314,352	-	-	-	10,314,352
المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك	64,616,715	3,914,100	17,762,181	-	4,024,885	770,434	-	91,088,315
الشركات	-	-	-	-	-	303,448,653	1,609,374	325,853,294
محافظ الأفراد التنظيمية	-	-	-	-	55,816,775	40,393,865	215,969	114,183,219
عقارات	710,937	428,214	123,600	27,417	-	-	-	5,065,872
قروض لشراء الأراضي والتنمية و البناء	-	-	-	-	-	-	1,666,647	1,666,647
الإستثمار في أسهم	-	-	-	-	-	733,691	1,854,191	8,075,332
المتأخرات	-	-	71,093	-	17,798	615,010	-	703,901
الإكتشافات العقارية الناشئة عن تعثر الطرف المقابل عن السداد	-	-	-	-	-	129,072	128,952	258,024
الموجودات الأخرى	10,266,219	2,629,027	-	-	-	40,317,188	-	53,212,434
المجموع	175,669,223	68,858,552	4,342,314	30,702,330	55,844,192	426,547,410	6,769,189	816,677,194

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامه الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر ائتمان الطرف المقابل: DIS42

تحليل الإنكشاف لمخاطر ائتمان الطرف المقابل حسب النهج: CCR1

و	هـ	د	ج	ب	أ	31 ديسمبر 2025
الموجودات	الإنكشاف عند التعثر بعد تخفيف مخاطر الائتمان	استخدام معامل ألفا لحساب الإنكشاف التنظيمي عند التعثر	الإنكشاف الإيجابي المتوقع الفعال	الإنكشاف المستقبلي المحتمل	تكلفة الاستبدال	
4,773,074	9,763,837	1.4		4,209,758	2,734,634	1 مخاطر ائتمان الطرف المقابل (للمشتقات)
639,861	1,974,417					2 طريقة النموذج الداخلي (للمشتقات وتمويل الأوراق المالية)
5,412,935	11,738,254					المجموع

الأعباء الرأسمالية لتعديل قيمة الائتمان: CCR2

ب	أ	31 ديسمبر 2025
الموجودات المرجحة بالمخاطر	الإنكشاف عند التعثر بعد تخفيف مخاطر الائتمان	
3,203,770	11,738,254	إجمالي المحافظ الخاضعة لأعباء رأسمالية مرتبطة بتعديل تقييم الائتمان المتقدم
		1 (i) مكون القيمة المعرضة للمخاطر (بما في ذلك المضاعف 3x)
		2 (ii) مكون القيمة المعرضة للمخاطر بعد الضغط (بما في ذلك المضاعف 3x)
		3 تخضع جميع المحافظ لرسوم رأس المال الموحدة لتعديل تقييم الائتمان
3,203,770	11,738,254	4 الإجمالي الخاضع لأعباء رأسمالية مرتبطة بتعديل تقييم الائتمان

النهج الموحد - الإنكشاف لمخاطر ائتمان الطرف المقابل حسب المحفظة التنظيمية وأوزان المخاطر: CCR3

ط	ح	ز	و	هـ	د	ج	ب	أ	31 ديسمبر 2024
إجمالي الإنكشاف الائتماني	أخرى	%150	%100	%70	%50	%30	%20	%0	وزن المخاطر المحفظة التنظيمية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجهات السيادية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	كيانات القطاع العام الحكومية غير المركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنوك التنمية المتعددة الأطراف
4,919,738	-	10	2,258,889	-	1,128,356	1,396,263	136,220	-	البنوك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الأوراق المالية المضمونة
493,197	-	-	472,984	-	20,213	-	-	-	الشركات
									محافظ الأفراد التنظيمية
									عقارات
									قروض لشراء الأراضي والتنمية والبناء
									الإستثمار في أسهم
-	-	-	-	-	-	-	-	-	القروض المتأخرة/ القروض المتعثرة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإنكشافات العقارية الناشئة عن تعثر الطرف المقابل عن السداد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
5,412,935	-	10	2,731,873	-	1,148,569	1,396,263	136,220	-	المجموع

تكوين الضمانات للتعرض لمخاطر ائتمان الطرف المقابل: CCR5

غير قابل للتطبيق

إنكشافات المشتقات الائتمانية: CCR6

غير قابل للتطبيق

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

التوريق: DIS43

التوريق: SECA

ليس لدى المجموعة إنكشافات للتوريق في دفاتر الأعمال المصرفية أو التجارية.

مخاطر السوق: DIS50

متطلبات الإفصاحات النوعية العامة المتعلقة بمخاطر السوق: MRA

نظرة عامة

مخاطر السوق هي المخاطر التي تتعرض لها أرباح مجموعة QNB أو رأس مالها نتيجة التغيرات في سعر الفائدة، وسعر صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأوراق المالية والأسهم والسندات. تنشأ مخاطر السوق التي تتعرض لها مجموعة QNB بسبب المراكز التي يُحتفظ بها في كلٍّ من حافطة التداول والدفتر المصرفي. وتجدر الإشارة إلى أنّ مخاطر السوق تخضع لمجموعة من المقاييس ضمن حدود معيّنة صارمة وضمن تفويضات المنتج المحددة بدقة، ما يعكس نهج QNB المتحفظ فيما يخص مخاطر السوق.

يتم تحديد إدارة مخاطر السوق من خلال سياسات المجموعة المعتمدة من مجلس الإدارة، حيث يوكل هذا الأخير مهمة الإشراف على مخاطر السوق إلى لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، والتي تحدّد بدورها حدود وتفويضات وظائف خط الدفاع الأول في المجموعة. ويشرف على خط الدفاع الثاني فريق إدارة المخاطر الاستراتيجية ضمن إدارة المخاطر التابعة للمجموعة، والذي يراقب جميع مخاطر السوق ضمن حدود السلطة المفوضة للمجموعة وتفويضات المنتج المعتمدة من لجنة الأصول والخصوم. وتكون إدارة التدقيق الداخلي التابعة للمجموعة بمثابة خط الدفاع الثالث في عملية الإدارة هذه. وعلاوة على ذلك، يتم ضبط حدود مخاطر السوق عند مستويات متحفظة للغاية لتعكس مستوى إقبال محدود على المخاطر لهذا النوع من التعرّض للمخاطر.

إنكشافات مجموعة QNB لمخاطر السوق

تتعلق الإنكشافات لمخاطر السوق بشكل أساسي بمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي ومخاطر صرف العملات الأجنبية التي تنشأ بشكل عام نتيجة أنشطة الأعمال اليومية للبنك. تنشأ هذه المخاطر خلال مسار النشاط الأساسي للمجموعة المتمثل في تقديم قروض واستثمارات ممولة من خلال مطلوبات ذات ملفات تعريف مختلفة - وبخاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة والعملية (صرف العملات الأجنبية). تشكل حالات عدم التطابق بين سعر الفائدة والعملات المحرك الأساسي لمخاطر السوق في QNB. وتُعتبر غالبية مخاطر السوق في QNB هي تلك المرتبطة بمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي، والتي يتم تناولها بشكل خاص في تقرير الإفصاح IRRBBA. وتؤدي مخاطر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن النشاط أعلاه إلى معظم المخاطر في حافطة التداول.

تُستخدم مشتقات صرف العملات الأجنبية ومشتقات أسعار الفائدة في كلٍّ من حافطة التداول والدفتر المصرفي، وذلك لأغراض التحوط من أجل ضمان بقاء مخاطر السوق ضمن حدود الإقبال على المخاطر والحدود الإدارية. كما تُستخدم المشتقات لإدارة المخاطر على مستوى المعاملة أو مجموعة المعاملات "المتتالية"، فضلاً عن إدارة المراكز العامة. تُقاس الإنكشافات لمخاطر السوق وتُراقب من خلال عدد من المقاييس مقابل حدود الإدارة، ويتم وصفها بالتفصيل في القسم التالي.

إطار الحوكمة والمراقبة والإبلاغ والحدود

تحدّد حافطة التداول المعتمدة من مجلس إدارة المجموعة، وسياسات مخاطر واستثمارات السوق غير المتداولة بشكل جماعي متطلبات إدارة المصادر المختلفة لمخاطر السوق ضمن المجموعة. وبموجب السياسة، يقوم مجلس الإدارة بتفويض إدارة مخاطر السوق إلى لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة. تتولى وظائف خط الدفاع الأول، مثل إدارة خزينة المجموعة، مسؤولية الإدارة اليومية لهذه المخاطر والتأكد من عمل QNB ضمن حدود إدارته، وتفويضات المنتج، ومستوى الإقبال على المخاطر بشكل عام.

يعمل خط الدفاع الثاني المستقل على رصد إنكشافات مخاطر السوق مقابل حدود الإدارة والإبلاغ عنها، وهو يُنفذ من قبل فريق إدارة المخاطر الاستراتيجية ضمن إدارة المخاطر التابعة للمجموعة. يتم الإبلاغ عن الإنكشافات مقابل الحدود إلى الإدارة في خط الدفاع الأول ولجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة. كما يتم الإبلاغ عن الامتثال لحدود مستوى المجموعة ومجلس الإدارة بشكل مستقل إلى لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، كجزء من دورها كخط دفاع ثالث، بإجراء مراجعات روتينية لوظائف خطي الدفاع الأول والثاني.

تحدّد لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة مستوى الإقبال على مخاطر السوق الإجمالية من حيث النشاط المقبول والحدود القصوى. ويتمتع QNB بمستوى إقبال متحفظ تجاه مخاطر السوق. تحدد لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة حدود مستوى الأعمال والكيانات وتفويض منتجات المجموعة. وتندرج هذه الحدود بدورها إلى مناطق أكثر تفصيلاً للنشاط التجاري، والفروع الدولية إلخ.

تطبق مجموعة QNB منهجيات داخلية ومعيارية لقياس مخاطر السوق بشأن المراكز في كلٍّ من حافطة التداول والدفتر المصرفي، وإمكانية حدوث خسائر مرتبطة بالسوق على مستوى المحفظة. وتجدر الإشارة إلى أنّ المجموعة وضعت حدوداً لمستوى المخاطر الذي يمكن قبوله. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- قيمة النقطة الأساسية لمراكز أسعار الفائدة (الإجمالية والمجمعة).
- المراكز المفتوحة للعملات الصافية والإجمالية.
- القيمة المعرّضة للخطر - تُقاس بناءً على فاصل ثقة بنسبة 99% وفترة احتفاظ ليوم واحد.
- حدود وقف الخسارة اليومية والشهرية.
- التركيز وإنكشافات المراكز الأخرى.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامه الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر السوق: DIS50 (تتمه)

تتم مراقبة الحدود من قبل إدارة المخاطر الاستراتيجية على أساس يومي مع إبلاغ النتائج إلى خط الدفاع الأول والإدارة التنفيذية. ثم يتم تصعيد أي خروقات لحدود لجنة الأصول والخصوم أو مجلس الإدارة على الفور إلى الجهات المعنية التنفيذية.

علاوة على ذلك، تُستكمل المقاييس المذكورة أعلاه بتحليل اختبار الضغط المنتظم بناءً على مجموعة من الأحداث التاريخية والافتراضية الشديدة ولكن المعقولة، إلى جانب تحليل سيناريو "التطلع إلى الأمام" المخصص من أجل تقييم الآثار المحتملة لمشاكل السوق المتطورة.

تُقدّم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، ولجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة، وتتضمن ملخصات عن سياسات الإنكشاف الرئيسية مقابل الحدود بالإضافة إلى الملخصات والتوصيات فيما يتعلق بالمخاطر الجديدة والناشئة.

مخاطر السوق في إطار النهج الموحد: MR1

30 يونيو 2025	31 ديسمبر 2025	
الموجودات المرجحة بالمخاطر	الموجودات المرجحة بالمخاطر	
332,825	845,990	1 المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة
1,099,999	1,400,483	2 المخاطر المرتبطة بالأسهم
42,687	1,101,498	3 المخاطر المرتبطة بالسلع
3,725,426	3,927,526	4 المخاطر المرتبطة بصرف العملات الأجنبية
-	-	5 مخاطر انتشار الائتمان - عدم التوريق
-	-	6 مخاطر انتشار الائتمان - التوريق (حافضة تداول غير مرتبطة)
-	-	7 مخاطر انتشار الائتمان - التوريق (حافضة تداول مرتبطة)
-	-	8 مخاطر التخلف عن السداد - عدم التوريق
-	-	9 مخاطر التخلف عن السداد - التوريق (حافضة تداول غير مرتبطة)
-	-	10 مخاطر التخلف عن السداد - التوريق (حافضة تداول مرتبطة)
-	-	11 الخيارات
-	-	12 النهج المبسط
-	-	13 طريقة دلتا بلس
-	-	14 إضافة المخاطر المتبقية
5,200,937	7,275,497	15 المجموع

المخاطر التشغيلية: DIS60

معلومات عامة نوعية عن إطار عمل المخاطر التشغيلية للبنك: ORA

نظرة عامة على المخاطر التشغيلية

تعريف المخاطر التشغيلية

- اعتمد البنك تعريف اتفاقية بازل 3، حيث "يتم تعريف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية". يحدد هذا التعريف فئات واسعة من مصادر المخاطر التشغيلية وعلى وجه الخصوص:
- العمليات: تشير إلى الخسائر التي تم تكبدها نتيجة لنقص في إجراء حالي، أو عدم وجود وثائق الإجراء. يمكن أن تنتج الخسائر في هذه الفئة عن خطأ بشري أو الفشل في اتباع إجراء حالي. تعتبر الخسائر المتعلقة بالعمليات غير مقصودة.
 - الأشخاص: يشير إلى الخسائر المرتبطة بالانتهاك المتعمد للسياسات الداخلية من قبل الموظفين الحاليين أو السابقين. في بعض الحالات المحددة، قد تشمل هذه الفئة المقاولين المستقلين، أو الأشخاص العاملين لدى مصادر خارجية أو الأشخاص الذين يتم النظر في توظيفهم.
 - الأنظمة: تعكس الخسائر الناجمة عن الأعطال في الأنظمة أو التكنولوجيا الموجودة. تعتبر الخسائر في هذه الفئة غير مقصودة (تقع مخاطر تكنولوجيا المعلومات ضمن هذه الفئة). في حالة حدوث خسائر متعمدة متعلقة بالتكنولوجيا، فيجب تصنيفها إما في فئة الأشخاص أو الفئة الخارجية.
 - الأحداث الخارجية: تعكس الخسائر التي تحدث بسبب قوى طبيعية أو من صنع الإنسان، أو نتيجة مباشرة لإجراءات طرف ثالث.

التعرض للمخاطر التشغيلية الرئيسية

تجري مجموعة QNB كل عام تقيماً لأهم المخاطر التشغيلية التي تواجه القطاع المصرفي كما حددها كبار ممارسي الصناعة. يُعرف هذا التقييم داخلياً باسم تقييم المخاطر التشغيلية المادية. أهم المخاطر التشغيلية التي يتم مراقبتها تشمل المخاطر قيد أمن المعلومات (بما ذلك مخاطر السيبرانية)، أعطاء المعالجة اليدوية، مخاطر الإحتيال (الداخلية والخارجية)، إدارة التغيير، مخاطر أمن المعلومات، مخاطر الأفراد (السعة والقدرة)، عدم الإمتثال التنظيمي، مخاطر الطرف الثالث وإدارة البائعين، استمرارية الأعمال ومخاطر المرونة التشغيلية. إدارة البيانات ومخاطر السلوك.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

المخاطر التشغيلية: DIS60 (تمة)

هيكل إدارة المخاطر التشغيلية

- يعتمد هيكل حوكمة إدارة المخاطر التشغيلية في مجموعة QNB على نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، والذي تم تصميمه لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال. وتحديداً:
- يشمل خط الدفاع الأول جميع أعمال/ وظائف البنك وموظفيه، كل منهم مسؤول بشكل مباشر عن مراقبة وتقليل المخاطر التشغيلية ضمن أنشطته التجارية بما يتوافق مع سياسات وإجراءات البنك. يجب أن تشمل الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية بواسطة خط الدفاع الأول المنتجات الحالية وعمليات الأعمال والأنشطة وتلك المخاطر التي تمثلها الأعمال الجديدة وأنشطة التغيير.
 - يتم تحديد خط الدفاع الثاني من خلال أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة. تتولى إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، إدارة الامتثال للمجموعة (GCD) وإدارة الرقابة المالية للمجموعة (GFCD) المسؤولية الأساسية عن تطوير منهجيات وأدوات وإرشادات إدارة المخاطر التشغيلية لاستخدامها على مستوى الأعمال والوحدات الوظيفية لإدارة المخاطر التشغيلية. إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة - تقع على مستوى المجموعة وتقدم تقاريرها إلى رئيس قطاع المخاطر للمجموعة.
 - خط الدفاع الثالث هو دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.
 - لجان الحوكمة الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية في QNB هي كما يلي:
 - لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة - تضع سياسات المخاطر على مستوى المجموعة بما في ذلك سياسة المخاطر التشغيلية التابعة لمجموعة QNB وتوافق عليها.
 - لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة - تتولى مسؤولية الإشراف على جميع وظائف المخاطر بما في ذلك إطار المخاطر التشغيلية ومراجعتها.
 - لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة - تكلفها لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة لتوفير الإشراف على المخاطر التشغيلية ومراجعتها على مستوى المجموعة، محلياً ودولياً برئاسة رئيس قطاع المخاطر.

إطار إدارة المخاطر التشغيلية

- قامت مجموعة QNB بتطبيق إطار المخاطر التشغيلية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والإبلاغ عنها عبر كامل المجموعة. يتضمن الإطار عملية لتصعيد سريع وشفاف لأحداث المخاطر التشغيلية إلى لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة وموظفي الإدارة العليا المعنيين. تعد الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية أمراً ضرورياً لتقليل تأثير أحداث المخاطر التشغيلية. ويتطور الإطار باستمرار ليعكس التغييرات في المجموعة وللإستجابة للبيئة التنظيمية والتجارية المتغيرة.
- تقع المسؤولية الأساسية عن إدارة المخاطر التشغيلية على عاتق وحدات الأعمال والوظائف في المجموعة. وهي مسؤولة بشكل مباشر عن التحكم في المخاطر التشغيلية وتقليلها ضمن أنشطتها التجارية بما يتوافق مع سياسات وإجراءات البنك. تشمل وحدات الأعمال والوظائف المنتجات الحالية والعمليات والأنشطة التجارية وتلك المخاطر التي تمثلها الأعمال الجديدة وأنشطة التغيير.
- يتكون إطار المخاطر التشغيلية لمجموعة QNB من سبعة عناصر مترابطة، وتشمل هذه (1) السياسة والحوكمة، مما يضمن وجود أساس قوي لإدارة المخاطر التشغيلية. (2) الرغبة في المخاطرة ومؤشرات المخاطر الرئيسية، وتحديد العتبات والمقاييس لرصد وإدارة التعرض للمخاطر، (3) تقييم المخاطر والذي يشمل MORA (تقييم المخاطر التشغيلية المادية)، وRCSA (التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة)، وNON-ICOFr (الضوابط الداخلية على التقارير المالية)، وNPAP (عملية الموافقة على المنتج الجديد)، وPPLR (مراجعة ما بعد إطلاق المنتج)، (4) إدارة بيانات خسائر الأحداث ELDm ومع التركيز على الجمع و التحليل المنهجي لبيانات الخسائر الداخلية والخارجية، (5) الإستجابة للمخاطر التشغيلية بما في ذلك RMA (إجراءات تخفيف المخاطر)، ETP (الإستثناءات من السياسة)، والتأمين لإدارة تأثير المخاطر، عن طريق نقل خسائر المخاطر التشغيلية جزئياً أو كلياً إلى سوق التأمين (6) المرونة التشغيلية، والتي تتضمن BCM (إدارة استمرارية الأعمال)، TPRM (إدارة مخاطر الطرف الثالث)، وإدارة مخاطر التكنولوجيا لتعزيز قدرة البنك على الصمود والتعافي من الاضطرابات، و(7) إعداد التقارير والتحليل، ضمان تقارير إدارية في الوقت المناسب لدعم إتخاذ قرارات مستنيرة. يعمل كل مكون في وتمام لإنشاء نظام شامل وفعال لإدارة المخاطر التشغيلية.

استراتيجيات تحديد المخاطر وتقييمها

- يُعد تقييم المخاطر التشغيلية الكبيرة بمثابة تقييم داخلي سنوي يجريه البنك لتقييم المخاطر التشغيلية الأكثر أهمية، والتي يقر بها كبار خبراء القطاع. ومن خلال وضعه على مستوى عالٍ، يعمل تقييم المخاطر التشغيلية الكبيرة كأداة تقييم لقياس موقف البنك بشأن المخاطر التشغيلية التي يحددها القطاع. ويكتمل تقييم المخاطر التشغيلية الكبيرة من خلال عملية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة الخاصة بالبنك، والتي تمت صياغتها من قبل إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة (خط الدفاع الثاني). تعمل هذه العملية على تمكين وحدات أعمال البنك ووظائفه (خط الدفاع الأول) من تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الكامنة في قطاعات أعمال محددة، بما في ذلك المنتجات والعمليات والأنشطة. تعتبر المخاطر التشغيلية التي يتم تحديدها وتقييمها من خلال عملية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA) بطبيعتها أكثر تفصيلاً مقارنة بتلك المدرجة في تقييم المخاطر التشغيلية الكبيرة. يكمل ذلك تحديد المخاطر وتقييمها في QNB، عملية الموافقة على المنتج الجديد (NPAP) وعملية مراجعة المنتج بعد الإطلاق (PPLR). كلا التقييمين ذو طبيعة نوعية، مع مراعاة كمية مختارة، ويوفران فهماً لمستوى التعقيد والمخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة عبر مراحل تقييم متعددو، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: المعالجة التشغيلية والصيانة، تكنولوجيا المعلومات، الامتثال والتنظيمي، المخاطر التشغيلية، أمن المعلومات والمخاطر السيبرانية، إلخ.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

المخاطر التشغيلية: DIS60 (تممة)

استراتيجيات الاستجابة للمخاطر التشغيلية

تدير بيئة QNB بشكل استباقي المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك وتهدف إلى ضمان الحفاظ على الرقابة المناسبة. وهذا يعني أنه يتوجب على البنك فهم إنكشافات للمخاطر المتبقية والإبلاغ عنها، وضمان وجود استجابات مناسبة للمخاطر التشغيلية من أجل نقل أو الحدّ من أيّ مخاطر لم يتم قبولها.

- تهدف إجراءات الحدّ من المخاطر إلى حل ثغرات التحكّم أو نقاط الضعف وتقليل الإنكشافات للمخاطر التي لم يتم قبولها. تشمل هذه العملية تحديد إجراءات الحدّ من المخاطر وجمعها وامتلاكها وإغلاقها والإبلاغ عنها. فإجراءات الحدّ من المخاطر تشكّل جزءاً من إطار عمل المخاطر التشغيلية المترابط، وقد يؤدي ما ينتج عن إعادة تقييم المخاطر إلى مطلب يلزم إنشاء هذه الإجراءات حيث لا يمكن قبول هذا الخطر ويتطلب اتخاذ إجراءات إضافية. فضلاً عن إجراءات الحدّ من المخاطر الناتجة مباشرة من عملية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، فمن الممكن أيضاً أنها ستنتج عن إعادة تقييم المخاطر بسبب محقّرات مثل أحداث المخاطر التشغيلية. يتم تسجيل إجراءات الحدّ من المخاطر في نظام إدارة المخاطر التشغيلية.
- مسألة استثناءات السياسة إلى تسجيل اتخاذ قرار بعدم التنفيذ أو التنفيذ الكامل للرقابة الإلزامية على النحو المحدد في سياسة أو إجراءات أو إطار عمل QNB أو مقابل أفضل ممارسات القطاع. وتمثّل استثناءات السياسة هذه مخاطر مقبولة يتم تسجيلها لجميع الأعمال / الوظائف في نظام إدارة المخاطر التشغيلية.
- يستخدم QNB سياسات التأمين المتعلقة بالمخاطر التشغيلية لتحويل خسائر المخاطر التشغيلية جزئياً أو كلياً، باعتبارها وسيلة لاستكمال الحدّ من المخاطر وقرارات القبول. يشمل QNB حالياً وثائق التأمين التالية: (1) ضمان شامل ضد خيانة الأمانة، (2) تأمين الممتلكات ضد جميع المخاطر، (3) تأمين المعدات الإلكترونية، (4) مسؤولية الغير و(5) تأمين الأخطار الإلكترونية.

إدارة أحداث فقدان البيانات

يتطلب البنك معرفة دقيقة بالخسائر المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، ولذلك قام بإنشاء عملية مناسبة للإبلاغ عن الأحداث، تُعرف باسم عملية QNB للإبلاغ عن أحداث المخاطر (QNEP)، والتي تشكّل جزءاً من عنصر إدارة أحداث فقدان البيانات في إطار المخاطر التشغيلية. يتم تحديد أحداث الخسارة وتسجيلها وتصنيفها وفقاً لمصفوفة تصنيف التأثير الخاصة بالبنك، والفئات السببية وتصنيف المخاطر. وقد استثمر QNB في برنامج إدارة المخاطر من أجل دعم سياسة وإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية من خلال تتبع معلومات أحداث المخاطر التشغيلية وبيانات الخسارة.

يتم تطوير تقارير مخصصة عن المخاطر التشغيلية للمراجعة والإشراف داخل لجنة إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، ولجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية للمجموعة، ولجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة. وتتضمّن هذه التقارير، من بين محتويات أخرى، ملف المخاطر التشغيلية للبنك بما في ذلك المخاطر الفردية والمجمّعة، والأحداث، والخسائر وحالة إجراءات الحدّ من المخاطر. بالإضافة إلى التقارير التي يتم تقديمها إلى لجان الحوكمة، تقوم إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة بتجميع وتوزيع تقارير الإدارة المختلفة على جمهور عريض عبر البنك وبترددات مختلفة.

المرونة التشغيلية

يقوم البنك ببناء المرونة التشغيلية من خلال دمج القدرات والعمليات والسلوكيات والأنظمة، مما يسمح له بمواصلة تنفيذ خدمات أعماله الحيوية في مواجهة الاضطرابات بأقل تأثير على أصحاب المصالح والعملاء. يتم دعم المرونة التشغيلية من خلال ثلاث مكونات رئيسية ضمن إطار المخاطر التشغيلية للمجموعة: (BCM) إدارة استمرارية الأعمال، (TPRM) إدارة مخاطر الطرف الثالث، (TRM) إدارة مخاطر التكنولوجيا.

تضمن إدارة استمرارية الأعمال توافق البنك من المعايير الدولية، مثل ISO22301:2019، وتركز على أهداف وقت التعافي وأهداف نقطة التعافي واختبار الاستمرارية. تعمل إدارة مخاطر الطرف الثالث على تحسين معايير الشراكة الخارجية وتضمن وجود الضوابط المناسبة للتخفيف من المخاطر الناشئة عن الاعتماد على مقدمي الخدمات، والموردين، والمقاولين، والموزعين، والبائعين، والمعادين، والوكلاء، والاستعانة بمصادر خارجية. تعالج إدارة مخاطر التكنولوجيا المخاطر التي تهدد سرية وسلامة وتوافر الأنظمة والبيانات، مع الاستفادة من إطار منظم لتوقع المخاطر وقياسها وتخفيفها داخل مشهد تكنولوجيا المعلومات.

إن التعاون متعدد الوظائف بين هذه المجالات يُمكن البنك من تحديد وتقييم وإدارة نقاط الضعف والمخاطر التي تهدد العمليات الحيوية، وبالتالي ضمان التسليم السلس لخدمات الأعمال الأساسية أثناء الأحداث السلبية.

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70

أهداف وسياسات إدارة المخاطر المرتبطة ب IRRBBA : IRRBB

IRRBBA - أهداف وسياسات إدارة المخاطر المرتبطة بمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي

(أ) وصف لكيفية تعريف البنك لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر نسبة العائد في سجله لأغراض التحكم في المخاطر وقياسها.

تشير مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي إلى المخاطر التي تهدد رأس مال وأرباح مجموعة QNB نتيجةً للتحركات السلبية في أسعار الفائدة، والتي قد تؤثر على السجل المصرفي للمجموعة. وعندما تتغير أسعار الفائدة، فإنّ القيمة الحالية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية تتغيّر أيضاً، ما يؤثر على القيمة الاقتصادية لميزانية QNB العمومية. كما تؤثر تغيّرات أسعار الفائدة على أرباح مجموعة QNB من خلال تغيير الدخل والتكاليف الحساسة تجاه أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤثر على صافي إيرادات الفوائد. بشكل عام، يمكن أن تشمل مصادر مخاطر أسعار الفائدة كلاً من مخاطر الفجوة، ومخاطر منحنى العائد، والمخاطر الأساسية ومخاطر الخيارات.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70 (تتمة)

ب) وصف شامل للاستراتيجيات المتعلقة بإدارة مخاطر أسعار الفائدة ونسبة العائد في الدفتر المصرفي للبنك والحدّ منها.

ومن الأمثلة على ذلك: مراقبة القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين وصافي إيرادات الفوائد مقابل الحدود المقررة، وممارسات التحوط، وإجراء اختبارات الضغط، وتحليل النتائج، ودور التدقيق المستقل، ودور وممارسات لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، وممارسات البنك لضمان التحقق المناسب من النماذج، وإجراء التعديلات في الوقت المناسب عند تغير أوضاع السوق.

يرى مجلس الإدارة بأنّ الإدارة الفعالة لمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي هي عنصر أساسي في الممارسات المصرفية الآمنة والسليمة ولها تأثير مباشر على أرباح مجموعة QNB وحقوق مساهميها. يتولى مجلس إدارة QNB مسؤولية إدارة المخاطر في المجموعة من خلال توفير الاستراتيجية العامة والإشراف. وعلى وجه التحديد، تعمل المجموعة وفقاً للسياسة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لإدارة مخاطر السوق غير المرتبطة بالتداول، والتي تشمل إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي. كما تحدد السياسة بشكل عام مستوى الإقبال على المخاطر لدى QNB. يتم تنفيذ السياسة الخاصة بمجلس إدارة مجموعة QNB من خلال تفويض الصلاحيات إلى اللجان الإدارية التابعة للمجموعة، والتي تشمل لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة ولجنة إدارة المخاطر التابعة للمجموعة. وتكون هذه اللجان مسؤولة عن وضع الحدود والموافقة عليها وتنفيذها ضمن صلاحياتها المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك. كما تتولى مسؤولية ضمان وجود عمليات وضوابط مناسبة لتحديد كافة المخاطر وقياسها والإبلاغ عنها مقابل حدود المخاطر المعتمدة، فضلاً عن منح التفويض بشأن اتخاذ الإجراء المناسب (حسب الاقتضاء) في حالة حدوث تجاوز للحدود. وتقوم هذه اللجان أيضاً بمنح التفويضات والصلاحيات المرتبطة بالعمليات إلى مديري وحدات العمل والوحدات الوظيفية.

إطار حدود مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي

تكون دائرة المخاطر التابعة للمجموعة هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على عملية إدارة المخاطر، بما في ذلك التأكد من وضع حدود مناسبة للمخاطر (بما يتوافق مع مستوى الإقبال على المخاطر)، وإدارة الضوابط المحكمة لعملية إدارة المخاطر وإعداد التقارير، وتصعيد حالات تجاوز حدود المخاطر. تتماشى حدود المخاطر المُجمّعة في مجموعة QNB وتتسق مع الإطار العام لحدود مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي. ويتم إبلاغ لجنة الأصول والخصوم للمجموعة بالحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة، ثم يتم نشر تلك الحدود على جميع وحدات المؤسسة عبر عدة لجان في المجموعة منها لجنة الأصول والخصوم واللجان الإدارية التابعة للمجموعة. تُستخدم القيمة الاقتصادية والمقاييس التي تعتمد على الأرباح لقياس مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي وتتم مراقبة هذه المخاطر مقابل الحدود المقررة. ويشمل ذلك الحدود الموضوعية من قبل مجلس الإدارة لمدى تأثير العوائد المعرضة للمخاطر، وتأثيرات القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين على الميزانية العمومية. ومن أجل توفير أساس موخّد للقياس على مستوى المجموعة، توضع هذه الحدود بناءً على سيناريوهات الضغط الموحّدة التي تتوافق مع الإرشادات الصادرة عن مصرف قطر المركزي. وتحظى هذه المقاييس والحدود المذكورة بدعم حدود إضافية ترتبط بالعمليات على مستوى لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة، مثل حدود سلم التغير في العائد عند حدوث تغير بواقع نقطة أساس واحدة في أسعار الفائدة (PVO1) مع مراقبة المقاييس الموحدة بصفة منتظمة ورفع التقارير ذات الصلة إلى لجنة الأصول والخصوم على أساس شهري. ثم تُستكمل المقاييس الموحدة على مستوى المجموعة باختبارات ضغط خاصة بكلّ كيان وموقع ومقاييس أخرى (حسب الاقتضاء) على المدى المتوسط أو على نحو شبه موخّد وعلى مستوى الفروع.

الحوكمة والرقابة والضوابط

تطبّق مجموعة QNB نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" فيما يتعلق بإدارة وحوكمة المخاطر وفصل المهام المرتبطة بالمسؤوليات والحوكمة والضوابط. ويتضمن ذلك إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي والضوابط ذات الصلة. تشرف لجنة الأصول والخصوم على إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي على مستوى مجموعة QNB، بينما تشرف لجان إدارة الأصول والخصوم الدولية واللجان الإدارية على عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في كلّ موقع تعمل فيه المجموعة. وتُعتبر وحدات العمل وإدارة الخزينة ضمن خط الدفاع الأول، حيث تقع على عاتقها مسؤولية إدارة المخاطر، في حين تندرج وحدات إدارة المخاطر والرقابة المالية ضمن خط الدفاع الثاني. وتضطلع إدارة التدقيق الداخلي المستقلة بأعمال تدقيق ومراجعة منتظمة لعمليات الإدارة والرقابة، باعتبارها خط الدفاع الثالث. تحدد سياسة مخاطر السوق غير المرتبطة بالتداول، المبادئ التوجيهية لحوكمة وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي.

الحدّ من المخاطر وممارسات التحوط

يتمثل الهدف من إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي في إدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي ضمن حدود مقبولة باستخدام المنتجات المعتمدة في التفويضات المتاحة لوظائف خط الدفاع الأول. وحيثما أمكن، تُدار المخاطر من خلال مطابقة الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية والتجميع المركزي للمخاطر. ومع ذلك، يمكن لإدارة الخزينة أيضاً أن تقوم بالتحوط ضد معاملات محددة وإنكشافات متبقية من خلال استخدام المشتقات. تتم الموافقة على المبادرات الرئيسية بشأن التحوط أو إدارة المخاطر من قبل لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة.

ج) وتيرة احتساب مقاييس مخاطر أسعار الفائدة ونسبة العائد في الدفتر المصرفي، ووصف للمقاييس المحددة التي يستخدمها البنك من أجل قياس مدى حساسيته لمخاطر أسعار الفائدة ونسبة العائد في دفتريه المصرفي.

يراقب QNB بشكل منتظم تطوّر مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي على مستوى العمليات. أما المقاييس المعيارية الرئيسية المستخدمة عبر المجموعة فهي:

- القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين بناءً على صدمات معيارية محددة مسبقاً
- الحساسية في صافي دخل الفوائد خلال فترة 12 شهراً بناءً على صدمات محددة مسبقاً ومعدّلة للعملة الرئيسية.
- تقارير ثغرات إعادة التسعير (تقاس بناءً على حدود سلم PVO1).
- حساسيات مخاطر انتشار الائتمان في الدفتر المصرفي.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) بازل إفصاحات الدعامات الثالثة 31 ديسمبر 2025 (جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70 (تتمة)

تُستخدم أدوات المراقبة اليومية لرصد الحركات اليومية في ملف مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي. كما تُستخدم مقاييس إضافية، مثل نسبة التحوط أو المدة الفعالة لحقوق الملكية أو المقاييس التنظيمية المحلية على مستوى الكيان لتكملة المقاييس المشتركة على مستوى المجموعة.

يتم الإبلاغ عن احتساب مقاييس مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي على أساس شهري إلى لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة. يُعتبر تأثير صدمات أسعار الفائدة جزءاً من اختبارات الضغط الرسمية للبنك، ومن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ثم تُقدّم النتائج إلى الإدارة العليا.

(د) وصف لسيناريوهات صدمات أسعار الفائدة / نسبة العائد وسيناريوهات الضغط التي يستخدمها البنك لتقدير التغيرات في القيمة الاقتصادية والإيرادات.

تُستخدم سيناريوهات الصدمات المعيارية لسعر الفائدة التي يحددها مصرف قطر المركزي بما يتماشى مع إرشادات مصرف قطر المركزي. وكجزء من إطار أوسع لاختبار الضغط، يتم أيضاً تنفيذ سيناريوهات ضغط إضافية تستند إلى أحداث السوق التاريخية وسيناريوهات افتراضية شديدة ولكن معقولة. كما يتم تطوير السيناريوهات لتقييم الآثار المحتملة لأي مخاطر ناشئة، على النحو المطلوب.

(هـ) حيث تكون فرضيات النماذج الهامة المستخدمة في النظام الداخلي للبنك (أي مقياس القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية الذي ينشئه البنك لأغراض أخرى غير الإفصاح، وعلى سبيل المثال للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال) مختلفة عن فرضيات النماذج المنصوص عليها للإفصاح في الجدول أدناه، يتعيّن على البنك تقديم وصف لتلك الفرضيات واتجاه آثارها وتوضيح الأساس المنطقي لتكوين تلك الفرضيات (مثل البيانات التاريخية، والبحوث المنشورة، وتحليل وتقدير الإدارة).

يُطبق QNB السيناريوهات المعيارية لمصرف قطر المركزي بطريقة تتماشى مع المتطلبات المحددة في إرشادات المصرف المركزي. وينظر QNB إلى هذه السيناريوهات على أنّها مكوّنة من صدمات شديدة للغاية تُستخدم كأساس لتقييم متطلبات الدعامات الثانية من رأس المال وفقاً لتوجيهات وإرشادات مصرف قطر المركزي. يتكوّن اختبار الضغط الإضافي الذي يقوم به QNB من سيناريوهات أقلّ شدة ولكن معقولة.

(و) وصف عالي المستوى لكيفية تحوّل البنك من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر نسبة العائد في دفتره، إلى جانب المعالجة الحسابية ذات الصلة. تتم إدارة إنكشافات QNB لمخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي من قبل إدارة الخزينة. وحينما كان ذلك مناسباً، فإنّ تلك الإنكشافات تكون مركزية من أجل إدارتها من قبل إدارة الخزينة التابعة للمجموعة. وحينما أمكن، تُدار المخاطر من خلال مطابقة الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية والتجميع المركزي للمخاطر. ومع ذلك، ستقوم إدارة الخزينة أيضاً بالتحوط ضد معاملات محددة من خلال استخدام المشتقات.

تأتي معظم المشتقات في الدفتر المصرفي بشكل عقود مقايضة لسعر فائدة أو لعملة متعددة، ما يؤهلها للمعالجة المحاسبية الخاصة بالتحوط في التدفق النقدي.

(ز) وصف عالي المستوى للنماذج الرئيسية والفرضيات القياسية المستخدمة في حساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين والتغير في صافي دخل الفوائد في الجدول أدناه، والذي يتضمّن:

- بالنسبة لحساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين، تم استبعاد الهوامش التجارية ومكوّنات فروق الأسعار الأخرى في التدفقات النقدية المستخدمة في الحساب.
- كيفية تحديد متوسط استحقاق إعادة التسعير للودائع غير المستحقة (بما في ذلك أيّ خصائص فريدة للمنتج تؤثر على تقييم سلوك إعادة التسعير).
- المنهجية المستخدمة لتقدير معدلات الدفع المسبق لقروض العملاء و/أو معدلات السحب المبكر للودائع لأجل وافتراضات مهمة أخرى. أيّ افتراضات أخرى (بما في ذلك الأدوات ذات الخيارات السلوكية التي تم استبعادها) لها تأثير مادي على حساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين والتغير في صافي دخل الفوائد الموضح عنه في الجدول أدناه، بما في ذلك توضيح عن سبب كون التأثير مادياً.
- إن المنهج الخاص بالفرضيات والنماذج المستخدمة لأغراض تقييم التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين والتغير في صافي دخل الفوائد يتماشى مع الإرشادات التي وضعها مصرف قطر المركزي. تتعلق هذه الفرضيات بشكل أساسي بمعالجة الموجودات والودائع التي ليس لها آجال استحقاق محددة، حيث يتم استخدام البيانات التاريخية لعمل نماذج للمجموعات المتجانسة الرئيسية لمعرفة الحساسية تجاه العوامل الكلية الرئيسية والقطاعات المستقرة / غير المستقرة والمدة الفعالة. وفيما يتعلق بالاسترداد المبكر للودائع والسداد المبكر للقروض، عند الاقتضاء، يتم تحديد السرعة بناءً على السلوكيات التاريخية والحساسية تجاه العوامل الكلية الرئيسية. وتراعى الفرضيات الأخرى المستندة إلى خصائص منتجات محددة، مثل إمكانية الاختيار، كجزء من عملية التقييم.

تم استبعاد الهوامش التجارية ومكوّنات فروق الأسعار الأخرى في التدفقات النقدية المستخدمة في الحساب. وتكون معدلات الخصم المستخدمة مستخلصة من أسعار مقايضة النقد وأسعار الفائدة المرصودة في السوق لكلّ عملة رئيسية.

1. متوسط إعادة التسعير عند الاستحقاق للودائع غير محددة آجال الاستحقاق - 1.4 سنة.
2. أطول مدة إعادة تسعير الاستحقاق للودائع غير محددة آجال الاستحقاق - 10.0 سنوات.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: DIS70 (تتمة)

الإفصاحات الكمية بشأن مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: IRRBB1

التغير في صافي دخل الفوائد		التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين		مليون ريال قطري
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	الفترة
(364)	(92)	(1,206)	(1,049)	ارتفاع
(3,609)	(3,262)	(1,842)	(1,268)	هبوط
		(1,899)	(2,017)	انحدار
		(432)	(538)	تسطح
		(826)	(770)	ارتفاع المعدل قصير الأجل
		(2,960)	(2,565)	انخفاض المعدل قصير الأجل
(3,609)	(3,262)	(2,960)	(2,565)	الحد الأقصى
104,948	115,395	104,948	115,395	الشريحة الأولى من رأس المال*
%-3.40	%-2.80	%-2.80	%-2.20	% من رأس المال
579,996	635,055	579,996	635,055	الموجودات المرجحة بالمخاطر
%-0.62	%-0.51	%-0.51	%-0.40	% من الموجودات المرجحة بالمخاطر

*الأرقام صافية من الأرباح الموزعة. رأس المال والاحتياطيات في البيانات المالية المنشورة صافي من إجمالي توزيعات الأرباح المفصح عنها.

نسبة الرافعة المالية: DIS80

مقارنة موجزة للموجودات المحاسبية مقابل مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية: LR1

30 يونيو 2025	31 ديسمبر 2025	
1,353,648,968	1,391,346,423	1 إجمالي الموجودات الموحدة حسب البيانات المالية المنشورة
-	-	2 تسوية الاستثمارات في الكيانات المصرفية أو المالية أو التأمينية أو التجارية التي يتم توحيدها لأغراض محاسبية ولكن خارج نطاق التوحيد التنظيمي
-	-	3 تسوية الإنكشافات المورقة التي تلي المتطلبات التشغيلية للاعتراف بنقل المخاطر
-	-	4 تسويات الإعفاء المؤقت لاحتياطيات البنك المركزي (إن وجدت)
-	-	5 تسوية الموجودات الائتمانية المعترف بها في الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي التشغيلي ولكنها مستبعدة من مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية
-	-	6 تسويات المشتريات والمبيعات العادية للموجودات المالية الخاضعة لمحاسبة تاريخ التداول
-	-	7 تسويات لمعاملات التجميع النقدي المؤهلة
7,850,957	6,944,392	8 تسويات على الأدوات المالية المشتقة
912,944	1,974,417	9 تسوية معاملات تمويل الأوراق المالية (أي اتفاقيات إعادة الشراء والإقراض المضمون المماثل)
119,005,503	129,682,242	10 تسوية البنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ معادلة ائتمانية للإنكشافات خارج الميزانية العمومية)
(37,830,777)	(37,265,565)	11 تسويات لتعديلات التقييم الاحترازي والأحكام المحددة والعامّة التي أدت إلى تخفيض ر أس المال الأساسي
(7,056,552)	(7,252,274)	12 تسويات أخرى
1,436,531,043	1,485,429,635	13 مقياس الإنكشاف لنسبة الرافعة المالية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

نسبة الرافعة المالية: DIS80 (تتمة)

الإفصاح المشترك لنسبة الرافعة المالية: LR2

30 يونيو 2025	31 ديسمبر 2025	
إفصاحات داخل الميزانية العمومية		
1,284,748,482	1,321,771,924	1 الإفصاحات داخل الميزانية (باستثناء معاملات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية، ولكن بما يشمل الضمانات)
(7,056,552)	(7,252,274)	2 قيمة الموجودات المخصومة عند تحديد رأس المال والاحتياطيات وفق اتفاقية بازل 3
1,277,691,930	1,314,519,650	3 إجمالي الإفصاحات داخل الميزانية (باستثناء معاملات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية) (مجموع الصفين 1 و 2)
الإفصاحات بالنسبة للمشتقات المالية		
3,779,530	2,734,634	4 تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات المالية (عند تطبيق صافي هامش التباين النقدي و/أو المقاصة الثنائية)
4,071,427	4,209,758	5 المبالغ الإضافية للإفصاحات المستقبلية المحتملة المرتبطة بجميع معاملات المشتقات المالية
-	-	6 إجمالي ضمانات المشتقات المالية المتاحة عند خصمها من موجودات الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي المعمول به
-	-	7 خصومات الحسابات المدينة من هامش التباين النقدي لمعاملات المشتقات المالية
-	-	8 الأطراف المقابلة المركزية المعفاة أو غرفة المقاصة للطرف المقابل المركزي أو أجزاء الإفصاحات التجارية المسددة من العملاء
-	-	9 القيمة الاسمية الفعلية المعدلة للمشتقات الائتمانية المقيدة
-	-	10 التعويضات بالقيمة الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المقيدة
7,850,957	6,944,392	11 إجمالي الإفصاحات بالنسبة للمشتقات المالية (مجموع الصفوف من 4 إلى 10)
الإفصاحات بالنسبة لمعاملات تمويل الأوراق المالية		
31,069,709	32,308,934	12 إجمالي معاملات تمويل الأوراق المالية بالنسبة للموجودات (بدون مقاصة)، بعد تسوية المعاملات المحاسبية بالنسبة للمبيعات
-	-	13 (المبالغ الصافية مستحقة الدفع والمبالغ مستحقة القبض من إجمالي معاملات تمويل الأوراق المالية بالنسبة للموجودات)
912,944	1,974,417	14 تعرض الطرف المقابل للمخاطر الائتمانية فيما يتعلق بمعاملات تمويل الأوراق المالية بالنسبة للموجودات
-	-	15 معاملات الوكلاء المعرّضة للمخاطر
31,982,653	34,283,351	16 إجمالي الإفصاحات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع الصفوف من 12 إلى 15)
الإفصاحات الأخرى خارج الميزانية العمومية		
331,688,789	360,283,321	17 الإفصاحات خارج الميزانية بإجمالي القيمة الاسمية
(212,683,286)	(230,601,079)	18 (التسويات المرتبطة بالتحويل إلى مبالغ ائتمانية معادلة)
119,005,503	129,682,242	19 بنود خارج الميزانية العمومية (مجموع الصفين 17 و 18)
رأس المال وإجمالي الإفصاحات		
109,937,457	115,394,924	20 الشريحة الأولى من رأس المال
1,436,531,043	1,485,429,635	21 إجمالي الإفصاحات (مجموع الصفوف 3، و 11، و 16 و 19)
نسبة الرافعة المالية		
%7.7	%7.8	22 نسبة الرافعة المالية وفقاً لاتفاقية بازل

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

السيولة: DIS85

إدارة مخاطر السيولة: LIQA

- (أ) حوكمة إدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك: تحمّل المخاطر، وهيكّل ومسؤوليات إدارة مخاطر السيولة، وإعداد التقارير الداخلية حول السيولة، والتواصل مع قطاعات الأعمال ومجلس الإدارة حول استراتيجية مخاطر السيولة وسياساتها وممارساتها.
- تشير مخاطر السيولة إلى المخاطر المتعلقة بعجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها التمويلية في موعد استحقاقها، ما يؤدي إلى عدم القدرة على دعم النشاط التجاري الطبيعي أو تكبّد تكاليف غير مقبولة. يعتبر QNB أنّ الإدارة الحكيمة للسيولة ضرورية لضمان أعمال مستدامة ومربحة، والحفاظ على ثقة الأسواق المالية. يتحمّل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة عن ضمان إدارة مخاطر السيولة بشكل مناسب. يتم تغطية هذه التوقعات، بما في ذلك تفويض الصلاحيات حسب الأدوار والمسؤوليات في سياسة إدارة مخاطر السيولة التابعة للمجموعة. وتحدّد مستوى تحمّل مجلس الإدارة للسيولة في بيان مستوى الإقبال على المخاطر الصادر عن المجموعة. تم تفويض لجنة الأصول والخصوم التابعة للمجموعة بالصلاحيات المتعلقة بمسؤولية الإشراف على ممارسات إدارة الخزينة من أجل ضمان الإدارة الحكيمة لمخاطر السيولة على مستوى العالم وفي مختلف جوانب الأعمال.
- (ب) استراتيجية التمويل، بما في ذلك سياسات التنويع في مصادر وفترات استحقاق التمويل، وما إذا كانت استراتيجية التمويل مركزية أو لامركزية.
- يطبّق QNB استراتيجية تمويل لتلبية أهداف سياسة مخاطر السيولة التابعة للمجموعة وبيان مستوى الإقبال على المخاطر، أثناء تلبية متطلبات الميزانية الحالية والمتوقعة والمتطلبات التنظيمية. تدير الخزينة بشكل فعّال هيكل تمويل متنوّع من خلال توفير التمويل عبر مجموعة مختلفة من فترات الاستحقاق والمنتجات والمناطق الجغرافية والعملات والأطراف المقابلة والعملاء. يساهم هذا النهج في تمكين البنك من الحفاظ على مستويات تمويل شاملة من خلال مجموعة من الظروف التشغيلية. ومن المتوقع أن تعمل الكيانات الدولية على أساس الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجاتها التمويلية، على الرغم من أنّ هذه العمليات يتم تنسيقها بشكل وثيق تحت إدارة الخزينة التابعة للمجموعة من أجل ضمان التوافق مع استراتيجية تمويل المجموعة الأشمل.
- (ج) تقنيات الحد من مخاطر السيولة.
- تُدار مخاطر السيولة بشكل فعّال للتنبؤ بمتطلبات الوفاء بالتزاماتها في ظل الظروف الطبيعية والصعبة. يتم الحد من المخاطر من خلال استراتيجية التمويل المتنوّعة للوفاء بالالتزامات بموجب معظم السيناريوهات المتوقعة، إلى جانب الحفاظ على مخزون احتياطي من الموجودات السائلة عالية الجودة، وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتداول الفوري والتي يمكن الاستفادة منها لإدارة المتطلبات أثناء ظروف الضغط.
- (د) توضيح حول كيفية استخدام اختبار الضغط.
- يمكن أن تتحقق مخاطر السيولة نتيجة لأحداث السيولة الخاصة بالشركة على مستويي قطاع الأعمال والسوق، ما قد يؤدي إلى تدفقات نقدية خارجة، ويعرقل عملية توفير مصادر التمويل الحالية. يساهم اختبار الضغط للأحداث المحتملة في تمكين QNB من تحديد العوامل الرئيسية المسببة للمخاطر، بالإضافة إلى توفير مؤشر خاص بأداء احتياطي الموجودات السائلة المحتفظ بها للمساعدة في الحد من المخاطر. ولاستكمال تحليل اختبار الضغط، يرصد QNB أيضاً سلسلة من مؤشرات الإنذار المبكر، من أجل المساعدة في تحديد الظروف الناشئة المحتملة للضغوط التمويلية في الوقت المناسب.
- (هـ) مخطط لخطط تمويل البنك في حالات الطوارئ.
- تحتفظ مجموعة QNB أيضاً بخطة تمويلية في حالات الطوارئ توضح بالتفصيل خطة عمل المجموعة في حالات الطوارئ والضغط. وتحدّد الخطة الأدوار والمسؤوليات والإجراءات والتدابير الفورية التي سيتم اتخاذها استجابة لحدث الضغط، وذلك لضمان استمرار QNB في الوفاء بالتزاماته.
- (و) أدوات أو مقاييس القياس المخصصة التي تقمّم هيكل الميزانية العمومية للبنك أو التدفقات النقدية للمشروع وأوضاع السيولة المستقبلية، مع مراعاة المخاطر المتعلقة بالبنود خارج الميزانية العمومية الخاصة بذلك البنك.
- بالإضافة إلى مقاييس السيولة التنظيمية، يراقب QNB عدداً من المقاييس الداخلية كجزء من إطار عمل أوسع لمؤشر مخاطر السيولة الرئيسية (KRI). تتضمن هذه المقاييس توقعات عدم تطابق فترات الاستحقاق، وتتم مراجعة افتراضات ضغط السيولة بفعالية وكفاءة واعتمادها من قبل لجنة الأصول والخصوم بهدف المراقبة الفعالة لقضايا السيولة.
- (ز) حدود التركيز على الضمانات المجمّعة ومصادر التمويل (لكلّ من المنتجات والأطراف المقابلة).
- يقوم QNB بمراقبة جميع المتطلبات التنظيمية والامتثال لها. ويرصد جزء من إطار عمل مؤشر المخاطر الرئيسية الأشمل الخاص به مستويات تركيز مصادر التمويل المختلفة، مثل الأطراف المقابلة والمواقع الجغرافية، ونوع المنتج وفترات الاستحقاق وما إلى ذلك.
- (ح) التعرض للسيولة واحتياجات التمويل على مستوى الكيانات القانونية الفردية والفروع والشركات التابعة الأجنبية، مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية على قابلية تحويل السيولة.
- يتعيّن على الكيانات الدولية العمل على أساس الاكتفاء الذاتي لتلبية احتياجاتها من التمويل. ويشمل ذلك أيضاً إدارة الالتزام بأيّ متطلبات وحدود تنظيمية محلية متعلقة بالسيولة. يكون كلّ كيان مسؤولاً عن مراقبة المخاطر التي يتعرّض لها وإبلاغ الإدارة العليا المحلية وإدارة المجموعة عن موقفه من خلال لجان إدارة الأصول والخصوم المحلية التابعة له، والتي توفر أيضاً آلية لتصعيد مخاطر السيولة والتمويل لمهام المقر الرئيسي، وبما في ذلك إدارة الخزينة ولجنة الأصول والخصوم التابعتين للمجموعة.
- (ط) يتم تقسيم بنود الميزانية العمومية والبنود خارج الميزانية العمومية إلى مجموعات استحقاق وما ينتج عنها من ثغرات في السيولة. يرجى مراجعة البيانات المالية الموحّدة المنشورة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

السيولة: DIS85 (تتمة)

نسبة تغطية السيولة: LIQ1

إجمالي القيمة المرجحة (متوسط)	إجمالي القيمة غير المرجحة (متوسط)	إجمالي القيمة المرجحة (متوسط)	إجمالي القيمة غير المرجحة (متوسط)	
30 يونيو 2025		31 ديسمبر 2025		
الموجودات السائلة عالية الجودة				
202,644,902	205,712,604	202,289,034	206,172,528	1 إجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة
التدفقات النقدية الخارجة				
11,744,312	155,130,863	12,856,583	163,950,585	2 ودائع العملاء من الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة، منها:
-	-	-	-	3 الودائع المستقرة
11,744,312	155,130,863	12,856,583	163,950,585	4 الودائع الأقل استقراراً
180,623,892	319,463,783	176,355,129	328,545,440	5 التمويل الإجمالي غير المضمون، ومنه:
75,804,935	75,804,935	63,873,551	63,873,551	6 الودائع التشغيلية (لجميع الأطراف المقابلة الأخرى) والودائع في شبكات من البنوك التعاونية
1,235,519	12,355,192	1,386,571	13,865,716	7 الودائع غير التشغيلية (لجميع الأطراف المقابلة الأخرى)
103,583,438	231,303,656	111,095,007	250,806,173	8 الديون غير المضمونة
-	-	-	-	9 تمويل الشركات المضمون
15,726,665	15,726,665	17,866,689	17,866,689	10 متطلبات إضافية، منها:
-	-	434,647	434,647	11 التدفقات الخارجة المرتبطة بالإكشافات الناتجة عن عقود المشتقات ومتطلبات الضمانات الأخرى
15,726,665	15,726,665	17,432,042	17,432,042	12 التدفقات الخارجة المتعلقة بخفض التمويل من أدوات الدين
-	-	-	-	13 تسهيلات الائتمان والسيولة
-	-	-	-	14 التزامات التمويل التعاقدية الأخرى
24,891,803	97,708,852	26,709,971	102,826,095	15 التزامات التمويل الطارئة الأخرى
232,986,672	588,030,163	233,788,373	613,188,809	16 إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
التدفقات النقدية الداخلة				
-	-	-	-	17 الإقراض المضمون
92,841,524	113,007,639	86,759,763	111,037,688	18 التدفقات الداخلة من الإكشافات كاملة الأداء
5,658,000	5,658,000	6,328,333	6,328,333	19 التدفقات النقدية الداخلة الأخرى
98,499,524	118,665,639	93,088,096	117,366,021	20 إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
إجمالي القيمة المعدلة				
202,644,902	-	202,289,034	-	21 إجمالي الموجودات السائلة عالية الجودة
134,487,147	-	140,700,277	-	22 إجمالي صافي التدفقات النقدية
%150.7	-	%143.8	-	23 نسبة تغطية السيولة (%)

انخفضت نسبة تغطية السيولة خلال الفترة بسبب الحركة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ضمن اجل الاستحقاق خلال 30 يوماً.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

السيولة: DIS85 (تمة)

نسبة صافي التمويل المستقر: LIQ2

القيمة المرجحة 30 يونيو 2025	القيمة المرجحة 31 ديسمبر 2025	القيمة غير المرجحة وفقاً لمدة الاستحقاق المتبقية			لا تاريخ استحقاق	بند التمويل المستقر المتاح
		≤ 1 سنة	6 أشهر إلى > 1 سنة	> 6 أشهر		
T-1	T					
123,596,695	129,606,111	-	-	-	129,606,111	1 رأس المال: 3+2
96,885,480	102,522,606	-	-	-	102,522,606	2 رأس المال التنظيمي
26,711,215	27,083,505	-	-	-	27,083,505	3 أدوات رأس مال أخرى
131,798,684	139,397,724	8,906,735	15,691,921	52,983,098	86,368,831	4 ودائع العملاء من الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة:
-	-	-	-	-	-	5 الودائع المستقرة
131,798,684	139,397,724	8,906,735	15,691,921	52,983,098	86,368,831	6 الودائع الأقل استقراراً
515,091,300	544,737,248	269,883,406	171,995,511	327,166,529	115,209,340	7 التمويل بالجملة:
-	-	-	-	-	-	8 الودائع التشغيلية
515,091,300	544,737,248	269,883,406	171,995,511	327,166,529	115,209,340	9 التمويلات الأخرى للشركات
-	-	-	-	-	-	10 المطلوبات ومطابقتها للموجودات المترابطة
-	-	-	-	-	197,700,477	11 المطلوبات الأخرى:
-	-	-	-	-	-	12 نسبة صافي التمويل المستقر للخصوم المشتقة
-	-	-	-	-	197,700,477	13 جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه
770,486,679	813,741,083	278,790,141	187,687,432	380,149,627	528,884,759	14 إجمالي التمويل المستقر المتاح 11+7+4+1
بند التمويل المستقر المطلوب						
-	-	92,997,077	9,882,145	30,140,705	72,200,153	15 إجمالي نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة
-	-	-	-	-	-	16 الودائع المحتفظ بها في مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية
657,619,641	668,783,818	620,258,057	410,684,630	-	143,280,253	17 القروض والأوراق المالية غير المتعثرة:
6,830,311	7,137,667	-	-	-	142,753,339	18 قروض غير متعثرة للمؤسسات المالية مضمونة الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الأول
842,663	263,457	-	-	-	526,914	19 قروض غير متعثرة للمؤسسات المالية مضمونة بالموجودات السائلة الأخرى من غير المستوى الأول وغير مضمونة
634,527,289	646,789,585	189,130,029	410,684,630	-	-	20 قروض غير متعثرة للشركات غير المالية، وللعلماء من الأفراد وأصحاب الشركات الصغيرة، وللجهات السيادية والبنوك المركزية، ووحدات القطاع العام، ومنها:
300,508,077	270,747,698	416,534,920	-	-	-	21 المقترنة بوزن مخاطر مرجح أقل من أو يساوي 35% بموجب نهج اتفاقية بازل 3 الموحد لمخاطر الائتمان
-	-	-	-	-	-	22 قروض عقارية سكنية غير متعثرة، ومنها:

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
بازل إفصاحات الدعامات الثالثة
31 ديسمبر 2025
(جميع الأرقام بالألف ريال قطري)

السيولة: DIS85 (تتمة)

نسبة صافي التمويل المستقر: LIQ2 (تتمة)

القيمة المرجحة 30 يونيو 2025	القيمة المرجحة 31 ديسمبر 2025	القيمة غير المرجحة وفقاً لمدة الاستحقاق المتبقية			لا تاريخ استحقاق	ألف ريال قطري
		1 ≤ سنة	6 أشهر إلى > 1 سنة	> 6 أشهر		
T-1	T					
-	-	-	-	-	-	23 المقترنة بوزن مخاطر مرجح أقل من أو يساوي 35% بموجب نهج اتفاقيه بازل 3 الموحد لمخاطر الائتمان
15,419,378	14,593,109	14,593,108	-	-	-	24 الأوراق المالية المسددة وغير المصنفة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
-	-	-	-	-	-	25 الموجودات ومطابقتها للمطلوبات المترابطة
73,923,948	85,871,411	-	-	-	1,710,542	26 الموجودات الأخرى:
-	-	-	-	-	-	27 السلع المتداولة مادياً، شاملة الذهب
-	-	-	-	-	-	28 الموجودات المقيّدة كهامش أولي لعقود المشتقات المالية والمساهمات في الصناديق المتعثرة للأطراف المقابلة المركزية
-	-	-	-	-	-	29 نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات المشتقة
1,669,709	1,710,542	-	-	-	1,710,542	30 المطلوبات المشتقة من صافي التمويل المستقر قبل خصم هامش التباين المعلن
72,254,239	84,160,869	-	-	-	-	31 جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه
20,099,077	19,167,277	-	-	-	-	32 بنود خارج الميزانية
751,642,666	773,822,506	713,255,135	420,566,774	30,140,705	217,190,948	33 إجمالي التمويل المستقر المطلوب 26+17+15
%102.5	%105.2	-	-	-	-	34 نسبة صافي التمويل المستقر (%)

ارتفعت صافي نسبة التمويل المستقر خلال الفترة بسبب زيادة رصيد التمويل الثابت المتاح.





إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة

31 ديسمبر 2025

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

1. أساس الإعداد

1.1 الامتثال لإفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن الاستدامة

تم إعداد تقرير الإفصاحات الخاصة بالاستدامة لمجموعة بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) وشركاتها التابعة ("مجموعة QNB") بما يتوافق مع معايير الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB)، وذلك مع مراعاة الاستثناءات المحددة في القسم 3 «نطاق التقارير». تواصل مجموعة QNB العمل على استيفاء جميع المتطلبات الخاصة بإفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً للجدول الزمني المعتمد.

عند إعداد هذا التقرير، تم الرجوع إلى موضوعات الإفصاح الواردة في معايير مجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB) وأخذها في الاعتبار.

1.2 التوافق مع البيانات المالية الموحدة لمجموعة QNB

تم إعداد إفصاحات الاستدامة الخاصة بمجموعة QNB ويجب قراءتها مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة والمعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن الانبعاثات الممولة، يغطي هذا التقرير فترة اثني عشر شهراً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وذلك بما يتوافق مع فترة التقارير المعتمدة في البيانات المالية الموحدة ذات الصلة.

أما لغايات البيانات الأخرى، يغطي هذا التقرير فترة اثني عشر شهراً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

تحدد مجموعة QNB الآفاق الزمنية استناداً إلى التوقعات المعقولة بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم اعتماد الآفاق الزمنية التالية، بما يتوافق مع التوقيت المعتمد لعمليات اتخاذ القرار داخل المجموعة:

- المدى القصير: من 0 إلى 12 شهراً؛

- المدى المتوسط: من سنة إلى 5 سنوات؛ و

- المدى الطويل: أكثر من 5 سنوات.

تشمل الإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة الجهة المُبلّغَة الواردة في البيانات المالية الموحدة ذات الصلة. وتضمّ المنشأة الشركة الأم، مجموعة بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)، وشركاتها التابعة.

تم عرض الإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية المستخدمة في البيانات المالية الموحدة، وتم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

1.3 اعتماد إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى والإعفاءات خلال المرحلة الانتقالية

تعمل مجموعة QNB على إعداد الإفصاحات وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى خلال فترة التقارير السنوية التي تبدأ في عام 2026، وذلك امتثالاً للمتطلبات التنظيمية المحلية. ويُعد هذا التقرير جزءاً من عملية الانتقال هذه. وقد طبّقت المجموعة المعايير التالية على فترة التقارير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2025:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة".

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 "الإفصاحات المتعلقة بالمناخ".

حتى 31 ديسمبر 2025، لم يصدر مجلس معايير الاستدامة الدولي أي معايير أخرى للإفصاح عن الاستدامة بخلاف المعايير المعتمدة حالياً.

وتتضمن إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن الاستدامة إعفاءات انتقالية تُطبّق خلال أول فترة تقارير سنوية تعتمد فيها المنشأة هذه المعايير. ولغايات هذا التقرير، طبّقت مجموعة QNB الإعفاءات الانتقالية التالية:

- الإعفاء من متطلبات الإفصاح عن المعلومات المقارنة خلال أول فترة تقارير سنوية؛

- الإعفاء من إصدار تقرير الاستدامة في التاريخ نفسه لإصدار البيانات المالية. فقد تم إصدار البيانات المالية الموحدة في 13 يناير 2026.

2. نظرة عامة على مجموعة QNB وسلسلة القيمة

2.1 نظرة عامة على المجموعة

يقدم بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) وشركاته التابعة الخدمات المالية. ويوضح الجدول التالي الجهات التي تشكّل جزءاً من عمليات مجموعة QNB، إضافة إلى المؤشرات التي جرى تضمينها لكل منها في هذا التقرير.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

اسم الجهة	العلاقة مع مجموعة QNB	البيانات المُفصّل عنها باستثناء الغازات المسببة للاحتباس الحراري	البيانات المُفصّل عنها لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري		
			انبعاثات 1 النطاق	انبعاثات 2 النطاق	انبعاثات 3 النطاق (باستثناء الانبعاثات الممولة)
بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.	الشركة الأم	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - المملكة المتحدة	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - فرنسا	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - الكويت	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - عُمان	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - اليمن	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - سنغافورة	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - لبنان	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - السودان	عمليات الفرع	لا	لا	لا	نعم
بنك قطر الوطني - جنوب السودان	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - المملكة العربية السعودية	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - الهند	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني، غيغت سيتي، الهند	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني - هونغ كونغ	عمليات الفرع	نعم	نعم	نعم	نعم
QNB للتمويل المحدودة	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
QNB للخدمات المالية ذ.م.م.	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
QNB Capital LLC	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
QNB (Suisse) SA	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
QNB الدولية القابضة المحدودة	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
QNB Property فرنسا	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني سورية - ش.م.ع.س.	شركة تابعة	لا	لا	لا	نعم
PT Bank QNB Indonesia Tbk	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
مصرف المنصور للإستثمار (شركة مساهمة خاصة)	شركة تابعة	لا	لا	لا	نعم
بنك قطر الوطني تونس	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
بنك قطر الوطني (شركة مساهمة مصرية)	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
QNB Bank A.S.	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
QNB للمشتقات المالية المحدودة	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
Q-FS الرقمية المحدودة	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم
Enpara Bank A.S.	شركة تابعة	نعم	نعم	نعم	نعم

سيتم الإفصاح عن مزيد من التفاصيل المتعلقة بالشركات التابعة، بما في ذلك دولة التأسيس وسنة الاستحواذ أو التأسيس ونسبة الملكية، ضمن البيانات المالية الموحدة.

ونتعمز مجموعة QNB توسيع نطاق المعلومات المشمولة في هذا التقرير ليغطي جميع العمليات في الفترات المستقبلية.

2.2 سلسلة القيمة

يلخص الجدول أدناه أبرز العلاقات الرئيسة للمجموعة ضمن سلسلة القيمة في مراحلها الأولية والنهائية.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

جزء من سلسلة القيمة	أصحاب المصلحة	الوصف	المواقع
سلسلة القيمة الأولية	المودعون	عملاء من الأفراد والشركات يقدمون ودائع	قطر وتركيا ومصر ومواقع دولية أخرى تعمل فيها مجموعة QNB
	مزودو خدمات التمويل الاجمالية	جهات مؤسسية مقابلة توّفر خدمات التمويل الاجمالية	
	الموظفون والمتعاقدون الآخرون	أفراد يقدمون خدماتهم أو خبراتهم	
	المورّدون	جهات مؤسسية توّفر السلع والخدمات لمجموعة QNB	
سلسلة القيمة النهائية	عملاء التمويل	عملاء من الأفراد وشركات يستفيدون من التمويلات	
	جهات مقابلة تقدم خدمات التمويل الاجمالية	جهات مؤسسية مقابلة يودّع لديها QNB تمويلات قصيرة الأجل	
	الحكومات	يسدد QNB الضرائب والرسوم والدفعات النظامية الأخرى وفقاً للتزاماته	

يدمج QNB الاستدامة في نموذج أعماله وسلسلة القيمة لضمان المرونة والاستمرارية على المدى الطويل. يعتمد التأثير على نموذج أعمالنا على المواقع الجغرافية. ونتوقع تأثيراً أكبر في المناطق المعرضة لتغير المناخ والتي لا تتمتع بالقدرة على التكيف، إلى جانب التحولات التنظيمية السريعة. باعتبارها مؤسسة تقدم الخدمات المالية، لا تواجه مجموعة QNB مخاطر أو فرصاً مباشرة وجوهريّة تتعلق بالاستدامة والمناخ. ومع ذلك، ومن خلال أنشطتها الأساسية في مجال الخدمات المالية، ولا سيما أنشطة التمويل والإقراض، تلعب المجموعة دوراً مؤثراً في المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمناخ لدى الأفراد والمؤسسات الأخرى، وهو ما ينعكس في نهاية المطاف على مجموعة QNB نفسها.

ونظراً للمراقبة الدقيقة وإدارة المخاطر قصيرة ومتوسطة المدى، فإن التأثيرات الحالية والمتوقعة للمخاطر المتعلقة بالاستدامة على نموذج الأعمال وسلسلة القيمة تعتبر طفيفة.

ومن ناحية الفرص، من المتوقع أن تنمو محفظتنا المخصصة للإقراض المستدام بمرور الوقت، مما يساهم في زيادة مرونة محفظة الإقراض الأساسية بشكل عام. حالياً، تعمل شبكتنا الدولية على دفع نمو محفظة الإقراض المستدام المتوافقة مع إطار التمويل المستدام.

3. نطاق التقارير

3.1 نطاق التقارير (باستثناء انبعاثات غازات الاحتباس الحراري)

تتطابق البيانات والموجودات والعمليات التشغيلية (ويشار إليها بعبارة «بيانات المنشأة») المدرجة في تقرير الاستدامة مع تلك الواردة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025. وترد تفاصيل إضافية بشأن البيانات المشمولة في الإيضاح 2.1.

3.2 نطاق التقارير لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري

تعتمد مجموعة QNB بروتوكول الغازات المسببة للاحتباس الحراري: المعيار المحاسبي وإعداد التقارير للشركات (2004) («بروتوكول الغازات المسببة للاحتباس الحراري») لقياس انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ما لم يُحدّد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 خلاف ذلك.

تعتمد مجموعة QNB معيار سلسلة القيمة للشركات الصادر عن بروتوكول الغازات المسببة للاحتباس الحراري («معيار النطاق 3») لتحديد الفئات الخمس عشرة الخاصة بانبعاثات النطاق 3، وذلك تنفيذاً لمتطلبات الإفصاح عن انبعاثات هذا النطاق.

يشمل نطاق تقارير مجموعة QNB المتعلقة بانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري النطاق التنظيمي والتشغيلي للمجموعة. وترد تفاصيل إضافية بشأن البيانات المشمولة في الإيضاح 2.1.

3.2.1 النطاق التنظيمي

تُطبّق مجموعة QNB نهج اعتماد الضوابط المالية لتحديد نطاقها التنظيمي الخاص بالإفصاح عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ترى مجموعة QNB أن اعتماد هذا النهج يُعد الأسلوب الأنسب لقياس انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، نظراً لانسجامه مع الإطار المعتمد لإعداد تقاريرها المالية.

3.2.2 النطاق التشغيلي

لغايات هذا التقرير، تُصنّف انبعاثات النطاق 1 والنطاق 2 والنطاق 3 (الفئات 1 إلى 14) على أنها انبعاثات تشغيلية، في حين تُصنّف انبعاثات الفئة 15 من النطاق 3 على أنها انبعاثات ممولة.

وفيما يلي النهج المعتمد من مجموعة QNB لتحديد هذا النطاق.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

الانبعاثات المباشرة للغازات المسببة للاحتباس الحراري من مصادر تملكها مجموعة QNB أو تقع تحت سيطرتها.	النطاق 1- انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري
الانبعاثات غير المباشرة للغازات المسببة للاحتباس الحراري الناتجة عن الكهرباء أو البخار أو التدفئة أو التبريد التي تشتريها أو تحصل عليها مجموعة QNB وتستهلكها.	النطاق 2- انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري
تُصنّف الانبعاثات غير المباشرة للغازات المسببة للاحتباس الحراري (غير المدرجة ضمن انبعاثات النطاق 2) إلى فئات وفقاً لما ورد في معيار المحاسبة وإعداد التقارير لسلسلة القيمة للشركات (النطاق 3) الصادر عن بروتوكول الغازات المسببة للاحتباس الحراري لعام 2011.	النطاق 3- انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (باستثناء الانبعاثات الممولة)
الانبعاثات غير المباشرة للغازات المسببة للاحتباس الحراري الناشئة عن الأنشطة المرتبطة بالتمويل.	النطاق 3- الانبعاثات الممولة للغازات المسببة للاحتباس الحراري

فيما يلي الفئات الخاصة بالنطاق 2 من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وفقاً لما ورد في معيار المحاسبة وإعداد التقارير لسلسلة القيمة للشركات (النطاق 3) الصادر عن بروتوكول الغازات المسببة للاحتباس الحراري لعام 2011:

رقم الفئة	الوصف	الصلة بالانبعاثات التشغيلية لمجموعة QNB	الإفصاح عنها ضمن انبعاثات النطاق 3 لعمليات مجموعة QNB (الإيضاح 2.1)
1	المشتريات من السلع والخدمات	نعم	لا
2	الأصول الرأسمالية	نعم	لا
3	الأنشطة التي تتطلب استهلاك الوقود والطاقة وغير المدرجة وهي غير المدرجة ضمن انبعاثات النطاق 1 والنطاق 2	نعم	لا
4	عمليات النقل والتوزيع الأولية	نعم	لا
5	النفائات الناتجة عن العمليات	نعم	نعم
6	رحلات العمل	نعم	نعم
7	تنقل الموظفين	نعم	لا
8	الأصول الأولية المستأجرة	نعم	لا
9	عمليات النقل والتوزيع النهائية	لا	لا ينطبق
10	معالجة المنتجات المباعة	لا	لا ينطبق
11	استخدام المنتجات المباعة	لا	لا ينطبق
12	معالجة المنتجات المباعة في نهاية صلاحيتها	لا	لا ينطبق
13	الأصول النهائية المستأجرة	لا	لا ينطبق
14	الامتيازات	لا	لا ينطبق
15	الاستثمارات	نعم	نعم

لا تشمل عمليات مجموعة QNB وسلسلة القيمة الخاصة بها (لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 2.2) جميع الفئات المذكورة أعلاه. وفيما يلي توضيح لأسباب عدم انطباق بعض فئات النطاق 3:

- الفئة 9: لا تمارس مجموعة QNB أي أنشطة نقل أو توزيع نهائية ضمن سلسلة القيمة الخاصة بها.
 - الفئات 10 و11 و12: لا تنتج مجموعة QNB منتجات مادية، وبالتالي فإن الانبعاثات المرتبطة بمعالجة المنتجات المباعة أو استخدامها أو معالجتها في نهاية صلاحيتها لا تنطبق. وتقدم المجموعة خدمات مالية، ويتم الإفصاح عن الانبعاثات الممولة بشكل منفصل.
 - الفئة 14: لا تمتلك مجموعة QNB عمليات خاصة بالامتيازات.
 - الفئة 13: مجموعة QNB ليس لديها أي أصول مؤجرة مادية في أنشطتها اللاحقة
- لغايات هذا التقرير، تفصح مجموعة QNB عن الانبعاثات التشغيلية ضمن الفئتين التاليتين:

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

- الفئة 5: النفايات الناتجة عن العمليات
- الفئة 6: رحلات العمل

يتم الإفصاح عن الانبعاثات الناتجة عن الاستثمارات ضمن الانبعاثات الممولة. أما الفئات الأخرى ذات الصلة بمجموعة QNB والتي لم يتم الإفصاح عنها في هذا التقرير، فسيتم إدراجها في الإفصاحات المستقبلية.

4. حالات عدم اليقين في إصدار الأحكام والقياس

أثناء إعداد هذا القسم المتعلق بالاستدامة، طبقت الإدارة حكمها المهني في عدد من الجوانب، بما في ذلك تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمعلومات الجوهرية التي يجب الإفصاح عنها. كما يتطلب إعداد هذا التقرير استخدام تقديرات لبعض البنود التي لا يمكن قياسها بشكل مباشر. تُستخدم هذه التقديرات عندما ترتبط معلومات الاستدامة بجهة ضمن سلسلة القيمة وتتطلب التقدير، أو عندما تكون قائمة على معلومات مستقبلية، أو تنطوي على بيانات مقيدة.

يوضح هذا القسم أبرز الأحكام الجوهرية التي استخدمتها الإدارة عند إعداد تقرير الاستدامة، إضافة إلى البنود التي تتسم بارتفاع مستوى عدم اليقين في تقدير قيمها.

4.1 الأحكام الجوهرية

عند إعداد البيانات المالية الموحدة لمجموعة QNB، طبقت الإدارة عدداً من الأحكام الجوهرية، حيث يرتبط بعضها بتقرير الاستدامة هذا. إضافة إلى ذلك، تنطبق الاعتبارات التالية:

4.1.1 تحديد المخاطر والفرص وإجراءات الموضوعات الجوهرية

استخدمت الإدارة حكمها المهني لتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والتي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على آفاق مجموعة QNB، إضافة إلى تحديد المعلومات الجوهرية المتعلقة بها.

4.1.2 النطاق التنظيمي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري

اعتمدت مجموعة QNB نهج الرقابة المالية لتحديد نطاقها التنظيمي الخاص بالإفصاح عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، نظراً لتوافق هذا النهج مع الإطار المستخدم في إعداد تقاريرها المالية.

ويُعد اختيار النهج الأنسب، وكذلك تحديد العمليات التي تخضع لرقابة المجموعة المالية، من المجالات التي تستلزم ممارسة حكم مهني جوهري.

4.1.3 طريقة احتساب انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

استخدمت مجموعة QNB مجموعة من الطرق المختلفة باحتساب انبعاثات النطاق 3. وقد اعتمدت الإدارة على حكمها المهني في تحديد الفئات التي ينطبق عليها الإفصاح، وفي اختيار نهج الاحتساب الملائم لكل فئة وفقاً للبيانات المتاحة وجودتها، مع تفضيل استخدام بيانات الموردين متى توافرت بالمستوى المقبول من الجودة.

4.2 حالات عدم اليقين في القياس

تتضمن الإفصاحات التالية أرقاماً يرافقها مستوى مرتفع من عدم اليقين في القياس:

4.2.1 المؤشرات المتعلقة بانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

تقيس مجموعة QNB انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري وفقاً لبروتوكول الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ما لم يرد خلاف ذلك استناداً إلى متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S2. وتخضع المؤشرات التي يتم الإفصاح عنها لمستوى مرتفع من عدم اليقين بطبيعته، نظراً لاعتمادها على بيانات النشاط وعوامل الانبعاث الصادرة عن أطراف خارجية. وفي الحالات التي لا تتوافر فيها هذه البيانات في الوقت المناسب أو تكون غير مكتملة، يتم اللجوء إلى التقدير.

اعتمدت مجموعة QNB منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) لتقدير انبعاثات النطاق 3 الممولة. يوفر هذا الإطار المعترف به عالمياً إرشادات موحدة للمؤسسات المالية لقياس والإفصاح عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري المرتبطة بمحافظ الإقراض والاستثمار الخاصة بها.

أحد المكونات الرئيسية لمنهجية PCAF هو درجة جودة البيانات، والتي تصنف موثوقية البيانات المستخدمة في حسابات الانبعاثات على مقياس من 1 (أعلى جودة) إلى 5 (أقل جودة). وتؤثر عوامل مثل مصدر البيانات وتوافر المعلومات لتقدير الانبعاثات على احتساب هذه الدرجة. بالنسبة لمجموعة QNB، فإن درجة جودة البيانات وفقاً لمنهجية PCAF هي 2.9 (2.7:2024). نسعى باستمرار إلى تحسين دقة وشفافية تقارير الانبعاثات لدينا.

4.2.2 مخاطر التحوّل المناخي

يخضع قياس الآثار المالية المتوقعة لمخاطر التحوّل المناخي لمستوى مرتفع من عدم اليقين. ومع محدودية البيانات المتاحة حول آثار هذا التحوّل، تتسع نطاقات النتائج المحتملة للآثار المالية المتوقعة على المدى المتوسط والطويل.

5. تقييم الجوهرية والموضوعات الجوهرية

تُعدّ مجموعة QNB تقرير الاستدامة للمرة الثانية ضمن إجراءات الامتثال لمتطلبات الإفصاح وفق المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية S1 وS2. وبناءً عليه، تم إجراء تقييماً شاملاً ودقيقاً للموضوعات الجوهرية بهدف تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على آفاق مجموعة QNB. وعلى الرغم من أن هذا هو العام الثاني لإعداد التقارير المالية بشأن الاستدامة، فقد سبق لمجموعة QNB أن أخذت بالاعتبار المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي قد تؤثر على عمليات المجموعة، وذلك ضمن عملياتها المعتادة لإدارة المخاطر.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

تولّت الإدارة تنفيذ عملية تحديد الموضوعات الجوهرية، وذلك بالتعاون مع مستشارين خارجيين مختصين. وقد شملت هذه العملية الخطوات التالية:

- تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمتوقع أن تؤثر بشكل معقول على آفاق مجموعة QNB على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- تحديد المعلومات الجوهرية اللازمة، من خلال حصر الإفصاحات التي ينبغي تقديمها بشأن تلك المخاطر والفرص ذات الصلة بالاستدامة. تهدف هذه العملية إلى تحديد المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، والمتوقع أن تؤثر بشكل معقول على آفاق مجموعة QNB، وأن تساهم في توجيه قرارات المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية العامة. وقد ركّزت الإدارة بشكل خاص على المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمُقرضين، والمودعين، وغيرهم من الدائنين بوجه عام.

5.1 تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة

اعتمدت مجموعة QNB أسلوباً منهجياً، واستندت إلى عدد من المصادر المتنوعة، لتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة فيما يتعلق بأعمالها. وقد شمل هذا التقييم أنشطة المجموعة الداخلية، إلى جانب الأنشطة الواقعة ضمن سلسلة القيمة ذات التأثيرات الأولية والنهائية. وفيما يلي ملخص لأبرز مراحل العملية التي تم اتباعها:

5.1.1 فهم عمليات مجموعة QNB ومواردها وعلاقتها

يُعدّ فهم السياق الذي تعمل فيه مجموعة QNB الخطوة الأولى في هذه العملية. وقد أخذت المجموعة في الاعتبار طبيعة أنشطتها التجارية، بما في ذلك المنتجات والخدمات التي تقدمها، إلى جانب النطاق الجغرافي والإطارين القانوني والتنظيمي لعملياتها. كما شملت العملية تحليل الموارد التي تعتمد عليها المجموعة، والعلاقات التي تربطها بالأطراف المختلفة على امتداد سلسلة القيمة. فيما يلي ملخص عن النظرة العامة على السياق المُعتمد ضمن هذا التقييم:

المواقع الرئيسية

تعمل مجموعة QNB في قطر وتركيا ومصر، إضافة إلى مواقع دولية أخرى. وبتركّز أصحاب المصلحة الرئيسيون للمجموعة في البلدان التي تنشط فيها.

التشريعات التنظيمية

باعتبارها جزءاً من قطاع الخدمات المالية الأوسع، تخضع مجموعة QNB لرقابة الجهات التنظيمية المعنية بالمصارف والأوراق المالية وإدارة الأصول والتأمين وغيرها من الجهات الرقابية ذات الصلة في جميع الدول التي تمارس فيها أنشطتها.

الموارد الرئيسية

تعتمد مجموعة QNB على عدد من الموارد الأساسية، من بينها:

- التمويل من العملاء، والأطراف المقابلة في الأسواق المالية، ومصادر تمويل أخرى لدعم عمليات المجموعة؛
- الكفاءات والكوادر البشرية؛
- ومزوّدو الخدمات الذين يقدّمون مختلف الخدمات للمجموعة.

قنوات التوزيع

تقدّم مجموعة QNB خدماتها من خلال القنوات التالية:

- الفروع والمراكز المصرفية؛
- أجهزة الصراف الآلي والأجهزة المتكاملة؛
- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال؛
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف.

5.1.2 تحديد المخاطر والفرص

يستند تحديد المخاطر والفرص في مجموعة QNB بشكل أساسي إلى فهم طبيعة عملياتها وسلسلة القيمة التي تعتمد عليها. وتحرص المجموعة على تقييم مدى تعرّض مدخلاتها الأساسية من الموارد، والعلاقات التي تربطها بالأطراف المختلفة، والاعتماد المتبادل عبر سلسلة القيمة، لمخاطر تتعلق بالاستدامة، أو ما إذا كانت تلك العناصر تُشكّل فرصاً قد تؤثر على قدرة المجموعة في تحقيق التدفقات النقدية مستقبلاً. تستعين مجموعة QNB بمصادر داخلية وخارجية لتحديد أي مخاطر أو فرص إضافية يجب مراعاتها. وتشمل هذه المصادر ما يلي:

- منظومة إدارة المخاطر وإجراءات العناية المطبّقة داخل المجموعة؛
- المواد الإرشادية الصادرة عن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن المعيارين S1 وS2، بما في ذلك الإرشادات المتخصصة حسب كل قطاع.
- موضوعات الإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) في عدد من القطاعات، وهي:
 - البنوك التجارية
 - التمويل الاستهلاكي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

- أنشطة إدارة الأصول وخدمات الحفظ
 - الخدمات المصرفية الاستثمارية والوساطة المالية
 - مراجعة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي توصلت إليها المؤسسات النظيرة في نفس القطاعات؛
 - التواصل المباشر مع عدد من أصحاب المصلحة، كما هو موضح في الجدول أدناه.
- تواصلت مجموعة QNB مع عدد من أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف تحديد القضايا الجوهرية وتصنيفها حسب الأولوية، إلى جانب الوقوف على أبرز المخاطر والفرص المرتبطة بها.

مجموعات أصحاب المصلحة	قنوات التواصل	الوتيرة	التأثيرات والاحتياجات والتوقعات
أصحاب المصلحة الخارجيين			
العملاء	استبيان رضا العملاء	سنوياً	جودة خدمة العملاء
	نقاط صافي الترويج	كل ثلاثة أشهر	رضا العملاء
العملاء	مركز رعاية العملاء الخدمات المصرفية عبر الجوال والإنترنت إدارة الشكاوى الردود عبر وسائل التواصل الاجتماعي مدراء العلاقات	باستمرار	سهولة الاستخدام / الوصول والقنوات الرقمية الآمنة، بالإضافة إلى التواصل الشخصي أسعار ورسوم تنافسية الوصول إلى التمويل والخدمات المنتجات ذات التأثير الإيجابي التواصل المسؤول مع العملاء التواصل المنتظم والشفاف
	الاجتماع السنوي للجمعية العامة	سنوياً	عائدات قوية ومستقر
المستثمرون	اجتماع مجلس الإدارة اتصالات المحللين	كل ثلاثة أشهر	قوة نظام الحوكمة وإدارة المخاطر والتقييمات الشفافية والتوافق مع معايير الإفصاح الدولية نهج شامل لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على طول سلسلة القيمة
	أيام وجولات إرشاد المستثمرين الحوار المستمر طلبات المعلومات	باستمرار	إدارة المخاطر المناخية والفرص ذات الصلة التمويل المستدام الأنشطة الداعمة للحفاظ على البيئة أمن البيانات والمرونة في مواجهة التهديدات السيبرانية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

مجموعات أصحاب المصلحة	قنوات التواصل	الوتيرة	التأثيرات والاحتياجات والتوقعات
أصحاب المصلحة الخارجيين			
الجهات التنظيمية والحكومة	الإفصاحات العامة	سنوياً	
	مكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة فرق الانضباط والتدقيق للمجموعة التحقيقات وقنوات الإبلاغ الخاصة بالانضباط فرق العمل التنظيمية فرق العمل الوزارية فرق العمل القطاعية الجمعيات المصرفية طلبات المعلومات	باستمرار	الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية إجراءات صارمة لمكافحة الفساد وغسل الأموال والرشوة الإدارة القوية للمخاطر والحوكمة التعامل مع مخاطر وفرص تغير المناخ التمويل المستدام
المجتمع	المنتجات والخدمات ذات الفائدة البيئية أو الاجتماعية أنشطة المسؤولية الاجتماعية فرق توظيف الموارد البشرية المؤتمرات الدولية والوطنية	باستمرار	خلق فرص العمل المساهمة الإيجابية في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الشمول المالي للفئات التي تعاني من قلة الخدمات التعامل مع مخاطر وفرص تغير المناخ الأنشطة الداعمة للحفاظ على البيئة
الموردون	العطاءات والمناقصات البوابة الإلكترونية للموردين استبيان أوضاع العاملين لدى الموردين الزيارات الميدانية مراجعات الموردين عملية إدارة مخاطر الأطراف الثالثة	باستمرار	الدفع في الوقت المحدد عمليات عادلة وشفافة فرص عمل جديدة تطوير قدرات الأسواق المحلية سلسلة توريد موثوقة ومستقرة الامتثال لقوانين ولوائح العمل
الشركاء	الاتفاقيات الثنائية / الشركات المؤتمرات الندوات عبر الإنترنت	باستمرار	الإدارة القوية للمخاطر والحوكمة حشد التمويل الأخضر لتقديم الدعم الإضافي للاقتصاد المحايد للكربون تعزيز منظومة التمويل المستدام تقارير متسقة ومنسقة الاستفادة من التكنولوجيا في التخفيف من تغير المناخ
البنوك المراسلة	الاتفاقيات الثنائية / الشركات الصفقات	باستمرار	مركز مالي قوي وتصنيفات ائتمانية عالية لمواصلة علاقات الأعمال دعم الاقتصادات المحلية والتجارة عبر الحدود بناء الأصول المتوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من ناحية التمويل التعامل مع مخاطر وفرص تغير المناخ

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

مجموعات أصحاب المصلحة	قنوات التواصل	الوتيرة	التأثيرات والاحتياجات والتوقعات
أصحاب المصلحة الخارجيين			
وكالات التصنيف والبورصة	الاتفاقيات الثنائية الندوات عبر الإنترنت استطلاعات الرأي	باستمرار	أساس حوكمة متين لتحقيق الاتساق المؤسسي تنمية رأس المال البشري حماية المستهلك المالي الوصول إلى التمويل والشمول المالي زيادة الشفافية من خلال تنسيق التقارير التعامل مع مخاطر وفرص تغير المناخ التمويل المستدام
المنظمات غير الحكومية	الاتفاقيات الثنائية الندوات عبر الإنترنت	باستمرار	مركز مالي قوي اقتصادات وأنظمة بيئية مرنة التعامل مع مخاطر وفرص تغير المناخ الأنشطة الداعمة للحفاظ على البيئة
الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	فعاليات لبناء القدرات مبادرات لتبادل المعرفة	باستمرار	إفصاحات متوافقة وفي الوقت المناسب وفقاً للمعايير الجديدة التعامل مع مخاطر وفرص تغير المناخ مبادرات مناخية تركّز على التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع تداعيات التغير المناخي
أصحاب المصلحة الداخليين			
الموظفون	استبيان رضا الموظفين	كل سنتين	رواتب واستحقاقات ومكافآت تنافسية التطوير المهني الإنصاف والتنوع وتكافؤ الفرص التواصل الشفاف والمنتظم التوازن بين العمل والحياة الشخصية استقرار جهة العمل
	تحليل احتياجات التدريب	سنوياً	
الاقتصاديون	الشبكة الداخلية البرنامج التعريفي برامج التعلم والتطوير التدريب المتعلق بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إدارة الأداء عروض خاصة بالاستراتيجيات جلسات توعية الموارد البشرية شركاء أعمال الموارد البشرية عملية التظلم مقابلات انتهاء الخدمة	باستمرار	التوظيف وتطوير المهارات القيادية توفير السيولة للقطاع المصرفي توفير المنتجات والخدمات للأسواق التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية وتدني التصنيفات الائتمانية قيادة أجنحة الاستدامة في الأسواق ذات الحصة السوقية الكبيرة
	الاتفاقيات الثنائية/ الشركات	سنوياً	

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

5.1.3. تقييم مدى تأثير المخاطر والفرص على آفاق مجموعة QNB

يقصر الإفصاح في هذا التقرير على المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمتوقع أن يكون لها تأثير بشكل معقول على التدفقات النقدية للمجموعة، أو على قدرتها في الحصول على التمويل، أو على تكلفة رأس المال. وقد استندت مجموعة QNB في هذا التقييم إلى مزيج من العوامل، بما في ذلك:

- احتمالية وقوع الحدث المعني؛

- حجم التأثير المحتمل على الآفاق المالية للمجموعة في حال وقوع الحدث.

بالنسبة للمخاطر والفرص المرتبطة بأحداث مستقبلية غير مؤكدة، أخذت مجموعة QNB في الاعتبار مجموعة من السيناريوهات المحتملة، وتم تحديد احتمالية كل منها.

وفي الحالات التي سبق أن وقع فيها حدث مشابه في الماضي، تم إسناد درجة أعلى من الاحتمالية لتكرار حدوثه في المستقبل. وقد تم عرض نتائج هذا التقييم ضمن منظومة تحليلية، بهدف تحديد المخاطر والفرص التي يُتوقع أن تؤثر بشكل معقول على آفاق مجموعة QNB.

لم تعتمد مجموعة QNB على معايير محددة خلال التقييم، غير أنه تم الإفصاح عن المخاطر والفرص التي اتّسمت بارتفاع في مستوى الاحتمالية أو قوة التأثير. وفي إطار هذه العملية، حرصت مجموعة QNB على الأخذ بوجهات نظر عدد من أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك الجهات الممولة من القطاع المؤسسي والمحللين الماليين، بهدف الوقوف على أي مخاطر أو فرص إضافية محتملة قد لا تكون قد أدرجت ضمن التقييم الداخلي، ويمكن أن يكون لها تأثير ملموس على آفاق المجموعة المستقبلية. لم يتم تحديد أي مخاطر أو فرص إضافية من جانب أصحاب المصلحة.

5.1.4 إجراءات التخفيف وخطط المعالجة

قامت مجموعة QNB بالإفصاح عن المخاطر والفرص كما تم تقييمها قبل تنفيذ أي إجراءات وقائية أو خطط للتخفيف والمعالجة.

5.1.5 جمع واعتماد المخاطر والفرص

يتطلب تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة قدراً من الاجتهاد المهني والحكم التقديري. وتُعرض المخاطر والفرص التي تم تحديدها على مستوى المجموعة على مجلس الإدارة، من خلال لجنة المخاطر التابعة له، لاعتمادها والموافقة عليها.

5.2 تحديد المعلومات الجوهرية

بعد الانتهاء من حصر المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، تنتقل مجموعة QNB إلى المرحلة التالية، وهي تحديد المعلومات الجوهرية التي ينبغي الإفصاح عنها لكل من هذه العناصر. وفي هذا السياق، تنظر المجموعة إلى أهمية المعلومات ضمن الإطار العام لتقارير الاستدامة، مع الأخذ بالاعتبار الأبعاد النوعية والكمية عند التقييم. وتخضع الأحكام المهنية المُستخدمة في تحديد المعلومات الجوهرية للمراجعة الدورية مع كل دورة إعداد تقارير، لضمان استمرار دقتها وملاءمتها.

5.3 نتائج العملية

من خلال تحديد التأثيرات على نطاق واسع من المساهمين والسوق، يمكننا تحديد الموضوعات الأكثر أهمية بالنسبة لـ QNB وترتيبها حسب الأولوية. وتقوم مجموعة QNB بتقييم قائمة شاملة من الموضوعات الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة.

يركّز هذا التقرير على تحليل معقّد للمخاطر والفرص البيئية، ويستعرض كيفية تعامل الإدارة معها ضمن إطار العمل المؤسسي.

أما الموضوعات الجوهرية الأخرى المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك ما ينطوي عليها من مخاطر وفرص، فقد تم تناولها بالتفصيل في تقرير الاستدامة الخاص بمجموعة QNB و فصل الإستدامة في التقرير السنوي للمجموعة.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

- اقتراح مؤشرات أداء وأهداف متعلقة بالاستدامة، ومراجعة التقدم المُحرز نحو تحقيقها؛
- إعداد التقرير الخاص بالاستدامة.

وتتولى هاتان اللجنتان التنفيذيتان مسؤولية تنفيذ أي قرارات متعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتضمينها عبر المستويات الإدارية والتشغيلية وفقاً لذلك، تعقد اللجنتان اجتماعات دورية لا تقل عن مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، يتم خلالها استعراض آخر الموضوعات المرتبطة بالاستدامة والمناخ.

ومن أجل ضمان المتابعة الفعّالة وإدارة المخاطر والفرص في هذا المجال، تتعاون اللجنتان بشكل مباشر مع مختلف اللجان وفرق العمل المعنية على المستوى التشغيلي.

يعمل فريق الاستدامة للمجموعة، والذي يتبع لدائرة الاستراتيجيات للمجموعة، كجهة استشارية رئيسية للإدارة العليا في جميع الأمور المتعلقة بالاستدامة. ويتواصل هذا الفريق بنشاط مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ويقود عملية إعداد التقارير والإفصاحات والتفاعلات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع المؤسسات والمستثمرين والشركاء ذوي الصلة. توفر هذه العملية رؤى حول التأثيرات المحتملة على استراتيجية البنك وآلية صنع القرار ونموذج الأعمال والتشغيل.

لدى المجموعة أيضاً لجنة للتمويل المستدام، تتألف من ممثلين رفيعي المستوى من أقسام الاستدامة والخدمات المصرفية للشركات والخزانة والمعاملات المصرفية والمخاطر والشؤون المالية والائضباط. وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بشكل ربع سنوي، وتتضمن مهامها ما يلي:

- إدارة ومراقبة المحفظة المؤهلة
- ضمان الامتثال لمبادئ التمويل المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ومتطلبات الإفصاح
- اتخاذ خطوات استباقية لدفع وتعزيز ومراقبة أنشطة التمويل المستدام عبر المجموعة
- اتخاذ القرارات وتأييد الإجراءات حسب الاقتضاء

6.3 أثر الاستدامة على نظام المكافآت

تتولّى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة مجموعة QNB مسؤولية وضع سياسة المكافآت والإشراف على تنفيذها، وتشمل هذه السياسة أعضاء المجلس، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية.

إن تحقيق أهداف الاستدامة على مستوى مجموعة QNB يتطلب التزاماً جماعياً من جميع الإدارات والعمليات والأفراد ضمن المجموعة. وفي هذا السياق، يرتبط تعويض الإدارة التنفيذية بأدائها في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وذلك من خلال بطاقة الأداء المتوازن المعتمدة للإدارة التنفيذية، والتي تتضمن مؤشرات أداء رئيسية خاصة بالاستدامة. ويعتمد نهج بطاقة الأداء المتوازن على مؤشرات أداء رئيسية تغطي أبعاداً متعددة للأداء، مع خصائص مصممة بما يتناسب مع طبيعة الدور التنفيذي. وتشمل المؤشرات المشتركة عادةً عناصر متعلقة بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (مثل نمو التمويل الأخضر)، والابتكار، والامتثال، وإدارة المخاطر، والرقابة، والمسائل المرتبطة بالموارد البشرية، إلى جانب مؤشرات مالية وغير مالية.

أما مؤشرات الأداء المتعلقة بالاستدامة، فتشمل على سبيل المثال لا الحصر، نمو التمويل الأخضر، وأهداف خفض الانبعاثات الكربونية في القطاعات، وأهداف الانبعاثات الممؤلة، والحدّ من انبعاثات الغازات الناتجة الاحتباس الحراري بسبب العمليات التشغيلية، وإدارة مخاطر المناخ، ودعم أهداف التنمية المستدامة. وتتدرّج هذه المؤشرات من الإدارة التنفيذية إلى مختلف مستويات المجموعة، بما في ذلك الإدارات والأقسام والفرق والأفراد، بهدف ترسيخ مفاهيم الاستدامة في ثقافة المجموعة وممارساتها التشغيلية. تتراوح نسبة مؤشرات الأداء المرتبطة بالاستدامة، التي تنعكس بشكل مباشر على تقييم الأداء والمكافآت، بين 5% و20% وذلك وفقاً لطبيعة كل قطاع داخل المجموعة. وفي حال عدم تحقيق الأهداف المرتبطة بمحور الاستدامة، وعدم وجود أداء يُعوّض ذلك في محاور أخرى ضمن بطاقة الأداء، فإن ذلك قد يؤدي إلى خفض التقييم العام ويؤثر بالتالي على مستوى المكافآت المقررة.

6.4 إدارة المخاطر

يتضمن الإيضاح رقم 7 السياسات والإجراءات المعتمدة لدى مجموعة QNB لتحديد وتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ. ويعتمد نهج التقييم على عوامل نوعية وكيفية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المخاطر واحتمالية حدوثها وحجم تأثيرها المحتمل.

بعد تحديد المخاطر والفرص ذات الصلة، تعتمد مجموعة QNB عملية منهجية لترتيب أولوياتها ومتابعتها. وتتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة المخاطر على مستوى المجموعة ككل، حيث يتم دمج المخاطر المرتبطة بالاستدامة ضمن إطار إدارة المخاطر الشامل، الذي يخضع لإشراف ومتابعة اللجنة.

تتولّى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة تحديد أولويات المخاطر على مستوى المجموعة. ويتم دمج المخاطر المرتبطة بالاستدامة، والتي جرى تحديدها ضمن تقييم الموضوعات الجوهرية، مع المخاطر الناتجة عن التقييمات الأخرى المعتمدة ضمن إطار إدارة المخاطر في المجموعة. تُحدّد أولويات المخاطر بناءً على مستوى الخطورة واحتمالية الحدوث، مع الأخذ في الاعتبار ما قد يترتب عليها من آثار مالية، أو اضطرابات تشغيلية، أو تغييرات تنظيمية وتشريعية. وتقوم لجنة المخاطر التابعة للمجموعة بعرض المخاطر التي تُصنّف ضمن الأولويات على مجلس الإدارة لاعتمادها. أما فيما يتعلق بالفرص، فتتولّى اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة، وبالاستناد إلى المدخلات الواردة من اللجان الإدارية والفرق المتخصصة، مسؤولية رفع التقارير والتنسيق مع مجلس الإدارة لضمان إعطاء الأولوية لفرص الاستدامة التي تم تحديدها، إلى جانب الفرص الأخرى التي ترصدها المجموعة ضمن إطار عملها العام.

وفيما يتعلّق بمتابعة التنفيذ، يتم تتبّع المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة بشكل فردي، استناداً إلى المؤشرات والأهداف المحددة التي تقع ضمن نطاق مسؤولية كل جهة أو شخص معني.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

7 المخاطر والفرص

7.1 المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة

7.1.1 المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ

مقدمة

يدرك QNB أهمية المخاطر المناخية وتأثيرها على البيئة وأصحاب المصلحة والبنك. كما هو الحال مع الموضوعات الأخرى المتعلقة بالاستدامة، لا يزال تغير المناخ ومخاطر المناخ موضوعان مهمان للبنوك والمؤسسات المالية بسبب زيادة المبادرات التنظيمية وتطورات القطاع وتوقعات العملاء والمستثمرين والمجتمع. وباعتباره بنكاً رائداً في المنطقة، يواصل QNB معالجة مخاطر المناخ من خلال تمويل ودمج المناخ في إطار إدارة المخاطر بالبنك.

الوصف

إن مجموعة QNB معرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك المخاطر المادية والانتقالية، إما بشكل مباشر من خلال عملياتها أو بشكل غير مباشر من خلال أنشطتها الإقراضية والاستثمارية.

تنتج المخاطر المادية عن تغير المناخ ويمكن أن تكون ناجمة عن أحداث معينة (المخاطر الكبيرة)، بما في ذلك تزايد وتيرة و/أو شدة الأحداث المناخية القاسية مثل موجات الحر والانهبارات الأرضية والفيضانات وحرائق الغابات والعواصف. ويمكن أيضاً أن تكون المخاطر المادية ناجمة عن التحولات المناخية طويلة المدى (المخاطر المزمنة)، مثل ارتفاع متوسط درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والتغيرات في هطول الأمطار.

تنتج مخاطر التحول عن عملية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وقد تنطوي هذه العملية على تغييرات في السياسات واللوائح والتشريعات والتكنولوجيا والسوق ومعنويات العملاء، وكل منها يمكن أن يعمل على تسريع أو إبطاء أو تعطيل التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

التأثير على نموذج الأعمال وسلسلة القيمة

مع الأخذ في الاعتبار العمر الإنتاجي لموجودات QNB الملموسة وأجال استحقاق قروضه وأصوله المالية الأخرى، وحقيقة أن مخاطر المناخ تظهر على فترات زمنية مختلفة، فقد قمنا بتحديد المدى القصير والمتوسط والطويل، من منظور المخاطر المناخية، على النحو التالي:

- المدى القصير = أقل من سنة من الآن
- المدى المتوسط = أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات من الآن
- المدى الطويل = أكثر من 5 سنوات من الآن

يتوافق النطاق الزمني قصير المدى مع الفترة قصيرة المدى المستخدمة في الميزانيات السنوية والخطط المالية. يغطي النطاق الزمني متوسط المدى فترة واسعة تتضمن النطاق النموذجي المستخدم في الخطط الاستراتيجية وخطط رأس المال والتمويل. يمكن أن تتحول محركات المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ إلى فئات المخاطر المالية التقليدية عبر قنوات النقل الاقتصادية الجزئية والكلية. يوضح الجدول التالي كيف تتفاعل مخاطر المناخ، سواء المادية أو الانتقالية، مع المخاطر المصرفية التقليدية، إضافة إلى تأثيرها على عمليات المجموعة ضمن الأفق الزمني المتوقع.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

من المتوقع أن تؤثر على مجموعة QNB خلال			المخاطر الانتقالية ذات الصلة	المخاطر المادية ذات الصلة	المخاطر المصرفية
المدى القصير	المدى المتوسط	المدى الطويل			
نعم	نعم		قد يتسبب الطقس القاسي في أضرار مباشرة للأصول التي يحتفظ بها عملاؤنا من الشركات و/أو يكون له تأثير سلبي على أنشطتهم التجارية ومركزهم المالي من خلال التأثير بشكل مباشر على سلاسل التوريد الخاصة بهم	قد تتأثر الأنشطة التجارية للعميل ومركزه المالي سلباً إذا لم يتمكن من التعامل مع السياسات الحكومية أو المتطلبات التنظيمية أو طلبات العملاء أو الاتجاهات المتغيرة في التطور التكنولوجي	مخاطر الائتمان
	نعم		قد يؤدي تأثير الطقس القاسي إلى حدوث اضطراب في السوق ويجعل قيمة الأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك متقلبة للغاية	قد يؤثر التحول إلى مجتمع خالي من الكربون سلباً على قطاعات أعمال معينة، مما يجعل قيمة الأوراق المالية ذات الصلة التي يحتفظ بها البنك و/أو الأدوات المالية المستمدة منها شديدة التقلب	مخاطر السوق
		نعم	قد يختار العملاء من الشركات الذين يعانون من أضرار بسبب الأحوال الجوية القاسية سحب ودائعهم أو استخدام خطوط الائتمان الملتمزم بها لتأمين الأموال اللازمة لإعادة الإعمار، مما يؤدي إلى تزايد حجم التدفقات النقدية الخارجة من البنك	إذا تدهورت التصنيفات الائتمانية للبنك بسبب عوامل مثل التأخير في استجابته للمخاطر الانتقالية، فقد يواجه قيوداً على طرق التمويل من السوق وبالتالي نمو المخاطر المرتبطة بتجميع التمويلات	مخاطر السيولة والتمويل
نعم	نعم	نعم	قد تتسبب الأحوال الجوية القاسية في إلحاق أضرار بالمقر الرئيسي للبنك وفروعه و/أو مراكز البيانات وتؤدي إلى تعطيل عملياتها	قد ينمو الإنفاق على الاستثمار الرأسمالي بسبب الحاجة إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتعزيز قدرات استمرارية الأعمال	المخاطر التشغيلية

يمكن تقسيم عوامل المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ إلى فئات المخاطر المالية التقليدية عبر قنوات انتقال مرتبطة بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

يقر QNB بالتأثير الكبير لمخاطر وفرص تغير المناخ على أعمالنا. أصبح العملاء على وعي متزايد بتداعيات المناخ على عملياتهم، بما في ذلك التعرض للتغيرات التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة المتطورة. قد تواجه البنوك تقلبات في قيمة الضمانات نتيجة للمخاطر الانتقالية والمادية. على سبيل المثال، قد يؤدي التحول نحو العقارات التجارية الصديقة للبيئة وذات الكفاءة الطاقية في الأسواق المتقدمة إلى انخفاض قيم المباني الأقل كفاءة، مما يخلق ما يُعرف بـ "الأصول المتعثرة" بسبب ارتفاع تكاليف التكيف. كما أن هذه الديناميكيات تقدم أيضاً فرصاً، حيث تتوقع زيادة الطلب على التمويل الأخضر للتخفيف من أو التكيف مع الاتجاهات المتعلقة بالمناخ.

وبعيداً عن المناخ، يكتسب الإنتاج الكفء للموارد مع تقليل تأثير الموارد الطبيعية عبر سلاسل القيمة اهتماماً متزايداً. وفي QNB، تؤثر هذه الاعتبارات على تخطيط استمرارية أعمالنا ونماذج تقييم مخاطر المحفظة لدينا، خاصة بالنسبة للقطاعات الحساسة للمناخ. تتطور سلسلة القيمة الخاصة بنا مع مطالباتنا بالكشف عن الاستدامة من الموردين ومتطلبنا الامتثال لمدونة سلوك الموردين الخارجيين الخاصة بنا (TPSCC). نهدف إلى إعطاء الأولوية للشراكات مع الموردين الواعيين بالمناخ ودعم الممارسات المستدامة.

وفي قطر، تشكل ارتفاع مستويات سطح البحر والظواهر الجوية القاسية، مثل الهطول الغزير للأمطار، مخاطر طويلة الأمد على الأصول الساحلية والبنية التحتية للنفط والغاز في حال عدم وجود تدابير للتكيف. في مصر، تؤثر ندرة المياه والجفاف على الزراعة وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القصير إلى المتوسط. في تركيا، يخلق الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون فرصاً للتمويل الأخضر والاستثمار في الطاقة المتجددة، ولكنه يمثل أيضاً تحديات للصناعات التي تستهلك الكربون في ظل ظروف متغيرة بسرعة. على سبيل المثال، يتطلب آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي (CBAM) من المصدرين خفض الكربون في منتجاتهم للبقاء قادرين على المنافسة.

التأثير على الاستراتيجية وصنع القرار

قامت مجموعة QNB بشكل استباقي بدمج المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في عملية صنع القرار الاستراتيجي. نتوقع أن يؤثر تغير المناخ على احتياجات عملائنا التمويلية في الأمد المتوسط إلى الطويل. لدعم عملائنا في رحلتهم، تواصل مجموعة QNB رفع مستوى الوعي من خلال التواصل مع العملاء والشركاء والموردين لتعزيز المرونة المناخية. نستمر في تقديم التمويل المستدام والمنتجات والخدمات المناسبة لعملائنا لتمكينهم من الانتقال إلى عمليات منخفضة الكربون وفعالة من حيث استخدام الموارد. نسعى جاهدين لتحقيق نفس الشيء في أعمالنا وعملياتنا الخاصة.

قام QNB بمبادرة بدمج المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. نتوقع أن يؤثر التغير المناخي على احتياجات التمويل للعملاء على المدى المتوسط إلى الطويل. لدعم هذا التحول، يواصل QNB زيادة الوعي من خلال التفاعل مع العملاء والشركاء والموردين لتعزيز

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

القدرة على مواجهة تغير المناخ. نحن نقدم حلولاً تمويلية مستدامة ومنتجات وخدمات تمكن العملاء من التحول نحو عمليات منخفضة الكربون وفعالة في استخدام الموارد، مع السعي لتحقيق نفس الأهداف داخل أعمالنا وعملياتنا.

وفي عام 2025، قام QNB بالانتهاء من وضع استراتيجية لتغيير المناخ لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. يُنظر إلى دمج التزام صافي الانبعاثات صفرية لعام 2050 والأهداف المناخية الأوسع في استراتيجية QNB على أنه أمر بالغ الأهمية لضمان مستقبلية البنك والحفاظ على قدرته التنافسية على المدى الطويل. تشمل الفوائد قصيرة المدى حماية أو تعزيز تصنيفات بنك QNB، وربما الحصول على تكاليف تمويل مفضلة، وفتح فرص التمويل الانتقالي الناشئة.

كجزء من التزامنا على مستوى البنك، نستهدف الوصول إلى انبعاثات صفرية عبر محفظة التمويل التابعة لنا للنطاق 3 بحلول عام 2050. ولتطوير هذا الهدف، سننشر مسارات إزالة الكربون الخاصة بالقطاعات الصناعية المكثفة للكربون ضمن محفظة إقراضنا ونوفر إرشادات واضحة لمساعدة العملاء على الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

الآثار المالية

في الوقت الحالي، نتوقع أن تظل عمليات مجموعة QNB محصنة من المخاطر المادية المرتبطة بتغير المناخ، إذ يتوقع أن تظهر هذه المخاطر فقط على المدى الزمني الطويل.

وفيما يخص المخاطر الأخرى على المدى القصير، وبالنظر إلى أن لدى QNB محفظة تداول محدودة نسبياً تشمل مخاطر أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، فإننا نقيم الجوانب المناخية المرتبطة بمخاطر السوق على أنها غير جوهرية عبر جميع الآفاق الزمنية. كما تم اعتبار التأثيرات المحتملة لمخاطر المناخ على مخاطر السوق غير المتداولة بأنها غير جوهرية.

نظراً للعلاقات القوية مع دولة قطر، يُتوقع من QNB أن يكون متوافقاً مع استراتيجية دولة قطر بشأن طموحات وأهداف وأداء مخاطر المناخ. ولذلك تعتبر المخاطر الاستراتيجية منخفضة نسبياً لجميع النطاقات الزمنية.

المرونة المناخية

وضعت مجموعة QNB نهجاً شاملاً لتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ. قام البنك بدمج الاعتبارات المناخية في استراتيجيته ونموذج أعماله وتخطيط رأس المال وتحمل المخاطر، بالإضافة إلى تضمين الجوانب المادية المتعلقة بالمناخ في التخطيط لاستمرارية الأعمال. تلعب هذه التحليلات دوراً متزايد الأهمية في عمليات إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي في مجموعة QNB، مما يمكّن البنك من توقع التحديات والفرص المناخية المحتملة والاستعداد لها، بما في ذلك النظر في احتمالية حدوث الأحداث وشدتها.

يشمل تقييم QNB لمدى مرونة عملياته في مواجهة تحديات المناخ أفقاً زمنياً قصيراً إلى متوسط للجوانب المتعلقة باستمرارية الأعمال وآفاقاً متوسطة إلى طويلة الأجل لمحفظة التمويل الخاصة بـ QNB. يأخذ تمرين المرونة في الاعتبار كل من المخاطر الانتقالية والمادية. وقد تم الاعتراف بالمجموعة من خلال تصنيفاتها الخارجية الرائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والجوائز والأوسمة التي تؤكد أن استراتيجيتنا تمكّنتنا من التكيف مع المخاطر ومعالجتها، فضلاً عن الاستفادة من الفرص الناشئة. من منظور العمليات المستدامة، يتم النظر في قدرة QNB على إعادة استخدام أو ترقية أو إعادة صياغة الغرض من الأصول الحالية استجابة للتحديات المتعلقة بالمناخ في استراتيجية المرونة. تأخذ إدارة المرافق لدينا في الاعتبار تدابير كفاءة الطاقة للحد من بصمتها البيئية مع ضمان وجود إجراءات لاستمرارية الأعمال.

تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ

تم تطبيق برنامج متطور لتحليل سيناريوهات المناخ يغطي محفظة الإقراض الخاصة بنا منذ عام 2022. يستخدم QNB سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) المعترف بها دولياً وتحديداً التحول المنظم، والتحول غير المنظم،

وعالم البيت الزجاجي. شبكة NGFS هي عبارة عن مجموعة من البنوك المركزية والجهات التنظيمية والرقابية التي تلتزم بمشاركة أفضل الممارسات، والمساهمة في تطوير إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ في القطاع المالي، وحشد التمويل الأساسي لدعم التحول نحو اقتصاد مستدام. وتتيح هذه السيناريوهات فهماً تفصيلياً لمسارات سيناريوهات التحول المختلفة في البنك.

سيناريوهات التحول المنظم الافتراض بأن يتم تنفيذ سياسات المناخ مبكراً وتصبح أكثر صرامة تدريجياً، بحيث تكون المخاطر المادية والانتقالية خفيفة نسبياً.

سيناريوهات التحول غير المنظم استكشاف مخاطر أكبر فيما يتعلق بعملية الانتقال بسبب تأخر السياسات أو تباينها عبر البلدان والقطاعات.

سيناريوهات عالم البيت الزجاجي الافتراض بأن يتم تنفيذ بعض سياسات المناخ في بعض الولايات القضائية، ولكن على مستوى العالم.

تم تقييم تأثيرات سيناريو المناخ على مدى فترات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. ونظراً للتوزيع الجغرافي لمحفظة القروض في قطر، فإن المخاطر الانتقالية تعتبر من أبرز المخاطر التي تواجه QNB في الإطار الزمني المتوسط الذي تم تحليله، على عكس المخاطر المادية. وكان نطاق التحليل هو QNB قطر والفروع الدولية والشركات التابعة، وقد شمل التحليل القروض والسندات والتعرضات السيادية. واصلنا تنقيح الافتراضات باستخدام أحدث البيانات، وزيادة التفاصيل الخاصة بكل قطاع، وتعزيز نموذجنا المخصص لدولة قطر، والذي يغطي تأثيرات السيناريوهات الاقتصادية الكلية والمالية. وكان الهدف هو تقييم مرونة أنشطتنا التجارية ومحفظتنا في مواجهة تأثيرات مخاطر المناخ، سواء من حيث المخاطر المادية أو المخاطر الانتقالية. تم إجراء تقييم للتأثير المحتمل على ربحية البنك في ظل افتراضات وأطر زمنية مختلفة تتراوح من 2025 و 2030 إلى 2050.

أعدت نتائج تحليل السيناريوهات التأكيد على أن الوضع المالي للبنك من المتوقع أن يثبت مرونته في مواجهة آثار المخاطر المادية والانتقالية. لا تتأثر محفظة القروض والاستثمارات الخاصة بالبنك بشكل كبير بهذه السيناريوهات من منظور مالي. ويعود ذلك إلى قدرة المدينيين الرئيسيين على التكيف واللوائح التنظيمية الناشئة وتعرضنا المحدود للقطاعات التي من المحتمل أن تتأثر بشكل كبير بالمخاطر الانتقالية.

نقوم باستمرار بتقييم تعرضنا للقطاعات عالية المخاطر والمضرة بالسمعة، بما في ذلك القطاعات كثيفة الكربون مع التركيز بشكل خاص على الوقود الأحفوري والمعادن والتعدين. لقد فرضنا قيوداً على قطاعات وأنشطة تجارية معينة لا تخدم مصالح البنك على المدى الطويل. ومن منظور

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

السيولة والتمويل، يحتفظ البنك بسيولة كافية لتحمل سيناريوهات المخاطر المناخية المادية والانتقالية الشديدة والمعقولة على مدى أفق زمني قصير الأجل.

7.1.2 المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة

مقدمة

تحدد مجموعة QNB المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة بشكل فعال، وتفهم وتتصرف بناءً على الموضوعات الجوهرية المحددة المرتبطة بأعمالنا وموظفينا وأصحاب المصلحة لدينا والمجتمع. تشمل هذه المخاطر، من بين أمور أخرى، المشهد التنظيمي المتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية سريع التطور، والاضطرابات التشغيلية المحتملة بسبب تغير المناخ، والأمن السيبراني وأمن البيانات. ومن أجل تقليل المخاطر في محفظة الإقراض لدينا، يتم فحص جميع معاملات تمويل الشركات وتمويل المشاريع ذات الصلة وفقاً لإطار عمل سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM)، حيث يفرض بنك QNB سياسة عدم التسامح مطلقاً بشأن تمويل القطاعات والأنشطة التجارية المحظورة بموجب هذا الإطار.

يحدد إطار سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESRM) الحد الأدنى الموحد على مستوى المجموعة - محدد الاستثناءات والتوقعات والإرشادات - مع السماح بتعديلات محلية لعكس المتطلبات التنظيمية ومستوى تحمل المخاطر وأفضل الممارسات في الأسواق ضمن الاختصاصات ذات الصلة.

تتولى إدارة الائتمان بالمجموعة الإشراف على ESRM، مع تطبيق عمليات وإجراءات محددة على جميع المعاملات المشمولة. تخضع كل معاملة لتقييم العناية الواجبة لمخاطر البيئة والمجتمع، مع زيادة التدقيق للمناطق عالية المخاطر.

ومن خلال هذا الإطار، يقوم QNB بتحديد وتقييم وإدارة تعرضه لمخاطر البيئة والمجتمع بشكل استباقي. ويحدد هذا الإطار الاستثناءات التمويلية الشاملة والأنشطة المحظورة ويحدد القطاعات عالية المخاطر مع تقديم إرشادات إضافية.

تنشأ الفرص من الدمج المستمر لعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في قرارات تمويلنا، ووعي العملاء بأثرهم البيئي وما يترتب على ذلك من طلب المتزايد على منتجات وخدمات أكثر استدامة، فضلاً عن التغييرات التشريعية التي تعمل كمحفز للانتقال إلى الانبعاثات الكربونية المنخفضة في أسواقنا الرئيسية.

تعتبر أنشطتنا التمويلية بالإضافة إلى تمكين عملائنا من تحقيق أهدافهم في الاستدامة أقوى أداة لدى QNB لتحقيق تأثير. لذلك، تُعد المنتجات والخدمات المستدامة جزءاً أساسياً من مجموعة منتجات وعروض QNB الشاملة. جميع الأنشطة التمويلية والمنتجات والخدمات تمثل لقيود إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، ويتم تقييمها وفق معايير الأهلية، ثم تُراجع من قبل متخصصين في ESG لضمان مدى مطابقتها لمعايير الاستدامة. تتيح لنا هذه المقاربة تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالاستدامة وإدارتها والتخفيف منها، وتعظيم الأثر الإيجابي البيئي والاجتماعي. إن نهجنا في التمويل المستدام المدعوم بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة المخصصة للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد يُمكن عملاءنا من الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. تشمل الأمثلة المختارة ما يلي:

المنتجات	الوصف
السندات الخضراء	تمكين المستثمرين المؤسسيين من تمويل مشاريع مخصصة مؤهلة ذات تأثير بيئي إيجابي واضح وشفاف
القروض المرتبطة بالاستدامة	توفر القروض المرتبطة بالاستدامة لعملائنا الفرصة لتحقيق أهدافهم المناخية/ البيئية الجوهرية وربطها بألية تسعير لتسهيلات التمويل
القروض الخضراء	القروض المخصصة لتمويل الاستخدام المؤهل والمستدام بيئياً للعائدات، مثل مشاريع الطاقة الشمسية
قروض السيارات الخضراء	تمكين العملاء من شراء سيارات كهربائية أو سيارات هجينة عديمة أو منخفضة الانبعاثات
القروض العقارية الخضراء	قروض لشراء أو إعادة تجهيز المنازل لتحويلها إلى عقارات موفرة للطاقة وصديقة للبيئة معتمدة بشهادة المباني الخضراء

التأثير على نموذج الأعمال وسلسلة القيمة

يدمج QNB الاستدامة في نموذج أعماله وسلسلة القيمة لضمان المرونة والاستمرارية على المدى الطويل. يعتمد التأثير على نموذج أعمالنا على المواقع الجغرافية. ونتوقع تأثيراً أكبر في المناطق المعرضة لتغير المناخ والتي لا تتمتع بالقدرة على التكيف، إلى جانب التحولات التنظيمية السريعة. ونظراً للمراقبة الدقيقة وإدارة المخاطر قصيرة ومتوسطة المدى، فإن التأثيرات الحالية والمتوقعة للمخاطر المتعلقة بالاستدامة على نموذج الأعمال وسلسلة القيمة تعتبر طفيفة. ومن ناحية الفرص، من المتوقع أن تنمو محفظتنا المخصصة للإقراض المستدام بمرور الوقت، مما يساهم في زيادة مرونة محفظة الإقراض الأساسية بشكل عام. حالياً، تعمل شبكتنا الدولية على دفع نمو محفظة الإقراض المستدام المتوافقة مع إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة.

يقوم QNB بدمج الاستدامة في نموذج أعماله وسلسلة القيمة الخاصة به لتعزيز المرونة وضمان الاستدامة على المدى الطويل. يختلف مدى التأثير على نموذج أعمالنا حسب القطاع الجغرافي، حيث يُتوقع وجود مخاطر أكبر في المناطق المعرضة بشكل كبير لتغير المناخ والتي تفتقر إلى القدرة على التكيف، خاصة في ظل التحولات التنظيمية السريعة. وبفضل المراقبة الدقيقة والإدارة الاستباقية للمخاطر قصيرة ومتوسطة المدى، تظل التأثيرات الحالية والمتوقعة المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمالنا وسلسلة القيمة ضعيفة. وعلى صعيد الفرص، نتوقع استمرار نمو محفظتنا من القروض المستدامة، مما يعزز مرونة المحفظة بشكل عام. في الوقت الحالي، يُعزى هذا النمو أساساً إلى شبكتنا الدولية من خلال التمويل المستدام المتوافق مع SFPP.

التأثير على الاستراتيجية وصنع القرار

تلعب الاستدامة دوراً بشكل متزايد في عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في بنك QNB. ويعالج البنك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة من خلال

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

تحسين أولوياته، بما في ذلك تطوير منتجات التمويل الأخضر للعملاء من الشركات والأفراد، وتحسين الكفاءة التشغيلية، والمشاركة الفعالة مع الأطراف المعنية في قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة. ويتم تتبع التقدم نحو الطموحات المتعلقة بالاستدامة من خلال مؤشرات نوعية وكمية على حد سواء. عند إدارة الموازنة بين المخاطر والفرص، يقوم بنك QNB بتقييم الآثار الإيجابية والسلبية للمواضيع الجوهرية لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة ومتوازنة تعزز القدرة على الصمود واستدامة العمل على المدى الطويل.

التأثير المالي

تدرك مجموعة QNB التأثير المحتمل للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة (بما في ذلك المناخ) على مركزها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا توجد أي آثار جوهرية على المجموعة في هذا الصدد. وبالنظر إلى المستقبل، لا يتوقع QNB أي تعديلات كبيرة على القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل بسبب عوامل الاستدامة والمناخ. ويرجع ذلك إلى تنوعها الجغرافي مع التركيز القوي على السوق المحلية، إلى جانب قدرة المقترضين الرئيسيين القوية على التكيف، والتعرض المحدود للقطاعات التي يمكن أن تتأثر بشكل جوهري بمخاطر التحول إلى الاستدامة.

في الوقت الحالي، ليس لدى مجموعة QNB أي خطط نشطة لتعديل مزيج أعمالها من خلال الاستثمارات والاستبعادات لمراعاة الاستدامة والمخاطر المتعلقة بالمناخ. وقد تتغير هذه الأمور في المستقبل وفقاً لنتائج استراتيجيتنا المناخية على مستوى المجموعة، واستناداً إلى فرص السوق وسبل التمويل المتاحة.

علاوة على ذلك، لا تتوقع مجموعة QNB أي تغييرات جوهرية في مركزها المالي أو تدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل نتيجة للمتطلبات الحالية المطبقة. وبفضل استراتيجية QNB للاستدامة والمناخ، وزيادة وعي العملاء، والإلتزامات الوطنية المحتملة، نتوقع تزايد الفرص المرتبطة بالتمويل الأخضر، والانتقال نحو تمويل التحول في القطاعات كثيفة انبعاثات الكربون والتي يصعب تخفيفها، وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر لمراعاة العوامل المرتبطة بالمناخ.

المرونة

يلتزم QNB بدمج المرونة في استراتيجيته ونموذج أعماله لإدارة عدم اليقين الناتج عن المخاطر المتعلقة بالاستدامة بشكل فعال. نقوم بتقييم المرونة من خلال مقاييس نوعية وكمية، لضمان أن تظل عملياتنا واستراتيجيتنا قادرة على التكيف مع الظروف البيئية والتنظيمية والسوقية المتغيرة. تمتد هذه التقييمات عبر جميع الأطر الزمنية، مع التركيز على المخاطر مثل تغير المناخ ونقص الموارد والتغيرات في اللوائح والمعايير العالمية المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

يتضمن إطار عملنا للصمود تحليل السيناريوهات واختبارات الإجهاد لقياس التأثيرات المحتملة على الأداء المالي والقدرات التشغيلية. يتم دمج هذه التقييمات في عمليات إدارة المخاطر في QNB، مما يمكننا من توقع المخاطر والتخفيف منها مع تحديد الفرص. وعندما تتوافر البيانات الكمية، نكشف عن نطاق النتائج تحت سيناريوهات مختلفة، موفرين شفافية حول قدرتنا على تحمل الاضطرابات المحتملة.

من خلال تحسين هذه التقييمات بشكل مستمر، يضمن QNB أن تظل استراتيجيته مرنة وقوية، مما يدعم الاستقرار والنمو المستدام في ظل المشهد العالمي المتزايد الديناميكية.

8. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

8.1 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التشغيلية

يقوم بنك قطر الوطني بتقييم عملياته باستمرار لفهم أنماط استهلاك الطاقة ومصادر الانبعاثات عبر مواقعها، والإلتزام بأحدث بروتوكولات الإبلاغ عن غازات الاحتباس الحراري.

إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التشغيلية (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	2024	2023
النطاق 1	10,768	11,108
النطاق 2	56,854	52,043
فئات النطاق 3		
5. النفايات الناتجة عن العمليات	14	16
6. رحلات العمل	2,312	1,359
المجموع	69,858	64,526

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

انبعاثات الفئة 5: النفايات الناتجة عن العمليات

يتم تحويل بيانات النفايات إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراريين خلال تطبيق عوامل التحويل الخاصة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الصادرة عن الحكومة البريطانية لعام 2023 لتقارير الشركات، وذلك على النحو التالي:

النشاط	نوع النفايات	الوحدات	كجم من مكافئ ثاني أكسيد الكربون		
			الدورة المغلقة	الدورة المفتوحة	الاحتراق
الورق	ورق وألواح ورقية	طن	21.281	لا ينطبق	21.281
المعادن	معادن: خردة معدنية	طن	21.281	لا ينطبق	21.281
البلاستيك	بلاستيك: أنواع البلاستيك القياسية	طن	21.281	لا ينطبق	21.281
الأجهزة الكهربائية:	نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية- مختلطة	طن	لا ينطبق	21.281	21.281

انبعاثات الفئة 6: رحلات العمل

لغايات احتساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، يقتصر الحساب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن السفر الجوي فقط. ويتم احتساب هذه الانبعاثات باستخدام حاسبة انبعاثات الكربون الصادرة عن المنظمة الدولية للطيران المدني، والتي تقدّم تقديرات لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل رحلة، محسوبة بالكيلوغرام، استناداً إلى نوع الطائرة وفئة المقصورة التي يسافر فيها الراكب. ولا يشمل هذا الحساب الانبعاثات الناتجة عن السفر البري.

انبعاثات الفئة 15: الاستثمارات

وفقاً للمعيار العالمي لمحاسبة والإفصاح عن غازات الاحتباس الحراري الصادر عن شراكة محاسبة الكربون في القطاع المالي، يتم إدراج الانبعاثات الناتجة عن القروض والاستثمارات للمؤسسات المالية (دون ضوابط تشغيلية أو مالية) ضمن الفئة 15 من النطاق الثالث (الاستثمارات). وقد تم الإفصاح عنها في القسم 8.2.

8.2 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة

تُقدر مجموعة QNB انبعاثاتها الممولة ضمن النطاق 3 بحوالي 128 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، محسوبة باستخدام منهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF). يوفر هذا الإطار المعترف به عالمياً إرشادات موحدة للمؤسسات المالية لقياس والإفصاح عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري المرتبطة بمحافظ الإقراض والاستثمار الخاصة بها.

8.2.1 تحديد التعرضات ضمن النطاق لاحتساب الانبعاثات الممولة

يوضّح الجدول التالي آلية التوفيق بين إجمالي الميزانية العمومية وإجمالي التعرضات ضمن النطاق، والذي تُحتسب على أساسه الانبعاثات الممولة، مع توضيح أسباب إدراج أو استبعاد كل بند.

بند الميزانية العمومية	ألف ريال قطري		التوضيح
	2024	2025	
إجمالي الميزانية العمومية لمجموعة QNB	1,297,916,630	1,391,346,423	
يُضاف: الالتزامات غير المسحوبة من القروض	156,578,487	205,465,167	الانبعاثات المطلوب الإفصاح عنها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2
يُطرح: النقد والأرصدة لدى البنوك	(84,535,430)	(79,489,167)	التعرضات المستبعدة بموجب المعيار الحالي لشراكة محاسبة الكربون في القطاع المالي (PCAF)
يُطرح: المستحقات من البنوك	(95,973,695)	(70,364,806)	التعرضات المستبعدة بموجب المعيار الحالي لشراكة محاسبة الكربون في القطاع المالي (PCAF)
يُطرح: الإقراض للأفراد (باستثناء الرهون العقارية وتمويل المركبات) - المدرج ضمن بند القروض والسلف	(85,961,566)	(98,389,092)	التعرضات المستبعدة بموجب المعيار الحالي لشراكة محاسبة الكربون في القطاع المالي (PCAF)
يُطرح: الأصول المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، مُدرجة ضمن الاستثمارات	(1,566,519)	(1,642,957)	التعرضات المستبعدة بموجب المعيار الحالي لشراكة محاسبة الكربون في القطاع المالي (PCAF)
يُطرح: الممتلكات والمعدات	(7,655,238)	(8,468,237)	الانبعاثات المشمولة ضمن النطاقين 1 و2 لمجموعة QNB
يُطرح: الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى	(2,072,464)	(1,852,970)	التعرضات المستبعدة بموجب المعيار الحالي لشراكة محاسبة الكربون في القطاع المالي (PCAF)
يُطرح: الأصول الأخرى (المشتقات، الضرائب، وغيرها)	(13,738,001)	(17,526,175)	التعرضات المستبعدة بموجب المعيار الحالي لشراكة محاسبة الكربون في القطاع المالي (PCAF)
إجمالي التعرضات ضمن النطاق	1,162,992,204	1,319,078,186	

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

8.2.2 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حسب فئة الأصول

توضح الجداول التالية التعرضات الإجمالية وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري المقابلة حسب فئة الأصول للعامين 2025 و2024.

كما في 31 ديسمبر 2025				
التعرض المالي (ألف ريال قطري)				
الانبعاثات خارج النطاق	الانبعاثات ضمن النطاق (غير المفصّل عنها)	الانبعاثات ضمن النطاق (المفصّل عنها)	التعرض المالي الإجمالي	الوصف
				المبالغ الممولة
79,489,167	-	-	79,489,167	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
70,364,806	-	-	70,364,806	أرصدة لدى بنوك
98,389,092	-	919,689,760	1,018,078,852	قروض وسلف للعملاء
-	-	-	-	بما في ذلك تمويل المشاريع
1,642,957	-	185,362,645	187,005,602	الأوراق المالية الاستثمارية
895,316	-	183,439,820	184,335,136	بما في ذلك أوراق الدين
747,641	-	1,922,825	2,670,466	بما في ذلك أسهم حقوق الملكية
-	8,560,614	-	8,560,614	إستثمارات في شركات زميلة
8,468,237	-	-	8,468,237	الممتلكات والمعدات
1,852,970	-	-	1,852,970	الأصول غير الملموسة
17,526,175	-	-	17,526,175	موجودات أخرى
277,733,404	8,560,614	1,105,052,405	1,391,346,423	الإجمالي الفرعي للمبالغ الممولة
-	829,294	204,635,873	205,465,167	إلتزامات قروض غير مسحوبة
277,733,404	9,389,908	1,309,688,278	1,596,811,590	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2024				
التعرض المالي (ألف ريال قطري)				
الانبعاثات خارج النطاق	الانبعاثات ضمن النطاق (غير المفصّل عنها)	الانبعاثات ضمن النطاق (المفصّل عنها)	التعرض المالي الإجمالي	الوصف
				المبالغ الممولة
84,535,430	-	-	84,535,430	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
95,973,695	-	-	95,973,695	أرصدة لدى بنوك
85,961,566	3,460,250	821,335,935	910,757,751	قروض وسلف للعملاء
-	-	-	-	بما في ذلك تمويل المشاريع
1,566,519	2,030,655	171,725,500	175,322,674	الأوراق المالية الاستثمارية
1,080,606	1,790,356	170,066,208	172,937,170	بما في ذلك أوراق الدين
485,913	240,299	1,659,292	2,385,504	بما في ذلك أسهم حقوق الملكية
-	7,861,377	-	7,861,377	إستثمارات في شركات زميلة
23,465,703	-	-	23,465,703	موجودات أخرى
291,502,913	13,352,282	993,061,435	1,297,916,630	الإجمالي الفرعي للمبالغ الممولة
-	106,907,784	49,670,703	156,578,487	إلتزامات قروض غير مسحوبة
291,502,913	120,260,066	1,042,732,138	1,454,495,117	الإجمالي

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025				
إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)				
الإجمالي	النطاق 3	النطاق 2	النطاق 1	نسبة إجمالي التعرض
-	-	-	-	%5
-	-	-	-	%4
104,797,074	63,198,637	3,825,547	37,772,890	%64
-	-	-	-	-
13,963,678	8,522,611	331,842	5,109,225	%12
13,914,902	8,508,399	327,969	5,078,534	%12
48,776	14,212	3,873	30,691	%0
-	-	-	-	%1
-	-	-	-	%1
-	-	-	-	%0
-	-	-	-	%1
118,760,752	71,721,248	4,157,389	42,882,115	%88
25,469,464	9,932,524	2,136,697	13,400,243	%12
144,230,216	81,653,772	6,294,086	56,282,358	%100

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024				
إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)				
الإجمالي	النطاق 3	النطاق 2	النطاق 1	نسبة إجمالي التعرض
-	-	-	-	%6
-	-	-	-	%7
93,356,657	58,370,402	4,506,782	30,479,473	%63
-	-	-	-	-
13,879,796	9,316,971	110,487	4,452,338	%12
13,790,605	9,293,973	103,091	4,393,541	%12
89,191	22,998	7,396	58,797	%0
-	-	-	-	%0
-	-	-	-	%1
107,236,453	67,687,373	4,617,269	34,931,811	%89
20,698,735	9,539,617	2,284,700	8,874,418	%11
127,935,188	77,226,990	6,901,969	43,806,229	%100

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

توجد انكشافات تقع ضمن نطاق الانبعاثات الممولة، إلا أن المجموعة لم تفصح عنها بعد، نظراً لوجود تحديات تتعلق بجودة البيانات المتاحة. وتعمل المجموعة حالياً على تطوير عمليات الإفصاح بشأن هذه الانبعاثات في المستقبل.

تمثل إلتزامات القروض غير المسحوبة مبلغاً من الائتمان يمكن للمقرض السحب عليه في المستقبل، ولكن لم يتم استخدامه أو صرفه بعد. يمكن أن تتقلب إلتزامات القروض غير المسحوبة حيث يمكن سحبها وسدادها خلال السنة المالية. وتدرك المجموعة التحديات المرتبطة بهذا التباين، خاصة أنه من غير المعروف ما سيتم سحبه. لا تقدم PCAF حالياً منهجية لحساب الانبعاثات المرتبطة بالقروض غير المسحوبة. وفي غياب منهجية نهائية من PCAF لتقييم انبعاثات القروض غير المسحوبة، ومن باب الحيطة والحذر، تقوم مجموعة QNB بتقدير الانبعاثات على افتراض أن المقرض سيسحب ما يصل إلى 50% من مبلغ القرض غير المسحوب ضمن تسهيل قرض ملتزم به.

8.2.3 انبعاثات غازات الدفيئة حسب القطاع

توضح الجداول التالية إجمالي التعرضات والانبعاثات غازات الاحتباس الحراري حسب القطاع، وذلك باستخدام التصنيف الصناعي العالمي الموحد (GICS) لتصنيف التعرضات، حيثما توفرت البيانات، وذلك لعامي 2025 و2024.

التعرض المالي 2025 (ألف ريال قطري)		وصف رمز معيار GICS	رمز المعيار العالمي للقطاعات (GICS)
% من إجمالي التعرض	التعرض المالي الاجمالي		
		القطاعات التي يتم الإفصاح عن الانبعاثات الخاصة بها	
1.0%	15,272,263	معدات وخدمات الطاقة	101010
3.0%	47,687,965	النفط والغاز والوقود القابل للاستهلاك	101020
0.7%	10,949,778	المواد الكيميائية	151010
0.1%	1,916,071	مواد البناء	151020
0.1%	1,797,282	الحاويات والتغليف	151030
0.5%	8,333,892	المعادن والتعدين	151040
0.2%	2,628,101	الورق ومنتجات الغابات	151050
0.0%	221,613	الطيران والدفاع	201010
0.0%	15,773	منتجات البناء	201020
0.9%	14,112,685	البناء والهندسة	201030
0.1%	1,144,351	المعدات الكهربائية	201040
0.0%	-	التكتلات الصناعية	201050
0.0%	137,924	الآلات	201060
2.5%	39,661,466	شركات التداول والموزعون	201070
0.2%	3,754,508	الخدمات التجارية واللوازم	202010
2.6%	41,728,326	الخدمات المهنية	202020
0.0%	27,890	الشحن الجوي والخدمات اللوجستية	203010
5.8%	92,447,297	شركات الطيران للركاب	203020
0.1%	1,401,165	النقل البحري	203030
2.9%	46,527,738	النقل البري	203040
0.0%	22,648	البنية التحتية للنقل	203050
0.0%	80	مكونات السيارات	251010
0.0%	-	السيارات	251020
5.6%	89,267,810	السلع المنزلية المعمرة	252010
0.0%	1	منتجات الترفيه	252020
0.3%	5,347,516	المنسوجات والملابس والمنتجات الفاخرة	252030
2.2%	34,548,137	الفنادق والمطاعم والترفيه	253010
4.4%	70,465,925	الخدمات الاستهلاكية المتنوعة	253020
4.7%	74,260,754	الموزعون	255010
0.0%	-	التجارة بالتجزئة عبر الإنترنت والتسويق المباشر	255020

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

متوسط جودة البيانات وفق المحاسبة المالية للكربون	إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة 2025 (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)			
	الإجمالي	النطاق 3	النطاق 2	النطاق 1
2.4	11,510,614	3,891,206	394,622	7,224,786
3.0	15,455,101	6,539,424	486,182	8,429,495
4.2	2,051,635	1,037,110	138,278	876,247
4.0	561,864	301,393	14,566	245,905
4.6	198,726	127,614	9,102	62,010
3.6	3,745,819	1,880,856	296,586	1,568,377
4.0	259,132	154,498	76,021	28,613
4.9	2,843	1,829	225	789
4.8	4,625	2,481	120	2,024
4.5	4,138,369	2,219,885	107,285	1,811,199
4.1	335,566	180,003	8,699	146,864
-	-	-	-	-
4.0	40,445	21,695	1,049	17,701
2.5	9,027,302	6,025,832	520,770	2,480,700
4.3	854,560	570,429	49,298	234,833
2.0	3,858,713	2,929,644	99,277	829,792
4.3	3,529	32	49	3,448
1.0	11,699,168	106,341	162,264	11,430,563
4.4	163,337	57,873	18,640	86,824
2.3	3,478,198	2,577,466	89,933	810,799
4.2	1,694	1,255	44	395
4.0	5	4	-	1
-	-	-	-	-
2.8	9,133,444	7,333,644	201,941	1,597,859
4.0	-	-	-	-
4.2	1,143,904	587,028	488,603	68,273
3.7	1,837,294	1,415,835	92,123	329,336
3.0	2,636,471	1,029,303	259,028	1,348,140
2.2	7,014,258	5,331,898	190,751	1,491,609
-	-	-	-	-

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

التعرض المالي 2025 (ألف ريال قطري)		وصف رمز معيار GICS	رمز المعيار العالمي للقطاعات (GICS)
% من إجمالي التعرض	التعرض المالي الإجمالي		
%0.0	554,371	تجارة التجزئة المتنوعة	255030
%0.9	14,476,404	تجارة التجزئة المتخصصة	255040
%1.7	27,806,478	توزيع وبيع السلع الاستهلاكية الأساسية	301010
%0.0	596,372	المشروبات	302010
%0.5	7,270,166	المنتجات الغذائية	302020
%0.0	-	منتجات التبغ	302030
%0.0	-	منتجات منزلية	303010
%0.0	29,194	منتجات العناية الشخصية	303020
%0.0	2,004	معدات ولوازم الرعاية الصحية	351010
%0.9	15,155,698	مقدمو خدمات الرعاية الصحية	351020
%0.0	-	تكنولوجيا الرعاية الصحية	351030
%0.0	72,501	التكنولوجيا الحيوية	352010
%0.0	5	الأدوية	352020
%0.0	-	أدوات وخدمات علوم الحياة	352030
%0.3	4,132,422	البنوك	401010
%0.0	-	التوفير والتمويل العقاري	401020
%0.8	13,047,759	الخدمات المالية	402010
%0.0	1,039	التمويل الاستهلاكي	402020
%2.8	44,366,855	أسواق رأس المال	402030
%0.0	31,765	صناديق الاستثمار العقاري بالرهن العقاري	402040
%0.0	208,528	التأمين	403010
%0.0	332,787	خدمات تكنولوجيا المعلومات	451020
%0.1	973,217	البرمجيات	451030
%0.0	-	معدات الاتصالات	452010
%0.0	738,870	أجهزة وتقنيات التخزين	452020
%0.0	369,710	المعدات والأجهزة الإلكترونية	452030
%0.0	-	أشباه الموصلات ومعدات أشباه الموصلات	453010
%0.6	9,118,804	خدمات الاتصالات المتنوعة	501010
%0.0	-	خدمات الاتصالات اللاسلكية	501020
%0.1	938,225	الإعلام	502010
%0.0	54,393	الترفيه	502020
%0.0	-	الوسائط التفاعلية والخدمات	502030
%0.8	12,080,433	مرافق الكهرباء	551010
%0.0	-	مرافق الغاز	551020
%0.5	7,892,939	المرافق المتعددة	551030
%0.0	119,377	مرافق المياه	551040

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

متوسط جودة البيانات وفق المحاسبة المالية للكربون	إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة 2025 (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)			
	الإجمالي	النطاق 3	النطاق 2	النطاق 1
4.3	12,646	9,867	592	2,187
4.2	2,651,803	2,361,892	110,469	179,442
2.3	4,619,139	4,007,565	78,232	533,342
4.3	270,803	178,436	17,955	74,412
4.0	3,301,262	2,175,255	218,882	907,125
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
4.0	3,420	2,364	144	912
4.0	235	162	10	63
2.3	1,775,429	1,227,271	74,902	473,256
-	-	-	-	-
4.0	8,493	5,871	358	2,264
4.0	-	-	-	-
-	-	-	-	-
4.0	94	79	6	9
-	-	-	-	-
4.5	49,504	31,887	2,182	15,435
4.0	4	3	-	1
4.8	167,939	120,696	31,021	16,222
5.0	62	52	4	6
4.0	3,226	2,600	159	467
4.7	10,534	7,602	529	2,403
4.0	-	-	-	-
-	-	-	-	-
3.3	83,640	74,832	3,263	5,545
4.6	81,427	64,831	8,122	8,474
-	-	-	-	-
4.6	83,524	65,388	8,609	9,527
-	-	-	-	-
4.7	32,627	25,836	3,422	3,369
4.0	2,984	1,938	158	888
-	-	-	-	-
3.9	1,785,168	371,546	208,643	1,204,979
-	-	-	-	-
3.2	2,795,351	738,428	120,078	1,936,845
4.0	15,059	5,497	1,047	8,515

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

التعرض المالي 2025 (ألف ريال قطري)		وصف رمز معيار GICS	رمز المعيار العالمي للقطاعات (GICS)
% من اجمالي التعرض	التعرض المالي الاجمالي		
%0.4	5,843,344	منتجو الكهرباء المستقلون والطاقة المتجددة	551050
%0.0	-	صناديق الاستثمار العقاري المتنوعة	601010
%0.0	-	صناديق الاستثمار العقاري الصناعية	601025
%0.0	-	صناديق الاستثمار العقاري للفنادق والمنتجات	601030
%0.0	-	صناديق الاستثمار العقاري المكتبية	601040
%0.0	-	صناديق الاستثمار العقاري في الرعاية الصحية	601050
%0.0	-	صناديق الاستثمار العقاري السكنية	601060
%0.0	-	صناديق الاستثمار العقاري في القطاع التجزئة	601070
%0.0	-	صناديق الاستثمار العقاري المتخصصة	601080
%8.1	129,652,095	إدارة وتطوير العقارات	602010
%0.0	637,150	تعرضات غير مصنفة ضمن GICS - قروض إستهلاكية	
%16.8	267,857,944	تعرضات غير مصنفة ضمن GICS - غير حكومية	
%8.9	141,648,470	تعرضات غير مصنفة ضمن GICS - غير حكومية	
%82.1	1,309,688,278	قطاعات ذات انبعاثات داخل النطاق	
%0.6	9,389,908	قطاعات ذات انبعاثات غير مُفصح عنها	
%17.3	277,733,404	قطاعات ذات انبعاثات خارج النطاق	
%100.00	1,596,811,590	الإجمالي	

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

متوسط جودة البيانات وفق المحاسبة المالية للكربون	إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة 2025 (طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)			
	الإجمالي	النطاق 3	النطاق 2	النطاق 1
3.8	6,865,771	3,055,061	988,686	2,822,024
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
4.5	6,765,451	6,056,956	104,163	604,332
-	-	-	-	-
2.0	20,067,221	15,203,838	512,180	4,351,203
3.9	3,620,784	1,533,441	94,814	1,992,529
2.9	144,230,216	81,653,772	6,294,086	56,282,358
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
2.9	144,230,216	81,653,772	6,294,086	56,282,358

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

التعرض المالي 2024 (ألف ريال قطري)		وصف رمز معيار GICS	رمز المعيار العالمي للقطاعات (GICS)
% من إجمالي التعرض	التعرض المالي الإجمالي		
		القطاعات التي يتم الإفصاح عن الانبعاثات الخاصة بها	
%1	13,064,501	معدات وخدمات الطاقة	101010
%2	32,944,943	النفط والغاز والوقود القابل للاستهلاك	101020
%1	7,608,147	المواد الكيميائية	151010
%0	1,327,022	مواد البناء	151020
%0	1,215,436	الحاويات والتغليف	151030
%0	5,422,649	المعادن والتعدين	151040
%0	1,805,462	الورق ومنتجات الغابات	151050
%0	84,902	الطيران والدفاع	201010
%0	105,049	منتجات البناء	201020
%1	7,966,725	البناء والهندسة	201030
%0	589,054	المعدات الكهربائية	201040
%0	263,001	الآلات	201060
%2	34,928,690	شركات التداول والموزعون	201070
%0	2,561,800	الخدمات التجارية واللوازم	202010
%3	36,440,914	الخدمات المهنية	202020
%0	12,107	الشحن الجوي والخدمات اللوجستية	203010
%7	104,187,238	شركات الطيران للركاب	203020
%0	1,079,401	النقل البحري	203030
%2	34,141,659	النقل البري	203040
%0	19,388	البنية التحتية للنقل	203050
%0	296	مكونات السيارات	251010
%6	84,068,252	السلع المنزلية المعمرة	252010
%0	3,288,406	المنسوجات والملابس والمنتجات الفاخرة	252030
%2	31,218,743	الفنادق والمطاعم والترفيه	253010
%0	839,845	الخدمات الاستهلاكية المتنوعة	253020
%4	62,896,824	الموزعون	255010
%0	251,192	تجارة التجزئة المتنوعة	255030
%1	8,423,310	تجارة التجزئة المتخصصة	255040
%1	21,268,928	توزيع وبيع السلع الاستهلاكية الأساسية	301010
%0	151,177	المشروبات	302010
%0	3,928,892	المنتجات الغذائية	302020
%0	19,569	منتجات العناية الشخصية	303020
%0	12,367	معدات ولوازم الرعاية الصحية	351010
%1	12,673,667	مقدمو خدمات الرعاية الصحية	351020
%0	49,497	التكنولوجيا الحيوية	352010
%0	3,296,259	البنوك	401010
%13	187,308,311	الخدمات المالية	402010
%2	34,384,376	أسواق رأس المال	402030
%0	61,027	تأمين	403010

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة 2024
(طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

الإجمالي	النطاق 3	النطاق 2	النطاق 1
2,641,194	1,622,757	139,041	879,396
10,358,131	4,420,829	692,087	5,245,215
1,501,804	877,871	106,089	517,844
125,830	40,028	3,997	81,805
71,868	46,874	3,383	21,611
1,570,045	734,265	225,062	610,718
233,606	112,105	92,560	28,941
669	524	22	123
7,930	7,223	10	697
1,085,094	941,671	16,125	127,298
43,513	28,830	5,544	9,139
6,750	5,747	361	642
7,260,124	4,861,992	1,029,519	1,368,613
203,152	152,446	15,491	35,215
3,073,255	3,033,672	17,381	22,202
363	162	20	181
14,860,515	12,651	203,226	14,644,638
69,018	23,161	8,968	36,889
2,579,760	2,389,952	22,688	167,120
904	415	49	440
1	1	-	-
7,477,944	7,303,245	50,210	124,489
533,024	426,024	23,110	83,890
1,162,003	1,073,252	34,726	54,025
73,026	37,572	25,046	10,408
5,264,529	5,159,483	38,805	66,241
5,195	4,183	191	821
1,121,021	848,652	128,667	143,702
2,675,138	2,296,102	157,325	221,711
39,910	32,017	4,903	2,990
1,714,347	1,281,107	65,683	367,557
2,428	1,451	64	913
4,428	778	573	3,077
972,473	945,288	15,743	11,442
1,683	928	90	665
-	-	-	-
330,956	157,944	21,707	151,305
140,561	101,227	25,940	13,394
634	449	39	146

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

التعرض المالي 2024 (ألف ريال قطري)		وصف رمز معيار GICS	رمز المعيار العالمي للقطاعات (GICS)
% من إجمالي التعرض	التعرض المالي الإجمالي		
%0	131,037	خدمات تكنولوجيا المعلومات	451020
%0	809,438	البرمجيات	451030
%0	181,988	أجهزة وتقنيات التخزين	452020
%0	7,265	المعدات والأجهزة الإلكترونية	452030
%0	3,860,215	خدمات الاتصالات المتنوعة	501010
%0	895,497	الإعلام	502010
%1	8,116,163	مرافق الكهرباء	551010
%1	9,227,042	المرافق المتعددة	551030
%0	37,520	مرافق المياه	551040
%0	637,709	منتجات الكهرباء المستقلون والطاقة المتجددة	551050
%0	28,511	صناديق الاستثمار العقاري المتنوعة (REITs)	601010
%8	123,062,931	إدارة وتطوير العقارات	602010
%15	205,908,800	تعرضات غير مصنفة ضمن GICS - حكومية	
%9	130,428,121	تعرضات غير مصنفة ضمن GICS - غير حكومية	
%72	1,042,732,138	قطاعات ذات انبعاثات داخل النطاق	
%8	120,260,066	قطاعات ذات انبعاثات غير مُفصح عنها	
%20	291,502,913	قطاعات ذات انبعاثات خارج النطاق	
%100	1,454,495,117	الإجمالي	

لا يشمل التصنيف الصناعي العالمي الموحد جميع القطاعات الاقتصادية، ولذلك قامت مجموعة QNB بإضافة تصنيفات إضافية لتوفير معلومات أكثر دقة ووضوحاً عن بعض القطاعات غير المشمولة به، بما في ذلك القطاع العام.

تقدم منهجية PCAF نهجاً موحداً للمؤسسات المالية لتقييم والإفصاح عن انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بالقروض والاستثمارات، والتي يُشار إليها عادةً باسم "الانبعاثات الممولة". يمكن هذا النهج من إمكانية المقارنة بين المؤسسات وفئات الأصول، ويدعم إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، ويوجه استراتيجيات خفض الكربون.

تسترشد المنهجية بمعيار محاسبة وإبلاغ سلسلة القيمة المؤسسية (النطاق 3) الخاص ببروتوكول الغازات الدفيئة، مع التركيز بشكل خاص على الفئة 15: الاستثمارات. وهي تغطي مجموعة من فئات الأصول وتحدد صيغ الحساب، وتقييم جودة البيانات، وحدود الإبلاغ.

الصيغة الأساسية لحساب الانبعاثات الممولة وفق منهجية PCAF هي كالآتي:

$$\sum_i (\text{عامل الإئساد} \times \text{الانبعاثات}_i) = \text{الانبعاثات الممولة}$$

(i = المقرض أو المستثمر)

المبلغ المستحق

إجمالي حقوق الملكية + الدين

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الممولة 2024
(طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

النطاق 1	النطاق 2	النطاق 3	الإجمالي
234	45	544	823
33	2	208	243
7	292	22,372	22,671
-	12	893	905
18,964	13,185	75,131	107,280
1,171	2,235	9,624	13,030
2,359,397	143,752	623,878	3,127,027
3,461,596	102,831	461,144	4,025,571
1,688	203	1,828	3,719
208,277	780	34,694	243,751
-	-	70	70
234,577	77,468	6,072,034	6,384,079
4,782,727	382,519	18,792,951	23,958,197
7,682,055	3,004,200	12,148,741	22,834,996
56,282,358	6,294,086	81,653,772	144,230,216
-	-	-	-
-	-	-	-
56,282,358	6,294,086	81,653,772	144,230,216

حيث أن:

- المبلغ المستحق: قيمة تعرض بنك قطر الوطني للمقرض أو المستفيد من الاستثمار (مثل رصيد القرض، قيمة الاستثمار).
- إجمالي حقوق الملكية والديون: قيمة حقوق الملكية والديون للمقرض أو المستفيد من الاستثمار.
- الانبعاثات: انبعاثات غازات الدفيئة (النطاقين 1 و2، وباختيار النطاق 3) للمقرض أو المستفيد من الاستثمار، كما تم الإبلاغ عنها أو تقديرها.

تتطلب الحسابات المدخلات الأساسية التالية:

- بيانات التعرض المالي (الأرصدة المستحقة، قيم الاستثمار)
- الهيكل الرأسمالي الكامل للمقرضين والمستفيدين من الاستثمار
- بيانات انبعاثات غازات الدفيئة للمقرضين والمستفيدين من الاستثمار
- تصنيف فئة الأصول
- تقييم جودة البيانات

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

9. مؤشرات الاستدامة الأخرى

مؤشر البنوك التجارية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة للاستدامة

المؤشرات الكمية

المؤشر المحاسبي	الفئة
الموضوع: أمن البيانات	
عدد حالات خرق البيانات	كمية
النسبة المئوية للحالات التي شملت معلومات تعريفية شخصية	كمية
عدد العملاء المتأثرين	كمية
الموضوع: الموضوع: الشمول المالي وبناء القدرات	
عدد القروض القائمة ضمن برامج تهدف إلى دعم الأعمال الصغيرة والمجتمعات المحلية	كمية
قيمة القروض القائمة ضمن برامج تهدف إلى دعم الأعمال الصغيرة والمجتمعات المحلية	كمية
عدد القروض المتأخرة وغير المُحقَّقة للدخل ضمن برامج تهدف إلى دعم الأعمال الصغيرة والمجتمعات المحلية	كمية
قيمة القروض المتأخرة وغير المُحقَّقة للدخل ضمن برامج تهدف إلى دعم الأعمال الصغيرة والمجتمعات المحلية	كمية
عدد الحسابات الجارية المجانية المقدمة للعملاء الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية أو الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية	كمية
عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي الموجهة للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية، إلى جانب الفئات الأقل حصولاً على الخدمات.	كمية
الموضوع: الانبعاثات الممولة	
الإجمالي المطلق للانبعاثات الممولة موزعة حسب النطاق 1	كمية
الإجمالي المطلق للانبعاثات الممولة موزعة حسب النطاق 2	كمية
الإجمالي المطلق للانبعاثات الممولة موزعة حسب النطاق 3	كمية
إجمالي التعرض لكل قطاع حسب فئة الأصول	كمية
النسبة المئوية من إجمالي التعرض المُدرجة ضمن احتساب الانبعاثات الممولة	كمية
وصف المنهجية المستخدمة في احتساب الانبعاثات الممولة	المناقشة والتحليل
الموضوع: الأخلاقيات المهنية	
إجمالي الخسائر المالية الناتجة عن الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال، أو التداول بناءً على معلومات داخلية، أو مخالفات قوانين المنافسة ومكافحة الإحتكار، أو الممارسات الاحتيالية، أو التلاعب في الأسواق، أو سوء السلوك المهني، أو أي انتهاكات أخرى للقوانين أو اللوائح المنظمة لقطاع الخدمات المالية.	كمية
الموضوع: الموضوع: إدارة المخاطر النظامية¹	
درجة التصنيف كبنك ذي أهمية نظامية على المستوى العالمي حسب الفئة	كمية
درجة التصنيف كبنك ذي أهمية نظامية على المستوى المحلي حسب الفئة	كمية
مؤشرات النشاط	
عدد حسابات التوفير والحسابات الجارية حسب الفئة: (أ) أفراد (ب) شركات صغيرة	كمية
قيمة حسابات التوفير والحسابات الجارية حسب الفئة: (أ) أفراد (ب) شركات صغيرة	كمية
عدد القروض حسب الفئة: (أ) أفراد (ب) شركات صغيرة (ج) شركات كبيرة	كمية
قيمة القروض حسب الفئة: (أ) أفراد (ب) شركات صغيرة (ج) شركات كبيرة	كمية

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة
31 ديسمبر 2025

2023	2024	الرمز	وحدة القياس
0	0	FN-CB-230a.1	عدد
%0	%0	FN-CB-230a.1	نسبة مئوية
0	0	FN-CB-230a.1	عدد
595,239	592,518	FN-CB-240a.1	الرقم
20,225,287	20,447,089	FN-CB-240a.1	عملة التقرير
104,016	85,386	FN-CB-240a.2	(ألف ريال قطري)
789,162	603,229	FN-CB-240a.2	عدد
3,800,074	4,644,394	FN-CB-240a.3	عملة التقرير
59,021	42,100	FN-CB-240a.4	(ألف ريال قطري)
	43,806,229	FN-CB-410b.1	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
	6,901,969	FN-CB-410b.1	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
	77,226,990	FN-CB-410b.1	طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
	القسم 8.2.2	FN-CB-410b.2	(عملة التقرير) (ألف ريال قطري)
	القسم 8.2.2	FN-CB-410b.3	نسبة مئوية
	القسم 8.2.2	FN-CB-410b.4	لا ينطبق
0	0	FN-CB-510a.1	عملة التقرير (ألف ريال قطري)
0	0	FN-CB-550a.1	نقطة أساس
250	350		نقطة أساس
(لكل من (أ) و(ب)) 18,334,876	(أ) 20,283,377 (ب) 712,160	FN-CB-000.A	عدد
(لكل من (أ) و(ب)) 21,366,091	(أ) 17,774,844 (ب) 4,797,503	FN-CB-000.A	عملة التقرير (ألف ريال قطري)
(لكل من (أ)، (ب)، و(ج)) 12,784,958	(أ) 11,999,023 (ب) 762,446 (ج) 100,218	FN-CB-000.B	عدد
(لكل من (أ)، (ب)، و(ج)) 852,987,250	(أ) 100,032,313 (ب) 21,407,040 (ج) 789,318,398	FN-CB-000.B	عملة التقرير (ألف ريال قطري)

1. درجة التصنيف كبنك ذي أهمية نظامية على المستوى العالمي: لا تُعتبر مجموعة QNB بنكًا ذا أهمية نظامية على المستوى العالمي. إلا أن مصرف قطر المركزي يصنّف بنك قطر الوطني كبنك ذي أهمية نظامية على المستوى المحلي. وقد تم تعديل المتطلب الإضافي لرأس المال نتيجة هذا التصنيف من 250 نقطة أساس إلى 350 نقطة أساس، وذلك اعتباراً من 19 فبراير 2024.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

المناقشة والتحليل

الموضوع: أمن البيانات

FN-CB-230a.2

وصف النهج المتبع في تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات

يعتمد نهج مجموعة QNB في تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات على عملية منهجية تشمل التقييم والتحليل والتخفيف من المخاطر. ويتضمن ذلك تحديد عوامل المخاطر الحرجة والبيانات الدقيقة، والتهديدات ونقاط الضعف المحتملة، بالإضافة إلى تقييم احتمالية حدوث كل خطر وتأثيره. ويعد تحديد الأولويات، يتم التعامل معها من خلال تطبيق ضوابط وتدابير أمنية مستهدفة، مع مراقبة مستمرة ومراجعة دورية للعملية. وتُعد المعلومات التعريفية الشخصية من أهم البيانات التي تركز عليها مجموعة QNB ضمن جهودها لحماية أمن البيانات. تتولى إدارة تكنولوجيا المعلومات في مجموعة QNB مسؤولية حفظ البيانات وتطبيق بروتوكولات التشفير اللازمة. وتتولى إدارة تكنولوجيا المعلومات مسؤولية حفظ البيانات وتطبيق بروتوكولات التشفير اللازمة، في حين تتولى إدارة أمن المعلومات تحديد الأدوات المناسبة وإدارتها لمنع أي تسريب للبيانات إلى خارج المؤسسة.

الموضوع: دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في تحليل الائتمان

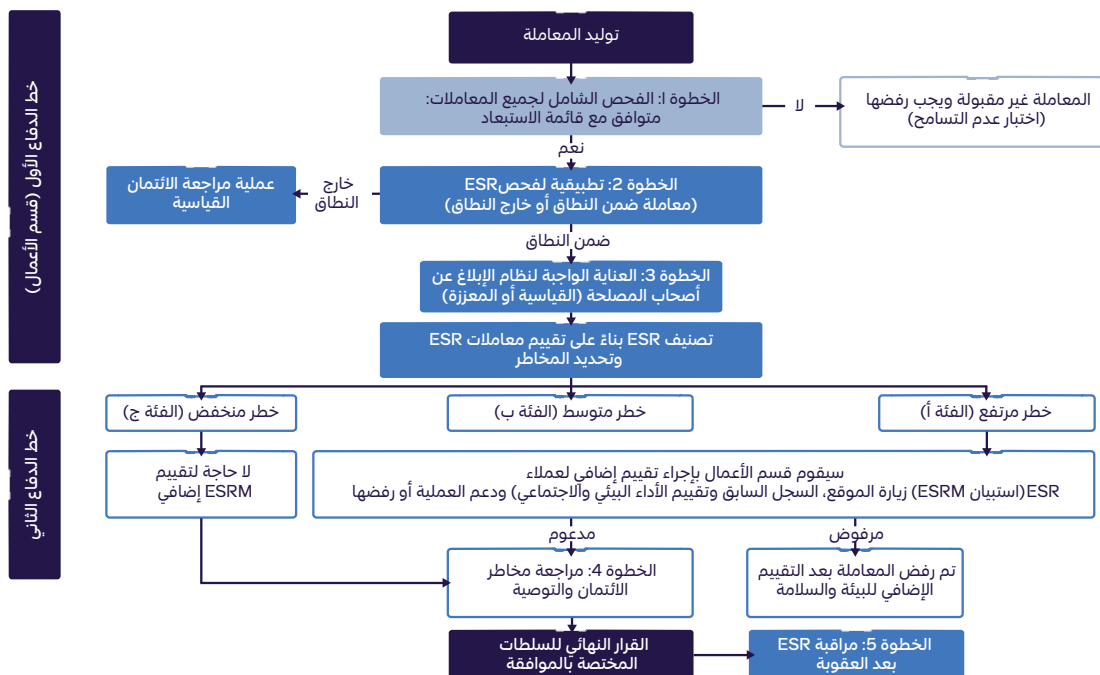
FN-CB-410a.2

وصف النهج المتبع في دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في تحليل الائتمان

يُعد بنك قطر الوطني جهة رائدة ونموذجاً إقليمياً في تقديم التمويل المستدام، سواء من خلال دوره المباشر في تطوير منظومة التمويل أو مشاركته الفعالة في السوق وتعزيز التعاون مع مختلف الأطراف المعنية. ويُمكّن نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM) البنك من التعامل بكفاءة مع المخاطر البيئية والاجتماعية في أنشطة الإقراض، بما يضمن اتساقها مع المعايير الدولية للاستدامة. وفي الوقت نفسه، يتيح إطار التمويل المستدام (SFPP) للبنك الاستفادة من الفرص المؤهلة في مجال التمويل المستدام، بما يعزز تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمجموعة ولأصحاب المصلحة.

يضع إطار سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية معايير وتوقعات وإرشادات موحدة على مستوى المجموعة، مع توفير المرونة اللازمة لتكييفها محلياً بما يواكب المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات في الأسواق. وتتولى إدارة الائتمان في المجموعة مسؤولية الإشراف على نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وجميع العمليات والإجراءات ذات الصلة لكافة المعاملات التي تقع ضمن نطاق التطبيق. وتخضع هذه المعاملات لإجراءات العناية الواجبة الخاصة بمخاطر البيئة والمجتمع، مع تركيز خاص على القطاعات المصنفة عالية المخاطر. ويسهم إطار السياسة في تمكين مجموعة QNB من تحديد وتقييم وإدارة مخاطر البيئة والمجتمع بشكل استباقي، من خلال وضع قوائم واضحة بالأنشطة المستثناة من التمويل، وتحديد القطاعات عالية المخاطر، وحظر أنشطة محددة ضمن هذه القطاعات.

خريطة عملية فحص ESR
يوضح أدناه خريطة عملية على مستوى عالي



بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن الاستدامة 31 ديسمبر 2025

الموضوع: الأخلاقيات المهنية

FN-CB-510a.2

وصف السياسات والإجراءات الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات

وضعت مجموعة QNB سياسة شاملة للإبلاغ عن المخالفات، مدعومة بقنوات مخصصة تتيح للموظفين والعملاء والموردين وغيرهم من أصحاب المصلحة الإبلاغ مشاركة أي مخالفات أو انتهاكات يُشبهه بوقوعها أو لديهم علم بها بسريّة تامة ودون الكشف عن هويتهم. ولأن الكشف عن هذه الممارسات يُساهم في حماية المؤسسات من سوء السلوك أو الاحتيال الداخلي، تعزز هذه السياسة مبدأ المساءلة على جميع المستويات، من خلال تمكين المعنيين، من الموظفين وأصحاب المصلحة، من لفت الانتباه إلى أي ممارسات غير سليمة. ويساعد ذلك في حماية أعمال المجموعة من مختلف أنواع المخاطر، سواء كانت مرتبطة بالسمعة مؤسسية أو الوضع المالي.

وتشجّع مجموعة QNB على التواصل المفتوح والصريح، حيث يمكن التبليغ عن هذه الحالات من خلال البريد الإلكتروني: whistleblowing@qnb.com. كما يمكن إحالة المخاوف أو الشبهات من خلال قنوات إضافية مخصصة للإبلاغ عن المخالفات، والمتاحة على مدار الساعة، بما في ذلك المنصات الإلكترونية التي يديرها طرف خارجي ضمن السلطات القضائية المعنية، أو من خلال مديري العلاقات. وتخضع جميع المخالفات المُبلغ عنها للمراجعة، مع ضمان السرية التامة في التعامل مع جميع المعلومات المتعلقة بأي مخالفة فعلية أو محتملة.

الموضوع: إدارة المخاطر النظامية

FN-CB-550a.2

وصف النهج المتّبع في دمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والطوعية ضمن تخطيط كفاية رأس المال، والاستراتيجية المؤسسية طويلة الأجل، وغيرها من الأنشطة التشغيلية

يجري بنك قطر الوطني مجموعة واسعة من اختبارات الضغط وتحليلات السيناريوهات ضمن خطط رأس المال والسيولة وإجراءات إدارة المخاطر. وتشكل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال جزءاً أساسياً من تحديد متطلبات رأس المال، إذ توفر رؤية استشرافية لمدى قدرة المجموعة على الاستمرار في حال التعرض لظروف اقتصادية ضاغطة. وفي هذا الإطار، يعتمد البنك على سيناريوهات تستند إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلى جانب تحليلات الحساسية وسيناريوهات خاصة وأخرى تفصيلية مرتبطة بتقلبات السوق. وتُستخدم السيناريوهات المبنية على المؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة رئيسية في تخطيط رأس المال لما توفره من تصور يعكس خصائص الأسواق التي تعمل فيها المجموعة، مما يجعلها أداة فعالة لاختبار مدى ملاءمة الخطة الاستراتيجية للتوسع خارج دولة قطر. وبالتالي، تُسهم اختبارات الضغط في تحقيق عدة غايات، منها التحقق من واقعية وجدوى الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالمخاطر، وتعزيز القدرة على تأكيد أو تعديل منهجية إدارة المخاطر ورأس المال، إضافة إلى توفير أساس لتطوير مجموعة متنوعة من الإجراءات والخيارات الإدارية.

تُعد اختبارات الضغط مكملّة للأساليب الكمية والنوعية الأخرى، وتساعد على التحقق من فعاليتها، مما يمنح إدارة بنك قطر الوطني فهماً شاملاً لطبيعة المخاطر وطريقة تفاعلها في ظل الظروف الضاغطة، وما يترتب عليها من متطلبات رأسمالية. كما يتم تحديد شهيّة المخاطر واختبارات الضغط ضمن إطار استشرافي يدعم عملية التخطيط الاستراتيجي للأعمال، أخذاً في الاعتبار قدرة المجموعة على تحمّل الآثار السلبية الناجمة عن سيناريوهات قاسية ولكن ممكنة الحدوث.

10. الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير

لم تطرأ بعد نهاية الفترة المشمولة بتقرير الاستدامة وحتى تاريخ الموافقة على إصداره أي معاملات أو أحداث أو ظروف تستوجب الإفصاح عنها.

المركز الرئيسي والفروع الدولية والمكاتب التمثيلية

<p>عُمان فرع شارع 70، مبنى رقم 30 الحي التجاري، روي ص.ب. 4050 مسقط، عُمان الهاتف: +968 2472 5555 الفاكس: +968 2477 5533 QNBoman@qnb.com</p>	<p>المملكة المتحدة فرع 51 شارع جروزفينور W1K 3HH لندن، المملكة المتحدة الهاتف: +44 207 647 2600 الفاكس: +44 207 647 2669 QNBLondon@qnb.com</p>	<p>قطر المركز الرئيسي ص.ب. 1000 الدوحة، دولة قطر الهاتف: +974 4425 2444 الفاكس: +974 4441 3753 ccsupport@qnb.com qnb.com</p>
<p>فرنسا فرع 65 شارع ديلينا 75116 باريس، فرنسا الهاتف: +33 1 53 23 0077 الفاكس: +33 1 53 23 0070 QNBParis@qnb.com</p>	<p>الهند فرع مكتب رقم G-1A، الطابق الأرضي، 4 الجادة الشمالية، مبنى ميكس ماكسي، مجمع بندرا كيرلا، شرق بندرا 400051، مومباي، الهند الهاتف: +91 22 62296300 الفاكس: +91 22 62296363 QNBIndia@qnb.com</p>	<p>السودان فرع برج QNB - تقاطع شارع إفريقيا وشارع العمارات رقم (17) ص.ب. 8134 الخرطوم، السودان الهاتف: +249 183 48 0000 الفاكس: +249 183 48 6666 QNBSudan@qnb.com</p>
<p>فيتنام مكتب تمثيلي مبنى تايمز سكوير الطابق 10 (F 69-57) شارع دونغ خوي بن نجى وارد، مقاطعة 1 مدينة هو تشي منه، فيتنام الهاتف: +84 8 3911 7525 الفاكس: +84 8 3827 9889 QNBVietnam@qnb.com</p>	<p>فرع QNB الهند بمدينة غيفت سيتي رقم المبنى / رقم الشقة: مكتب رقم 201 و202، اسم المبنى / المقر: براغيا 2 الشارع / الطريق: بلوك C-1، المنطقة 1، طريق رقم 11، جانديناجار، غوجارات 382355، الهند</p>	<p>الكويت فرع برج العربية، مبنى 4 شارع أحمد الجابر منطقة الشرق، ص.ب. 583 دسمان 15456 الكويت الهاتف: +965 2226 7000 الفاكس: +965 2226 7026 QNBKuwait@qnb.com</p>
<p>لبنان فرع مبنى كايبتال بلازا - شارع أحمد شوقي ميناء الحصن سوليدير - بيروت رياض الصلح، ص.ب. 11-210 بيروت، لبنان الهاتف: +961 1 762 222 الفاكس: +961 1 377 177 QNBLebanon@qnb.com</p>	<p>اليمن فرع شارع الزبير، ص.ب. 4310 صنعاء، اليمن الهاتف: +967 1 517517 الفاكس: +967 1 517666 QNB Yemen@qnb.com</p>	<p>المملكة العربية السعودية فرع برج حمد التجاري طريق الملك فهد - العليا ص.ب. 230108 الرياض، المملكة العربية السعودية الهاتف: +966 11 297 80 99 الفاكس: +966 11 297 80 98 info@ksa.qnb.com</p>
<p>هونغ كونغ فرع أجنحة 5801-5804، الطابق F/58 المركز المالي الدولي - برج 2 8 شارع فاينانس وسط هونغ كونغ الهاتف: +852 3900 2800 الفاكس: +852 3156 2255 QNBHongKong@qnb.com</p>	<p>إيران* مكتب تمثيلي رقم 17 طريق إفريقيا السريع مبنى نافاك، الطابق السادس، وحدة 14 طهران، إيران الهاتف: +98 21 88889814-22 الفاكس: +98 21 88 889 824 QNBIran@qnb.com</p>	<p>الصين مكتب تمثيلي QNB شنغهاي الوحدة 1905، الطابق 19، البرج 2 (S2)، مركز بوند المالي، رقم 600، طريق تشونغشان دونغ إنر، مقاطعة هوانغ بو، شنغهاي، الصين، الرمز البريدي: 200010 الهاتف: +86 21 6877 8980 الفاكس: +86 21 6877 8981 QNBChina@qnb.com</p>
	<p>جنوب السودان فرع بيت جوشن، طريق المطار، كولولو قطعة رقم: 23 منطقة جوبا نابري ص.ب. 587، جوبا - جنوب السودان الهاتف: +211 912 155 822 QNBSouthSudan@qnb.com</p>	
	<p>سنغافورة فرع 1-27، برج سينتينيال ثري تيماسيك أفنيو 39190، سنغافورة الهاتف: +65 6499 0866 الفاكس: +65 6884 9679 QNBSingapore@qnb.com</p>	

شركات QNB التابعة والزميلة

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة زميلة
الشميساني
شارع الأمير شاكر بن زيد
ص.ب. 7693، رمز بريدي: 11118
عمان، الأردن
الهاتف: +962 6 500 5555
الفاكس: +962 6 5678121
info@hbtbf.com.jo

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع
شركة زميلة
شارع جميرا - جميرا 1
ص.ب. 4449
دبي، الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 44023000
الفاكس: +971 44023737
cbiuae.com

البحرين

QNB تركيا
شركة تابعة
شقة 51، الطابق الخامس، يونيتاغ هاوس،
عمارة 150، طريق 383، مجمع 315،
شارع الحكومة، ص.ب. 2435
المنامة، البحرين
الهاتف: +973 17211322
الفاكس: +973 17211339
bahrain@qnb.com.tr

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة زميلة
رقم 16، شارع أحمد واكد - دالي إبراهيم
ص.ب. 103
16 320 دالي إبراهيم
الجزائر العاصمة - الجزائر
الهاتف: +213 2331 2929
الفاكس: +213 2331 2946
info@hbtbf.com.jo

العراق

مصرف المنصور
شركة تابعة
منطقة رقم 925 - شارع رقم 18،
مبنى رقم 140
الكرادة - خارج
بغداد، العراق
الهاتف: +964 772877111
الفاكس: +964 1 7175514
info@mibi.iq

إندونيسيا

QNB إندونيسيا
شركة تابعة
برج ريفينيو، الطابق الثامن
المنطقة 8، إس سي بي دي، قطعة 13
جي آي جنديرال سوديرمان كاف. 52-53،
جاكرتا 12190
إندونيسيا
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
corporate.communication@qnb.co.id

تركيا

QNB تركيا
شركة تابعة
حي استتيب، شارع بوكيودير
بناية كريستال كول، رقم 215
شيشلي
إسطنبول، تركيا
الهاتف: +90 212 318 50 00
الفاكس: +90 212 318 55 78
dstk@qnb.com.tr

بنك Enpara تركيا

شركة تابعة
حي استتيب، شارع بوكيودير
بناية كريستال كول، رقم 215،
شيشلي
إسطنبول، تركيا

توغو

إيكوبانك ترانسناشونال إنكوربوريتد
شركة زميلة
2365 بولافارد دو مونو
ص.ب. 3261
لومي، توغو
الهاتف: +228 2221 0303
الفاكس: +228 2221 5119
ecobankktg@ecobank.com

تونس

QNB تونس
شركة تابعة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080
تونس العاصمة، تونس
الهاتف: +216 71 754 911
الفاكس: +216 70 728 533
qnb.com.tn

سورية

QNB سورية
شركة تابعة
ساحة العباسيين، ص.ب. 33000
دمشق، سورية
الهاتف: +963 11 2290 1000
الفاكس: +963 11 44 32221
QNBSyria@qnb.com

سويسرا

QNB سويسرا SA
شركة تابعة
كي دو مونت بلان 1
ص.ب. 1785-1201
جنيف، سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071
info@qnb.ch

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة زميلة
مبنى باديكو، شارع القدس
رام الله ص.ب. 1473
الضفة الغربية، فلسطين
الهاتف: +972 2294 5500
الفاكس: +972 2295 5315
info@hbtbf.com.jo

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
طريق سلوى، مقابل جسر الميرماك
ص.ب. 22310
الدوحة، قطر
الهاتف: +974 4405 0444
الفاكس: +974 4405 0445
info@aljazeera.com.qa

ليبيا

بنك الإسكان للتجارة والتمويل
شركة زميلة
برج طرابلس، البرج الأول، الطابق 15
(مكتب 155)
ص.ب. 91270
طرابلس، ليبيا
الهاتف: +218 213 350 610
hbtflibya@hbtbf.com.jo

مصر

QNB مصر
شركة تابعة
دار شامبليون، 5 شارع شامبليون
وسط البلد، الرمز البريدي: 2664
القاهرة، مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
inquiry@qnb.com.eg

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر متوقعة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلاؤه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.



بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. 1000، الدوحة، قطر
هاتف: +974 4425 2444

qnb.com